

الصفوة العسكرية والتنمية السياسية « في دول العالم الثالث »

دكتور

جمال أبوشنب

كلية الآداب - جامعة حلوان

قسم الاجتماع

تقديم دكتور

اسماعيل على سعد

استاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية

وعميد كلية الآداب جامعة بيروت سابقا

دار المعرفة الجامعية

٤- من موكب - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ من قنال السويس - السطحي - ت ٥٩٧٣١٤٦



الصفوة العسكرية والتنمية السياسية

الصفوة العسكرية والتنمية السياسية

« في دول العالم الثالث »

دكتور

جمال أبو شنبه
كلية الآداب - جامعة حلوان
قسم الاجتماع

تقديم دكتور

اسماعيل علي شحاته
استاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية
وعميد كلية الآداب جامعة بيروت سابقا

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية

١ شارع مونتيفيديو - الدار البيضاء - ١٦٣ ١٩٣
٣٩١ شارع السعيد - الكائن - ٠٠ ١٦٦ ٩٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

{ ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهر
الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام }

صدق الله العظيم

سورة البقرة - الآية رقم ٢٠٤

إهداء

إلي روح والدي

وعطاء والدي

وجهد زوجتي في الحياة

تصدير

لقد كان فضل الله علىّ كبيراً بما منحه لى من عون وعناية ،
والتي وضعت فى طريقى أساتذة أجلاء بقسم الاجتماع - جامعة
الاسكندرية - منذ أن بدأت دراستى للماجستير وحتى الآن .

وأخص بالشكر والعرفان فى هذا الصدد أستاذى الدكتور /
إسماعيل على سعد الذى كان له أبلغ الأثر فى حياتى ، وفى دفعى قدما
فى طريق العلم والمعرفة . فقد وضع وبلور الأفكار الرئيسية التى شكلت
اللبنات الأولى لهذه الدراسة . كما وجهنى إلى أهمية الدراسة فى
موضوع الصفوة العسكرية بوجه خاص فى إطار إهتمامى بدراسة دور
الصفوة الحاكمة فى النهوض بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات
العالم النامى . ومنحنى جهداً دؤوباً وفكراً متفتحاً ، مع استعدادة لمقابلتى
وحوارى كلما طلبت . وقد أدركت أن ذلك هو تواضع العالم الذى لم
يضمن علىّ من فيض علمه ، ووقته وجهده .

والأهم من ذلك أننى وجدت فى أستاذى صفة « الانسان » قبل
« الاستاذ » وأولانى من رعايته وتشجيعه ما شمل جوانب حياتى ودفعنى
إلى العمل بجهد ومثابرة . فقد رسخ لدى الدقة والأمانة العلمية ،
بالإضافة إلى حسى على العمل دون كلل أو ملل خاصة وأنه قد فتح لى
عقله وقلبه فكان لزاماً علىّ أن أوفى لأستاذى حق قدره .

وأقرن بالشكر أستاذنا الدكتور / محمد محمود السروجى أستاذ
التاريخ الحديث بجامعة الاسكندرية الذى شارك فى الاشراف على هذا
العمل فى مراحله النهائية ، وذلك أسفر أستاذنا الدكتور / اسماعيل على
سعد إلى جامعة بيروت العربية . وكان لى الشرف ولسيادته الفضل فى
اثراء هذا العمل من الناحية العلمية والمعرفية ، وخاصة فى المراجعة
النهائية ، وأستجلاء البعد التاريخى للفترة موضوع الدراسة . بالإضافة إلى
التدقيق والتمحيص العلمى ، والذى شمل الجزئيات قبل الكليات

لموضوع الدراسة .

والحق أننى أحسست بأنى أمام أستاذ فاضل وعالم جليل شملنى برعايته وتشجيعه ، جزاء الله عنى كل الخير وأطال لنا فى عمره .

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور / محمد أحمد بيومى رئيس قسم الاجتماع والذى شملنى برعايته الكريمة رغم مسؤولياته وأعبائه الجسام . وأيضا أشكر كل من أسهم معى بجهد صادق فى أتمام هذا العمل فى مراحله النهائية .

هذا وأدعو الله أن تخرج الدراسة على الصورة العلمية المرضية ، والله ولى التوفيق

الباحث

الفهرس

مقدمة	١٥
-------------	----

الفصل الأول

الصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث

١- الصفوة فى تراث علم الاجتماع (مدخل نظرى)	٣٢
أ- مفهوم الصفوة والصفوة العسكرية	٣٢
ب - المداخل النظرية والمنهجية	٣٨
أولا - المداخل النظرية	٣٨
ثانيا - المداخل المنهجية	٥٠
٢- نماذج من حكم الصفوات العسكرية فى التاريخ	
المعاصر فى مجتمعات العالم الثالث	٥٦
أ- الصفوة العسكرية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية (شلى ، كوبا)	٥٨
ب - الصفوة العسكرية فى مجتمعات جنوب شرق آسيا (فيتنام)	٦٣
ج - حكم الصفوة العسكرية فى مجتمعات أفريقيا (نيجيريا ، السودان ، أوغندا ، الجزائر)	٦٥
٣- خاتمة الفصل الأول	٧٥
نموذج التحليل	٨٠

الفصل الثانى

تحليل لدور الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية

فى مجتمعات العالم الثالث

١- الاتجاهات النظرية فى دراسة قضايا التنمية السياسية	٨٩
أ- مفهوم التنمية السياسية	٩٠
ب - المداخل النظرية السائدة فى دراسات التنمية السياسية	٩٣
٢- التوجه الايدىولوجى للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى قضايا التنمية السياسية	١٠٩

- أ- مفهوم الايديولوجية ١١٠
- ب - بعد تأثير التوجه الايديولوجي للصفوات العسكرية
- في علاقات التبعية السياسية ١١٤
- ج - مدى تأثير التوجه الايديولوجي للصفوات العسكرية
- على قضايا التنمية السياسية ١٢٣
- أولا - قضايا بناء المؤسسات السياسية ١٢٤
- ثانيا - قضايا التكامل والاستقرار السياسي ١٢٨
- ثالثا - قضية الديمقراطية ١٣٤
- رابعا - قضية الحرية السياسية ١٤٠
- ٣- الصفوة العسكرية ووسائل تحقيق التنمية السياسية ١٤٥
- أ- الصفوة العسكرية والاحزاب السياسية
- في واقع مجتمعات العالم الثالث ١٤٦
- ب - الصفوة العسكرية والمشاركة السياسية
- في واقع مجتمعات العالم الثالث ١٥٢
- ج - صفوة العسكرية والانتخابات السياسية
- في واقع مجتمعات العالم الثالث ١٥٣
- ٤- خاتمة الفصل الثانى ١٥٩

الفصل الثالث

صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية فى مصر

فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م)

- ١- الأصول الاجتماعية والفكرية لصفوة حكم السبعينات العسكرية ... ١٧١
- ٢- تطور صفوة حكم السبعينات ووصولها إلى الحكم فى مايو ١٩٧١ م ١٨٢
- ٣- صفوة السبعينات العسكرية وقضايا التنمية السياسية ١٩٥
- أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية ١٩٥
- ب - قضايا التكامل والاستقرار السياسي ٢١٤

جـ - قضايا الديمقراطية والحرية السياسية	٢٣١
٤ - صفوة السبعينات العسكرية ووسائل تحقيق قضايا الديمقراطية	
والحرية السياسية	٢٤١
أ - المشاركة السياسية	٢٤٣
ب - الأحزاب السياسية	٢٤٦
جـ - الانتخابات والاستفتاءات السياسية	٢٦٠
د - الصحافة القومية والحزبية	٢٦٥
٥ - خاتمة الفصل الثالث	٢٧٥

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة
الحكم العسكرية في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م)

وأنعكاساتها على قضايا التنمية السياسية

١ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م	
وأنعكاساتها على قضية التنمية السياسية	٢٩١
٢ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م ،	
وأنعكاساتها على قضايا التنمية السياسية	٣٣٣
٣ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ م	
وأنعكاستها على قضايا التنمية السياسية	٣٤٧
٤ - خاتمة الفصل الرابع	٣٦١
خاتمة الدراسة والنتائج	٣٧١
المراجع العامة للدراسة	٤٠٣

المقدمة

تعد دراسات الصفوة أحد الموضوعات الحديثة في علم الاجتماع المعاصر، كما تحظى باهتمام الباحثين في نطاق دراسات كل من علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع العسكري . ويشير قاموس أكسفورد الى أن مصطلح الصفوة في اللغة الإنجليزية قد ارتبط بالتفوق والتميز الخاص بالجماعات الاجتماعية العليا مثل : الوحدات العسكرية والمستويات السامية من النبلاء . وبالرغم من أن الاهتمام بمفهوم الصفوة قد بدأ في القرن التاسع عشر إلا أن المصطلح لم ينتشر إلا في عام ١٩٣٠ م في كل من بريطانيا وأمريكا في إطار التفسيرات السوسولوجية عن الصفوة وخاصة في كتابات فلفيدو باريتو Vilfredo Pareto^(١) .

وقد شارك باريتو هذا الاهتمام الصفوي كل من جتيانا موسكا G. Mosca ، وبوتومور T. B. Bottomore ، وروبرتوميشلز R. Michels ، وتمخض اهتمامهم عن تشكيل وصياغة نظريات تقليدية عن الديمقراطية الليبرالية ، وأورثونا اهتماما سوسولوجيا يعرف الآن بنظريات الصفوة .

وقد لعب هؤلاء الكتاب الكلاسيكيون أدواراً متباينة ارتبطت بظروف اجتماعية سادت وقتئذ ، فقد رأى موسكا ، وميشلز ، في كتابيهما « الطبقة الحاكمة » و « الأحزاب السياسية » Ruling Class & Political Parties أن الصفوة تمتلك قوتها وسيطرتها عن طريق قدراتها وإمكاناتها التنظيمية . أما باريتو في كتابه « دورة الصفوة » Cir-culation of Elite فقد أرجع قوة الصفوة الى الوضع السيكولوجي لكل من الصفوة واللاصفوة . بينما حاول تابعوهم أمثال « برنهام » J. Burnham المزاجية بين الصفوية والماركسية ، واعتبروا أن قوة الصفوة تصدر عن سيطرتها على الموارد الاقتصادية في حين فسر « رايت ميلز »

(1) Bottomore, T.B., Elite and Society, New York: Penguin Books: 1964. P. 7.

C.W.Mills سيطرة الصفوة على أساس شغلها العديد من المواقع الهامة في النظم القائمة في المجتمع^(١) .

ولما كان محور الدراسة هو الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث ، فقد رأينا الاهتمام بدراسة صفوة الحكم العسكرية في مصر في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) وأثرها في عملية التنمية السياسية ، وذلك بناء على أن المجتمع المصري يمثل دراسة حالة في واقع مجتمعات العالم الثالث ، والتي تعاني من التخلف السياسي وتحاول اللحاق بمسيرة المجتمعات المتقدمة . كما نحاول الدراسة الوقوف على مدى وعي الصفوة الحاكمة بأهداف التنمية السياسية في تلك المجتمعات .

وهكذا جاء إختيار الباحث لمشكلة الدراسة الرئيسية في اتجاه تجسيد موقف الصفوة العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية السياسية ، وما الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الصفوة في مجال النهوض بتلك القضايا ؟ وقد جاء هذا التحديد لمشكلة الدراسة في ضوء مجموعة من الأسس المضمنة فيما يلي :

أن الحقبة التاريخية موضوع الدراسة وهي الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) تمثل أهمية بالغة في واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية في المجتمع المصري ، والتي انتقلت إليها مصادر القوة وقامت بتغيرات جوهرية أدت إلى تحولات كبرى في بنية المجتمع . وذلك من خلال الدور الذي لعبته في علاقتها بمصادر القوة سواء على المستوى التنظيمي أو الاقتصادي . وسوف نتناول على المستوى التنظيمي التغيرات التي حدثت في النسق السياسي بمؤسساته المتعددة . وذلك بوصفها وسائل اعتمدت عليها الصفوة الحاكمة في النهوض بقضايا التنمية السياسية ،

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، الاسكندرية : دار المعرفة

الجامعية ، ١٩٨٧م ، ص ١٣٣

وكذلك فى تحقيق أهدافها . وهل قامت هذه المؤسسات بدورها فى النهوض بالقضايا التى أهتمت بها الصفوة الحاكمة أم لا ؟ وأهم هذه القضايا قضية الديمقراطية ، وإقرار الدستور ، وسيادة القانون ، والاستقرار السياسى ، أما التغييرات على المستوى الإقتصادى فقد بدت واضحة بظهور ما أطلق عليه بسياسة الانفتاح الإقتصادى ، والتى أدت إلى تقويض دور القطاع العام وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لينهض بدوره فى عملية التنمية القومية ، وبشكل خاص ليشكل ركيزة أساسية فى تدعيم مصادر القوة للصفوة العسكرية الحاكمة ، وهو ما سوف نتناوله بالمناقشة والتحليل .

كما جاء الاختيار أيضا فى ضوء الأدوار الهامة التى يمكن أن تضطلع بها الصفوة العسكرية داخل نطاق مجتمعات العالم الثالث بصدد قضايا التنمية السياسية ويشير جيرالد فيليبس ، ويوجين أريكسون Eugen C. Erikson, Gerald M. Philips فى هذا الصدد إلى أن هناك دورا إستراتيجيا تضطلع به الصفوة فى البناءات الاجتماعية ، ويتمثل فى المقدرة على الإنجاز وتحقيق التوافق بين الأهداف والغايات . وكذلك فى وضع أنماط للسلوك قادرة على معالجة المشكلات المستقبلية والتعامل معها من خلال توظيف المسئوليات ^(١) . ويبدو ذلك متوافقا مع وجهة نظر لوسيان باى Lucian Pye فى تعريفه للتنمية السياسية « بأنها إحدى الواجبات من العمليات المتنوعة والمتداخلة للتغيير الاجتماعى » ^(٢) . وبالتالي يمكن لنا تبني رؤية « باى » الشمولية فى دراستنا لموقف الصفوات العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى واقع

(1) Gerald M. Philips & Eugene C. Erikson., Introduction of Dynamics in the small groupes, New York: Random house INC., 1970. PP. 69 - 72.

(2) Lucian W. Payc., " The Nature of International Politics" In Jason L., Finkle and R. W Gable (eds.) Political Developnene and Social Change, New York: John Willay & Sons., 1971. P. 249 .

مجتمعات العالم الثالث ، اعتمادا على أن التنمية السياسية لابد من مشاركتها الملتحمة مع الواجهات الأخرى للتغيير الاجتماعي والإقتصادي .

وقد وضع هذا الدور الإستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به الصفوة العسكرية في عملية التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث ، من خلال الدور الذي لعبته صفوة الحكم العسكرية في واقع المجتمع المصري في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) فقد كانت هناك اتجاهات أيديولوجية ومصادر متعددة لقوة هذه الصفوة أثر في علاقتها بقضايا التنمية الشاملة بوجه عام ، وقضايا التنمية السياسية بوجه خاص . ويدعم ذلك رؤية كيث ديفز Keith Davis في دراسته عن ديناميات السلوك التنظيمي Dynamic of Organization Behavior ، والتي أبرز فيها أنه بدون الصفوة يصبح التنظيم الاجتماعي ليس إلا مجموعة مشوشة من الافراد بمعنى أن الصفوة تشكل العامل الانساني الذي يربط المجتمع ككل ويدفعه نحو أهداف محددة من خلال عمليات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار ، ومن ثم فهي تنقل ماهو موجود بالقوة الى ما هو موجود بالفعل .

ومما يزيد من أهمية الدراسة في موضوع الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث أن الجيوش تعد إحدى القوى التي لعبت دورا هاما في ظهور الحركات القومية في الغرب أو الشرق منذ منتصف القرن الماضي ، وبالتالي في بناء الدول الحديثة بوجه عام . فقد كان إنشاء الجيش في عهد محمد علي كما يورد محمد محمود السروجي « بداية انطلاق القومية المصرية في القرن التاسع عشر وقد عرفنا أن الحركات القومية التي ظهرت في أوروبا في منتصف القرن الماضي قد ارتبطت الى حد كبير بتكوين الجيوش الوطنية فيها »^(١) .

(١) محمد محمود السروجي ، ثورة ٢٣ يوليو : جذورها وأصولها التاريخية ش الاسكندرية :

مطبعة المصري ، ١٩٦٥ م ص ٧٠

وقد لعب هذا الجيش الذى بناه محمد على دورا هاما فى بناء دولته العصرية الحديثة ، مما أدى بالحركات القومية فى أوروبا الى التكتل ضد توسعته وقيام دولته العصرية . ولعله يمكن القول أنه بالرغم مما سار الجيش المصرى من ضعف بعد فقدان السيادة الوطنية وتواجد الامتيازات الأجنبية فى البلاد وبين صفوفه ، الا أن ذلك قد زاد من عمق الوطنية ضد الاحتلال ، بل زاد أيضا من عمق هذه المشاعر أنها اصطدمت بوجود ضباط انجليز فى الجيش المصرى ، وكانوا مترفعين ويحصلون على مرتبات عالية جدا بالنسبة للمصريين ، بما أشعرهم أنهم فى وطنهم وفى جيشهم ضباط من الدرجة الثانية حسب رؤية خالد محيى الدين^(١) . ومن ثم فقد نهض هذا الجيش من كبوته بقيام ثورة ٢٣ يوليو ليحقق الضباط الاحرار لوطنهم الاستقلال السياسى ، وليقيموا جيشا وطنيا يستطيع أن يلعب دورا هاما فى بناء الدولة العصرية ويتفاعل مع القوى السياسية السائدة فى هذا الوقت ويقود مصر نحو التقدم ، فقد كانت هناك ثلاث قوى تتصارع على توجيه أمور مصر ، وكان صراع هذه القوى أحيانا ، وتوافقها أحيانا أخرى ، شكل أقدار مصر ، وكانت هذه القوى هى : القصر الملكى الذى كان يجلس على العرش فيه منذ سنة ١٩٣٦م الملك الشاب وقتها فاروق الأول ، وكانت هناك القوة البريطانية المحتلة . منذ سنة ١٩٣٤م . وكانت القوة الثالثة هى حزب الوفد المصرى الذى يقوده مصطفى النحاس^(٢) .

كما تبرز أهمية الدراسة فى موضوع الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى إطار العلاقة الوثيقة التى تربط بين نوعية الصفوة الحاكمة فى فترة زمنية محددة ، وبين إمكانات برامج التنمية السياسية بأبعادها المجتمعية . وقد أوضح

(١) خالد محيى الدين ، والآن أنكلم ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢م ، ص

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣م ، ص ٣٤ .

ابراهيم حلمى عبد الرحمن فى هذا الصدد الدور الخطير للصفوة فى
تجميع سلوك الأفراد والجماعات والانقياد خلف رأى والتوجيه ، والذي
يؤثر على عملية التنمية السياسية بل فى إحداث التطور الشامل الذى
يمتد الى سلوك الفرد والجماعة والأسرة والقرية والمصنع فى مجتمعات
العالم الثالث ^(١) .

وتتضح أيضا أهمية الدراسة فى ضوء إشارة « بوتومور » إلى أنه
لا يوجد إطار عولجت فيه الصفوات وبصورة أكثر تكرارا أكثر من إطار
مناقشة المشكلات الخاصة بالمجتمعات المتخلفة أو مجتمعات العالم الثالث
فقد أصبح من غير المستغرب فى واقع تلك المجتمعات أن تجد هناك
تلازما كبيرا بين التغيرات التى تحدث فى بنائها الاجتماعى وبين ظهور
أو سقوط صفوات معينة . ومن ثم فالمجتمعات النامية فى الوقت الحاضر
لديها فرصة ممتازة لدراسة القوى الاجتماعية التى تخلق الصفوات
الجديدة ، والتى تحاول أن تنقل بفاعلية تلك المجتمعات إلى شعوب
متقدمة ^(٢) .

كما تبدو أهمية دراسة موقف الصفوات الحاكمة وما يرتبط بها
من توجه أيديولوجى من عملية التنمية السياسية فى مجتمعات العالم
الثالث ، إذا ما عرفنا أن توفر مبدأ السيادة وما يرتبط بالصفوة من توجه
أيديولوجى معين يعد أمرا بالغ الأهمية ، فأما أن تولى أهمية لعملية
التنمية ، أو تعتنق مبدأ يقف فى طريق أية تغييرات فى الوضع القائم ،
وبالتالى تتعثر عمليات التنمية فى المجتمع ^(٣) .

(١) إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، « أنماط السلوك الاجتماعى وعلاقتها بإستراتيجية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية » مقالة من كتاب إستراتيجية التنمية فى مصر - أبحاث ومناقشات

المؤتمر السنوى للاقتصاديين بالقاهرة : نالهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م ، ص ٤٣ .

(2) Bottmore., Elites and Society, Op. Cit., P. 93 .

(٣) على الليثى ، التنمية الاقتصادية ، الاسكندرية ، دار المعارف المصرية ، ١٩٧٩ م ، ص

وفى هذا الصدد يمكن القول بأن محاولة الوقوف على علامة تلك الصفوات بالهيكل التنظيمية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث يعد أمرا بالغ الأهمية، لأنها قد تكون سببا فى تعثر عمليات التنمية . كما أن الدراسة تعد فرصة للوقوف على مصادر القوة للصفوة العسكرية الحاكمة فى مصر ، وإيضاح موقفها من تلك الهيكل التنظيمية، والدور الذى يمكن أن تلعبه فى النهوض بقضايا التنمية السياسية فى ضوء توجهاتها الأيديولوجية .

وأخيرا تتضح أهمية الدراسة فى ضوء محاولة الاستفادة من التراث النظرى الذى خلفته دراسات الصفوة فى مجال التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، ثم فى محاولة تقديم هذا التراث إلى الصفوات العسكرية الحاكمة وذلك بهدف أن تكون قادرة على توجيه السلوك بفاعلية فى اتجاه إحداث التغير الذى يحقق أهداف التنمية السياسية فى تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الفرض الرئيسى والذى يتمثل فى محاولة استجلاء بعد العلاقة التى تربط بين الصفوة العسكرية التى تحكم مجتمع ما فى فترة زمنية محددة وبين امكانيات ومعدلات إنجاز برامج التنمية الشاملة بوجه عام والتنمية السياسية بوجه خاص ؟ وذلك فى ضوء الأصول الاجتماعية والفكرية التى ترتبط بها تلك الصفوة العسكرية ، وكذلك البعد الذى ذهبت اليه فى علاقاتها الخارجية والذى يؤثر فى الأخذ بتوجهات أيديولوجية وسياسية قد تكون تابعة وتعد معوقا فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث .

وقد بدأ هذا التأثير الأيديولوجى واضحا فى واقع حكم صفوة عبد الناصر العسكرية ، فبالرغم من وصف الأطار الأيديولوجى الذى بينته ثورة ٢٣ يوليو ، وتمت صياغته فى مبادئه ستة بأنه لم يكن واضحا - واعتمد فيه على اجتهادات وفكر عبد الناصر وقدرته على صياغة البرنامج وتفاديا لحالة الخلافات فى التوجهات الفكرية بين جماعة لجنة القيادة

والتي استوعبها حفاظا على وحدة القيادة - إل أن حكم عبد الناصر فيما بعد قد تبني اتجاه الفكر الاشتراكي . وذلك بالرغم من الصلح بين عبد الناصر وصلاح سالم فإن عبد الناصر كان ساخطا في أعماقه على صلاح ... وقد بدت الأمور وكأنها تسير سيرا حسنا ، وكان الخلافات قد صفت ، لكن الحقيقة أن عبد الناصر ظل غير مرتاح لجمال سالم وصلاح سالم ، وبغدادى ، والسادات ^(١) .

وقد ترجمت لنا فيما بعد هذه الخلافات المبكرة داخل قيادة مجلس الثورة الاتجاه الفكرى الذى تبنته صفوة حكم السبعينات العسكرية والتي كان على رأسها السادات وهو ينتمى إلى مجموعة جمال سالم . فقد أتخذت صفوة حكم السادات اتجاها ليبراليا يمينيا مخالفا لفكر حكم صفوة عبد الناصر ، وقد تبع ذلك تأسيس هياكل تنظيمية وسياسية تخالف ما كان سائد من قبل . وقد كانت خطوة طرد الخبراء الروس كما يشير محمد حسنين هيكل نهاية اتجاه فكرى وبداية لتوجه فكرى جديد فى عام ١٩٧٢م . إذ أعتبرت تمهيدا للسير فى اتجاه الفكر الغربى والتحول عن الاتجاهات الاشتراكية مع الاتحاد السوفيتى ^(٢) .

ويرتبط بالهدف الرئيسى للدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية والتي نحاول تحقيقها من خلال مجموعة من القضايا المعرفية - وسوف نضمنها نموذج التحليل الخاص بالدراسة فى بداية الفصل الثانى - وتهدف إلى الاجابة على الفرض الرئيسى .

ولقد راعى الباحث فى معالجته لموضوعات الدراسة تصنيف فقراتها وتتابعها على نحو منطقي حتى تترايط أجزاءها . كما راعى فى تقسيم الفصول أن تساعد على تحقيق أهداف الدراسة والفروض الخاصة

(١) خالد محيى الدين ، وآآن أنكلم ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف القصب ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

بها ، والوقوف على أبعاد صدق تلك الفروض فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث .

وسوف يجمع الباحث فى استخدامه بين أكثر من منهج فى إطار مبدأ المرونة المنهجية ، وبما يتفق وطبيعة الدراسة التى تقع ضمن الدراسات التاريخية الوثائقية .

ومن ثم سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخى ، والتحليلى ، والنقدى ، والمقارن ، وذلك يهدف معالجة ظاهرة الصفوة الحاكمة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص من الوجهة السوسولوجية : مفاهيمها ، وأبعادها التاريخية ، ومدخلها النظرية والمنهجية ، ثم نماذجها السائدة فى مجتمعات العالم الثالث . مع ملاحظة أن المعالجة التاريخية التحليلية لن تقتصر على فترة زمنية محددة فى تناولنا لموقف الصفوة العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث لم يبرز المصطلح إلى الوجود إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وذلك لإتاحة الفرصة لعمليات التحليل والمقارنة بين عدة نماذج للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، وموقفها من قضايا التنمية السياسية .

كما ستعتمد الدراسة على منهج اتخاذ القرار بوصفه أحد المناهج التى تستخدمه الصفوة العسكرية الحاكمة فى تنفيذ برامج التنمية السياسية . فقد أوضح داهل R. Dahe أن القوة يمتلكها الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة وذوو المكانة الاجتماعية الرفيعة ، وبالتالي يشغلون مراكز المسئولية ذات الأهمية البالغة والقرارات ذات التأثير . وإن كنا قد حصرنا المعالجة التاريخية التحليلية فى الفصلين الثالث والرابع - عند تناولنا لموقف الصفوة العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) فذلك بهدف إتاحة الفرصة لعملية التحليل التاريخى ، بوصفها تمثيلاً لدراسة حالة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من أجل الوقوف على

نمطها ، وأدواتها فى تنفيذ برامج التنمية السياسية ، ثم علاقتها بمصادر القوة المتعددة والتي تؤثر فى صنع القرارات الصادرة عنها وبذلك يكون الباحث قد حقق المزاوجة المنهجية فى استخدامه للمنهج التاريخى التحليلى ، والنقدى المقارن وكذلك منهج اتخاذ القرار ، ومدخل الشهرة . كما اعتمد الباحث على طريقة تحليل المضمون فى الفصل الرابع فيما يتعلق بعرض وتحليل القرارات السياسية التى أصدرتها صفوفة الحكم العسكرية . وذلك بهدف إيضاح مدى تأثيرها على النظم الاجتماعية والاقتصادية وتعدد انعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .

وبناء على ما سبق قسمت الدراسة إلى أربعة فصول والخاتمة والنتائج على النحو التالى : الفصل الأول - ويتناول الصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - ونبدأ فى الجزء الأول منه - بعرض للإتجاه الصفوى فى تراث علم الاجتماع كمدخل نظرى ويشتمل على : مفهوم الصفوة بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص . ثم عرض للمداخل النظرية والمنهجية فى دراسات الصفوة العسكرية فى إطار النظرية السوسيولوجية ، وفى الجزء الثانى : عرض لنماذج من الصفوات العسكرية المعاصرة فى مجتمعات العالم الثالث ونأخذ « شيلى وكوبا » كمثال لمجتمعات أمريكا اللاتينية . و « فيتنام » ممثلة لمجتمعات جنوب شرق آسيا . و « نيجيريا » ، والسودان ، وأوغندا ، والجزائر ، كأمثلة واضحة لحكم الصفوة العسكرية فى التاريخ المعاصر فى أفريقيا .

نموذج التحليل :

وقبل الانتقال الى سرد محتويات الفصول الثانى ، والثالث ، والرابع ، سوف يأتى عرض نموذج للتحليل الخاص بالدراسة وهو يحتوى على مجموعة من الفروض الموجهة للدراسة والتى تم صياغته فى هيئة قضايا نظرية ويمكن أن تصلح لأن تشكل نموذجا نظريا موجهها لدراسات أخرى . ويأتى ذلك استنادا الى أن الفصل الثانى - يشتمل على

مجموعة من الأفكار والتصورات النظرية التي ترتبط بتحقيق الهدف الرئيسى للدراسة ، والخاص بتحليل دور الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام . أما الفصلين الثالث والرابع - فيمثلان دراسة حالة قى واقع مجتمعات العالم الثالث . ونحاول من خلالهما تدقيق القضايا النظرية المرتبطة بتحقيق أهداف الدراسة من خلال استجلاء موقف صفوة الحكم العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة المحددة للدراسة .

فقى الفصل الثانى وتحت عنوان - تحليل لدور الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث - نبدأ فى الجزء الأول : بتناول الاتجاهات النظرية فى دراسة قضايا التنمية السياسية ، ونعالج من خلاله مفهوم التنمية السياسية ، ثم المداخل النظرية السائدة فى دراسات التنمية السياسية . وفى الجزء الثانى نعرض للتوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى عملية التنمية السياسية فى ضوء علاقات التبعية ، ونعالج من خلاله ، قضايا بناء المؤسسات السياسية ، وقضايا التكامل والاستقرار السياسى فى واقع تلك الصفوات العسكرية ، ثم لعلاقة تلك الصفوات العسكرية بقضايا الديمقراطية والحرية السياسية ، أما الجزء الثالث فيتناول موقف الصفوة العسكرية من وسائل تحقيق قضايا الديمقراطية والحرية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث . ويتضمن فى البداية إيضاحا لموقف الصفوة العسكرية من الأحزاب باعتبارها وسيلة تحقيق أهداف الديمقراطية والحرية السياسية فى ضوء علاقتها التساندية مع كل من المشاركة السياسية ، ثم الانتخابات فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

ويتناول الفصل الثالث - صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) فى الجزء لأول منه : عرضا للأصوال الاجتماعية والفكرية لصفوة الحكم العسكرية فترة حكم السبعينات ، ثم لبعء تأثير هذه الأصول على مراحل تطورها المختلفة

. وفى الجزء الثانى : تعرض لكيفية وصول صفوة الحكم العسكرية الى الحكم فى مايو ١٩٧١ م . وفى الجزء الثالث : نتناول موقف صفوة السبعينات العسكرية من قضايا التنمية السياسية ويتضمن : موقفها من قضايا بناء المؤسسات السياسية ، وعلاقتها بقضايا التكامل والاستقرار السياسى ، وأخيرا إيضاح لموقفها من قضايا الديمقراطية والحرية السياسية ، أما فى الجزء الرابع : فسوف نعرض لموقف هذه الصفوة من تنمية وسائل تحقيق الديمقراطية والحرية السياسية ، وذلك من خلال تناول علاقتها بكل من المشاركات السياسية ، والأحزاب السياسية ، والانتخابات والاستفتاءات السياسية ، ثم فى النهاية لعلاقتها بالصحافة القومية والحزبية .

وفى الفصل الرابع - الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة الحكم العسكرى فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية - سوف نقدم عرضا تحليليا لأربع من القرارات السياسية التى اتخذتها صفوة السبعينات العسكرية فى محاولة منا للوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تلك القرارات ، وذلك من وجهة النظر الشمولية التى ترى أن التنمية السياسية تشكل بعدا نوعيا فى إطار التنمية الشاملة . وهذه القرارات أو القوانين هى : أولا - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م بشأن إصدار نظام إستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة . ثانيا - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م بشأن حماية الوحدة الوطنية وسلامة الوطن والمواطن ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بشأن إصدار نظام الأحزاب السياسية . ثالثا - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن الموافقة على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، وملحقاتها ، والاتفاق التكاملى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة والموقع عليهما فى واشنطن فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م .

الفصل الأول

الصفوة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث

١- الصفوة في تراث علم الاجتماع (مدخل نظري) .

أ- مفهوم الصفوة والصفوة العسكرية .

ب - المداخل النظرية والمنهجية :

أولا : المداخل النظرية .

ثانيا : المداخل المنهجية .

٢- نماذج من الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث .

أ- الصفوات العسكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية (شيلي ، وكوبا)

ب - الصفوات العسكرية في مجتمعات جنوب شرق آسيا (فيتنام) .

ج - حكم الصفوات العسكرية في أفريقيا (نيجيريا) ، (السودان) ،
(أوغندا) ، (الجزائر) .

٣- الخاتمة .

٤- نموذج التحليل الافتراضي .

الفصل الأول

الصفوة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث

يعد الفصل الأول في مجمله تمهيدا نظريا لموضوع الدراسة . فمن الوجهة السوسيولوجية يكون من الهام الوقوف على بداية استخدام مفهوم الصفوة بوجه عام في تاريخ الفكر الاجتماعي ، ومعرفة بدايات ظهور مفهوم الصفوة العسكرية في إطار الاستخدام العام للمفهوم ؟ كما تجدر الإشارة الى تحديد بعد العلاقة بين مفهوم الصفوة العسكرية ومفهوم مجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات النامية ، حيث سينصب محور الدراسة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصفوات العسكرية في مجال التنمية السياسية في واقع مجتمعات العالم الثالث .

وفي هذا الصدد يقول اسماعيل صبرى عبد الله في تحديده لمفهوم المجتمعات النامية إنها تضم مجموعة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تضم غالبية البشرية ، ومع ذلك فهي لا تحقق إلا ١٧٪ من الانتاج الإجمالي العالمي ، وبدون البترول ينخفض الرقم الى ١١٪ وهي ممثلة في مجموعة السبع والسبعين التي تضم حاليا ١٢٦ دولة . وتعتبر عن مصالحها سياسيا حركة عدم الانحياز التي تركز اهتمامها على قضايا تلك الدول منذ انتهاء الحرب الباردة وسيادة سياسة الانفراج الدولي^(١) .

أما مفهوم الصفوة العسكرية فقد لعب دورا متميزا - في واقع مجتمعات العالم الثالث بالمقارنة بغيره من المفاهيم الأخرى مثل : المثقفين والقادة السياسيين ، وخاصة في المجتمعات حديثة الاستقلال . ويوضح بوتومور أن واجهة التدخل العسكري في مجال السياسية قد

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، في التنمية العربية ، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ،

اتخذت شكلا جديدا خلال القرن الحالى متمثلة فى صورة الرعيم الذى يستولى على السلطة عن طريق صراع حزبي ، أو من خلال ثورات شعبية قادها ضباط صغار فى مجتمعات أمريكا اللاتينية . فقد لعبت تلك الجيوش كمنسق وتنظيم ومؤسسة دورا هاما فى علاقتها بالمؤسسات الأخرى فى المجتمع ، وفى الانقلابات وفى الثورات . ومن ثم فى تغيير الهياكل البنائية لتلك المجتمعات ، ولذلك أعتبر الجيش أحد القنوات الرئيسية للحراك الصاعد والعمليات التحريرية فى العديد من مجتمعات الشرق الأوسط ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ^(١) .

ويتفق بوتومور مع فرانك تاشيو Frank, Tacha ، بصدد الدور الذى تنهض به الصفوة العسكرية عندما تتقلد زمام النظام السياسى . ورأى أن الجيش يمثل نموذجا جيدا للمزج بين الأسس التقليدية والحديثة للصفوات الحاكمة فى الشرق الأوسط ثم أوضح أن هذا الدور الهام للجيش من خلال تجارية كقوة عسكرية تحولت إلى قوة سياسية ، يرجع فى جزء منه إلى الحتمية البيئية للمنطقة التى جذبت انتباه القوى الأجنبية من خارج المنطقة ، فقد تعرضت الى تهديدات عسكرية خارجية متكررة مثل : الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين ، والتعديلات الروسية على الاقاليم العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ^(٢) .

كما جاءت دراسة جابريل ألوند Gabril Almond ، وبنجهام باول B. Pawell للحكومات العسكرية فى إطار مناقشة أشكال البناءات الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة الاستقلال . فقد أوضحت الدراسة أن

(١) بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة (محمد الجوهري ، محمد على محمد ، عليا شكرى ، السيد الحسينى ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٢م ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(2) Frank, Tacha., Introduction : Political Elites and Political Development in Middle East, In the Annual of the American Academy of Political and Social Science, March, 1965. P. 17.

العقد الأخير قد شهد سقوط العديد من الحكومات التي تدين بنظام الحزب الواحد والأحزاب المتعددة . وإن كان النظام الجديد ينهض في أغلب الأحوال على الجيش بوصفه صاحب القرار. ففي البرازيل أولى الجيش إهتماما كبيرا لممارسة العمليات الديمقراطية حتى عام ١٩٦٤م ، وأيضاً في السيطرة الكلية على أدوار صنع القرار ، وفي نيجيريا تبع انهيار الديمقراطية بعد الحرب المدنية حكم الجيش حتى عام ١٩٧٩م . وفي « غانا » تبع سقوط نكروما حكم الجيش بالاشتراك مع تجربة الأحزاب المتنافسة . وفي « شيلي » سادت الحكومة العسكرية لمدة عقد من الزمان ، وكذلك في العديد من بلدان العالم الثالث مثل : سوريا ، وباكستان ، وأندونيسيا ، ومالي ، وزائير ، وبوليفيا ، وأصبح الجيش هو المسيطر على الحكم وانتهى جابريل ألوند ، وبنجهام باول في هذا الصدد إلى تقسيم البناءات الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث إلى ثلاثة أشكال : الأول - يعتمد على الأحزاب المتنافسة . والثاني - يعتمد على الحزب الواحد . والثالث - يعتمد على التنظيم العسكري وهي المجتمعات التي يسيطر فيها الجيش بوضوح وتتمثل بصفة خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفي الشرق الأوسط حيث يلعب الجيش دورا بارزا ^(١) .

وقد قسمنا دراسة الفصل الأول الى جزئين بهدف دراسة الصفوات العسكرية في واقع مجتمعات العالم الثالث ، والدور المتميز الذي اتخذته الجيوش من خلال واقع تلك الصفوات وفي الجزء الأول : وتحت عنوان « الصفوة العسكرية في تراث علم الاجتماع كمدخل نظري » نتناول بدايات ظهور مفهوم الصفوة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص في تاريخ الفكر السوسيولوجي . ويتبع ذلك معالجة للمداخل النظرية والمنهجية التي تناولت موضوع « الصفوة » والصفوة العسكرية بالدراسة والتحليل في إطار النظرية السوسيولوجية .

(1) Gabriel A. Almond & G. Benham, Pawell., Comparative Politics Today, Boston, Toronto : Little Brown and Company., 1984, P. 93 .

أما في الجزء الثاني : وتحت عنوان « نماذج من الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث » فسوف نضرب أمثلة للمكانة التي شغلتها تلك الصفوات والدور الذي لعبته في واقع مجتمعات العالم الثالث . ونبدأ - بتناول الصفوات العسكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية بوجه عام ، ونتخذ من « شيلي » ، و « كوبا » كمثالا . ثم نتخذ من « فيتنام » كمثالا أو نموذجا للصفوات العسكرية واقع المجتمعات الآسيوية . وأخيرا ندرس « نيجيريا » و « السودان » و « أوغندا » ، و « الجزائر » كأمثلة لحكم الصفوة العسكرية المعاصر في أفريقيا . أما دراسة الصفوات العسكرية في واقع مجتمعات الشرق الأوسط فسوف نتخذ من دراسة حالة مصر في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) نموذجا لواقع تلك الصفوات .

١- الصفوة في تراث علم الاجتماع (مدخل نظري) :

يعتبر هذا الجزء مدخلا نظريا لتناول موضوع الدراسة . وسوف نعرض من خلاله للمفاهيم الصفوية التي سادت الدراسات السوسيولوجية . كما نوضح ما يتعلق منها بتعريف الصفوات الحاكمة بوجه عام ويأتي في إطار علم الاجتماع السياسي . وما يتعلق منها أيضا بتعريف الصفوة العسكرية بوجه خاص ويأتي في إطار كل من وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع العسكري . ثم ننتقل إلى تناول المداخل المنهجية والنظرية التي سادت الدراسات الصفوية بوجه عام ودراسات الصفوة العسكرية بوجه خاص ، ويمكن أن تكون متلائمة وإيجابية تملئها معالجة موضوع الدراسة وهو الصفوة العسكرية وموقفها من قضايا التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث .

أ- مفهوم الصفوة والصفوة العسكرية :

أورد بوتومور T.B. Bottomore في كتابه الصفوة والمجتمع « أن كلمة الصفوة استخدمت في القرن التاسع لتشير إلى التفوق والتميز ، ثم

اتسع استخدام الكلمة لتشير إلى الجماعات العليا مثل : الوحدات العسكرية أو المستويات السامية من النبلاء . وقد جاء الإِستخدام الأول لكلمة الصفوة في قاموس الانجليزية عام ١٩٥٣م ليشير إلى الجماعات الاجتماعية ، ولم يكن المصطلح مستخدما بشكل متسع في الكتابات الاجتماعية والسياسية في نهايات القرن التاسع عشر ، وحتى عام ١٩٣٠م في كل من بريطانيا وأمريكا . ثم أنتشر المصطلح من خلال النظريات السوسيولوجية عن الصفوة وعلى وجهه الخصوص في كتابات فلريدو باريتو^(١) .

كما أوضح لويس كورز Lewis Coser أن مصطلح الصفوة لدى « باريتو » لم تكن له أية دلالات أخلاقية ، بل يشير في بساطة إلى جماعة من الناس لديهم مؤشرات أو دلالات عليا في مجالات انشطتهم . ويرى باريتو أنه يكون من المفيد على المدى البعيد تقسيم الصفوة إلى مستويين : الأول - هو الصفوة الحاكمة Governing Elite وتضم الأفراد الذين يلعبون دورا هاما ومؤثرا في الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر والثاني - هو الصفوة غير الحاكمة Nongoverning وتضم الجماهير ، وقد تركزت مناقشة باريتو على الصفوة الحاكمة^(٢) .

ويضيف بوتومور أن هذا الفهم لدى باريتو للصفوة الحاكمة وغير الحاكمة يعود في جزء منه إلى أعمال موسكا Mosca ، الذي فرق بين الصفوة والجماهير في محاولة منه لإقامة علم جديد للسياسة ينهض على هذا الأساس . وقد جاء في تعريف موسكا للصفوة « انه بعين فاحصة لكل المجتمعات الأقل نموا ، وتلك التي حققت درجات من المدنية ، ووصولاً إلى المجتمعات الأكثر تقدما وقوة يوجد طبقتان من الناس . الأولى تحكم ... والأولى عادة ما تكون أقل عددا وتنجز كل الوظائف

(1) Battomore, T. B. Elites and Society, London : Nicholls & Company L.T.D., 1964. P. 7 .

(2) Coser, A. Lewis, Masters of Sociological Thought, New York: Harcourt Brace Javanvich, INC.: 1977. P. 397 .

الأساسية ، وتملك القوة وتستمتع بالميزات التي تمنحها القوة . أما الطبقة الثانية فتكون أكثر عدداً وتحكم بواسطة الطبقة الأولى بأكثر أو أقل شرعية أو عنفاً ... ومن ثم فالصفوة تمثل حكم الأقلية ، وتتكون عادة من الأفراد ذوي المكانة العليا . ويقدم أعضاؤها إسهامات واضحة ويحتلون درجة عالية من التأثير والتقدير في المجتمع الذي يعيشون فيه ^(١) .

كما تناول روبرتو ميشلز في كتابه « الأحزاب السياسية » Political Parts تعريف الصفوة بأنها « القيادة المحترفة التي تؤدي الى نهاية الديمقراطية ، وأن ممارسة الحق الانتخابي بعد تنازلاً عن الديمقراطية . وليس النظام البرلماني إلا نوعاً من الاختلاس المتواصل لحق الجماهير ، فلا فرق بين الديمقراطية والملكية . وبعد سلسلة طويلة من التنازلات تتسع الهيبة بين الجماهير وبين قيادتها ، وذلك دون إرادة مسبقة فينتج عن ذلك أن سلطتها التي تعد إحدى الصفات الخاصة للإرادة تسحب شيئاً فشيئاً من أيدي الجماهير وتختصر فقط في أيدي الزعماء ، ويستتبع هذا استقلال الزعماء عن الجماهير وانفصالهم عن أمانيتهم وعن رغباتهم وتطلعاتهم ومشكلاتهم . فالتنظيم أذن يؤدي في كل حزب أو في كل هيئة سياسية إلى أقلية حاكمة تتحكم في أكثرية خاضعة بإرادتها لهذه الأقلية ^(٢) .

وقد أشتهر روبرتو ميشلز بين كتاب الصفوة الكلاسيكيين بقانونه الخاص بالأقلية والذي أطلق عليه « قانون الأقلية الحديدي » Iron Law ، واتخذ منه قاعدة سوسيولوجية لمفهوم الصفوة . ثم قدم ميشلز من خلاله تساؤله حول قدرة الإنسان على الحرية ، وعلى قيام النظام الديمقراطي داخل التنظيم الاجتماعي ، والأقلية أو الأوليغاركية في مفهومه تعني حكم الأقلية للأغلبية . كما تابع في كتابة الأحزاب السياسية تدعيم مفهوم صفوة القوة ، وأوضح أن الصفوة تستمد سيطرتها

(1) Bottomore, T.B., Elites and Society, Op. Cit.: P. 9 .

(٢) روبرتو ميشال ، الأحزاب السياسية (ترجمة) منير مخلوف ، بيروت : دار أبعاد للطباعة

والنشر والتوزيع ، ص ص ١٠ - ١١ .

وقوتها من خلال القدرات التنظيمية ، وأنه مهما كان إختلاف المجتمعات والمنظمات فإنه يتحتم أن يكون على قمته صفوة ما ^(١) .

ويعد التعريف الذى قدمه رايت ميلز لمفهوم الصفوة فى كتابه صفوة القوة The Power Elite (فى عام ١٩٥٦) امتدادا لإتجاه كل من بارتيو وموسكا وميشلز الصفوى ، وذلك من خلال تأكيد الجانب التنظيمى والنظامى للقوة بقوله « إننا إذا أخذنا مائة من الرجال الأقوياء فى أمريكا ، ومائة من الرجال الأكثر ثراء ، والأكثر شهرة بعيدا عن مراكزهم النظامية بعيدا عن وسط الاتصال الجماهيرى الذى يسلط عليهم ، فحينئذ لن يكونوا أقوياء بل فقراء غير مشهورين ولكي تمتلك القوة يجب أن تقترب من النظم الكبرى ، ومن أجل المراكز الوظيفية يعمل الناس بتصميم فى مجال متسع ليأخذوا فرصتهم ولكي يمتلكوا خبرة ثمينة وقيمة ^(٢) .

كما يقول راى كازوت Ray Cuttort ، وإيدث كنج Edith King إن معالجة رايت ميلز لمفهوم الصفوة تركزت بوجه خاص على صفوات القوة من خلال الصناعات والأعمال وأنه كان مهتما بالمؤشرات السياسية للصناعات والعمل . كما درس البعد الذى تصل اليه الصفوات الصناعية Business Elites فى ارتباطها بالجيش Military والصفوات الحكومية Government Elites ^(٣) .

وهناك تعريفات أخرى أوردها بوتوموز عن الصفوة مثل تعريف ريموند أرون Raymond Aron الذى اهتم بصفة أساسية بالصفوة من

(١) إسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية

١٩٨٧م ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(2) Ray, P. Cuttort, & Edity W. King., 20 Century " Social thought" New York: Hott Rinehart and Winston.: 1980 . PP. 213 - 214 .

(3) Ibid., P. 212 .

خلال الأقلية الحاكمة ، وفي نفس الوقت حاول تأسيس علاقة بين الصفوة Elite والطبقات الاجتماعية Social Classes . كما اهتم بالصفوات المتعددة في المجتمعات الحديثة ، ومتناولا التأثيرات الاجتماعية التي تتركها صفوة القوة على الصفوات الفكرية والتي لا تشكل بصورة نظامية جزءا من النسق السياسي ^(١) .

ومتابعة لإطار مفهوم صفوة القوة في المجتمعات المتقدمة أو الحديثة أوضح كارل دوتيش K. Deutsch في كتابه السياسة والحكومة أن بعض الصفوات تتجه نحو الاتحاد والامتزاج مع بعضها لتؤسس صفوة واحدة تضم بقية الصفوات الأخرى ، ويقول : أنه للنهوض بمختلف الأنشطة الجماعية يوجد إتجاه جماعي نحو خلق صفوة خاصة بها لذا أصبح اهتمام الصفوات يتجه نحو العمل مع بعضها البعض ومعرفة بعضها البعض ... فهي تمتزج في بنية واحد يطلق عليه صفوة راسخة ، ويتعلم القادة التنفيذيون كيفية تبادل وجهات النظر مع بعضهم البعض بل ويصبح القادة الجماهيريون معروفين لدى القادة في مختلف المجالات ويعملون بصورة جماعية ^(٢) .

وبعد أن تناولنا مفهوم الصفوة بوجه عام في تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره في دراسات علماء الاجتماع السياسي ، نتقل الى محاولة إلقاء الضوء على مفهوم الصفوة العسكرية Military والمساحة التي شغلتها في اهتمامات علماء الصفوة الأوائل ، ثم تطوره من خلال الدراسات السوسيولوجية . فبالرغم من أن هناك ميادين مختلفة في علم الاجتماع تعرضت لدراسة مفهوم الصفوة العسكرية مثل : علم الاجتماع السياسي ، وعلم الاجتماع المهني ، وعلم اجتماع الصراع ، وعلم اجتماع التنظيم ، وبالرغم أيضا من اعتبار علم الاجتماع

(1) Bottomore, T.B., Elites and Society, OP. Cit.: P. 13 .

(2) Detsch, W. Karl., Politics and Government, London: Hagh-ton Miffin Company.: 1980 . P. 57 .

العسكري أحد الميادين المتميزة في علم الاجتماع ، إلا أن مفهوم الصفوة العسكرية لازال يحتل وضعاً هامشياً في دائرة هذا العلم رغم الزيادة الملحوظة في مجال البحوث التي أجريت فيه ^(١) .

وقد برز مفهوم الصفوة العسكرية في كتابات موسكا ليشكل أحد روافد بناء القوة التي تمارسها أقلية التي تحكم تجاه الأغلبية التي تُحكم . ويذكر زايثلن Zeithlin في هذا الصدد « أن أصول نظريته لا تبرز بشكل واضح المعالم إلا عند سان سيمون San Simon في قوله : إن الضبط السياسي بأوسع معاني هذا المصطلح للقيادة الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية تمارسه دائماً طبقة خاصة أو أقلية منظمة ^(٢) .

بمتابعة لأهتمام موسكا بدراسة الدور الذي يمكن أن تمارسه صفوة الحكم العسكرية بوصفها قلة تمارس عملية الضبط السياسي على الأغلبية ، نجد أن هناك تطوراً قد حدث في ضوء الإمكانية الواضحة والمتميزة ، وكذلك الكيفية التي يؤدي بها الجيش وظيفته في المجتمع ^(٣) .

كما شكل مفهوم الصفوة العسكرية أحد إهتمامات فلوريدو باريتو بجانب الصفوة الدينية ، والأرستقراطية التجارية ، والبلوتقراطية (وهم الأثرياء الذين يشغلون مناصب في الحكومة) حيث تشغل هذه الصفوات مواقع في الحكومة ، ويشكلون أحياناً الصفوة الحاكمة ^(٤) .

ويلاحظ تطور مفهوم الصفوة العسكرية وبصورة أكثر وضوحاً في

(١) إبراهيم خضر ، الجيش والمجتمع : دراسات في علم الاجتماع العسكري ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥م ص ١١٠ .

(٢) اسماعيل سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ١١٤٠ .

(٣) إبراهيم خضر ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(4) Bottomore, T.B. Elites and Society, Op. Cit: P. 49 .

كتابات رايت ميلز . ويذكر راى كوزارت ، وإيدث كنج أنه بالرغم من أن ميلز كان جادا فى إستدلالة على التكامل بين بناء القوة فى المجتمع الأمريكى - والذي يتكون من الصفوات العسكرية والصناعية ، والقيادة السياسية ، وأيضا فى تدليله على أن تلك الصفوات تعمل مجتمعة لتشكيل ما أشار إليه بصفوة القوة - إلا أنه أشار فى نفس الوقت إلى أن النسق الأمريكى فى صورته المثالية يسعى أيضا الى تدعيم السلطة العسكرية فى موضع السيادة . بل يسعى الى الإستقلال بعض الشيء عن الحكومة ، وأن نفس الشيء يمكن أن يقال عن العلاقة بين الصفوة الصناعية والحكومة ^(١) .

وهكذا يمكن القول بأن مفهوم الصفوة العسكرية قد شغل جانبا هاما من إهتمامات علماء الصفوة الأوائل فى دراسات علم الاجتماع السياسى وإن كان هناك جدل قائم حول مفهوم علم الاجتماع العسكرى لدى المحدثين ، إلا أن تصنيف كورفاترس Kaurvelaris لميدان البحث فى علم الاجتماع العسكرى يعد أفضل تحليل للقضايا التى يحتويها المفهوم مثل (المهنة ، والتفكك الاجتماعى ، والعلاقات المدنية العسكرية) ^(٢) . وسوف نحاول فى الفقرة التالية إلقاء الضوء على تلك القضايا والأبحاث النظرية التى شكلت ميدان البحث فى علم الاجتماع العسكرى ، وكذلك المداخل المنهجية التى اعتمد عليها فى دراسة تلك القضايا .

ب - المداخل النظرية والمنهجية فى دراسات الصفوة العسكرية :

أولا - المداخل النظرية :

يرى علماء الاجتماع العسكرى ضرورة التركيز على القضايا ذات الاهتمام التقليدى - والتى أفادت دراستها فى فهم الطبيعة الداخلية

(١) Ray Cuttari & Edith W. King, 20 Century, Op. Cit.: P. 212 .

(٢) إبراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

للتنظيم العسكرى - ويؤكدون فى نفس الوقت الحاجة الماسة إلى فهم أكثر شمولاً ليضم تحته هذا الإطار السوسىولوجى السياسى الذى يركز على العلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع ، ويركز أيضاً على الكيفية التى تؤثر بها العملية السياسية على الجيش ، وكيف يؤثر الجيش على السياسة والمجتمع ، وهل يعد الجيش عميلاً للدولة أو الصفوة الحاكمة ، كما تبنى علماء الاجتماع العسكرى الافتراض القائل بأن تطبيق المعرفة السوسىولوجية ومناهج البحث الخاصة بها - فى دراسته - سوف يزيد من فاعلية التنظيم العسكرى . وبالتالى نجدهم يعتمدون على منظورين أساسيين فى دراساتهم أولهما - استخدام نظريات ونتائج علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى فى العمل على زيادة كفاءة وفاعلية التنظيم العسكرى . وثانيهما - دراسة القوات المسلحة كمؤسسة إجتماعية ذات تشعبات سياسية ومجتمعة واسعة ، أى بوصفها وحدات قومية تعكس التأثيرات السياسية والثقافية والتاريخية للمجتمع^(١) .

ويمكن القول بأن « المنظور البنائى أو المدخل البنائى التكاملى »^(٢) فى دراسات الصفوة العسكرية تمثله القضايا التى اهتم بدراستها علماء الصفوة الكلاسيكيون ومن تابعهم من علماء الاجتماع العسكرى المحدثين . ولقد توصلنا سابقاً إلى أن أعمال موسكا وميشلز وبارتيو ، ورايت ميلز ، قد تناولت مفهوم الصفوة العسكرية واعتبرته أحد روافد بناء القوة للصفوة الحاكمة فى المجتمع ، والتى تمتلك قوتها فى إطار ممارسة القوة العسكرية ، أو التنظيمية أو النظامية . وإن كان روبرت بيرستيدت R. Bierstedt لم يشر إلى القوة العسكرية فى إطار علاقة الصفوة الحاكمة بمصادر القوة التى تجعلها فى موقف سيادة وسيطرة على بقية الفئات ، فقد حصر هذه المصادر فى ثلاثة : أولها - الأغلبية التى تظهر اتفاقاً على الحقوق وتعبّر عنه فى هيئة سلطة يمكن أن تشكل

(١) إبراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١١ - ١٢ .

(٢) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

ضرباً يعكس أغلبية الأصوات ويمنح الحق في تشكيل الحكومة . وقد يبدو المصدر الثاني - في البناء الجديد الذي يضبط الغالبية غير المنظمة ويشكل قلة أو صفوة منظمة تحكم . أما المصدر الثالث للقوة - فيتمثل في القوة الاجتماعية المتعددة والتي تأخذ أشكالاً متنوعة مثل (المال ، العقيدة ، المعرفة) والقدرات الطبيعية مثل (الحديد واليورانيوم)^(١) .

ويبدو لنا أن هذا المدخل البنائي في دراسات الصفوة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص يستمد أصوله من إهتمامات ماكس فيبر في إطار الدراسات السوسيولوجية والسياسية . فقد ميز فيبر بين طبيعة القوة في كل الأشكال التقليدية ، والأشكال البيروقراطية العقلانية والتي تعد سمة مميزة للمجتمع الحديث . وأوضح أنه يجب منح المكتب وليس الفرد القوة في إطار التنظيمات البيروقراطية ، لأن ذلك يعمق الأساس البيروقراطي للأشكال التنظيمية ويزودها بثباتها وفعاليتها في البقاء والاستمرار وفي توفير وسائل الضبط على أعضائه ، وبالتالي يعد الشخص القوى في حاجة إلى عين ذات بريق ، أو صوت عال حاد ، بل يحتاج إلى المتطلبات التنظيمية البنائية البيروقراطية والخاصة بموقع معين في السلطة^(٢) .

وقد وضع هذا البعد البنائي في تحليل ماكس فيبر لمصادر القوة في تنظيماته العقلانية البيروقراطية الحديثة (السياسية والعملية ، والإدارية ، والاقتصادية) فأوضح لويس كوزر في كتابه « أساتذة التفكير الاجتماعي » أن تلك التنظيمات تنهض على قواعد غير شخصية ، وتمثل واجهات بنائية في تلك الأشكال التنظيمية لدى فيبر ، بل أصبح التنظيم البيروقراطي هو السائد ويمثل واجهة لكل التنظيمات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية^(٣) .

(1) Bierstedt, Robert., Power & Progress, New York: M C Graw- Hill INC.: 1974. PP. 236 - 239 .

(2) Ray. Cuttart & Edith W. King 20 Centuy, Op. Cit., P. 39 .

(3) Coser, A. Lewis., Masters of Socilo gical Thought, Op. Cit.: PP.230-231.

وهكذا يبدو أن تحليلات ماكس فيبر للتنظيمات البيروقراطية العقلانية في المجتمعات الحديثة قد عكست إهتمام صفويا ومدخلا بنائيا نظاميا في معالجتها . ومن ثم فقد وجه فيبر إهتمامه ... في تحليله للنظم السياسية والعسكرية والعملية إلى موقع السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث ، أى مقابل النظم السياسية والعسكرية والعملية ^(١) .

ويضيف د. اسماعيل على سعد فى هذا الصدد أن تركيز فيبر على البيروقراطية الرشيدة من أجل السيطرة على وسائل الحكم . هو الأساس الذى صاغ وفقا له مفهومه عن الدولة البيروقراطية الحديثة . ومن ثم منح فيبر لكل من المصادر العسكرية والمالية أهمية كبرى فى بناء القوة ، التى سعى إليها الحكم منذ عصر الاقطاع وحتى ظهور البيروقراطيات الحديثة ^(٢) .

ولعلنا نتفق هنا مع رأى لويس كوزارت ، وإيدث كنج فى أن القواعد التنظيمية البروقراطية الحديثة التى أشار إليها ماكس فيبر فى إطار إتجاهه البنائى فى دراسات الصفوة (الدينية ، السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والمالية ، والعلمية) قد وجدت متابعة فى دراسات كل من موسكا وميشلز الصفوية وأن ما أشار إليه روبرتوميشلز فى هذا المجال بالملف البيروقراطى الضخم قد ناقشه ماكس فيبر سابقا ، ومن ثم نستبين أن هناك تطابقا بين خصائص الملف البيروقراطى ، والذى يمكن أن يشكل المحتوى البنائى التنظيمى لأى تنظيم صفوى لحكم الأقلية - لدى موسكا وميشلز - وبين خصائص التنظيمات البنائية البيروقراطية التى أقامها ماكس فيبر للحكم فى الدولة الحديثة ، والتى تنهض على سمات الضبط والعقلانية ، والطاعة ، والقواعد القانونية ^(٣) ومن ثم يمكن القول أن هذه السمات والخصائص البنائية ، تمثل الأسس والقواعد التى ينهض عليها

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٨ .

(3) Ray, Cuttart, & Edithw. king., 20 Century, op. Cit.: P. 94 .

حكم الصفوة العسكرية التي تناولته دراساتهم .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اتفاق كل من روبرتوميشلز ، وجيتيانا موسكا على أن تطور المؤسسات نحو أشكال التنظيم البنائي . البيروقراطي الأوليجاركى ، إنما يتنافى مع الاتجاه نحو سيادة التنظيمات الديموقراطية الحديثة . فقد أورد في كتابة الأحزاب السياسية أن ذلك يزيد من التسليم بالاتجاه نحو استبدال الزعماء العرضيين بأخريين محترفين ... وأن الإنطلاقة الأولى نحو قيادة محترفة تشير لبداية نهاية الديموقراطية ... ولم يمل أصحاب النظريات الديموقراطية من ترديد قولهم إذا كان الشعب يمارس حقا فى السيادة وهو يقوم بحقه الانتخابى ، فإنه يتنازل فى الوقت نفسه عن سيادته ^(١) .

وهكذا عكست دراسات موسكا وميشلز اتجاهها نظريا بنائيا فى دراسات الصفوة بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص . ولنا أن نلاحظ أنها تعد امتدادا للاتجاه البنائى التنظيمى البيروقراطى فى دراسات الصفوة فى المجتمعات الحديثة لدى ماكس فيبر ، والذي يهتم بدراسة بناء القوة للصفوات بوجه عام والصفوة العسكرية فى ضوء قدراتها التنظيمية . وبالرغم من متابعة كل من فلوريدو باريتو . ورايت ميلز لهذا الاتجاه البنائى فى دراساتهم لبناء القوة لدى الصفوة ، إلا أنهما لم يرجعا قوة الصفوة إلى المصادر التنظيمية كما هو الحال عند ماكس فيبر بل أرجعها فلوريدو باريتو الى مصادرها السيكولوجية ، فى حين أرجعها رايت ميلز الى مصادرها النظامية .

وفى هذا الصدد يشير محمد على محمد إلى أن موسكا وميشلز يريان أن الصفوة تكتسب القوة من خلال القدرات التنظيمية ، فى حين أن باريتو وتلاميذه يرجعون قوة الصفوة إلى خصائصها السيكولوجية . أما رايت ميلز فيرى أن قوة الصفوة تكمن فى الأوضاع النظامية الرئيسية

(١) روبرتوميشال ، الأحزاب السياسية ، (ترجمة) منير مخلوف ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

التي تمثلها أعضاؤها^(١) .

وإذا ما انتقلنا إلى تناول المدخل البنائي الصفوي في دراسات « فلوريدو باريتو » للصفوة العسكرية ، والذي اتخذ واجهة سيكولوجية نجد أن « بوتومور » يشير إلى أنه قد أرسى واحدة من أهم أفكاره الرئيسية في نظريته السياسية ، وهي « دورة الصفوة » وذلك من خلال مقولته التي ترى أن التاريخ يشكل مقبرة للأرستقراطيات ، ثم عمق من هذا الفهم في ضوء المصادر السيكولوجية التي أسماها بالرواسب والمشتقات وخصها بتشكيل سلوك الصفوة الحاكمة^(٢) ويبدو أن الجيش أو الصفوة العسكرية قد احتلت أهمية أولية في تشكيل نظرية باريتو السياسية عن دورة الصفوة - وفي إطار مدخله البنائي الصفوي - وذلك من خلال تحليله لمصادر بناء القوة للصفوة الحاكمة والتي تؤدي إلى ظهور صفوات وأقول أخرى فقد أورد باريتو في هذا الصدد « أنه يأتي في مقدمة الأرستقراطيات التي تشكل أجزاء في تكوين الصفوة الحاكمة ، بل في أحيان أخرى هي التي تشكلها كلياً الأرستقراطيات العسكرية ، والدينية ، والتجارية^(٣) .

هذا وقد رأى لويس كوزر أن فهم باريتو لموقع الصفوة العسكرية في نظريته السياسية عن دوره الصفوة الحاكمة ، يعتمد على إحكام سيطرتها من خلال المجموعة الثانية من الرواسب السيكولوجية ، والتي تؤدي بالصفوة إلى القدرة على ممارسة القوة على من لا يملكونها ، كما توجد لديهم الرغبة في الانقياد ، وأن النموذج المثالي للصفوة الحاكمة يحتوى على خليط زكى من صفوة « الأسود » و « الثعالب » . وهم

(١) محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،

١٩٨٣ م ، ص ٣٨٣ .

(2) Bottomore, T.B., Op. Cit.: PP. 51 - 52 .

(3) Cosor, A. Lewis., Masters of Sociological thought, op. Cit.: P. 396 .

الأفراد القادرون على ممارسة القوة ، ، والخداع ^(١) ولنا أن نلاحظ هنا أن بارتيو قد شايح « فلسفة الوصول إلى الحكم في عصر ميكيافللي الذي يرى أنها تقوم أساسا على القوة والخديعة ^(٢) هذا وقد رأى أن مصادر بناء القوة للصفوة العسكرية تلعب دورا جوهريا في تحقيق هذا الهدف . وقد بدأ ذلك في إشارته إلى « أن دوام القوة للدولة يتطلب بصفة أولية المقدرة على توظيف وممارسة القوة Force ، والتي توجد بواسطة الجيش Army ، والوسائل المالية ، والدبلوماسية . ثم يتم تدعيمها من خلال ممارسة التحكم والضبط في الأقاليم والسكان ^(٣) .

وأخيرا وفي نطاق هذا المدخل البنائي تأتي اهتمامات رايت ميلز ضمن علماء الصفوة الكلاسيكين ، ويلاحظ أنها قد اتخذت تيارا نظاميا يحاول أنصاه إثبات أن القوة داخل المجتمعات الحديثة تتخذ شكل نظام شمولي يسيطر على كافة مقدرات المجتمع .

وأنه مهما تعددت الصفوات فإنها تتحد في النهاية لتكون صفوة قوة تتحكم في كافة جوانب الحياة في المجتمع ^(٤) ولعله يبدو واضحا أن رايت ميلز في إطار اتجاهه البنائي النظامي ودراساته الصفوية قد اهتم بدراسة بناء القوة للصفوة العسكرية ، وأيضاً بتحديد مصادر قوتها التي تؤهلها لأن تلعب دورا بارزا على المستوى القومي التكاملية ، مع بقية الصفوات الأخرى . ويرى بوتومور في هذا الصدد أن رايت ميلز قد دافع عن وجهة نظره وأصر على أن الثلاث صفوات الرئيسية : العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية تشكل في الحقيقة جماعة متماسكة . كما دعم وجهة نظره هذه بترسيخ التشابه في أصولهم الاجتماعية وفي ترابط

(1) Coser, A. Lewis., Op. Cit., P. 399.

(٢) اسماعيل على سعد ، المجمع والسياسة ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ م ، ص ٨٣ .

(3) Deutsch, W. Karl., Politis and Government, Op. Cit., P. 74.

(٤) نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م ص ١٠٢ .

العلاقات الشخصية والعائلية بين تلك الصفوات المختلفة^(١) .

وإذا ما تسألنا عن الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى واقع المجتمعات الحديثة بوجه عام ، والمجتمع الأمريكى بوجه خاص فى ضوء علاقتها ببقية الصفوات الأخرى ، فيبدو لنا أن رايت ميلز قد أضفى نوعاً من الوضوح على مبدأ توازن القوى كما أوضح «بوتومور» . فبالرغم من أن الصفوة العسكرية حديثاً تملك سلطة واسعة فى كافة المجالات المدنية والعسكرية فى ضوء التقدم التكنولوجى العسكرى ، والذى يؤثر على السياسات المدنية إذا ما قورن بضعفها وخضوعها للسلطة المدنية فى القرن التاسع عشر^(٢) . إلا أن رايت ميلز لم يغفل علاقات التوافق والتطابق فى المصالح بين الصفوات الثلاث على المستوى القومى . ورأى أنها تؤلف فى النهاية صفوة واحدة وتتشكل « من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا فى المنظمات الرئيسية ، وأن تماسك الصفوة يستمد من قوة الروابط بين هذه المنظمات . أما ضعف هذه الروابط فهو الذى يفسر تفكك الصفوة^(٣) .

ومن ثم نستبين أن تماسك الصفوة على المستوى القومى كما يرى رايت ميلز هو الذى يؤدى الى تماسك البناء الاجتماعى الأمريكى واستقراره . وأنه يتفق من خلال اتجاهه الصفوى النظامى ، مع اتجاه موسكا وميشلز التنظيمى ، واتجاه باريتو السيكلوجى داخل نطاق المدخل البنائى . والذى يؤكد أن سيادة الصفوة الحاكمة تتوقف على درجة سيطرتها على مصادر قوتها ، والتى قد تكون مصادر تنظيمية ، أو نفسية أو نظامية .

ولعلنا نستطيع القول بأن البحوث المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية تمثل الاستخدام الأمثل لهذا المدخل البنائى فى دراسات

(1) Bottomore, T.B., Elites and Society. Op. Cit., P. 34.

(2) Ray, Cuzzart & Edith, King., 20 Century, Op. Cit., P. 214 .

(٣) محمد على محمد ، اصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

الصفوة العسكرية . فقد أشار د. ابراهيم خضر فى كتابة بل الجيش والمجتمع ، الى بعد تركيز علماء الاجتماع - من خلال هذه البحوث على دراسة الصلة بين الجيش والمؤسسات الحكومية والصناعية . فمنهم من أهتم بدراسة الأبعاد البنائية والتماثلية للنماذج التصورية للعلاقات المدنية العسكرية ، وايضاح دور الجيش كقوة تحديثية فى الدول النامية ، ومنهم من اهتم بدراسة الافتراض القائل بأن الصفوة العسكرية هى التى تحمل طموحات الطبقة الوسطى فى التحديث أكثر من الصفوة المدنية مثل : باى Pye ، وهالبرن Halpern ، وجونسون Johnson . ومنهم من اهتم بدراسة قضية المركب العسكرى الصناعى بوصفها إحدى القضايا النظرية التى شغلت اهتمام علماء الاجتماع . وذلك فى إطار الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى البناء النظامى للمجتمع . وجدير بالذكر أن دراسة رايت ميلز حول صفوة القوة تأتى فى إطار هذا الجدل القائم بين أصحاب منظور الصفوة والمنظور التعددى حول دور الجيش فى صنع القرار القومى فى الولايات المتحدة والدول المتقدمة . وقد أمدتنا بتحليل عميق عن البناء الثلاثى للصفوة والمكون من : الجيش ، والهيئات الصناعية القوية والقادة السياسيين ^(١) .

وفيما يتعلق بموقف مفكرى الصفوة من مدخل الصراع ، وإمكانية الاعتماد عليه من قبل الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث - كإطار نظرى - فى سعيها لامتلاك مصادر القوة ، نرى ضرورة الإشارة فى البداية إلى أن المادية التاريخية أو مدخل الصراع قد غطى منذ ظهوره - على يد كارل ماركس فى بدايات القرن العشرين - مساحة متسعة فى نطاق الدراسات الاجتماعية والسياسية . وقد بدأ هذا الإنتشار واضحا كما يشير أنور عبد الملك بعد خروج الاتحاد السوفيتى منتصرا من الحرب العالمية الثانية من الناحيتين الحربية و النفسية . وحتى يؤمن نفسه ضد غزوه حربية جديدة بقيادة حلف

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ - ٣٨٠ .

الاطلنطى ، فقد بدأ فى تكوين الكتلة الاشتراكية فى أوروبا الوسطى والشرقية بقيادة الأحزاب الشيوعية الموالية له ، وكذلك فى مجتمعات العالم الثالث بتقديم الدعم غير المحدود للأنظمة العسكرية التى قادت الثورات الوطنية والتحريرة منذ بداية السبعينات (١) .

وقد جاء ذلك بهدف مجابهة النظرية الوظيفية التى سادت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا ، والعديد من مجتمعات العالم الثالث ، إلا أننا عايشنا عام ١٩٩١م والذى شهد انهيار نظرية ماركس المادية وتصعد مدخله للصراع الاجتماعى ، وتفتت مصادر قوة نظريته الاقتصادية . وما تبع ذلك من فشل تطبيقاتها فى المجتمعات التى أخذت بالماركسية وتبنتها كإطار أيديولوجى فى الحكم وموجهة لعملية التنمية . وسوف نحاول فيما يلى استبيان موقف الفكر الصفوى من المادية التاريخية ومدخلها فى فهم الصراع الاجتماعى . ثم لبعد توافقها أو اختلافها مع اتجاه الدراسات الصفوية المهمة بتناول حكم « القلة » أو « الصفوة » .

وقد وضع منذ البداية رفض مفكرى الصفوة للمدخل المادى ومدخل الصراع نظرا لتناقضه مع مدخلهم البنائى الوظيفى الذى ساد دراساتهم الصفوية فى مجال علم الاجتماع السياسى ويهدف الى تحقيق الاستقرار المتكامل ، فمدخل ماركس للصراع كما يشير كارل دويتش K. Deutch يؤكد على « أن اهتمامات الناس وأفعالهم تتحدد بواسطة الاعتبارات الاقتصادية والمراكز الطبقية . كما أن هناك قضيتان آخرتان : الأولى - مؤداها أن القوة Strenth والاهتمامات الطبقية Interests of Classes سوف تتغير بسرعة مع التغير التكنولوجى والاقتصادى . والثانية - تعنى أن الاهتمامات الطبقية الرئيسية فى كل مجتمع كانت متعارضة بالضرورة مع بعضها البعض ، لدرجة أن الصراع بين الطبقات يشكل

(١) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، سلسلة عالم المعرفة ، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة

والفنون والآداب بالكويت : العدد (٩٥) نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

القاعدة للسياسات فى كل زمان ^(١) .

ولنا أن نستبين التناقض البادى بين اتجاه الفكر المادى لدى
ماركس ، واتجاه الفكر الصفوى لدى كل من موسكا ، وميشلز ،
وباريتو - فى إطار دراساتهم الاجتماعية والصفوية - فقد انتقد باريتو فى
هذا الصدد اعتقاد ماركس « بأن الصراع الطبقي يحكمه المتغير
الاقتصادى ولا غير . أى الصراع الناجم عن امتلاك وسائل الانتاج .
على حين أن الاستحواذ على الدولة أو القوة العسكرية قد يكون أساسا
للصراع بين الصفوة والجماهير ... كما أخطأ ماركس إذ اعتقد أن
الصراع الطبقي فى العصر الحديث يختلف جوهريا عن ذلك الصراع
الطبقي الذى حدث عبر العصور المختلفة ، وإذ يعتقد أن النصر النهائى
للبروليتاريا سينهى هذا الصراع ^(٢) .

وبالرغم من هذا التناقض البادى بين كل من اتجاه الفكر المادى -
القائم على مدخل الصراع - وبين اتجاه الفكر الصفوى - القائم على
المدخل البنائى الوظيفى - لدى موسكا وميشلز وباريتو . إلا أنه كانت
هناك محاولات للتوفيق بين الماركسية والفكر الصفوى ، ويذكر
إسماعيل سعد فى هذا الصدد « أنه على الرغم من هذا الهجوم ، وهذا
الاختلاف بين الماركسية والصفوية ، فإن بعض الصفويين قاموا فى السنين
الأخيرة بمحاولات جدية بالنظر ، خاصة عند «برنهام» ، و«ميلز» اللذين
حاولا دمج ماركس وموسكا وباريتو . فالقيادة تقوم من وجهة النظر هذه
على الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، ولا يغلبون ناحية على أخرى ، هذا
إلى جانب بعض المحاولات للتوفيق بين الماركسية والصفوية ^(٣) .

ولعلنا فى هذا الصدد نستطيع أن نشير الى رؤية بوتورمور فى أن

(1) Karl. W. Deutch., Political and Government, Op. Cit., P. 93 .

(٢) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ -

(٣) نفس المرجع ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

كلا المدخلين يتشابهان ويتطابقان في تأكيدهم التفرقة بين الحكام Rulers والمحكومين Ruled . فالمدخل البنائي يستخدم مفهوم الصفوة Elite ليشير الى الاختلاف عند مقابلة التنظيم أو القلة الحاكمة بالكثرة غير المنظمة أو الجماهير . أما النظرية المادية أو مدخل الصراع فيستخدم مفهوم الطبقة Class ليكشف عن الاختلاف عند مقابلة الطبقة المسيطرة Dominant Classes بالطبقات التابعة Subject Classes⁽¹⁾ .

ولنا أن نلاحظ هنا أنه في الوقت الذي اتخذت النظرية المادية لنفسها واجهة اقتصادية فقط ، ورأت أن القوى الاقتصادية هي المصدر الوحيد لقوة الطبقة الحاكمة في صراعها المادي مع الطبقات الأخرى - وذلك بهدف تحقيق السيطرة على الحكم والوصول الى المجتمع اللاتطبقى - نجد أن صفوة القوة التي تبنت النظرية البنائية الوظيفية - كإطار أيديولوجي - قد اتخذت لنفسها واجهات متعددة للقوة داخل تنظيماتها الرشيدة . والتي وصفها ماكس فيبر⁽²⁾ بأنها تتصف بالقدرة الفائقة والسيادة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعملية ، والتكنولوجية⁽³⁾ .

ولعلنا نستطيع القول بأنه بالرغم من محاولات التوفيق من قبل « رايت ميلز » و « برنهام » بين المادية التاريخية ومدخلها القائم على الصراع ، وبين اتجاه الفكر الصفوي في الدراسات الاجتماعية والسياسية ، إلا أن الواقع العملي لنظرية ماركس المادية قد حمل في طياته أسباب فنائها ، وذلك عندما أقام بنيانها على الصراع بين الطبقات يهدف الاستيلاء على وسائل الإنتاج المادية . ثم جعل من البروليتاريا مؤهلة لتحقيق هذا الهدف ، وفي اتجاه الوصول الى المجتمع اللاتطبقى دون تدرج . وقد استشرّف علماء الصفوة وغيرهم من علماء الاجتماع منذ الخمسينيات فشل نبوءة المجتمع اللاتطبقى تلك دون تدرج ، وأيضا سيادة

(1) Bottomore, T.B., Elites and Souity. Op. Cit., PP. 36 - 37 .

(2) Caser, A. Lewis, Masters of Sociological thought, Op. Cit., P. 231.

مدخل الصراع . فقد أورد جورج جورفتشن G. Gurvitch فى كتابه دراسات فى الطبقات الاجتماعية بأنه إلى جانب الدور الذى يؤدى فى الإنتاج ، نجد الوعى الطبقي ، وإلى جانب العنصر الاقتصادى نجد العنصر العقلى والأيدىولوجى . وهناك أخيرا الرأى الذى يعتبر الطبقة موضوعا تاريخيا خالقا لمستقبل المجتمع . والنظرية الماركسية فى شأن الطبقة الاجتماعية غنية بالاحتمالات وغير مستوفية التكوين ... ولايستطيع علم الاجتماع الحديث أن يقتنع بعد إنقضاء مائة سنة ، بقبول وتطبيقه نظرية ماركس فى الطبقات الاجتماعية ^(١) .

كما يأتى فى هذا الصدد أيضا الكثير من الدراسات التى شككت فى صدق التفسير الماركسي - المادى - للصراع منذ عام ١٩٦٢ م ومن بينها « دراسة أنجزها أشن بالكس فى قرية فليكوسيلو الواقعة جنوب يوغوسلافيا وتوصل بها الباحث إلى أن حالات الصراع والتشاجر بين الأسر فى القرية بعد تحليلها أثبتت أن ست عشرة فقط من ستة وثلاثين حالة ترجع إلى عوامل إقتصادية ، فى حين أن العشرين الباقية لا ترجع الى عوامل إقتصادية ، مما يدحض الفرض القائل بأن هذا الصراع إنما يرجع فى أساسه الى العوامل الاقتصادية فى القرية ^(٢) .

ثانيا : المداخل المنهجية :

وإذا ما أنتقلنا إلى تناول المداخل المنهجية التى اعتمدت عليها الدراسات الصفوية ، وتأتى فى إطارها دراسات الصفوة العسكرية يبدو لنا أن هناك اتفاقا عاما بين علماء الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع العسكرى على أن المناهج الصفوية السائدة فى دراسات القوة فى علم

(١) جورج جورنشن ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية (ترجمة) أحمد رضا محمد رضا ، عز الدين فودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ١٣٠ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقي فى القرية المصرية ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ م ، ص ١٢

الاجتماع السياسى يمكن الاعتماد عليها فى دراسات الصفوة العسكرية . هذا إلى جانب المناهج وأدوات البحث الاجتماعى الأخرى السائدة فى مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية ، ويأتى ذلك فى إطار « العلاقات المتبادلة لكل من القوة السياسية والقوة العسكرية »... فالقوة العسكرية مقوم ضرورى للقوى السياسية . بل إن القوة العسكرية هى الإدارة التى تحقق إرادة الدولة بصورة عامة إلا أن هذا لا يمثل قاعدة عامة إذ قد تتحظى القوة العسكرية حدود هذه الوظيفة ويصبح تأثيرها فعالا ، بل حاسما فى اتخاذ القرارات السياسية الكبرى» (١) .

لقد لوحظ كما يشير اسماعيل على سعد أن اهتمامات الباحثين بالدراسات الصفوية فى إطار البحث الإمبريقي - قد استحوذت عليها المناهج الصفوية . وذلك بهدف تصوير طبيعة صفوات متخصصة معينة ، أو بتصوير درجة التكامل فى الصفوة القومية . وقد وجد أن تلك الدراسات تمثل محاولات رئيسية للتجميع النظرى ، والذي يأتى فى إطار اعتمادها على منهاج صفوى يحاول كشف أو تعريه إناس يتمتعون بالشهرة بسبب قوة ترتبط أو لا ترتبط بالقوة الفعلية . كما بدأ واضحا أن هنا منهاجين يتسندان نطاق دراسات القوة فى علم الاجتماع السياسى بوجه عام وهما : منهج الشهرة Reputation ، ومنهج اتخاذ القرار Deci-sion Making وإن كان منهج الشهرة لدى « هنتر » قد اعتمد عليه من قبل أصحاب النظريات الصفوية فى دراسات القوة . وجاء ذلك فى إطار اعتقادهم بأننا إذا استطعنا تحديد الأشخاص المشهورين بامتلاك القوة فى المجتمع ، أو ذوى المواقع الهامة فإننا نستطيع التعامل تلقائيا مع أبرز مسائل المجتمع ، أما منهج إتخاذ القرار فقد اعتمد عليه أصحاب النظريات التعددية فى دراسات القوة ، وأهتموا بدراسة مجالها . كما رأوا أن القوة تمثل قيما نادرة تتوزع بين الثروة والهيبة والمكانة . وأن البحث فى هذه المسائل يكون بهدف فضح هؤلاء الذين ييغون التأثير على عملية

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

التوزيع ذاتها^(١) .

ولما كانت الصفوة العسكرية تعد إحدى واجهات بناء القوة في المجتمع بجانب كل من القوة الاقتصادية ، والسياسية ، كما يكون لها نفوذها وتأثيرها في توجيه واتخاذ القرارات . ولما كانت هناك إمكانية أيضا لقيام صفوة قومية تضم أصحاب المراكز العليا والنفوذ والمصالح في تشكيل الجماعات المختلفة التي تكون بناء القوة ، فلعله يكون من العام في نطاق الدراسات الصفوية الاعتماد على كل من منهج الشهرة والذي يفضل أنصار الاتجاه الصفوي في دراسات القوة ، وأيضا منهج اتخاذ القرار لدى أنصار الاتجاه التعددي ، والذين يسلمون بأن الصفوة العسكرية تشكل أحد أبعاد بناء القوة في واقع الصفوة القومية كما هو عند رايت ميلز . وسواء أكان هذا أم ذاك ففي النهاية تستطيع الأقلية (الصفوة) بما لها من حسن تنظيم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها . ولا يتوقف الأمر لدى الصفويين عند هذا الحد ، بل أنهم يرون أن الأقلية لا تصنع أو تتخذ القرارات وحسب وإنما لديها من الأساليب ما يجعل الأغلبية وتذعن وتطيع^(٢) .

وقد يبدو لنا بعد اعتماد الصفوة العسكرية « بوضوح على منهج اتخاذ القرار - داخل بناء القوة للصفوات الحاكمة - سواء أكانت هي في موقع الحكم أو تشكل أحد واجهات القوة في بناء الصفوة القومية - في متصل ذي ثلاثة نقاط رئيسية « الأولى - هي الجماعة الضاغطة حيث تحاول القوات المسلحة هنا التأثير على صنع القرار السياسي للحكومة ، والثانية - هي الارتباط بالسياسة وتزويد القوات المسلحة هنا من دورها كجماعة ضاغطة محاولة زيادة درجة نشاطها في عملية صنع

(١) اسماعيل على سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، المرجع السابق ، ص ٨١ -

(٢) محمد عاطف غيث ، وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢م ، ص ٣٩٩ .

قرارات الحكومة إما بالتنسيق أو الاتحاد مع السياسة المدنية ... أما الثالثة - فهي التدخل الشامل حيث تقوم القوات المسلحة بالتوجيه الصريح للمناصب الحكومية ، وإبعاد شاغليها من المدنيين بحيث يكون الحد الأدنى من التدخل الشامل هو أعلى مستوى من مستويات الارتباط بالسياسة . ويظهر هذا الدور في شغل العسكريين لأعلى المناصب الحكومية المدنية لفترة طويلة ، كمنصب الرئيس أو رئيس الوزراء . وإذا لم يشغل العسكريون المناصب الحكومية الأساسية فعلا فإنها قد تشغل بواسطة أفراد يعينهم العسكريين بأنفسهم ، وتظل الوظائف الحكومية الأساسية تحت سيطرة وتوجيه القوات المسلحة ^(١) .

كما أن هناك مناهج وأدوات بحثية أخرى استخدمت في مجال دراسة بناء القوة للصفوات الحاكمة - ويمكننا الاعتماد عليها في دراستنا لموقف الصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية السياسية - وأهم هذه المناهج والطرق البحثية (المنهج التاريخي التحليلي المقارن ، والمنهج التجريبي ، وطريقتي تحليل المضمون ، ودراسة الحالة) ففي ضوء الاتفاق العام بين العلماء على « أن المدخل التاريخي هو المنبع الذي تستقى منه كل العلوم الانسانية بل ويمكن القول أنه بالمعنى العام يستخدم في العلوم الطبيعية كذلك ، ويقدم لهذه العلوم مادة هائلة تعتمد عليها في أبحاثها » ^(٢) نجد إشارة ابراهيم خضر إلى أن المنهج التاريخي التحليلي المقارن يمكن الاعتماد عليه في مقارنة تاريخ درجة التداخل العسكري بين دولتين أو أكثر . وأن التصور الأساسي لهذا المدخل يأتي إعتماده على السلوك الماضي للجيش في شرح الظروف الحالية التي تؤدي إلى التدخل العسكري . فالتحليلات

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، « دراسة في علم الاجتماع العسكري » مرجع سابق ،

ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العملي « دراسة في طرائق البحث وأساليبه » .

الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤٠ .

السياسية يمكن أن تلعب دورا هاما في تتبع دراسة تطور الصفوات العسكرية فى فترة زمنية محددة ، فى علاقتها بالاطارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة وأيضا فيما يتعلق بتنمية تلك الاطارات بحيث يمكن الاستفادة من تلك التحليلات فى دراسة الوظائف التى يمكن أن تنهض بها الصفوات الحالية من خلال المقارنة ^(١) .

أما فيما يتعلق باستخدام المنهج التجريبي وإمكانية الاعتماد عليه فى الدراسات الصفوية بوجه عام ، ودراسات الصفوة العسكرية بوجه خاص فيبدو واضحا وكما يشير اسماعيل على سعد : أن الأمر يبدو جديا صعبا بالنسبة للتجريب فى مجال العلوم السياسية . فعالم الطبيعة يستطيع أن يخضع مادة تجريبته تماما ، ولكن عالم الاجتماع لا يستطيع ذلك فمادة دراسته ...هى الناس والبشر ، فالملاحظة هنا تجريبية وليست مصطنعة ^(٢) .

وهذا يعنى أن العلماء المهتمين بدراسة الصفوات العسكرية وإبراز دورها فى مجالات التنمية المختلفة - فى واقع حكمها - يمكن لهم الاعتماد على الملاحظات المباشرة ، والتى يمكن إستقائها من الواقع السياسى المبريقى لتلك المجتمعات - أى كما تحدث تلك الملاحظات فى الطبيعة ودون تدخل منهم - ثم القيام بتجميع تلك الملاحظات بجانب النصوص والوثائق الخاصة بموضوع الدراسة ، وذلك بهدف تحليل مضمونها وتقييمها ، فالتجريب فى أساسه عملية تحكم ، ومن الواضح أنه عند دراسة عناصر كيميائية مثلا يسهل التحكم فى العوامل المختلفة ، وبخاصة أن أية بحوث فى الكيمياء هى بحوث معملية ، والبحوث المعملية خاضعة إلى حد كبير لتنظيم الباحث وتحكمه ، ولكن هذا الموقف لا ينطبق بكامله على المواقف الاجتماعية ولا على الأشخاص

(١) د. ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

... فالدراسة فى مجال العلوم الاجتماعية المختلفة لازالت تعاني من صعوبة التحكم فى المتغيرات المتداخلة فى الموقف التجريبي^(١) .

لعلنا نستطيع القول بأن المناهج التاريخية التحليلية المقارنة ، والمناهج التجريبية التى يمكن لدراسات الصفوة العسكرية أن تعتمد عليها فى تناول موضوعات دراساتها - فى إطار مما يطلق عليه بسوسيولوجية العلاقات المدنية العسكرية - يمكن لها أن تستخدم طريقة تحليل المضمون فى تحليل الوثائق والبيانات المتعلقة بدراسة الموضوعات ذات الصفة التاريخية ، وأيضا فى تحليل الملاحظات التجريبية التى تنتهى إليها فى دراساتها للموضوعات التجريبية التقويمية ، على أن تتصف تلك الملاحظات بصفة العلمية وفق رأى بوبر Boper من خلال الحواس التى تعد المصدر الأساسى لإستقاء هذه الوقائع . لذا لابد من سلامة الحواس ودقة حساسيتها حتى تؤدى وظيفتها بفاعلية ودقة^(٢) .

كما يمكن لتلك المناهج التاريخية ، والامبريقية - فى إطار معالجاتها للصفوات العسكرية والأدوار التى يمكن أن تنهض بها فى تنمية واقع مجتمعات العالم الثالث - أن تستخدم طريقة دراسة الحالة ، وقد أوضح ابراهيم خضر فى هذا الصدد بأنها تمثل مدخلا فرديا ونوعيا أكثر من استخدامها كمدخل إمبريقى ، وتستخدم بصفة أساسية لاستخراج الافتراضات أكثر من اختيارها^(٣) .

هذا بالإضافة إلى أن الحالة التى يدرسها الباحث فى نطاق الدراسات الصفوية قد تكون شخصا ، أو جماعة ، أو نظاما اجتماعيا .

(١) محمد زيدان عمر ، البحث العلمى « مناهجه وتقنياته » جدة : دار الشرق ، ١٩٧٥م ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) ماهر عبد القادر ، المنطق ومناهج البحث ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٧م ، ص ١٦٠ .

(٣) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

ويكون الهدف من دراستها هو البحث التفصيلي لكافة جوانبها ، وذلك من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات عن تاريخ الحالة وتطورها ^(١) .

٢- نماذج من الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث :

وبعد تناولنا لمفهوم الصفوة بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص في الجزء السابق ، وكذلك المداخل النظرية والمنهجية التي يمكن الاعتماد عليها في دراسات الصفوة العسكرية ، ننتقل إلى محاولة إلقاء الضوء على نماذج من الصفوات العسكرية القائمة في واقع مجتمعات العالم الثالث ، ثم كيفية ظهورها ولأى الطبقات الاجتماعية تنتمي . وبعد ذلك تمهيدا للفصل الثاني الذي خصص له الجة الدور الذي يمكن أن تلعبه الصفوات العسكرية في عملية التنمية السياسية . وسوف نتناول في البداية نموذجا من الصفوات العسكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية ، وبوجه خاص في « شيلي و كوبا » . ثم في مجتمعات جنوب شرق آسيا وبالتحديد في « فييتنام » . وأخيرا في واقع المجتمعات الأفريقية ونأخذ « نيجيريا » على سبيل المثال « والسودان » ، و « أوغندا » ، و « الجزائر » .

وفي هذا الصدد يرى تشارلز أندريان Charles F. Anderian في كتابه Political Change in the third world أن دراسة النماذج المجتمعية القائمة في تلك المجتمعات تعد مفتاحا لتحديد واجهات التغيرات السوسياسية في واقعها ، والتي يمكن حصرها فيما يلي :
المعتقدات السياسية ، ومستويات الإنجاز السياسية ، وسلوك القيادة السياسية ، وعملية صنع السياسات العامة ، ثم فهم القرارات التي تحدث تلك التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حياة المجتمع ^(٢)

(١) محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دراسة في طرائق البحث وأساليبه ،

مرجع سابق ، ص ٦٥٨ .

(2) Charles F. nderian., Political Change in the third world, Boston: Allen & Unwin, INC.: 1988. P. 5 .

ويذكر أنور عبد الملك أنه في كثير من الأحيان يلعب الجيش بهيئة ضباطة القيادية دورا هاما في تشكيل الطبقة الحاكمة في معظم مجتمعات العالم الثالث . وأوضح أنها تمثل تجمعات من فئات الأقلية المهيمنة في القطاع التقليدي من الاقتصاد والمجتمع ، وخاصة الريف ومناطق التمرکز السكاني القديمة حول مدارس الفكر والعمل التقليدية . وذلك بجانب القطاع الرأسمالي الحديث بجناحيه : القاطع الخاص ، والقطاع المملوك للدولة ^(١) .

ويضيف تشارلز أندريان أنه أدرك هذا التغير الحادث في واقع مجتمعات العالم الثالث في ضوء الظروف التاريخية التي تقود إلى تلك التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن فهم الانتقال من نمط سياسي إلى آخر يتطلب ضرورة تحليل البناءات والمعتقدات الخاصة بالقوة الحاكمة التي تملك مصادر القوة ، وكذلك الخاصة بالمعارضة . وهذا يعني أن الصفوة الحاكمة يمكن أن تواجه عدم الاستقرار السياسي إذا لم يكن لدى قادتها القدرة على ممارسة الضبط الفعال ، وخلق الاتجاه نحو تشكيل الاتحادات والأحزاب ، وكذلك نحو الأخذ بأيديولوجية معينة ، وإذا حدث في المقابل أن عملت التنظيمات المعارضة على تنمية أحزاب قوية ، ومارست ضبطا أكثر فاعلية وأصبحت أكثر ارتباطا بأيديولوجية معينة ، فحينئذ يمكن لتلك القوى المعارضة أن تمسك بزمام القوة بنجاح وتكون قادرة على تشكيل نموذج سياسي مختلف ^(٢) .

وبمتابعة هذا الفهم لدى تشارلز أندريان وغيره من علماء الاجتماع السياسي نحاول إبراز الأسباب والظروف التاريخية التي قادت إلى تلك التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية - في مجتمعات

(١) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، سلسلة عالم المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٠٢

(2) Charles. F. Anderian., Political change in the third world, op. cit.: P. 4 .

العالم الثالث - وأدت إلى سيادة حكم الصفوات العسكرية في واقعها ،
والأخذ بأيديولوجيات ذات واجهات متبانية . وسوف نضرب أمثلة لهذه
النماذج في كل من : أمريكا اللاتينية بدرسة « شيلي » و « كوبا » ،
وفي آسيا بدراسة فيتنام ، وفي أفريقيا بدراسة « نيجيريا » ، « السودان » ،
« وأوغندا » ، و « الجزائر » .

أ- الصفوات العسكرية في مجتمعات أمريكا اللاتينية شيلي ، وكوبا :

يذكر إين روكسبورجيت Ian Roxborough أن النسق السياسي
الذي ارتبط بمجتمعات أمريكا اللاتينية تمثل في السياسات الأوليغارشية
التي حكمت من خلالها صفوات زراعية في نهايات القرن التاسع عشر
وبدايات القرن العشرين . ويمثل ذلك حالة البرازيل ، حيث كان تدخل
الأجهزة الحكومية يعد قليلا في الشؤون المحلية . وقد أدى ذلك إلى نمو
الصفوات الإقليمية لتدافع عن نفسها كأجزاء منفصلة ، ومعتمدة على
سياسات موروثية ذات حكم ذاتي مستقل ، إلا أن هذا الحكم
الأوليغارشكي قد تحقق في بعض الأقطار مثل « شيلي » Chile من خلال
الأجهزة الحكومية المركزية القوية ، والتي سعت إلى الإستحواذ على
الدخل من خلال عمليات التعدين . وتبع ذلك أن جاء الكساد العالمي
في عام ١٩٣٠م بقوى مناضلة جديدة وبرزت طبقت إجتماعية جديدة
ملكّت مصادر القوة السياسية ، وهي الطبقة المتوسطة والبروليتاريا . وقد
أعتبر إين روكسبورجيت أن تلك الحركات الشعبية في واقع مجتمعات
أمريكا اللاتينية - كانت استجابة لموقف تاريخي خاص ، والذي تمثل
في الأزمات المصاحبة للدولة الأوليغارشية . ولم تكن إستجابة لمشكلات
أو متطلبات التحديث ، أو ظاهرة تهدف إلى التعبير ، أو حركة جماعات
تسعى لمراكز القوة (١) .

وبصدد تغلغل حكم الجيوش في مجتمعات العالم الثالث ، ومنها

(1) Ian Roxborough., Theories of underdevelopment, London:
Macmillan company., 1979. pp. 107 - 110 .

مجتمعات أمريكا اللاتينية ، وهي يمكن اعتبار حكمها عامل تحديث ؟ أم عامل إعاقة للتنمية ؟ أوضح إين روكسيورجيت Ian Roxborough أن هناك تعارضا قائما بين وجهة نظر « جونسون Jhon J. Johnson » الذى يرى أن الجيش يمكن أن يشكل عاملا من عوامل التحديث والتقدم أكثر من كونه عامل إعاقة للتنمية ، وذلك على عكس رؤية إدواردليون Edward Lieuwن كما يذكر روكسيورجيت أن تغفل الجيوش فى مواقع مجتمعات العالم الثالث لا تكون له أسباب واحدة ولا نفس النتائج ، حيث يفرق « هنتنجتون Huntington » بين مواقف التدخل العسكرى التى تخدم الأحداث التاريخية السريعة ، وتأتى سياسة جدد فى مجال السياسة وبين مواقف التدخل الصارمة التى يترتب عليها أن يأخذ الجيش على عاتقه مسؤولية الحكم . وبالتالي يمكن أن يكون إما معوقا أو مشجعا ، فى عمليات التنمية السياسية .

وقد جاءت هذه التحليلات فى نظرية هنتنجتون التاريخية والتى أوضح فيها أن الجيش فى أمريكا اللاتينية قد مهد الطريق لإحلال الحكم الأوليجاركى الخاص بالطبقة المتوسطة ، بل وحماها من أعوان الحكم الأوليجاركى التقليدى ، والطبقة العاملة . ولما فشلت تلك المحاولات فى خلق مواقف ملائمة للتنمية والاستقرار السياسى ، كانت هناك إمكانية فى أن يأخذ الجيش على عاتقه مسؤولية الحكم ^(١) .

ولقد كانت هناك دراسات تناولت ظروف قيام الحكم العسكرى فى مجتمعات أمريكا اللاتينية ، ووصفته بأنه « يمثل حالات من حكم الدولة المستبدة ، والتى يصعب أن نجدها خارج أمريكا اللاتينية » ^(٢) . كما تناولت الأدوار التى مارستها الجيوش فى أمريكا اللاتينية . ومنها :

(1) Ian Roxborough., Theories of Underdevelopment., op. cit., PP. 125 - 126 .

(٢) أحمد عبد الله وآخرون ، الجيش والديموقراطية فى مصر ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٩٠ م ،

دراسة : « أرنادى » عن تكنيك الانقلابات العسكرية فيها . ودراسة « رسترن » عن الدور السياسى الخاص بالقوات المسلحة الأرجنتينية . وأخيرا جاءت دراسة ليفين E. Lieuwen المقارنة عن الوظائف العسكرية وأدوار الجيش فى أمريكا اللاتينية ، وذلك من خلال التغييرات فى الأدوار العسكرية التى أعقبت إنهيار النظام التقليدى ^(١) .

ويذكر إين روكسيورجيت أيضا أن هناك دراسات قد تناولت الأصول الاجتماعية التى إنحدرت منها الصفوات العسكرية التى حكمت فى مجتمعات العالم الثالث . ثم يشير إلى أن جوسى نون Jose Nun قد برهن على أن سلوك الضباط العسكريين فى مجتمعات أمريكا اللاتينية - والذين تولوا مهام الحكم فى تلك المجتمعات - يبرز من الطبقة المتوسطة ... وهو ما جعلهم يميلون للتصرف بوصفهم ممثلين للطبقة المتوسطة . والتى كانت ضعيفة وغير قادرة على التصرف بفاعلية فى أمورها .. وأن هناك نسبة ٧٨٪ من هؤلاء الضباط ينتمون إلى هذه الطبقة المتوسطة ^(٢) .

أما فيما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسى فى واقع الحكم العسكرى الذى ساد مجتمعات أمريكا اللاتينية فقد لاحظ روكسيورجيت أنه هناك إمكانية فى « شيلي » و « كوبا » للتحول عن المقدمات الكبرى للديموقراطية عند تبدل الظروف . ففى شيلي حدث ذلك وتعرض الحكم الديموقراطى الذى كان يعتمد على الصادرات المعدنية الى تهديدات خطيرة نتيجة طوفان المؤامرة العسكرية فى الفترة من (١٩٢٠-١٩٣٠م) . ثم كانت هناك محاولات للثورة الاشتراكية حتى أعلنت الجمهورية الاشتراكية فى عام ١٩٣٢م ^(٣) .

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع : « دراسة فى علم الاجتماع العسكرى » ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(2) Ian Roxborough., Political change in the third world., op. cit.: P. 126 .

(3) Ian Roxborough., theories of Under Development, op. Cit., P. 117 .

كما بدا عدم الاستقرار واضحا أيضا فى العقود التالية والتي سمحت ظروفها بالممارسة الديمقراطية البرلمانية ، وكانت سببا فى تقليد الرئيس اليندى Allende السلطة ، فلم تشفع له تلك الفترة فى محاولته الانتقال بحكمه الى النمط الاشتراكى الديمقراطى . وذلك بالرغم من تعاطف بعض قادة الجيش مع برنامج حكومة إيندى الاشتراكية الديمقراطية . كما كان هناك عنصر جديد ظهر معارضا للأرضية الماركسية ، وتمثل فى الأزمات الاقتصادية التى أصبحت أكثر حدة وتنوعا فى عام ١٩٧٣ م . مما جعل حكومة إيندى غير قادرة على السيطرة على النظام . وهم ما حدا بهم يخططون للثورة ويؤكدون قدرتهم على تسيير الحكومة أكثر من الرئيس والأحزاب الماركسية ، والانتقال بالمجتمع الشيلى يعد إبادة سرطان الماركسية الى النمط المعاد للاشتراكية والسائد فى مجتمعات أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٧٧ م^(١) .

وإذا ما أنتقلنا إلى كوبا ، وحاولنا الوقوف على بعد القلب والاستقرار السياسى فيها ، وما الدور الذى مارسته صفوفة الحكم العسكرية فى هذا الشأن ؟ نجد أن فان وايتنج Van R. Whiting قد أوضح فى دراسته عن التنمية السياسية - فى كوبا ، والمكسيك ، والبرازيل - أن كوبا بعد عام ١٨٩٨ م قد حكمتها الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة . أما بعد ثورة ١٩٥٩ م وحصولها على الاستقلال رسميا فقد حكم فيدل كاسترو من خلال الجيش وأرربت كوبا بالاتحاد السوفيتى (روسيا حاليا) وأصبحت تمثل المجتمع الاشتراكى الأول فى أمريكا اللاتينية . وتبع ذلك أن أعلنت الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٦٢ م طرد كوبا من التنظيم الخاص بها والمسمى (OAS) ومن ثم أصبح واضحا بعد أزمات القتال الكوبى أن كوبا أصبحت دولة اشتراكية ثورية تتمتع بدعم إقتصادى عسكرى من الإتحاد السوفيتى وقد أكد ذلك فيدل كاسترو فى

(1) Charles F. Anderian., Political Cahnge in the third world. op. cit., P. 177.

عام ١٩٦٩ م بإعلان إرتباطه بالماركسية^(١) .

كما يرى سويم العزى فى هذا الصدد أن هناك حالة من عدم الاستقرار السياسى بين الأنظمة العسكرية الحاكمة فى مجتمعات أمريكا اللاتينية بوجه عام . وأوضح أن هناك تعاقبا بين نوعين من الأنظمة هما : الأنظمة الديمقراطية ، والحكم العسكرى . فبالرغم من حصول أمريكا اللاتينية على إستقلالها قبل قرن من الزمان ، فما زالت أنظمة هذه الدول تفتقر الى مركز سياسى قوى قادر على القيام بدور التحكم ، والقدرة على توزيع المصالح . وأن سبب ضعف هذا المركز السياسى يرجع إلى أن هذه المجتمعات تتميز بإزدواجية فى الأسس الاجتماعية والاقتصادية . فلكونها مجتمعات تقليدية ، فإن غالبية أفراد هذه المجتمعات يخضعون لأسلوب معين من الإنتاج الاقطاعى والى هرمية قيمية للثقافة المسيطرة . هذا بالإضافة إلى ضغط عوامل التحديث عليهم من خلال إدخال نظام إقتصادى معين^(٢) .

ولعلنا نستبين من تتبعنا لكيفية ظهور الحكم العسكرى فى واقع مجتمعات أمريكا اللاتينية ، ولأى الطبقات ينتمى قاداته ؟ وما الدور الذى يمارسه الحكم العسكرى فى استقرار تلك المجتمعات السياسى ؟ أن سيادة حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية بوجه عام وفى شيلي ، وكوبا بوجه خاص كان استجابة لموقف تاريخى أملت به أحداث مفروضة ، وليس ظاهرة تهدف إلى التغيير والتحديث بهدف التحرر والاستقلال الاقتصادى . وأن تلك الصفوات العسكرية غالبا ما ينتمى ضباطها إلى الطبقة المتوسطة فى بنية مجتمعاتها . وأخيرا تلعب دورا مباشرا فى ظاهرة تبدل أشكال الحكم وعدم الاستقرار السياسى

(1) Van R. Whiting., Political Development of Cuba, Mexico and Brazil, In Karl W. Deutch (eds) political and Government, London: Houghton Mifflin Company., 1980. PP. 608 - 609 .

(٢) سويم العزى ، الدكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية فى العالم الثالث ، بيروت : المركز

الثقافى العربى ، ١٩٨٧ م ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

فى واقعا .

ب - حكم الصفوة العسكرية فى فيتنام :

يرى تشارلز أندريان Charles Anderian أن الحكم العسكرى فى فيتنام الشيوعية قد تبنى نسقا صفويا - منذ تحقيق الاستقلال فى عام ١٩٣٠م - ويتصف بالقدرة على تحريك الجماهير ، ويتشابه فى العديد من الأمور مع قيادة « فيدل كاسترو » لكوبا وفى قوله بأن الثورة تمثل النظام . فقد استهدف كلا النموذجين بناء مجتمع اشتراكى . وأيضا الأخذ بزمam مصدر القوة السياسية من خلال نضال الجيش ضد المقاومة الداخلية ، والتصدى للقوى الأجنبية . وقد أدى ذلك الى اضطباع الحياة السياسية بالصفة العسكرية فى العديد من المجالات مثل : الشدة ، والنظام ، والطاعة ، والتنظيم ، بل أخذت تلك الواجهات العسكرية أهمية كبرى على المستوى القومى . وبالتالى أصبح صنع القرار السياسى يخضع بشكل ما للأفكار العسكرية . فقد اعتمدت كلا الصفوتين العسكرتين فى « فيتنام » و « كوبا » على الاتحاد السوفيتى - فى حينه - فى تدعيمهما بالأسلحة والبتروال والمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية ، ومتطلبات الصناعة . ومن هنا جاءت متابعة « فيتنام » و « كوبا » للخط العام للسياسة السوفيتية ^(١) .

ويأتى بروز الدور الهام الذى مارسه الصفوة العسكرية فى « فيتنام » بعد حصولها على الاستقلال ، فى ضوء اشارهُ أنور عبد الملك إلى أن الجيش قد لعب دورا مركزيا فى عملية بناء السلطة الاجتماعية هناك . وذلك نظرا الى أن المجتمع يفتقر إلى التراث الذى يطلق عليه تعدد التيارات السياسية ، وأيضا فى إطار انبثاق سلطة الدولة مباشرة من نضال الشعب المسلح بقيادة حزبه الثورى ^(٢) .

(1) Charles F. Anderian, Political change in the third world, Op. Cit.: P. 119 .

(٢) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، (سلسلة عالم المعرفة) العدد ٩٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

ومتابعة لبعده التماثل بين حكم الصفوتين العسكريتين فى « فيتنام » و « كوبا » فيما يتعلق بالظرف التاريخى الذى أدى إلى بروزها ، ونسقتها السياسى ، وتوجهاتها الايديولوجية ، فقد أوضح شارلز أندريان أنه منذ تحقيق الاستقلال فى فيتنام فى عام ١٩٣٠ م معتمدا على الجيش بقيادة « هوشيمينا Hochiminh » ، ظهر الحزب الشيوعى السوفيتى الى حيز الوجود . ولكن دون رغبة فى القيادة الجماعية من قبل « هوشيمينا » . وقد تحقق ذلك بعد موته فى عام ١٩٦٩ م عندما قام الحزب بتأسيس تنظيم سياسى يتبنى الماركسية اللينينية ويعتمد على دكتاتورية البروليتاريا والقيادة الجماعية ، وفى المقابل كانت قيادة « فيدل كاسترو » أقل ولما بالتنظيم اللينينى . فقد تبنى الماركسية من منظور قيادة شخصية معتمدا على الجيش ، وعلى إرادته الشخصية . وقد بدا ذلك واضحا منذ تحقيق الاستقلال فى عام ١٩٥٩ م ثم تأسيسه للحزب الشيوعى فى عام ١٩٦٥ م ليحكم من خلال حكم عسكرى ، سواء بصفته ثوريا أو اشتراكيا (١) .

ولنا أن نلاحظ بأن الخط العام لحكم الصفوة العسكرية فى كل من فيتنام ، وكوبا بتشابه فى أخذه بإتخاذ الفكر الشيوعى إلا أن هناك تفاوتاً فى مجال التطبيق العملى ، وذلك إستنادا إلى أن فيدل كاسترو لم يكن مولعا باللينينية كما طبق الماركسية معتمدا على تجربته الشخصية وحكمه العسكرى . ويقول فان وايتنج Van uhiting فى هذا الصدد « إنه على ضوء السياسة الكوبية التى اتبعتها الحكومة العسكرية الدكتاتورية الاستبدادية ، برز دور كوبا فى العالم الثالث محققا المكانة البرستيج « للشعب الكوبى فى فترات حرب الأسلحة الكوبية فى أفريقيا ... وأصبح الجنود الكوبيون يمثلون أوتادا راسخة فى مجال سياسة فيدل كاسترو وأتباعه (٢) » .

(1) Charles F, Anderian, Political change in the third world, Op. Cit., P. 20 .

(2) Van R. Whiting, Political Development of Cuba, Mexico and Brazil, Op. Cit: P. 611.

وقد أوضح أندريان فى المشابل من ذلك ، الاتجاه العام لحكم الصفوة العسكرية فى « فيتنام » . ويذكر أنه فى حين كانت تحكم الامبراطورية الفيتنامية من خلال بيروقراطية زراعية مركزية جلبت الفقر للفلاحين . أصبحت تحكم الآن من خلال حكومة عسكرية استبدادية مركزية ، وشيد الشيوعيون نسقا صفويا - ثوريا - اعتمد فيه قادة الحزب الفيتنامى الشيوعى على اللينينية التقليدية ، والتي تفسر الاشتراكية على أنها تمثل حكم الدولة وملكيها للإقتصاد . وحاولت الصفوة العسكرية من خلال الاشتراكية إنجاز أنشطة أكثر إتساعا ، وتحقيق أبعاد أخرى من التغيير أكثر مما حققته « فيتنام » قبل القرن العشرين ، واعتمدت فى ذلك على ثلاث تنظيمات كبرى هى : الجيش ، والدولة ، والحزب ⁽¹⁾ .

ج - نماذج من حكم الصفوة العسكرية فى التاريخ المعاصر فى أفريقيا نيجيريا ، السودان ، أوغندا ، الجزائر :

وإذا ما انتقلنا الى تناول نموذج حكم الصفوة العسكرية فى نيجيريا ، والظروف التاريخية التى نهض فى إطارها ، والدور الذى مارسه فى واقع نيجيريا السياسى . نرى من الهام أن نشير الى رؤية ب . ليود P. Liyod فى كتابه أفريقيا والتغير الاجتماعى Africa in Social Change والذى أوضح من خلاله أن نموذج الحكم الصفوى العسكرى فى نيجيريا يعكس واقع المجتمعات الأفريقية بعد حصولها على الإستقلال فقد لوحظ أن الصفوات السياسية القائمة فى واقع حكم هذه المجتمعات تحتفظ بأنظمة سياسية مرتبطة بالبيئة السياسية للدول المستعمرة ⁽²⁾ .

وقد بدأ ذلك واضحا فى سعى السلطات الإستعمارية الانجليزية فى هذا الاتجاه فى نيجيريا ، وتعتمدها نقل أنظمتها السياسية والاقتصادية إليها

(1) Charles F. Anderian: Political Change in the third world, Op. Cit.: P. 112 ..

(2) P. C . Liyod, Africa in Social Change, New York: Penguin Books.: 1972. P. 272.

لضمان سيطرتها لها عقب الاستقلال ، ووضع ذلك فى تبنى الصفوة العسكرية لنظام سياسى أوليجاركى تنافسى . وفى محاولته الإبقاء على البنية القطاعية لإمارة الاقليم الشمالى تابعة لها بعد الاستقلال . وأيضا فى محاولة الإبقاء على البنية القطاعية لإمارة الاقليم الشمالى تابعة لها بعد الاستقلال . وأيضا فى محاولة غريبة جيش نيجيريا خلال فترة الاستعمار . فقد كان جيش نيجيريا أخر مؤسسة تم أفرقتها فى البلدان المستقلة حديثا . وضم بين صفوفه ضباطا تلقوا تعليمهم وتدريبهم فى الكليات العسكرية للبلدان الاستعمارية . كما كانت السلطات تضع العوامل السياسية موضع الاعتبار فى تكوين الجيش . وقد تمثل ذلك فى استبدال نكروما ضباطا موالين له فى الجيش بكل من جنرال «إلكسندر» الانجليزى الجنسية ، وكذلك رئيس أركانه بجنرال «إنكراه»^(١) .

ويذكر أندريان أن نيجيريا ظلت فى الفترة من (١٩٠٠م وحتى عام ١٩٦٠م) خاضعة للحكم العسكرى البريطانى . وأنه يمكن وصف تلك الفترة بأنها ذات واجهة أكثر تعددية ، وأقل قمعية بمقارنتها بما ساد الحكم الفرنسى فى فيتنام والاسبانى فى كوبا . وقد حازت نيجيريا على استقلالها عام ١٩٦٠م فى إطار عسكرى تدريجى غير عنيف ، وأنه بالرغم من تبنى القادة العسكريين فى الجمهورية الأولى للمعتقدات التوفيقية إلا أنهم فشلوا فى القضاء على الخلافات الاقليمية بين الأوليجاركيات المتنافسة ، سواء فى الشمال أو بين فلاحى الغرب ، فمند عام (١٩٦٦م وحتى عام ١٩٧٩م) حكمت نيجيريا بالعديد من الحكومات العسكرية الفيدرالية حيث قام ضباط «الإبو Lgbo» بثورة الجيش الأولى فى يناير ١٩٦١م ، وقادوا البلاد الى الوحدة . كما قامت ثورة أخرى بقيادة ضباط الشمال وعلى رأسهم جوان Y. Gowon وفى

(١) ب . س . لوريد ، أفريقيا فى عصر التحول ، (ترجمة) شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة

تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والآداب بالكويت : العدد (٢٨) ، إبريل ١٩٨٠م ، ص ص

عام ١٩٧٥ م خلعت قسوى الجيش استبدلت به الجنرال محمد فورتالا M. Murtala وجعلته على قمة الصفوة العسكرية ، ثم تلاه الجنرال « أولسجن أو يسانجو » Olusegun Obsanjo على رأس الصفوة العسكرية الحاكمة عام ١٩٧٦ م ، واستمر فى القيادة حتى اكتوبر ١٩٧٩ م عندما قامت حكومة مدنية فخلعته وأخذت بزمام الأمور فى الدولة^(١) .

وبمتابعة الدور الذى مارسته صفوات الحكم العسكرى فيما يتعلق بعملية الاستقرار السياسى ، وتبدل أشكال الحكم السياسى فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، أوضح جابريل الموند أنه بالرغم من سيادة الصفوات العسكرية فى حكم المجتمعات الأفريقية منذ تحقيق الاستقلال ، إلا أن بعضا منها قد عاد بعد فترات طويلة الى ممارسة الحكم المدنى . وأن نيجيريا تعد مثالا واضحا على ذلك . ويقول : « لقد عاد للسيادة فى العديد من المجتمعات الأفريقية النظام الديموقراطى البنائى ، وبصورة أكثر وضوحا فى نيجيريا . والتي عادت الى الحكم المدنى ، وممارسة الحرية والمنافسة الانتخابية الحرة فى عام ١٩٧٩ م ، وذلك بعد ثلاثين عاما من الحكم العسكرى ، كما حدا حذوها أيضا مجتمعات ذات أنساق ديموقراطية متنافسة مع بدايات عام ١٩٨٠ م . مثل : جامبيا ، وبتسوانا ، والسنجال ، وزمبابوى^(٢) .

ولكن يلاحظ أن حال الحكم المدنى الانتخابى الحر لم يدم فى نيجيريا أكثر من ثلاث سنوات . وإذا كان « أندريان » Anderian يرى أن ذلك يمثل انتكاسه ودعوة للمرة الثانية لحكم الصفوة العسكرية ، حينما طردت قسوى الجيش الحكومة المدنية عام ١٩٨٣ م . وإن ذلك كان

(1) Charles F. Anderian, Political change in the third world, Op. Cit.: PP. 223 - 225 .

(2) Gabril A. Almond & G. B. Bingham Powell, Comparative Politics today, Boston: Little Brown and Company.: 1985. P. 478 .

نتيجة لهبوط أسعار البترول وانخفاض معدلات الانتاج الزراعى ، وارتفاع معدلات التضخم^(١) . فإن هناك من يرى أن العودة لحكم الصفوة العسكرية كان لسبب الطابع حديث التكوين للدولة الوطنية فى نيجيريا، وعدم الفعالية السياسية ، والتي قوضت حق الحكومة المدنية فى الاستمرار ، ومنحت الفرصة للجيش ليلعب دورا كبيرا مركزيا فى عملية بناء السلطة الاجتماعية^(٢) . ومن ثم نستبين أن الجيش قد لعب دورا مركزيا فى تدعيم حكم الصفوة العسكرية فى نيجيريا ، وذلك من خلال قدرته على بسط سيادته على أقاليم الدولة ، وكان نتيجة ذلك أن عانت « نيجيريا » من ظاهرة تبديل وتغيير أشكال الحكم ، وعدم الاستقرار السياسى .

وسوف نحاول أن نضرب أمثلة عن الدور الذى تلعبه صفوة الحكم العسكرى فى التاريخ الحديث فى واقع مجتمعات العالم الثالث . ونأخذ حالة السودان ، وأغندا ، والجزائر ، هذا الصدد .

ويبدو أن السودان منذ مطلع القرن التاسع عشر (١٨٢٠م) لم يكن يعرف أى شكل من أشكال الحكومة المركزية ، أو الوحدة السياسية التى تقودها حكومة موحدة . بل كانت هناك الانقسامات الدينية والقبلية والتى بلغ عددها ٥٧٢ قبيلة يعيش معظمها فى القسم الجنوبى من البلاد . ويشير جمال عبد الجواد الى أنه حتى وصول جيش محمد على الى السودان كانت تلك الأطر الإقليمية والقبلية تعمل بمعزل عن الوطنية السودانية . وقد أحدث الحكم العسكرى المصرى تغييرات سياسية فى المجتمع السودانى ، كان أبرزها مركزية الادارة . والتى أزالته الى حد كبير المنافسات القبلية فأصبح السودان قطرا موحدا ، وأتصل أكثر من

(1) Charles F. Anderian., Political change in the third world, Op. Cit., P. 119 .

(٢) أنور عبد الملك ، « تغيير العالم » ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٩٥ ، مرجع سابق ، ص

ذى قبل بالعالم الخارجى وخاصة مصر^(١) .

وقد تبع توصل مصر وبريطانيا الى اتفاق - فى كانون الثانى / يناير ١٩٥٣ م - يمنح الشعب السودانى حق تقرير المصير بأن يحصل على استقلاله أو يتوحد مع مصر بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ان نجحت حكومة الثورة العسكرية فى مصر فى الوصول الى عقد اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ م والتي قامت على أربعة مبادئ أساسية هى : أولا - إنهاء الحكم الثنائى المصرى البريطانى . ثانيا - حق أهل السودان فى تقرير مصيرهم وتقرير تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان . ثالثا - ممارسة السوادنيين لشئون الحكم فى بلادهم أثناء فترة الانتقال السابعة على تقرير المصير . رابعا - الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا^(٢) .

وقد دخل السودان مرة ثانية دائرة الصراع الاقليمى والقبلى ، وخاصة بعد أن تراجعت الأحزاب التى تولت السلطة بعد الاستقلال عن تعهداتها بالفيدرالية مع الجنوب ، والنظر اليها على أنها مطالب انفصالية . ثم جاءت ثورة مايو ١٩٦٩ م بزعامة الرئيس نميرى وبرز دور الجيش كصفوة عسكرية حاكمة فى واقع السودان منذ عام ١٩٦٩ م وحتى الآن ، فقد سعت ثورة مايو فى بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ م الى تحديد موقعها من مشكلة الجنوب فى نقاط أربع وذلك للحد من الصراعات الاقليمية والقبلية . وأكدت الثورة على اعترافها بمشكلة الجنوب السودانى ، ويحق الشعب الجنوبى فى تطوير عاداته وتقاليده الذاتية داخل السودان الاشتراكى المتحد . كما دعت الثورة الى بناء حركة ديموقراطية

(١) جمال عبد الجواد ، « مصر فى السياسة السودانية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، تصدر عن مركز الدراسات الخاص بالوحدة العربية ، بيروت : العدد ١٩ ، سبتمبر ١٩٨٥ م ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) عمر عبد العزيز ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م ، ص ٥٠٩ .

اشتراكية فى الجنوب كجزء من البنية الثورية فى الشمال^(١) .

ولعله أصبح واضحاً بروز دور الجيش كصفوة عسكرية أوليجاركية ، وذلك ابتداء من حكم نميرى والذى بدأ متأرجحاً فى توجيهاته الأيديولوجية التابعة . فقد كان فى مرحلته الأولى أقرب الى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، ثم سرعان ما تحول من ولاءه الى الولايات المتحدة والغرب عموماً ، حتى أصبح يعتمد اعتماداً كاملاً على الولايات المتحدة إقتصادياً وعسكرياً . ولم ينجح حكم صفوة نميرى العسكرية كما أوضحت منار الشوربجى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، أو التنمية فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية لتكون قادرة على القضاء على الصراعات الإقليمية القبلية . وقد أدى ذلك إلى قيام انتفاضه شعبية ساندتها الجيش أيضاً فى ٦ إبريل ١٩٨٥ . وترتب عليها بداية مرحلة جديدة إعتلى فيها السلطة مجلس عسكري سودانى ، وحدد لنفسه عام كامل كفترة انتقالية يسلم بعدها الحكم الى سلطة مدنية ، وقد سعى هذا المجلس العسكري إلى إعادة التوازن فى علاقات السودان الخارجية ، دون الاعتماد التام إقتصادياً وعسكرياً على الولايات المتحدة ، واتخاذ موقف عداء من الاتحاد السوفيتى ، أو على توجيه التكامل مع مصر فى اتجاه الحماية المصرية العسكرية للنظام السياسى فى السودان^(٢) .

وهكذا تدعم حكم الصفوة العسكرية فى واقع السودان من خلال الثورات والانقلابات العسكرية . ولم تتح الفرصة للممارسات الديمقراطية من خلال النقابات أو الأحزاب والمؤسسات القادرة على حماية الدستور والحريات الشخصية ، أو على تحقيق تنمية سياسية واقتصادية فى البلاد . فبالرغم من أن المجلس العسكري الموقت بقيادة

(1) Mohamed, Omar, Bashir., The Southern Sudan Background Conflict, London: (Published by) C. Hurat & Co.: 1968. P. 139 .

(٢) منار الشوربجى ، السياسة الخارجية السودانية بعد نميرى ، مقالة من مجلة السياسة الدولية ،

القاهرة ، العدد (٨٢) أكتوبر ١٩٨٥ م ، ص ص ١٧٣ - ١٧٥ .

سوار الذهب والذي اعتلى السلطة في ٦ ابريل عام ١٩٨٥م قد حدد لنفسه فترة انتقالية لاتتجاوز العام وتنقل بعدها السلطة من خلال انتخابات عامة الى حكومة مدنية . وقد تم هذا الانتقال بالفعل في هدوء الى حكم ديموقراطى ممثل لكل الأحزاب التقليدية الطائفية برئاسة الصادق المهدي^(١) .

إلا أنه لم يمضى أكثر من عام حتى قاد الجيش انقلابا عسكريا بقيادة الفريق عمر البشير لينهى تجربة الحكم المدنى الديموقراطى فى السودان - وذلك نتيجة عجزها عن حل مشاكل البلاد الاقتصادية والاقليمية - ومعلنا عن قيام نظام حكومى فيدرالى يتكون من تسع مناطق فى البلاد ، مع إنهاء عمل مستشار الرئيس لشئون الجنوب ، وأن تطبيق الشريعة الاسلامية سوف يبدأ اعتبارا من ٢٢ مارس ١٩٩١م فى الأقاليم الشمالية من البلاد . كما إلقى البشير بكل من حملوا السلاح ضده وعارضوه فى السجون مع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي^(٢) .

ويبدو أن صفوة حكم عمر البشير العسكرية قد حاولت أن ترتدى قناعا دينيا إسلاميا تخفى وراءه طابعها الاستبدادى العسكرى ، وأن توجد لها أرضية أيديولوجية عقائدية لاستمالة تعاطف الجماهير وخلق قاعدة جماهيرية لها إلا أنها بدت كمن سبقها من صفوات عسكرية حكمت منذ تحقيق الاستقلال فى عام ١٩٥٦م وحتى الآن - فلم تنجح فى القضاء على مشاكل السودان الاقتصادية ، أو فى حل صراعاته الاقليمية والقبلية ، وتحقيق تطور ديموقراطى ملموس حتى الآن . وقد وضع ذلك كما يشير مدثر عبد الرحيم Muddather Abd Airahin ،

(١) مجدى عطية ، برنامج أديس أبابا للسلاح فى ١٩٨٧/٨/٢٤م ، ملف مجلة السياسة

الدولية ، القاهرة ، العدد (٩١) يناير ١٩٨٨م ، ص ١٥٦ .

(2) The Middle East Journal, Volume 45, Number 3, Summer 1991, P. 510 .

رفائيل بادال Raphael Badel ، وعادلان هاردالو Adlan Hardallo ، وبيتر وودرد Peter Woodward فى فشل تلك الحكومات العسكرية المتعاقبة فى بناء هيكل تنظيمى حكومى يتضمن مشاركة الأقاليم فى صنع القرار . وفى وجود مؤسسات إقليمية تشريعية وتنفيذية غير متنازع عليها ولا يحق للسلطة المركزية الإنتقاص منها ، وبالتالى أخفقت تجربة الحكم الذاتى الإقليمى فى جنوب السودان منذ عام ١٩٧٢م ، وذلك بسبب التناقض بين النظام البرلمانى فى الجنوب والنظام الرئاسى الفردى فى العاصمة المركزية ، وأيضاً بسبب غلبة عوامل الصراع القبلى والشخصى والتى أدت الى عدم المشاركة فى شئون السودان القومية . هذا بالإضافة الى افتقار الحكومات السودانية العسكرية المتعاقبة الى رؤية موضوعية للسياسية الخارجية والتى تجاهلت مصالح جيرانها الآخرين والأقدر على المساس بمصالح السودان فى ضوء علاقات التبعية الخارجية^(١) .

وتمثل حالة أوغندا نموذج بارز للدور الذى لعبته صفوة الحكم العسكرية فى واقعها السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى التاريخ المعاصر . فبالرغم من أنها الدولة الإفريقية القليلة التى خرجت عن الحلقة المفرغة ما بين الحكم العسكرى والانقلابات المضادة منذ عام ١٩٨٠م . وذلك بعودة أوبوتو الى السلطة للمرة الثانية وتغلبه على منافسة عيذى أمين الذى أطاح به فى عام ١٩٧١م بإنقلاب عسكرى وأبقاه فى المنفى لمدة تسع سنوات - وبالرغم من أن هذه العودة كانت عن طريق صناديق الاقتراع إلا أن أوبوتو لم يستطيع من خلال حكمه المدنى أن يتخلص من تركة حكم عيذى أمين العسكرية متمثلة فى الصراعات القبلية والخبرات السياسية السيئة . فقد وقع أوبوتو فى لعبة

(١) موثر عبد الرحيم ، رفائيل بادال ، عادلان هاردالو ، بيتر وودارد ، السودان منذ الاستقلال :

دراسات فى التطور السياسى منذ ١٩٦م ، مقالة من مجلة السياسة الدولية (ملف العدد)

: القاهرة : العدد (٩١) يناير ١٩٨٨م ص ١٤١ - ١٤٢ .

التبعية الأيديولوجية الخارجية وتحول من الاشتراكية الى ممارسة لعبة الانفتاح الاقتصادي . كما أخطأ في محاولته فرض شكل من أشكال الوحدة السياسية على المجتمع الأوغندي الذي يطالب بالفيدرالية في مواجهة عمق انتماءاته القبلية . وقد أدى ذلك الى مضاعفة التيارات والتكتلات الرافضة لنظامه وسياسته القومية . وأنتهى الأمر بعد خمس سنوات من الحكم المدني أن قاد الجنرال تيتو أو كيللو إنقلابا عسكريا فى عام ١٩٨٥ م . وكان يتولى قائد الجيش العام . وواجهت أوغندا حكما عسكريا جديدا ودخلت فى حلقة صراعات قبلية وعرقية وطبقية مع حركة المقاومة الوطنية التى اعترضت على تعيين « مواينجا » صديق أوبوتو رئيسا للوزراء ^(١) .

كما تعد. تجربة الجزائر مثالا للدور الذى تمارسه الصفوة العسكرية فى التاريخ المعاصر فى واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، حتى وان كانت بعض من تلك المجتمعات قد قطع شوطا كبيرا فى تجربة الممارسة الديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، فقد أوضح روبرت مورتمبر Robert Mortimer أن الجزائر منذ تحقيق الاستقلال وحتى منتصف ١٩٨٠ م قد حكم سياساتها تحالف وثيق بين كل من الجيش ، والدولة ، والحزب الواحد . وبالرغم من أن المجتمع قد أتى بنتائج متزايدة حتى أكتوبر ١٩٨٨ م حيث تدفقت خطوات مهدت لواحد من أكبر الدعامات الرئيسية للنظام وهو - نظام الحزب الواحد - ثم جاء التصحيح البنائى فى عام ١٩٨٩ م والذى جرد جبهة التحرير الوطنية - National Liberation Front (FLN) من مواقعها السيادية ، وفتح الباب لمجالات أخرى للقوة من خلال المنافسة التعددية . وقد تمثلت الفائدة الأولى لهذه الخطوة فى خلق جبهة أخرى فى اتجاه الديمقراطية لدى ممن تعلقوا بالتعددية المجتمعية . فقد ظهرت جبهة الحل الإسلامى The Islamic

(١) نجوى أمين القوال ، الانقلاب العسكرى فى أوغندا ، هل يعيد التاريخ نفسه ؟ ، مقالة من مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٨٢) أكتوبر ١٩٨٥ م ، ص ١٦٩ - ١٧٢ .

Salvation Front فى مقدمة السياسات الحزبية التعددية وأثبتت ممارساتها فعالية كبرى فى إطار الحركة الاجتماعية الإسلامية^(١) .

إلا أنه مع أول نجاح لتلك السياسات الحزبية التعددية والتي تبتعد بالمجتمع الجزائرى عن سيطرة صفوة الحكم العسكرى ، وحكمها الاستبدادى من خلال سيادة نموذج الحزب الواحد- والتي أسفرت عن نجاح الجبهة الإسلامية فى الانتخابات الأولية التي أجريت فى فبراير ١٩٩٢ م . نجد أن الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد قد طوّل بتقديم استقالته من قبل قادة الجيش وقبلت على الفور ثم نصبوا خمسة جدد منهم ليشكلوا مجلس أعلى للدولة High Council of State ، وقد قاد هذا المجلس حملة دعائية شملت العالم الإسلامى ، فرنسا ، والدول الغربية بهدف إلغاء الجولة الثانية من الإنتخابات الجزائرية ، والتي أجريت بحرية تامة لأول مرة . وجاء هذا الإلغاء ليمثل ضربة قانونية ، وعشرة واضحة فى طريق الديمقراطية الجزائرية من قبل أعضاء المجلس العسكرى الأعلى الحاكم والذين اعتبروا أن تحركهم الواضح ضد الديمقراطية هو بالتأكيد من أجل إنقاذ الديمقراطية ، وأن الشعب الجزائرى إذا كان قد سجل نصرا للإسلام ، إلا أنه هزم الديمقراطية بهذا النصر الذى يعتبر رده^(٢) .

وهكذا وضع أن طريق الديمقراطية والتعددية التي بدأتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات وقد بدأ العد التنازلى فى اتجاه القضاء عليها من قبل قادة الجيش كما هو حادث فى العديد من بلدان العالم الثالث . وذلك بحجة تحقيق الاستقرار والأمن السياسى وأنهاء الصراع بين جبهة

(1) Robert, Mortimer, Islam and Multiparty politics in Algeria In the Middle East Journal, Autumn 1991, Volume 45, Number 4, PP. 575 - 576 .

(2) Micheal, Collins, Dunn., Revivalist Islam and Democracy : " Thanking about the Algerian Quaudary:" In Middle East Policy, Volume I, 1992, Nunber 2, (Published by) te Middle East Policy Council.: P. 16 .

التحرير الوطنية (FLN) وجبهة الحل الاسلامى (FIS) وهو ما لم يتحقق فى المستقبل .

فبعد ما ثبت للرئيس الشاذلى بن جديد نجاح جبهة الحل الاسلامى فى الجولة القادمة من الانتخابات والتي ستجرى فى ١٦ يناير ١٩٩٢ م . ورؤيته بأن متطلبات الأمن والاستقرار فى الدولة أصبحت فى خطر وتتطلب التحاور مع جبهة الحل الاسلامى على مشاركة القوة بالإتفاق مع جبهة التحرير الوطنية . تحرك الجيش وطالب الرئيس بتقديم إستقالته وأعقب ذلك أن شكل الجيش مجلس أعلى للأمن القومى Hight Security Council لرئاسة الدولة . وكانت أولى مهامه إلغاء نتيجة انتخابات ديسمبر ١٩٩١ م وتجميد الجولة الثانية من إنتخابات السادس عشر من يناير ١٩٩٢ م . كما تم إسناد قيادة الجيش الى رئيس الوزراء « غزالى » مع قادة عسكريين آخرين مثل خالد نزار وزير الدفاع ، ولاوى بالخير وزير الداخلية^(١) .

وقد تبع عودة السيادة لحكم الصفوة العسكرية فى الجزائر وفشل التجربة الديموقراطية والتعددية الحزبية ، أن دخلت الجزائر دوامة الصراع والعنف بين جبهة الحل الاسلامى (FIS) - ممثلة للمعارضة - والمجلس العسكرى الأعلى الحاكم . وقد انتهت آخر حلقات هذا الصراع بمقتل رئيس المجلس « بوضياف » فى منتصف عام ١٩٩٢ م ومحاكمة زعماء جبهة الحل الاسلامى .

٣- خاتمة الفصل الأول :

بعد أن استعرضنا فى الجزء الأول من هذا الفصل تراث الصفوة العسكرية فى علم الاجتماع - وذلك من خلال تناول مفهوم الصفوة

(1) John P. Entelis & Lisa J. Arone., Algeria in turmoil: " Islam, Democracy and the State" In Middle East Policy, Volume I, N. 2, 1992. (Published by) the Middle East Policy Council.: PP. 33 - 34 .

بوجه عام ، والصفوة العسكرية بوجه خاص ، وحاولنا إبراز اسهامات العلماء الأوائل الذين أهتموا بدراسات الصفوة العسكرية فى إطار الاتجاه الصفوى العام ، ثم المداخل النظرية والمنهجية التى اعتمد عليها العلماء فى الدراسة . وانتقلنا إلى دراسة نماذج من الصفوات العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث - يتضح لنا أن هذا الاهتمام بدراسات الصفوة العسكرية له جذوره فى تاريخ الفكر السوسيولوجى ومداخله النظرية والمنهجية .

فقد جاءت بدايات الاهتمام بدراسة الصفوات العسكرية فى إطار الاهتمام بالدراسات الصفوية بوجه عام مع بدايات القرن العشرين لدى ماكس فيبر ، ومن تابعه من علماء الاتجاه الصفوى أمثال : موسكا وميشيلز ، وباريتو ، ورايت ميلز . ثم تطور المفهوم بعد ذلك فى إطار علم الاجتماع السياسى ، وعلم اجتماع الصراع ، وعلم اجتماع التنظيم ، وعلم الاجتماع المهنى ويمكن القول أن هذا التطور قد بدأ فى دراسات الصفوة العسكرية من خلال علم الاجتماع العسكرى فى ضوء اهتمام العلماء المعاصرين بدراسة موضوعات مثل : المهنية ، والتفكك الاجتماعى ، والعلاقات المدنية العسكرية .

ولعلنا نستطيع القول أن دراسة الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، تقع فى نطاق اهتمام كل من : علم الاجتماع العسكرى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وتحت ما يطلق عليه بسوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية ، وذلك اعتمادا على أن الهدف الرئيسى للدراسة هو محاولة إبراز موقف الصفوات العسكرية - القائمة على حكم مجتمعات العالم الثالث - من عملية التنمية السياسية ، والدور الذى يلعبه الجيش فى علاقه بالمجتمع من خلال عمليات التنمية السياسية .

وحول القضايا النظرية التى انشغل بها الدارسين فى علم الاجتماع العسكرى تجدر الإشارة الى أنها استهدفت فهم وتفسير العلاقة بين

الجيش ، والدور الذى يمكن أن تنهض به الصفوة العسكرية فيما يتعلق بقضايا التنمية السياسية على وجه الخصوص ، والتنمية بوجه عام ، فى واقع مجتمعات العالم الثالث . ولعلنا نلاحظ مشاركة العلماء المهتمين بدراسات الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا المجتمع غيرهم من علماء الاجتماع العام فى اهتماماتهم النظرية والمنهجية ، ثم أضافوا إليه قضايا هامة تتعلق بمحور اهتمامات علم الاجتماع العسكرى . وقد أورد رايت ميلز فى هذا الصدد « أنه فى القرن التاسع عشر كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة جدا ، بل كانت تابعة للسلطة المدنية وتحتزم القيم المدنية وطرق الحياة . أما اليوم وبسبب النمو المتزايد فى التكنولوجيا العسكرية اكتسبت الصفوة العسكرية سلطة واسعة فى المجالات غير العسكرية ، والتي تؤثر على السياسات المدنية ⁽¹⁾ .

ويبدو لنا فى هذا المجال أن علماء الصفوة التقليديين ومن تابعهم من علماء الاجتماع العسكريين المحدثين قد اعتمدوا على المدخل البنائى الوظيفى . وذلك بدءا من ماكس فيبر الذى اهتم بدراسة القواعد البنائية التنظيمية للنظم الحديثة مثل (دراسة بناء الصفوات الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية) . كما بدا ذلك واضحا أيضا فى متابعة (موسكا ، وميشيلز ، وبارتيو ، ورايت ميلز) له فى الاهتمام بدراسة قضايا التوافق والتطابق سواء على المستوى الفردى أو النظامى فى واقع الصفوات النظامية التى توجد فى المجتمعات المتقدمة ، ومن بينها الصفوات العسكرية ، وتمثل هذا الاتجاه البنائى أيضا لدى المعاصرين فى الاهتمام بقضايا المركب العسكرى الصناعى لإيضاح الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى البناء النظامى القومى للصفوة القومية الحاكمة . وأيضاً فى الاهتمام بقضايا العلاقات المدنية العسكرية فى إطار الاستخدام الأمثل للأبعاد البنائية الوظيفية ، ولدراسة علاقة الجيش كقوة متطورة فى المجتمعات النامية لدى علماء كثيرين مثل : لانج ، وجانوتز ،

(1) Ray, Cuttari & Edith, King., 20 Century, OP. Cit., P. 214 .

وماجنحتون ، ولوفيل ، وباى ، وآندريان .

أما فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على المدخل المادى أو مدخل الصراع فى دراسات الصفوة العسكرية فلعلنا نستطيع القول بأن هناك صعوبة فى إمكانية الاعتماد عليه ، وذلك بالرغم من المحاولات التى قدمها أنصار الاتجاهات الصفوية البنائية فى دراسات الصفوة العسكرية أمثال « رايت ميلز » ، « وبرنهام » ، « وريسمان » ، ومناداتهم بضرورة السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث بوصفها تشكل مصادر قوة للصفوة الحاكمة بجانب القوة المادية . فالمدخل المادى ينهض على الصراع الطبقي الاجتماعى والذي ينتهى بتحقيق المجتمع « اللاتبقى » ويمثل هذا هدفا نهائيا له ، وهو ما يناقض المدخل البنائى السائد فى الدراسات الصفوية . ولذلك وجدنا فيبر وبالرغم من أن عمله فى جزء منه كان محاولة لإستكمال مادية ماركس الاقتصادية بإضافة المادية السياسية والعسكرية ^(١) إلا أنه فيبر قد تحفظ فى إستخدامه .

وتتبعنا للاستخدامات المنهجية السائدة فى دراسات الصفوة بوجه عام ، ودراسات الصفوة العسكرية بوجه خاص ، يمكن القول أن هناك مداخل منهجية سائدة فى الدراسات الاجتماعية ويمكن الاعتماد عليها فى دراسات الصفوة العسكرية . ومن هذه المناهج : المنهج التاريخى التحليلى المقارن وكذلك المنهج التجريبي المباشر الذى يعتمد على التجربة الطبيعية كما يحدث فى الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ودون تشويه مصطنع لسياق الأحداث بهدف الوصول الى القوانين التى تحكم سيرها . كما وضح أن هناك مداخل منهجية صفوية أطلق عليها بالصفوية وتعد متلائمة مع طبيعة الدراسات الصفوية فى إطار علم الاجتماع السياسى ، ودراسات الصفوة العسكرية فى إطار علم الاجتماع العسكرى ، وهى مدخل الشهرة ، ومدخل اتخاذ القرار . وذلك تأسيسا

(١) د. اسماعيل على سعد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

على أن من يشكلون بناء القوة فى أى من التنظيمات الصفوية توجد لديهم « الشهرة » بجانب القوة ، كما يمثلون مصدرا للقرارات الصادرة عن تلك الصفوات أو يؤثرون فيها بحكم مواقعهم ، كما أن هناك طرقا منهجية تتواءم فى الاستخدام مع تلك المناهج السابقة فى دراسات الصفوة العسكرية فى علاقاتها بقضايا التنمية السياسية مثل : إستخدام تحليل المضمون فى تحليل الوثائق والبيانات المتعلقة بدراسات الصفوة العسكرية ، أو فى تحليل الملاحظات المتعلقة بالدراسات والتجريبية التقويمية . وكذلك طريقة دراسة الحالة فى دراسة الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لنماذج من تلك الصفوات العسكرية فى إطار الدراسات التاريخية ، أو التجريبية التقويمية .

ولعلنا نستطيع القول بأنه من خلال تناولنا لنماذج من الصفوات العسكرية الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث ، وأن سيادة الحكم العسكرى سواء فى « آسيا » أو « أفريقيا » أو فى « أمريكا اللاتينية » - كان يمثل ضرورة تاريخية فرضتها أحداث تاريخية ولم يوضع له مخطط حتى يلعب دورا هاما فى واقع تلك المجتمعات . ومن ثم نستبين أنه كان هناك دور مركزى لعبه الجيش فى واقع تلك المجتمعات ، ومن ثم نستبين أنه كان هناك دور مركزى لعبه الجيش فى واقع تلك المجتمعات . وقد تمثل هذا الدور فى تدعيم حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وذلك بغض النظر عن شكل النظام السياسى الذى تبنته تلك الصفوات ، والذى لعبت فيه علاقات التبعية للنظم الاستعمارية دورا مؤثرا ، كما بدا أيضا أن هناك علاقة وثيقة بين انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسى ، والتبديل الدائم فى شكل الانظمة السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ، وبين سيادة الحكم العسكرى فى واقعها . وربما كان ذلك من خلال الدور البارز الذى يلعبه قادة الجيوش ، فغالبا ما يحدث عن طريق الانقلابات العسكرية لتأكيد سطوة الحكم العسكرى ، أو القيام بإزاحة الحكومات المدنية والاستيلاء على السلطة .

٤ - نموذج التحليل الافتراضي

والنموذج التحليلي الذي أقترحه يمثل وعاء لمجموعة من الأفكار والتصورات النظرية التي يمكن أن تصلح لأن تشكل نموذجا نظريا للتحليل . وتضم هذه الأفكار مجموعة من القضايا المعرفية الموجهة للدراسة والتي ترتبط بتحقيق الهدف والغرض الرئيسى للدراسة وتسعى إلى تدقيقه بهدف صياغتها فى صورة قضايا نظرية يمكن أن تصلح لأن تكون موجهة لدراسات أخرى فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق تلك القضايا المشكلة لنموذج التحليل سيكون فى إطار من المعالجة التاريخية التحليلية . وجاءت صياغتها من خلال القضايا المعرفية والمنطلقات الفكرية والأيدولوجية ، وأيضا المحددات المنهجية التى يشملها تراث دراسة الصفوة العسكرية ، وكذلك تراث دراسات التنمية السياسية فى علم الاجتماع فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، ثم أخيرا فى ضوء ارتباط ذلك بمعطيات السياق التاريخى والاجتماعى والسياسى لفترة الدراسة فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية . وقد بدا لنا بلورة هذه الأفكار والتصورات النظرية فى هيئة مجموعة من القضايا الافتراضية لنشكل منها نموذج التحليل الخاص بالدراسة ، ولتكون نصب أعيننا خلال المعالجة بإخضاعها للتحقيق العلمى . وذلك بهدف الوقوف على مدى تحقيقها فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام ، والمجتمع المصرى كدراسة حالة بوجه خاص . ثم فى علاقة تلك الصفوات بالنهوض بقضايا التنمية السياسية . ومن ثم ننتهى إلى إمكانية أن ترتقى تلك القضايا الافتراضية إلى درجة التعميمات أم لا ؟ فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية . ويمكن تحديدها على النحو التالى :

١ - مفهوم الصفوة العسكرية يرتبط فى ظهوره بالدور الهام الذى تلعبه الجيوش الحديثة فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

وبوجه خاص فى مجتمعات الشرق الأوسط ، وآسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية التى تعد مجالا خصبا لتكوين صفوات جديدة تنهض بالشورات لتحقيق لمجتمعاتها الاستقلال . وفى الغالب تكون هذه الصفوات عسكرية حتى وأن تحولت الى حكم مدنى أو قيادات وطنية .

٢- الصفوة العسكرية المسيطرة على مصادر القوة فى مجتمعات العالم الثالث هى المؤهلة تاريخيا للنهوض بقضايا التنمية بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص . وهى القادرة على تحقيق طموحات الجماهير فى القضاء على الفقر والجهل والتخلف والحقا بركب التقدم . وذلك رغم ما تقع فيه من حالة صراع بين تحقيق المصالح القومية الوطنية من ناحية ، وبين تحقيق مصالحها الشخصية وتثبيت دعائم حكمها .

٣- يرتبط الدور الذى يمكن أن تسهم به الصفوة العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث - فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية - ارتباطا وثيقا بالأيديولوجية العسكرية التى رسختها فيها أصولها التقليدية والتى تسودها النزعات الإقليمية والعرقية ، وكذلك ثقافتها البدائية التى تنهض على الولاء والطاعة والبعد عن الحوار وعدم تقبل النقد والمناقشة التى عمقتها فيها تربيتها العسكرية الاستبدادية .

٤- الصفوة العسكرية التى سادت حكم مجتمعات العالم الثالث لم يكن لديها توجهات أيديولوجية جاهزة وواضحة بعد تحقيق الاستقلال ، لتكون موجها فى واقعها لعمليات التنمية بوجه عام . وبالتالى كانت فريسة لعلاقات التبعية والأخذ بالأيديولوجية الليبرالية الغربية أو الأيديولوجية الاشتراكية

الراديكالية . وحدث ذلك فى إطار سياسة الاستقطاب والحرب الباردة بين القوتين العظميين فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى وبعد الأخذ بهذا التوجه الأيديولوجى التابع عاملا معوقا فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

٥- تتجسد دراسة قضايا التنمية السياسية - وفى واقع مجتمعات العالم الثالث وموقف الصفوات العسكرية الحاكمة من النهوض بها - فى ضوء إمكانية تناول دراستها من وجهة نظر شمولية ، والنظر الى التنمية السياسية على أنها تشكل بعدا نوعيا من أبعاد التنمية الشاملة ، ولها علاقات وثيقة وملتزمة مع الواجهات الأخرى للتغير الاجتماعى والاقتصادى .

٦- تتشابه الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث فى المحتوى التاريخى والواقع الاجتماعى والاقتصادى الذى يدعم بقائها واستمرارها فى الحكم ، لتقف فى وجه أية تحديات خارجية مع ضرورة أن تعى بناء مؤسسات سياسية تتفق مع هذا الواقع الخاص بها ، وتنهض بقضاياها التنموية التى تتماثل مع قيمها وتقاليدها الاجتماعية والثقافية ، وذلك دون اللجوء الى الأخذ بالنماذج المستوردة فى بناء مؤسساتها السياسية .

٧- ترتبط عمليات تنمية قضايا الديمقراطية والحرية السياسية - فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - بالمدى الذى تذهب اليه فى سعيها إلى دعيم حكمها بالاعتماد على وسائل القمع والقهر وعدم إتاحة الفرصة لممارسة قيم الحرية السياسية والمساواة والحقوق المدنية . وكذلك على بعد توجهاتها التابعة والتى تنعكس على مدى فعالية الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا

التنمية السياسية بوجه عام .

٨- تتجسد مصادر القوة لصفوة الحكم العسكرية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) فى قدرات تنظيمية وبنوية ، بالاضافة إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية ، والتحكم فى الجيش أو المؤسسة العسكرية كرافد ومصدر قوة لتدعيم أركان حكمها . وتشكل نظرية باريتو عن دوره الصفوة فى إطار الدراسات الصفوية إطارا نظريا يمكن الرجوع إليه عند معالجة موقف صفوة السبعينات العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية .

وحتى يمكن التحقق من بعد صدق تلك القضايا الافتراضية التى تضمنها نموذج التحليل فى الواقع فقد قمت بدراسة تلك القضايا السابقة - والخاصة بتناول موقف الصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية السياسية ، وكذلك من وسائل النهوض بتلك القضايا - على مستويين : الأول - ويتناول دراستها فى نطاق حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام . وذلك من خلال استعراضنا لتراث دراسات الصفوة العسكرية ، والتنمية السياسية فى واقع نماذج مجتمعة مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية (كوبا وشيلي والأرجنتين) ، ومجتمعات جنوب شرق آسيا (فيتنام) ومجتمعات أفريقيا (نيجيريا ، السودان ، وأوغنده ، والجزائر) . وفى المستوى الثانى - أخذنا المجتمع المصرى كدراسة حالة فى واقع مجتمعات الشرق الأوسط لنطبق من خلاله بعد مصداقية تلك القضايا الافتراضية والخاصة بقضايا التنمية السياسية ، وبوسائل النهوض بها فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، والتى حكمت مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) . ثم لبعد ارتباط تحقيق تلك القضايا بالأصول الاجتماعية والفكرية لهذه الصفوة العسكرية الحاكمة ، وفى ضوء علاقات التبعية الايدولوجية والسياسية السائدة . والتى انعكست

على ما أصدرته من قرارات وما أقدمت عليه من إجراءات بحيث كان لها تأثير مباشر في تغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية في ضوء توجهاتها الرأسمالية الغربية . كما كان لتلك القرارات تأثير فعال في تغيير الهياكل والنظم السياسية في ضوء توجهات تلك الصفوة الليبرالية اليمينية .

الفصل الثاني

تحليل لدور الصفوة العسكرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث

- ١ - الاتجاهات النظرية في دراسة قضايا التنمية السياسية :
 - أ- مفهوم التنمية السياسية .
 - ب - المداخل النظرية في دراسات التنمية السياسية .
- ٢ - التوجه الأيديولوجي للصفوة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث وأثره في قضايا التنمية السياسية :
 - أ- مفهوم الأيديولوجية السياسية .
 - ب- التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث وأثره في علاقات التبعية .
 - ج- مدى تأثير التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية على قضايا التنمية لسياسية .
- أولا - بناء المؤسسات السياسية .
- ثانيا - قضايا التكامل والاستقرار السياسي .
- ثالثا - قضية الديمقراطية .
- رابعا - قضية الحرية السياسية .
- ٣ - الصفوة العسكرية ووسائل تحقيق قضايا التنمية السياسية :
 - أ- الصفوة العسكرية والأحزاب السياسية في واقع مجتمعات العالم الثالث .
 - ب - الصفوة العسكرية والمشاركة السياسية في واقع مجتمعات العالم الثالث .
 - ج - الصفوة العسكرية والانتخابات السياسية في واقع مجتمعات العالم الثالث .
- ٤ - خاتمة الفصل الثاني .

الفصل الثانى

تحليل لدور الصفوة العسكرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث

يتناول الفصل الثانى تحليلا لبعد الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية - التى تعايشها مجتمعات العالم الثالث - وذلك بإعتبارها صفوفات غالبة فى الحكم فى تلك المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية وحصولها على الاستقلال .

وقد أكد فرانك تاشيو Frank Tachau فى هذا الصدد على دور الجيش كصفوة حاكمة فى مجتمعات العالم الثالث - أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط - وأعتبر أن الجيش يمثل النموذج الجيد للمزاووجه بين الأسس التقليدية والحديثة فى تكوين الصفوات فى الشرق الأوسط على سبيل المثال . وإن كان ذلك راجع فى جزء كبير منه إلى الحتمية الفيزيقية للمنطقة التى جذبت إنتباه القوى الأجنبية ، والتى شهدت تهديدات عسكرية من الخارج وأدت إلى تحول الجيش من قوة عسكرية إلى قوة سياسية . كما يرجع أيضا إلى الإدراك الواضح من قبل الجيوش لعملية الحرب كمقياس موافق عليه فى المجتمع المسلم . وقد كانت أخطر دفاعات الجيش - بصدد هذه التهديدات - ضد إسرائيل فى تعديها على جيرانها بعد عام ١٩٤٨م^(١) .

وقد تعددت آراء الدارسين بصدد الدور الذى يمكن أن تلعبه صفوة الحكم العسكرية فى مجال عملية التنمية السياسية . ففى الوقت الذى يرى فيه « إين روكسبورجيت » بأن الجيش يشكل الجزء الجوهرى

(1) Frank, Tachau., " Political Elites and Political Development in the Middle East " In Jason L. Funkle & Richard W. Gable, (eds.) Political Development and Social change, New York: John Willy & Sons INC.: 1971. P. 17 .

فى أجهزة الدولة ، ولا يكون بعيدا عن السياسة بل متداخلا - ويؤيده فى ذلك « جون جونسون John Johnson بأن الجيش له نظام حديث بيروقراطى ، ويمكن أن يزود المجندين فى مجتمعات العالم الثالث بالتدريب التكنيكى والفنى ، كما يمكن أن ينمى أفكارهم ويكسر الحدود الإقليمية ويحقق الوحدة القومية - نجد غيره مثل « إدوارد ليون » Edward Lieuwen يرى أن التقاليد العسكرية الرجعية تعتبر عقبة فى طريق الديمقراطية ، بل وأيضا فى مجال تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتنقص منها لأنه لا يوجد علاقة إرتباط بين العسكرية كحرفة أو مهنة ، أو بين السياسة العسكرية والتنمية الاقتصادية ⁽¹⁾ .

وفى محاولة لتحليل أبعد عمليات التنمية السياسية القائمة فى مجتمعات العالم الثالث وموقف الصفوات العسكرية الحاكمة من تلك القضايا والنهوض بعملياتها ، فقد قسمنا المعالجة إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالى :

فى الجزء الأول - وتحت عنوان « الاتجاهات النظرية السائدة فى دراسة قضايا التنمية السياسية » نبدأ بتناول مفهوم التنمية السياسية لدى الدارسين وذلك بهدف الوصول الى تعريف إجرائى له يتفق مع دراسة دور تلك الصفوات العسكرية فى النهوض بقضايا التنمية السياسية ثم ننتقل إلى تناول المداخل النظرية التى سادت دراسات التنمية السياسية ، وذلك فى اتجاه جديد أى المداخل يكون أكثر توافقا مع واقع مجتمعات العالم الثالث . ويمكن أن تعتمد عليه الصفوات العسكرية فى تحقيق قضايا التنمية السياسية .

وفى الجزء الثانى - وتحت عنوان « التوجيه الايديولوجى للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى قضايا التنمية السياسية تعرض فى البداية لمفهوم الايديولوجية السياسية بوجه عام فى إطار المفهوم

(1) Ian Roxborough., Theories of Underdevelopment, Op. Cit.: P. 125 .

العام للأيديولوجية . ثم لبعده ذلك التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية الحاكمة - فى واقع هذه المجتمعات - فى ضوء علاقات التبعية . وننتقل أخيرا إلى تناول مدى تأثير ذلك التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث على قضايا التنمية .

وقد حددنا تلك القضايا فيما يلى :

أولا - القضايا المتعلقة ببناء المؤسسات السياسية .

ثانيا - القضايا المتعلقة بتحقيق التكامل والإستقرار السياسى .

ثالثا - القضايا المتعلقة بتحقيق الديمقراطية .

رابعا - القضايا المتعلقة بالحرية السياسية .

وفى الجزء الثالث - وتحت عنوان « الصفوة العسكرية ووسائل تحقيق قضايا التنمية السياسية » .

سوف نحاول أن نبرز من خلاله أن تلك الوسائل تشكل أبعادا فرعية لقضية الديمقراطية ، كما تعد فى نفس الوقت وسائل لتحقيق قضايا التنمية السياسية بوجه عام ، مع إستبيان موقف الصفوات العسكرية من النهوض بتلك الوسائل فى واقع مجتمعات العالم الثالث . وسوف تشمل المعالجة النقاط التالية :

أ- الأحزاب السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية .

ب - المشاركة السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية .

ج - الانتخابات السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية .

١ - الإتجاهات النظرية السائدة فى دراسة قضايا التنمية السياسية :

وسوف نبدأ فى عرضنا للإتجاهات النظرية التى سادت دراسات التنمية السياسية - فى مجتمعات العالم الثالث - بتناول مفهوم التنمية السياسية وبدايات الاهتمام به فى دراسات الباحثين ، مع محاولة الوصول

إلى تحديد إجرائي للتنمية السياسية . وذلك من خلال استعراضتنا للتعريفات التي قدمها « لوسيان باي » Lucian Pay في المجلة السنوية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية . وأيضا من خلال التعريفات التي قدمها العلماء الآخرون ، وتعد معضده لتلك التعريفات أو مناهضة لها . وهدفنا من ذلك هو الوصول إلى تعريف إجرائي يتناسب في تطبيقه مع واقع مجتمعات العالم الثالث . ثم تنتقل بعد ذلك إلى تناول المداخل النظرية والتي تعد إطارات نظرية موجهة في الدراسات السياسية بوجه عام ، ودراسات التنمية السياسية بوجه خاص . وذلك في محاولة لتحديد أى من تلك المداخل يعد ملائما لواقع التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث .

أ- مفهوم التنمية السياسية :

يشير « هنجتون ، ودومنجس » S. Huntington & Dominguez في مقالتهما عن التنمية السياسية إلى أنها كمفهوم علمي بدأت الإرهاصات الأولى لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات . كما أن اهتمام العلماء بدراسة مفهوم التنمية السياسية قد جاء نتيجة ألتقاء عاملين رئيسيين : وأولهما - يتمثل في إتساع دوائر البحث العلمي ، وامتداد نشاط الدارسين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خارج نطاق العالم الغربي ليشمل مجتمعات العالم الثالث ، أما الثاني - فيتمثل في تغيير نظره الباحثين إلى ظواهر الحياة السياسية ، وتطور معطيات البحث والدراسة في علوم السياسة والأجتماع ، وذلك بسبب الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلوم السياسة والإجتماع بصفة خاصة ⁽¹⁾ .

ويبدو أن هناك اتفاق بين الباحثين في اعتبار أن عملية الإلتقاء

(1) S.P. Huntington., & J.J. Dominguez., " Political Development" Inf. L. Greentein & N.W. Plosby., (eds.) Handbook of political Science, Vol. 3. Welsey Publishing Company.: 1975. PP. 1- 3 .

بين الدعامتين السابقتين قد أدت إلى تغيير نظرتهم إلى منهجية البحث والدراسة في علوم السياسة والاجتماع . وبالتالي في تناول دراسة التنمية السياسية . حيث وجدنا في هذا الإطار أن مفهوم التنمية السياسية قد اتخذ أبعادا نظرية ومنهجية . ولم يعد مقبولا عدم الاهتمام بدراسة المشكلات السياسية والاجتماعية الخاصة بمجتمعات العالم الثالث - والتي استقلت حديثا وأزدادت فعاليتها في السياسة الدولية- ثم عدم الاستفادة من نتائج هذه الجهود النظرية في مجال التطبيق العملي للتنمية السياسية في مجتمعاتهم . وبالتالي جاء مفهوم التنمية السياسية - لدى صانعي السياسة في مجتمعات العالم الثالث متخذاً واجهة عملية ، ويستهدف معالجة مشكلات التخلف السياسي الذي يقف عائقاً في سبيل تحقيق غايات عملية التنمية الشاملة . كما جاءت مبادرات صانعي السياسة سعياً للإفادة من جهود دراسات العلماء والتجربة السياسية للدول المتقدمة في مجال التطبيق العملي في مجتمعاتهم^(١) .

وربما يكون من المفيد في هذا الصدد لإلقاء الضوء على مفهوم التنمية السياسية أن نقد المعاني التي تضمنتها مقاله لوسيان باي عن مفهوم التنمية السياسية ، والتي أشار فيها إلى أن هناك تبايناً وتنوعاً في آراء الباحثين حول هذا المفهوم ، ولكنها تعمل في النهاية على تطوير النظرية من خلال تحقيق الغايات السياسية العامة . سوف نقدم أيضاً التعريفات الأخرى السائدة في هذا المجال والتي قد تتوافق مع تلك التعريفات أو تنقصها ، وذلك في محاولة للوصول إلى تعريف إجرائي ينطبق على واقع عملية التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث ، ويمكن لنا تبيينه في تناولنا لموضوع الدراسة .

(١) السيد الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الاسكندرية ،

دار المعارف ، ١٩٨٦ م ، ص ٤٢ - ٤٣ .

التعريف الأول :

ويعنى « أن التنمية السياسية تعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الإقتصادية وينهض هذا المفهوم للتنمية السياسية على دعامة تاريخية واقعية مؤداها أن النمو الإقتصادى ينهض أو يأخذ مكانه من خلال أتساق سياسية متباينة ، وكذلك سياسات عامة ذات أبعاد مختلفة . وقد أشار « باى » إلى أن هناك بعض الملاحظات التى تؤخذ على هذا الفهم إذا ما حاولنا تطبيقه فى واقع مجتمعات العالم الثالث ومن أهمها : أن العقد الأخير قد شمل العديد من الأقطار الصغيرة بواجهات من التقدم الإقتصادى السريع وبشكل متزايد . وقد حدث ذلك دون أن يكون من خلال أتساق سياسية وسياسات عامة ذات أبعاد مختلفة .

وأن الناس فى تلك المجتمعات عادة ما يتوقون إلى التنمية السياسية المستقلة فى نتائجها عن معدلات النمو الإقتصادى ^(١) .

ويمكن لنا فى هذا الصدد أن نتفق مع بوتومور فيما أشار إليه من أن الصفوات الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث - ومنها الصفوات العسكرية - يمكن أن تجدد دعامتها فى الحكم من خلال جذب الغالبية العظمى من الناس إلى نشاطات التنمية السياسية والإجتماعية ، والتى يمكن أن تتم فى إطار العديد من الأشكال المتنوعة والمتعددة مثل : الأحزاب الجماهيرية ، والأطر المجتمعية الأخرى للتنمية . وذلك استناداً إلى أن المشكلة الرئيسية تتمثل فى بقاء العديد من الصفوات الحاكمة منعزلة عن الجماهير فى أبراجها العاجية ، وينمط أسلوب حياتها الخاص ^(٢) .

(1) Lucian W. Pay., "The Meaning of Political Development" In the Annul of the American Academy of political social science., 358. March. 1985. P. 44 .

(2) Bottomore, T.B., Elite and Society, Op. Cit., P. 109 .

التعريف الثانى :

ويحدد التنمية السياسية بإعتبار أنها تنهض بعمليات بناء الدولة القومية الحديثة وينهض هذا الفهم على أن هناك العديد من الأنساق السياسية والتي يملك كل منها أشكاله السياسية الخاصة به ، ولكن مع ظهور الدولة القومية الحديثة ظهرت مجموعة من الوظائف والمتطلبات السياسية ، والتي أوجبت على الدولة القومية الحديثة أن توافق بين أنظمتها حتى يمكن لها أن تنهض بمهمته إنجاز هذه الوظائف . وبالتالي أمكن تعريف التنمية السياسية فى هذا الإطار كما يشير « باى » بأنها المعبرة عن السياسة القومية من خلال مضمون نظم الدولة . وأن ذلك يتم من عن طريق خلق روح قومية تتمثل فى المواطنة ، وأيضاً خلق نظم قومية قادرة على الترجمة الواقعية لسياسات وبرامج تؤدي إلى إيجاد الروح القومية والمواطنة ^(١) .

ويبدو أن هناك إتفاق بين جمهور الباحثين - كما يرى السيد الزيات - على أن فهم التنمية السياسية بإعتبار أنها تنهض بعمليات بناء الدولة القومية ، إنما يعنى تواجد سلطة مركزية تتدرج تحتها كافة السلطات المحلية - وذلك بهدف تعبئة كافة الموارد المتاحة ، وترشيد إستخدامها ، وتحقيق أكبر قدر من الانضباط والكفاية الانتاجية - كما يعنى القدرة التنظيمية للدولة على القيام بوظائفها المتعددة . وأخيراً تتمثل القومية فى وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية والقومية واللغوية ، ويؤكد قيمة المساواة بين جميع عناصر الأمة ^(٢) .

ولعلنا نلاحظ هنا أن مفهوم المواطنة فى إطار الفهم السابق للتنمية السياسية إنما يتدعم فى ضوء ما أورده . محمد الجوهري بأن اطراد

(1) Lucian W. Pay., The Meaning of political Development, Op. Cit., 45. IBid., PP. 45 - 45 .

(٢) السيد الزيات ، التنمية السياسية « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » مرجع سابق ، ص

عمليات التنمية يؤدي الى مزيد من تدعيم مبدأ الإنجاز ، والذي يتخذ كأساس للحكم على الأفراد وتقييمهم بدلا من مبدأ الانتماء القبلي أو الطائفي ، ومعايير المكانة في المجتمع التقليدي^(١) .

التعريف الثالث :

ومؤداه أن التنمية السياسية تتماثل تماما مع مفهوم التحديث السياسي - والذي يمثل اتجاه المجتمعات الصناعية - ويعتبر أن الحياة الصناعية تقدم نمطا عاما من الحياة السياسية يسعى إليه أي مجتمع سواء كان صناعي أم غير صناعي ، ويحاول الاقتراب منه وتحقيقه . ويكون ذلك في ضوء مجموعة من المقاييس والمعايير المحددة للسلوك السياسي والإنجاز التي تشكل حالة التنمية السياسية . ويشير « لوسيان باي ش » إلى أن هذا المفهوم قد ووجه بانتقاد حاد من الباحثين ، وذلك باعتبار أن البدايات الأولى لتلك المعايير التي تؤدي إلى الإنجاز والتنمية السياسية ، والتي يرجع ظهورها في المجتمعات الصناعية إلى ظهور العلم والتكنولوجيا لم تعد تمثل الحق المطلق في إطار الروح العالمية الجديدة . فقد ظهرت مبادئ عالمية جديدة تمثلت في احترام الجدارة ، والعدل ، والمواطنة ، والتي يمكن أن تؤدي إلى تقوية أية ثقافة تنتمي إلى المستويات العالمية للحياة السياسية الحديثة^(٢) .

التعريف الرابع :

ويتضمن أن التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية . ويذكر « لوسيان باي » أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية يرجع إلى العهود الإستعمارية . وذلك نظرا إلى أن القانون والنظام Law and Order قد جلب إلى النباءات البيروقراطية والإدارية في فترة الإستعمار في واقع

(١) محمد الجوهري . « موقف الجماعات الطبقية الاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية »

مقالة من كتاب دراسات في التنمية الاجتماعية ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ص ٢٦١ .

(2) Lucian W. Pay., The Meaning of political Development, Op. Cit., PP. 44 - 45 .

مجتمعات العالم الثالث ، إلى حد أن أصبح تقييم نجاح الحكومات الاستعمارية في مجتمعات العالم الثالث ، يكون بما خلفته وراءها تلك الحكومات من انساق قانونية وإدارية للعمل بها . لدرجة أن المجتمعات المستقلة حديثا قد اعتبرت أن التأكيد على البيروقراطية يعد الغرض الأول للتنمية السياسية . بل الأكثر من ذلك أن أغلب المعونات والمساعدات التكنيكية التي تتلقاها تلك الدول تتم في مجال التنمية السياسية وتركز على برامج الإدارة العامة^(١) .

ويشير محمد الجوهري إلى سيادة هذا الفهم لدى بعض من دول العالم الثالث بحيث أصبح من المحتم إذا أرادت تلك المجتمعات أن تحقق متطلبات التنمية المستقلة أن تعمل على خلق الدولة العصرية ، أو الإدارة الاستعمارية الناجحة : كالجهاز البيروقراطي الحكومي المؤهل ، وجهاز الرعاية الصحية ، والخدمات التعليمية ، وجهاز الشرطة ، والقوات المسلحة واستبدال الإدارة التقليدية بإدارة عصرية جديدة^(٢) .

التعريف الخامس :

ومؤداه أن التنمية السياسية تتمثل في بناء الدولة الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية . ويذكر « لوسيان باي » في هذا الصدد أن هناك من العلماء من يربط بين مفهوم التنمية السياسية وبين تأسيس النظم الديمقراطية وممارستها . وبالتالي ارتبط تفسير هذا المعنى للتنمية السياسية ببعض أشكال من الأيديولوجية مثل : الديمقراطية ، والشيوعية - قبل عام ١٩٩١ م - والدكتاتورية الاستبدادية . وهذا يعنى أن التنمية السياسية لا تأخذ معناها إلا من خلال التأكيد على مجموعة من القيم . ويضيف « باي » أن هناك تعارضا بين هذا التعريف وبين

(1) Lucian W. Pay., The Meaning of Political Development, Op. Cit.: 46 .

(٢) محمد الجوهري ، « موقف الجماعات الطبقة الرئيسية من عملية التنمية » مقالة من

كتاب دراسات في التنمية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

الاعتقاد الذى يرى أن العلوم الاجتماعية يجب أن تكون متحررة من القيمة ، وأنها تعكس الواقع أكثر مما تعكس القيم وبالتالي تعتبر أن التأكيد على إقحام الديمقراطية فى عملية التنمية السياسية يعد عاملاً معوقاً لها^(١) .

ولعلنا نلاحظ قيام هذه الرابطة الجوهرية بين بناء النظم الديمقراطية وممارسة العمليات السياسية ، والتي تعد واجهة لتحقيق تنمية سياسية فعلية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك استناداً إلى أن التنمية السياسية ترتبط دائماً باليقظة السياسية للأفراد وإستمالتهم من مجرد رعايا تابعين لامباليين إلى مواطنين نشطاء ملتزمين ... إذ يكمن جوهر الديمقراطية الحقيقية فى المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات التى تؤثر فى حياة الجماهير حاضراً ومستقبلاً^(٢) . ويضيف « لوسيان باي » فى هذا الصدد بأنه من الملاحظ فى المجتمعات التى استقلت حديثاً أن المشاركة السياسية أصبحت تلعب دوراً هاماً فى بناء الدولة القومية ، بل ووسيلة لخلق أخلاقيات ومشاعر جديدة فى الشخصية القومية^(٣) .

التعريف السادس :

ويتضمن أن فهم التنمية السياسية يرتبط بقدرة النظام السياسى على ممارسة الحراك المنظم وتحقيق الاستقرار . وأوضح « باي » أن هذا الفهم للتنمية السياسية ينهض على تصور ربط فعالية الأنساق السياسية وتقييمها فى حدود درجة القوة المطلقة ، التى يمكن للنسق أن يكون قادراً من خلالها على الحراك . كما أنه يمكننا من التمييز بين أهداف التنمية السياسية والخصائص المشتركة فيها ، والتى يمكن قياسها فى

(1) Lucian W. Pay., The Meaning of Political Development, Op. Cit.: P. 47 - 48 .

(٢) السيد الزيات ، التنمية السياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(3) Lucian W. Pay., The Meaning of political Development., Op. Cit., P. 47 .

صورة مؤشرات تنموية مثل : مدى انتشار الطبقة المتوسطة ، ومدى توزيع الجرائد والراديو ، ونسبة توزيع الضريبة ، وحجم التعليم والدفاع ، ونسبة الرفاهية الاجتماعية ^(١) .

وقد افترض « باي » فى إطار هذا الفهم للتنمية السياسية أنه فى المجتمعات المتقدمة يمكن للإنسان أن يتحكم فى الطبيعة وفقا لأهدافه ومصالحه ، فى حين أنه فى المجتمعات التقليدية يفكر فى التوافق مع ما تمليه عليه الطبيعة . وبالتالي يمكن فهم التنمية السياسية بوصفها أنها مثل القدرة على التحكم والضبط لعمليات التغير الاجتماعى ، وتكون نقطة البداية هى التحكم فى قوى التغير الاجتماعى ، والتى تؤدى الى استمرار النظام ^(٢) .

التعريف السابع :

وقد ترك الفهم السابق للتنمية السياسية - فى علاقتها بحدود درجة القوة التى يمكن للنسق أن يكون قادرا من خلالها على الحراك والفعالية السياسية - لدى « لوسيان باي » سؤالا غير مجاب عليه ويرتبط بالمدى الذى يكون فيه النظام ضروريا ومرغوبا فيه ؟ ولأى الأهداف سوف يوجه التغير ؟ ولقد جاء المفهوم السابع للتنمية السياسية ليجيب عن ذلك التساؤلات . فقد تضمن محتواه أن التنمية السياسية تمثل إحدى الواجهات للعمليات المختلفة للتغير الاجتماعى والاقتصادى ، ويكون من غير المرغوب فيه أن نحاول فصلها وبصورة كلية عن بقية أشكال التنمية التى تأخذ واجهات تغيرية فى نظم المجتمع : الاقتصادية Economic ، ونظم الحكم Polity ، والنظام الاجتماعى Social Order ^(٣) .

ويمكن هنا القول أن هذا التعريف الأخير يصلح لأن يتخذ منه

(1) Ibid., P. 49.

(2) Lucian W. Pay., Op. Cit.: P. 48 .

(3) Ibid., P. 49 .

تعريفنا إجرائيا لمفهوم التنمية السياسية . وذلك نظرا لأنه يتفق مع معالجاتنا الشمولية لموضوع الصفوة العسكرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث . وقد أوضحنا سابقا أن الدراسة تأتي في نطاق الدراسات الصفوية بوجه عام ، ولكنها تهتم بدراسة الصفوة العسكرية بوجه خاص في علاقتها بقضايا التنمية السياسية ، مع ملاحظة أن المعالجة تكون من وجهة نظر شمولية ، ويأتي ذلك في ضوء قناعتنا بأن التنمية السياسية تشكل بعدا نوعيا في ارتباطها بواجهات التنمية الأخرى : الاجتماعية والاقتصادية . ولعل ذلك يتفق مع رؤية « سيفيرينت براون » S. Brayn في أن واجهات التغير في مجتمعات العالم الثالث تتجه نحو تحقيق الاستقلال بعيدا عن تحكيمات القوى الأجنبية . كما تعبر عن رغبة عميقة في خلق واقع سياسي واجتماعي واقتصادي ، منفصل عن الماضي . وذلك من خلال الاهتمام بخلق ديموقراطية جديدة تنهض على اقتصاد سياسي^(١) ويبدو أن العديد من الباحثين في إطار هذا الفهم للتنمية السياسية قد تابعوا دراسة قضايا التغير السياسي في علاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . ويشير نبيل السمالوطي في هذا الصدد إلى أن هذا الاهتمام قد شمل مصادر هذا التغير السياسي سواء أكان داخلي نتيجة الصراع ، أو خارجي نتيجة لفرض قوى خارجية ، أو استجابة لتحديات خارجية أو لإحتكاك ثقافي بثقافات مختلفة . وإن كان هذا التغير السياسي يحدث في الغالب في مجتمعات العالم الثالث نتيجة إنقلاب أو ثورة عسكرية . وهذا يعني أن التغير السياسي قد يحدث تغيرا في خريطة توزيع القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، حيث تظهر فئات جديدة من الجماهير تتزايد مشاركتها في مجال السياسة^(٢) .

(1) Severynt T. Brayn., The Social Economy, New York: A Willay Interscience Publication.: 1979. P. 241.

(٢) نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية « دراسة في علم الاجتماع السياسي ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م ، ص ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

كما يبدو لنا أن هذا التعريف الإجرائي - الذى يمكن تبنيه فى تناول موضوع دراستنا من وجهة نظر شمولية - يتفق مع رؤية العديد من الباحثين فى اعتقادهم بأن إستراتيجية التنمية يجب ألا تضم فقط مجموعة الغايات ، بل يجب أن تمتد لتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ تلك الغايات وبالتالى وجب أن يكون إعداد الاستراتيجية متضمنا أن يتم فهم التنمية السياسية فى إطار سياسى ، وعسكرى وإقتصادى وتنظيمى متكامل^(١) .

وإذا ما أنتقلنا إلى محاولة تطبيق الملاحظات التى انتهى إليها « لوسيان باي » - بصدد التعريفات السابقة عن التنمية السياسية - على التعريف الإجرائي الذى انتهينا إلى الأخذ به فى تناولنا لموضوع الدراسة ، واضعين فى اعتبارنا أن التنمية السياسية تشترك بشكل حيوى مع الواجهات الأخرى للتغير الاجتماعى والاقتصادى . فلعلنا نلاحظ فيما يتعلق بالملاحظة الأولى والمتعلقة ببعد الروح العامة لمشاركة الجماهير الشعبية فى الأنشطة السياسية بحيث يمثل الحكم الشعبى مطلباً جماهيرياً وحيوياً^(٢) أن حكم الصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، هو فى مجمله حكماً دكتاتورياً استبدادياً ، وإن كان يتخذ فى أحيان كثيرة واجهات ديموقراطية غير حقيقية . فالمشاركة الشعبية تكون نابعة عن محارلة جذب عواطف الجماهير ، وهى مشاركة فى جوهرها لاتعبر عن الوعى السياسى ، ولا عن المواطنة الفعالة .

أما بصدد تطبيق الملاحظة الثانية والخاصة ببعد فعالية التنسيق السياسى ، والمدى الذى يكون فيه نتاجه مؤثراً فى خلق أشكال جديدة متطورة فى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وأيضاً بمدى ارتباطه

(١) محمد محمود إمام ، التخطيط والاستراتيجية « دراسة فى المفاهيم » مقالة من كتاب

استراتيجية التنمية فى مصر ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م ، ص ٢٩ .

(2) Lucian W. Pay., The Mening of Political Development, Op. Cit.: P. 50 .

بالعقلانية فى الإدارة والاتجاهات المدنية فى السياسة ^(١) لعلنا نستطيع القول أنه ربما كان ذلك ممكنا إلى حد بعيد فى واقع المجتمعات المتقدمة . أما فى مجتمعات العالم الثالث وحكم الصفوات العسكرية فتكون فعالية النسق السياسى غير مرتبطة بالعقلانية فى الإدارة والاتجاهات المدنية . بل يكون هناك العديد من الأمور غير الموضوعية ، وغير العقلانية مثل : الانفعالات الفردية ، والتمييزات العرقية أو الدينية والطبقية ^(٢) .

وإذا انتقلنا إلى محاولة تطبيق الإطار الثالث الذى جرت فى إطاره مناقشة « لوسيان باي » لمفاهيم التنمية السياسية - على واقع مجتمعات العالم الثالث وموقف الصفوات العسكرية منها - وهو الإطار الذى يضم التخصصات والأدوار السياسية التى يجب أن تأخذ بها البناءات السياسية ، بهدف إنجاز وظائفها المحددة ^(٣) . نجد أن أندريان يشير فى هذا الصدد إلى أن التخصص وتقسيم العمل ، مع تعقد التنظيمات تكنولوجيا وإقتصاديا ، والذى يؤدى إلى تزايد الفعالية فى إنجاز المهام وتحقيق الأهداف فى واقع المجتمعات المتقدمة . ربما لا يصدق من كثيرا فيما يتعلق بحكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك نظرا لأن تنظيماتها السياسية تنهض فى الغالب على أنساق إما شعبية أو بيروقراطية . والنسق الشعبى كما يرى دوركايم Durkheim يعتمد فى تكامله على المشاركة فى القيم الروحية والأخلاقية ، وسيادة الروابط المحلية على لاهتمامات الفردية . كما أن الأنساق السياسية البيروقراطية فى واقع حكم الصفوات العسكرية لا تنهض على التخصص ، بل تتصف ببناءاتها الإدارية بالمركزية ، ويكون ضباط الجيش والبوليس هم مصدر القرارات التى تسرى على المقاطعات ، وتعاقب الخارجين على القانون ^(٤) .

(1) Ibid., P. 50 .

(٢) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

(3) Lucain W. Pay., Te Meaning of poitical Development. Op. Cit., P. 50 .

(4) Charles F Anderian., Political change in the third world, op. cit., p. 15 .

ب - المداخل النظرية فى دراسة التنمية السياسية :

تعددت المداخل النظرية وتنوعت فى مجال دراسات التنمية السياسية ، سوف نحاول أن نعدد تلك المداخل لدى العلماء الدارسين . وهدفنا فى هذا المجال هو الوقوف على مدى استخدام تلك المداخل فى دراسة واقع التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ؟ وأى من تلك المداخل يعد أكثر توافقا مع دراسة هذا الواقع ؟ ولما كان أحد أهداف الدراسة الرئيسية هو إبراز الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية فى عملية التنمية السياسية - فى مجتمعات العالم الثالث - فقد خصصنا الجزء الثانى من هذا الفصل لدراسة مدى اعتماد تلك الصفوات العسكرية على هذه المداخل النظرية فى التحقيق الفعلى لقضايا التنمية السياسية فى واقع هذه المجتمعات .

وقد حاول إيرام أدلمان ، وسنثيامورس Iram Adelman & Cynthia Morris فى دراستهما عن السياسات المجتمعية والتنمية الاقتصادية - حصر تلك المداخل السائدة فى دراسات التنمية السياسية ، وذلك من خلال العديد من المتغيرات التى تعد مؤشرات على عملية التنمية السياسية فى العديد من مجالات الحياة السياسية ، وأوضحا أن هناك مداخل متعددة يمكن اعتبارها أساليب عاكسة لرؤية الدارس تجاه موضوع بحثه ، والتى تمكنه فى ذات الوقت من تحليل وتفسير فروض وقضايا دراسته . وقد أوضحت الدراسة أنه بالرغم من وجود اختلافات واضحة بين الأقطار الأقل تطورا ، والأكثر تقدما فيما يتعلق بالعلاقات المتداخلة بين السمات السياسية للشعوب وبين النمو الإقتصادى إلا أن « أدلمان ومورس » فى إطار الدراسات الحديثة عن تنمية الأنساق السياسية فى المجتمعات النامية ، قد افترضنا إمكانية الدراسات الحديثة عن تنمية الأنساق السياسية فى المجتمعات النامية ، قد افترضنا إمكانية صياغة أنماط للتغير السياسى . وذلك من خلال الإتفاق على أهمية التفاعل بين المؤشرات السياسية ، والنمو الإقتصادى والاجتماعى ، وأنه يمكن

اعتبار أن كل نمط يمثل مدخلا نظريات يمكن الإعتماد عليه في دراسة علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾. وسوف نحاول حصر تلك النماذج أو المداخل في دراسة التنمية السياسية ، مع محاولة إيضاح إمكانية الإعتماد عليها في دراسة قضايا التنمية السياسية في علاقتها بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في واقع مجتمعات العالم الثالث .

أولا - المدخل الوظيفي أو مدخل التوازن :

وتمثل رؤية « جابريل ألmond » G. Almond في كتابة سياسية المناطق النامية كيفية الإعتماد على هذا المدخل الوظيفي ، أو مدخل التوازن في دراسة الإنسان السياسية الحديثة ، فقد أوضح أن النسق السياسي الحديث يعد أحد البناءات السياسية المتخصصة . والذي يمكن أن تبدو واجهته في الأحزاب السياسية ، أو البيروقراطيات الحديثة . كما يكون محملا بأدوار وظيفية واضحة تنجز من خلاله ككل ، ويضاف الى ذلك أن هذا المدخل عند الإعتماد عليه في دراسة التنمية السياسية يتضمن أن الاختلافات البنائية في النسق السياسي ، يمكن صبغها على المدى البعيد بتنمية إقتصادية مصاحبة . وقد طبقه « ألmond » على سبعة وسبعين من الأقطار النامية ، فوجد أن نظمها السياسية القومية تكون مرتبطة بمقاييس مختارة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل في دراسة التنمية السياسية يستمد أصوله من الاتجاه البنائي الوظيفي في الدراسات الاجتماعية والذي ينهض في جوهره على مبدأ تكامل المجتمع ووحده ... كما يقوم فهمه لعملية التنمية السياسية في مجمله على فكرة المشاركة في اتخاذ القرارات . كما يرى « لازويل » Lasswell في إطار هذا الفهم البنائي

(1) Iram, Adelman and Cynthia Morris ., Society Politics & Econmic Development, "Quantitative Aproach" London : Johns Hopkins .: 1971. P. 52 .

الوظيفى للتنمية السياسية أن السلطة تتمثل فى الاشتراك فى اتخاذ القرارات^(١) .

ويكمل هذا المدخل مدخلا بنائيا آخر فى دراسة التنمية السياسية ، ويركز على دراسة الاختلاف Variety وأهمية دراسة التفاعلات بين الواجهات السياسية والواجهات غير السياسية فى التغير . وكما يشير « إبرام أدلمان » و « سنثيامورس » إلى رؤية « دانييل ليرنر » بأن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترتبط بشكل وثيق بواجهات التحديث فى المجتمع ، وأن المرحلة النهائية لها تتمثل فى تطور المشاركة التامة للنظم الديمقراطية . كما يشير « إيفرت هاجن » E. Hagen إلى أن مصدر التحديث السياسى والاقتصادى يتمثل فى ظهور نمط خاص من الشخصية الخلاقة^(٢) .

وهكذا يبدو واضحا أن هذين المدخلين البنائين فى دراسة التنمية السياسية يركزان على مظاهر التنمية السياسية فى تكاملها البنائى مع بقية عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما يربطان بينها وبين عملية التحديث السياسى ، وأن هذا الفهم البنائى الوظيفى التكاملى لعملية التنمية السياسية فى إطار النسق الكلى ، تدعمه رؤية بادسونز بأن السلطة هى القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعى بإعتباره وحدة واحدة^(٣) .

ويمكن لنا أن ننتهى إلى أن هذين المدخلين السابقين يندرجان تحت ما أتفق على تسميته من قبل علماء التنمية السياسية بمدخل التوازن أو المدخل الوظيفى فى نطاق الدراسات الأنثروبولوجية ،

(١) نيكوس بولاتراس ، السلطة والطبقات الاجتماعية (ترجمة) عادل غنيم ، بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٣ م ، ص ١١٩ .

(2) Iram, Adelman & cynthia, Morris., Society Politics and Economic Development Op. Cit., P. 53 .

(٣) نيكوس بولاتراس ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

والاجتماع السياسى . وذلك استنادا إلى أن دراسة النظام السياسى كأحد النظم الاجتماعية المتساندة يرتبط وظيفيا بالنظم التى تؤلف بناء المجتمع . وأن عملية التنمية السياسية ترتبط وظيفيا بعدة مؤشرات فى واقع المجتمع الغربى - التى تعد نموذجا لعملية التنمية يمكن إتباعه فى واقع مجتمعات العالم الثالث - وأهم هذه المؤشرات كما يرى « تالكوت بارسوتز » و « روبرت ميرتون » Merton الفصل بين السلطات ، وتعدد الأحزاب ، ووجود جماعات الضغط أو المصلحة سياسيا ، وظواهر المعدلات العالمية للتحضر ، وإنتشار التعليم ، والتنظيمات البروقراطية المختلفة ، وذلك على المستوى الاجتماعى ، أما على المستوى الاقتصادى فتسود مؤشرات الحرية الاقتصادية ، ونظام الاقتصاد الحر^(١) .

وهكذا يبدو واضحا أن هذا المدخل الوظيفى فى دراسة التنمية السياسية تركز إيجاباته على النظرية البنائية الوظيفية ، تلك النظرية التى تسعى إلى تحقيق عمليات تنموية متوازنة بين قطاعات المجتمع . وأيضا إلى عمليات التنمية السياسية بأحداث عمليات تنموية إجتماعية وإقتصادية . ويورد أين روكسبورجيت فى هذا الصدد « بأنه أصبح واضحا أن هناك مجموعة من الوظائف السياسية تمثل مجموعة من المؤسسات . وأن تلك الوظائف تمثل واجهات تحليلية لتلك النظم^(٢) » .

ثانيا - المدخل المادى أو مدخل الصراع :

يشير « إيرام أولمان » و « سثيامورس » إلى أن المدخل المادى أو مدخل الصراع يستخدم فى دراسته التغير السياسى ، ويحدد عمليات التنمية السياسية فى ضوء إزدياد فعالية الحكومة ؟ وتحقيق المصادر الإنسانية والمادية لنظام الحكم فى اتجاه الاهداف القومية وقد تبنى هذا الاتجاه « أورجانسكى » A.F.K. Organiski فى دراسته لمراحل التنمية

(١) نيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .
(2) Ian Roxborough., Theories of underdevelopment, London: Mocomillan Company.: 1979. P. 118 .

السياسية ، وفى إطار رؤيته بأن مفتاح التغيرات السياسية يرتبط بالمرحلة الناجحة للتنمية السياسية ، وبفعالية دور الحكومة . فقد افترض أورجانسكى بأن سمات التغير الاجتماعى والاقتصادى الرئيسة قد تحددت بعد إنهيار الأنساق الزراعية والاجتماعية التقليدية ، وأيضاً من خلال الميل نحو صياغة نظم بديلة تمثل الوظيفة الأولية للحكومة مثل : تأسيس الحكم السياسى المركزى ، وارتفاع مستوى التحديث الاقتصادى^(١) .

ولعلنا نلاحظ فى هذا الصدد أن أنصار هذا المدخل المادى من النظرية المادية الماركسية إنما يركزون على أساليب مستمدة من النظرية المادية الماركسية . وقد بدا ذلك فى رؤيتهم بأن النظام السياسى ليس إلا انعكاساً للنظام الإقتصادى . وأن التخلف أو التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية ، أو تتعلق بالبناء العلوى إلا إذا فهمنا البناء الأسفل . وهو ذلك البناء الإقتصادى الذى يركز على علاقات وقوى الانتاج . فإذا كان النمو السياسى يعنى تحقيق المساواة وقدره النظام السياسى على تلبية احتياجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية وبحول دون حدوث الاستقلال ، فإن هذا لن يتحقق فى ظل أى مجتمع طبقى ، ولا يمكن أن يتم إلا فى ظل المجتمع الاشتراكى وبالشكل الماركسى^(٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن مؤيدى النظرية الوظيفية يعارضون هذا المدخل فى معالجة قضايا التنمية السياسية . ويشيرون إلى أن الدراسات الواقعية كشفت عن خطأ المسلمات التى يركزون عليها حيث يورد « نيكوس بولانتزاس » فى هذا الصدد « أننا إذا اعتبرنا علاقات السلطة

(1) Iram, Adeclman and Cynthia, Morris., Socity politics and Economic Development, Op. Cit.: PP. 52 - 53 .

(2) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية « دراسة فى علم الاجتماع السياسى »

مرجع سابق ، ص ١٦٥٢ .

ليست إلا حالة خاصة من حالات علاقات الإنتاج لكان معنى ذلك اعتبار علاقات الإنتاج الأساس الوحيد للطبقات الاجتماعية . كما تكون مستويات الصراع الطبقي الأخرى كالسلطة السياسية أو السلطة الأيديولوجية ليست إلا مظهرًا من مظاهر الاقتصاد . وهكذا تبدو علاقات الإنتاج كأساس لعلاقات السلطة ... وتكون الأولى هي الجوهر ، والثانية هي المظهر ... وهذا يعنى رد علاقات السلطة إلى علاقات الإنتاج^(١) .

ومن ثم ينتهى أصحاب مدخل التوازن أو التباين الوظيفى فى دراسة التنمية السياسية إلى أن وجود الطبقات والتباين الاجتماعى يعد ضرورة لقيام المجتمع السياسى .. وأن فكرة المجتمع اللاتبقى هى محض خرافة ... وأن ربط التنمية السياسية بالبناء الاقتصادى للمجتمع يجب أن يتم داخل الإطار الكلى للبناء الاجتماعى الأشمل الذى يضم الى جانب النظامين السياسى والاقتصادى نظاما آخرى لا تقل عنهما أهمية كالنظام العائلى والدينى^(٢) .

ويمكن أن ننتهى فى هذا الصدد الى أن المدخلين : مدخل التوازن أو التباين الوظيفى ، أو مدخل الصراع فى دراسة عمليات التنمية السياسية يختلفان فى الدرجة وليس فى النوع فهما يركزان على عملية التكامل القومى فى إحداث عملية التنمية الشاملة . أما الاختلاف فيمكن فى نطاق الطريقة التى يمكن أن تتم بها عملية التنمية السياسية . فمدخل التوازن أو التباين فى إطار النظرية البنائية الوظيفية يرى أن حدوث عمليات التنمية السياسية يجب أن تتم فى إطار عمليات التكامل القومى للبناء الاجتماعى لتشمل جوانبه الاقتصادية ، والاجتماعية ، والدينية ، والعسكرية . أما مدخل الصراع ، والذى ينبع من النظرية المادية فإنه يمنح علاقات الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج

(١) نيكوس بولانتزاي ، السلطة والطبقات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٢) نبيل السمالوطى ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ ١٥٣ .

الأهمية الأولى فى تحقيق عمليات التنمية الكلية ، ولكنه فى نفس الوقت يعتبرها أساسا لقيام العلاقات السياسية أو علاقات السلطة ، والعلاقات الاجتماعية .

ثالثا : مدخل الثقافة السياسية :

ويمثل مدخل الثقافة السياسية المدخل الثالث فى مجال تناول أساليب دراسة عمليات التنمية السياسية . وقد برز هذا المدخل فى ضوء التحليلات المختلفة التى قدمها « لوسيان باى » ويعتبرها « إيرام أدلمان » و « سنقيامورس » تشكل مؤشرا أو مدخلا يمكن الاعتماد عليه فى دراسات التنمية السياسية - فقد أوضح « باى » أن التنمية المعاصرة فى المجال السياسى تتكون من عمليات التفرد التاريخى التى تعمل على نشر الثقافة العالمية الحديثة ، والتى تشكل مجموعة من القيم المدنية ، والتقليدية ، والانسانية فى مجال الحياة السياسية . وأن هذه القيم تشكل جزءا من مناخ ثقافة العالم الواسعة ، وأيضا تمثل أهدافا للتنمية السياسية فى المجتمعات الحديثة ، وأخيرا يعتبر « لوسيان باى » فى هذا الصدد أن مشكلة البناء القومى تكمن فى إيجاد التوافق والتنسيق الكافى بين التقسيمات العالمية للثقافة العالمية ، وبين الواجهات المحلية للثقافة الإقليمية⁽¹⁾ .

وقد عرف « جابريل ألوند » و « بنجهام باول » G.A.Almond & B. Powell الثقافة السياسية بأنها تشير إلى التوزيع الخاص للإتجاهات السياسية ، والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات . وذلك باعتبار أن الإتجاهات الناس تؤثر فيما يفعلونه . وأن الثقافة السياسية للشعب تؤثر فى سلوك المواطنين والقادة من خلال النسق السياسى . وبالتالى يمكن لنا مقارنة الثقافة السياسية بين الشعوب المختلفة ، وأيضا مدى ملائمتها للحاضر والمستقبل . وأنه لكى نتبنى أو نقترّب من أي نسق سياسى

(1) Lucian, Ray., The Meaning of political Development, Op. Cit., P. 52 .

خاص ، يكون من المفيد أن نطور أو ننمى الحدود الهامة لخريطة الثقافة السياسية . كما هو فى ملائمة أو مطابقة خريطة بناءاته مع وظائفه ^(١) .

ويستخدم مدخل الثقافة السياسية فى دراسات التنمية السياسية مستمدا أصوله النظرية من البنائية الوظيفية . فقد أشار « إدوارد ليمان » E. Lehman فى كتابه علم الاجتماع السياسى إلى أن الفكر الخاص بالثقافة السياسية قد أصبح مألوفاً بين إهتمامات الباحثين فى إجتيازهم المقارنات السياسية القومية ولمدة تزيد على عقدين من الزمان . ويعد « جابريل آلوند » وتلامذته من أول النشطاء فى هذا المجال . فقد طعموا الثقافة السياسية بتصنيفات مستمدة من النظرية السوسيولوجية البارسونية فى إطار إهتمامات إمبريقية بالعلم السياسى . وقد أثار استخدام اصطلاح الثقافة السياسية بإتساع عدة صعوبات تتعلق بتحديد أبعاده العلمية ، وحتى بالنسبة لاستخدام « لوسيان باى » له . وأنهى « إدوارد ليمان » فى هذا الصدد إلى أن استخدام مصطلح الثقافة السياسية بدقة تامة واتفاق يتطلب فهم واضح لثلاثة مستويات : الأول - يهتم بفهم الثقافة السياسية . والثانى - يعكف على تحديد مكانه الثقافة السياسية فى إطار الثقافة العامة . والثالث - يدرس عناصر الثقافة السياسية ^(٢) .

ويؤكد الباحثون المتبنون لمدخل الثقافة السياسية - لدى لوسيان باى - فى دراسة عمليات التنمية السياسية على ضرورة أن تتضمن عمليات التنمية دراسة مستوى الثقافة السياسية لدى الصفوة الحاكمة ، وأيضاً لدى الجماهير . وذلك بناءً على أن الثقافة السياسية وكما يشير « نبيل السمالوطى » تعد مؤشراً جيداً على بعد التخلف أو التقدم السياسى ، وبالتالي يكون من الهام الوقوف على بعد تصور الجماهير

(1) G. A. Almond & G. Bingham powell., Comparative politics Today, A A world view" Boston : Bille Brown and compa-ny.: 1984. P. 37 .

(2) Edward W. Lehman., Political Sociology, "An Macro Scio-logy" New York: coulombia University Press.: 1977. P. 22 .

لدورها فى مجتمعها ، وما تمارسه فى مجتمعها من دور واقعى فى صنع القرارات ، وأيضاً على مدى ظهور فكرة المواطنة المسئولة ، وهو ما يقيس مستوى الثقافة السياسية . ولعل المشكلة أمام جماهير مجتمعات العالم الثالث من وجهة نظر العديد من الباحثين تكمن فى أن جماهيرها عانت الكثير من الجوع العقلى والبدنى والتسلط لدرجة التوحيد بالمواقف الأنهزامية فى العديد من المواقع والمجالات . وبالتالى لا توجد لديهم الدوافع الكافية للمشاركة ، ولا حتى القدرات التى تسمح لهم بذلك . ولعل التجربة الهندية والمصرية فى محاولة تطبيق الحكم المحلى ، وما قابلته من صعوبات عند محاولة اجتذاب الجماهير للمشاركة السياسية والإدارية لهى أكبر دليل على ذلك ، بل فى أغلب المجتمعات النامية كذلك^(١) .

٢- التوجه الأيديولوجى للصفوة العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وأثره فى قضايا التنمية السياسية :

بعد أن أنهينا من تحديد الاتجاهات النظرية فى دراسة قضايا التنمية السياسية ، ننتقل إلى تناول بعد التوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية الحاكمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، ثم لأثر هذا التوجه الأيديولوجى فى النهوض بقضايا التنمية السياسية . وذلك من خلال الاعتقاد بأن الخط الفكرى والعقائدى الذى تتبناه صفوة عسكرية تمسك بزمام الأمور فى مجتمع ما ، يؤثر تأثيراً مباشراً على تشكيل الهياكل التنظيمية القائمة كمؤسسات سياسية فى واقع الصفوة العسكرية . كما ينعكس هذا التوجه الأيديولوجى على عملية التكامل والاستقرار السياسى فى تلك البناءات التنظيمية السائدة . وأيضاً تأخذ قضية الديمقراطية أبعاداً محددة تتمشى مع تلك التوجهات العقائدية التى تأخذ بها الصفوة العسكرية الحاكمة . وأخيراً ينعكس ذلك التوجه

(١) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

الأيدولوجى على اختيار وسائل محددة يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا تنموية سياسية ، وتتفق مع طبيعة الفكر العقائدى لتلك الصفوة العسكرية . وسوف نبدأ بتناول مفهوم الايدولوجية السياسية ، ثم نحاول الوقوف على بعد التوجه الأيدولوجى للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء علاقات التبعية . وأخيرا نعرض لمدى تأثير ذلك التوجه الأيدولوجى للصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث على قضايا التنمية السياسية ، والتي يمكن حصرها فيما يلى : (بناء المؤسسات السياسية) ، (وقضايا التكامل والاستقرار السياسى) ، (وقضية الديمقراطية) ، (وقضية الحرية السياسية) .

أ- مفهوم الأيدولوجية السياسية :

يجدر بنا قبل تناول مفهوم الأيدولوجية السياسية أن نتطرق بشيء من الإيجاز إلى تعريف مصطلح الأيدولوجيا بوجه عام ، وبدايات ظهوره ، وتطوره ليأخذ أبعاده المختلفة . وقد أوضح « جورج جورفتش » George Gurvitch فى كتابه الطبقات الاجتماعية أن تعبير الأيدولوجيا فى شباب ماركس قد اتسم بطابع محقر ليشير الى الإزدراء . وقد وضع ذلك فى مؤلفه عن الفلسفة الألمانية - الذى حاول فيه أن يثبت عدم جدواها - وأن مواطنيه ينزعون إلى تحويل القبعات إلى أراء (فقر الفلسفة) وانتهى إلى أن الأيدولوجيا ، أو البناء العلوى الأيدولوجى هى مفاهيم تقلب الأشياء رأسا على عقب ، وأنها خيالات ، أو هى الصورة التى يرسمها الناس عن أنفسهم . ولم يزداد معنى الأيدولوجيا إتساعا لدى ماركس إلا فى مقدمة كتابه عن الاقتصاد السياسى . والذى أشار إلى أن إطار الأيدولوجيا لازال يضم كل الأعمال والعلوم المضطربة (الأعمال الثقافية ، والمذاهب والمواقف الاجتماعية والسياسية ، وكل المنتجات الفكرية والأحوال النفسية) ولم يستثنى ماركس من كل تلك العلوم. إلا الاقتصاد السياسى . والذى رفعه إلى مرتبة العلوم

الطبيعية والحقيقية^(١) .

وقد استطاع « جوران ثريون » Goran Thirien فى كتابه عن أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية أن يميز بين تصورين قدمهما ماركس للأيديولوجية فى هذه الفترة : أولهما - يرى أن الأيديولوجية باعتبارها الوسيط الذى من خلاله يصنع الإنسان تاريخه ، وذلك فى إطار إدراكهم للنزاع بين قوى وعلامات الإنتاج . أما التصور الثانى - فمرتبط برؤية أخرى هيمنت على أعمال « ماركس و » إنجلز ، وتتمثل فى فهم زائف للوعى البشرى وبواعث العمل البشرى أيضا . إذ تصبح الأيديولوجية عملية يحققها المفكر بشكل واع ، . ولكن بوعى زائف بحيث تبقى القوى الحقيقية التى تدفعه غير معروفة له^(٢) .

وقد تبع ذلك أن تطور مفهوم الأيديولوجية بشكل متسع لتفسيرات متعددة فى إطار الدراسات الاجتماعية والسياسية . ومن التعريفات الحديثة فى هذا الصدد ما أورده « ألان كورنانيل » Alan Kornani بأن الأيديولوجية تهتم بالعلاقات التى من خلالها يعيش الناس عالمهم ... وهى تفترض علاقات واقعية وعلاقات تخيلية . ففى الأيديولوجية تكون العلاقات الواقعية مقتبسة على وجه التحديد من العلاقات التخيلية : وهى العلاقات التى تعبر عن الرغبة وتشمل (المحافظة - Conser- vative) ، (والتكوين Conformation) ، (وإعادة التكوين Reform) ، (والثورية Revolutionary) . وأن الأيديولوجية بالفعل تعبر عن الأمل أو الحنين إلى الوصف فى الواقع^(٣) .

(١) جورج جورنتشين ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، (ترجمة) أحمد رضا محمد رضا ، عز الدين فوده ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م ، ص ٥٠ - ٥١ .
(٢) جوران ثريون ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية ، (ترجمة) إلياس مرقص ، القاهرة : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م ، ص ١٨ - ١٩ .

93) Alain Cournanil, "Class Development, Ideology and Political Party" In Harry Goulbourne (eds.) Political and State in the Third World, London: Macmillan Press. L.T.D.: 1979. PP. 196 - 197 .

ويشير « إدوارد شيلز » E. Shills إلى أن هناك تفسيرات حديثة للأيدولوجية على المستوى السياسى ، وتعتبر عن الطابع الأمبريقى لعلم السياسة المعاصر . وهو العلم الذى يهتم بالمتغيرات السيكولوجية فى التحليل السياسى . وأن هذا الاتجاه الحديث فى دراسة الأيدولوجيا وإستمرارها يعتمد على وجود نمط مثالى ، أو نموذج يعبر عن افتراض مؤقت حول الواقع الاجتماعى . كما يعتمد أيضا - هذا الاتجاه الحديث فى دراسة الأيدولوجيا فى المستوى السياسى - على شرط رئيسى يرتبط بإستقرار الأيدولوجية وعناصرها المكونة ويتمثل هذا الشرط فى التجانس والتساند المتبادل . ويضاف إلى ذلك أن يكون هناك تواجد لوحداث التنظيم الاجتماعى (كالطبقة والقوى الاجتماعية الأخرى) لتكون جنبا إلى جنب فى إنسجام وتناغم مع الإطار الأخلاقى ، وبالتالي تقدم الأيدولوجية كل من الفرد ، والأهداف الجماعية فى صورة متناغمة تماما ⁽¹⁾ .

أما تفسيرات « روبرت لين » Ropert Lane للأيدولوجية السياسية فقد اشتمل على مجموعة من المفاهيم تتميز بالخصائص التالية :

١- أنها تعالج تساؤلات مثل : من هم أولئك الذين سيصبحون حكاما ؟ وكيف يتم إختيارهم ؟ وماهى المبادئ التى سوف يستندون عليها فى ممارسة الحكم .

٢- أن هذه المفاهيم تمثل بوجه عام نوعا من الجدل والحوار بين وجهات نظر متعارضة .

٣- أنها تشكل مجموعة من المفاهيم تؤثر فى قيم الحياة .

٤- أنها تتضمن برنامج للدفاع عن النظم الاجتماعية الأساسية أو إصلاحها ، أو هدمها .

(1) Shills E.D., " The Concept and Function of Ideology" In International Encyclopedia of Social Science, No. (7) Macmillan Company & Free Press.: 1978. P. 66.

٥- أنها فى جانب منها تمثل تبريرات لصالح الجماعة دون أن يعنى ذلك كل الجماعات .

٦- أنها تشكل مجموعة مفاهيم ذات طابع معيارى وأخلاقى على مستوى الشكل والمحتوى .

٧- أنها بالضرورة جزء من سياق أشمل يتضمن نسق للاعتقاد بأكمله . وبالتالى كانت الأيدىولوجية السياسية تنطوى على نفس الخصائص البنائية المميزة بهذا النسق^(١) .

ويضيف « محمد على محمد » فى هذا الصدد « بأن الأيدىولوجية السياسية تشكل مجموعة قيم أساسية ونماذج للمعرفة والإدراك . ترتبط ببعضها البعض ، وتنشأ صلات بينها وبين القوى الاجتماعية والاقتصادية . والأيدىولوجيات السياسية تنصب أساسا على توزيع القوة السياسية ، وتعالج مسائل مثل : الشرعية الخاصة بالسلطة ، وأسس القيادة ، وأشكال الحكم الدستورى ، وإجراءات السياسة العامة »^(٢) .

كما يذكر « أحمد زايد » فى كتابه « الدولة فى العالم الثالث » أن الأيدىولوجيا السياسية لم تعد شيئا جديدا فى التاريخ . فقد شهدت كل المجتمعات شكلا من أشكال الشرعية الثقافية للسيطرة السياسية ، أى شهدت ضربا من التفكير الأيدىولوجى . ولكن الجديد فى هذا الصدد هو طرح مفهوم الأيدىولوجيا لتحليل أسلوب إختفاء الشرعية على النظم السياسية^(٣) .

(١) محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،

١٩٨٣م ، ص ٣٤٤ .

(٢) نفسه ، ص ٣٤٥ .

(٣) أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، « الرؤية السوسىولوجية » القاهرة : دار الثقافة للنشر

والتوزيع ، ١٩٨٥م ، ص ١٨٥ .

ويضيف أيضا في هذا الصدد أن أول من طرح المفهوم هو « دستد ديتراس » Destde Detracy في نهاية القرن الثامن عشر . ولكن المفهوم قد تطور بشكل واضح ومن خلال الإسهامات الفكرية التي عدلت بشكل جذري من الفهم الذي ساد في عصر التنوير وسيطر على علماء القرن التاسع عشر . فقد فهمت الأيديولوجيا على أنها مجموعة من الأفكار مصدرها العقل ويحملها مجموعة يعضدون بها حكمهم أو إستبدادهم ، أو يخلقون من خلالها إجماعا عاما في المجتمع . ولعل هذا المفهوم هو الذي جعل مفهوم الأيديولوجيا يعرف في التراث المعاصر على أنها مجموعة مترابطة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تميز جماعة أو مجتمع ^(١) .

وترتبطا على ماسبق يجيب اهتمامنا بدراسة تأثير الأيديولوجيا السياسية للصفوة العسكرية وأثرها على قضايا التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث . وذلك بهدف الوصول الى إجابته عما إذا كان هناك علاقة تأثير بين نمط الفكر الأيديولوجي الذي تتبناه الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث ، وبين نمط الفكر التنموي السياسي السائد فيها ؟ وما بعد هذا التأثير في واقع هذه المجتمعات ؟

ب - التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث وأثره في علاقات التبعية :

وللإجابة على التساؤلات السابقة تجدر الإشارة في البداية إلى أن مجتمعات العالم الثالث بما فيها من سيادة لحكم الصفوات العسكرية ترتبط بعلاقات وثيقة بالنظام العالمي . منها ما هو سياسي ، أو عسكري ، أو اقتصادي ، أو ثقافي ، أو إعلامي ، وأن فهم قضايا التنمية لا يتم على الوجه الأكمل إلا مع الفهم السليم لطبيعة النظام الدولي واليأته

(١) أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، « الرؤية السوسيولوجية » القاهرة : دار الثقافة للنشر

والتوزيع ، ١٩٨٥ م ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

الأيدولوجية . بحيث يمكننا تحديد موقع تلك الصفوات العسكرية الحاكمة في مجتمعات العالم الثالث من قضايا التنمية على الوجه الصحيح . ويذكر اسماعيل صبرى عبد الله أن تلك المجتمعات من الناحية التاريخية كانت مستعمرات للعالم الأول . وقد خلف هذا الوضع شبكة كثيفة من الروابط الثقافية والمالية والتجارية والاقتصادية ، والتي ساعدت على ارتباط مجتمعات العالم الثالث بالعالم الأول بكل ما يحمله هذا الارتباط من عناصر التبعية والاستغلال . ولما كان النظام العالمى - فى حينه وقبل عام ١٩٩١م - ينقسم من الناحية الأيدولوجية ما بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى . ولذلك كان عليها إما أن تختار الأيدولوجية الاشتراكية ، أو تتبنى الأيدولوجية الرأسمالية واقتصاد السوق ^(١) .

وبالتالى نرى من الهام هنا أن نعرض فى إيجاز لكل من الأيدولوجية الاشتراكية ، والأيدولوجية الرأسمالية ، ثم لموقف الصفوات العسكرية السائدة فى واقع مجتمعات العالم الثالث من الأخذ منها ، وذلك بهدف إيضاح بعد التبعية لتلك الأيدولوجيات فى مجال عملية التنمية السياسية .

وفيما يتعلق بمضمون الأيدولوجية الماركسية فى علاقتها بمجالات الحياة المختلفة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، يورد « وولد زيمرس براس » Wold Zimiers Brus أنه وفقا للنموذج الماركسى فى تنمية المجتمع فإنه يجب أن تفهم العوامل التى تحدد ظهور وتطور الاشتراكية فى ضوء علاقتها بإطار « أوسكار لانج » Oskar Lang ، بما يتضمنه من القانون الأول والثانى . فالأول يتضمن ضرورة تشكيل علاقة الإنتاج مع طبيعة القوى المنتجة والثانى يتضمن ضرورة تشكيل البناء القومى مع علاقات الإنتاج (الأساس الإقتصادى) ..

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ،

بمعنى أن الناس يدخلون فى علاقات مستقلة عن إرادتهم . كما أن علاقات الانتاج التى تتطابق مع المرحلة المحددة لتنمية قوة الإنتاج الخاصة بحياتهم المادية تشكل بصورة إجمالية البناء الاقتصادى للمجتمع ، وهى القاعدة الحقيقية التى تنهض عليها أو من خلالها البناءات العليا القانونية والسياسية ، والتى تتطابق معها أيضا الأشكال المحددة للوعى السياسى ^(١) .

ويذكر « جورج جورفيتش » أن مضمون الأيديولوجية السياسى لدى ماركس قد تطور بشكل واسع عن بقية الأشكال الأخرى للأيديولوجية . وجاء ذلك من خلال الأيديولوجيا البروليتارية التى اعتبرها ايديولوجيا ممتازة ، لأنها تتكفل بتغيير العالم وإنهاء وجود الطبقات من خلال الثورة الاشتراكية . ولذلك فهى تختلط بالنظرية الماركسية ، وتعد نظرية فلسفية وإجتماعية وإقتصادية لها حجة شاملة ^(٢) ولعلنا نلاحظ فى الفترة من بدايات القرن العشرين وحتى نهايات عام ١٩٩١ م - أن المضمون السياسى لأيديولوجية ماركس المادية قد تدعم فى إطار ما عرف بالأيديولوجية الاشتراكية . والتى سادت العديد من مجتمعات أوروبا الشرقية والعديد من مجتمعات العالم الثالث ، وذلك فى المقابل من الأيديولوجية الرأسمالية ، بل أن بعض من منظرى الماركسية قد تنبؤا بحملهم الكبير الذى تمثل فى قيام الاشتراكية بالانتصار على الرأسمالية والقضاء عليها فى المستقبل ، ولكن ما حدث كان العكس . وقد ضمن فينوجرادوف V. Vinogradov كتابه عن الاشتراكية العالمية فى الصناعة هذا الحلم بقوله « أن زوال أو أنهيار الملكية الرأسمالية وقيام الملكية العامة لوسائل الانتاج يعتبر القانون الرئيسى للثورة الاشتراكية ،

(1) Wold, Zimiers, Brus., Socialist Ownwrship and political systemies, (Trans by) R. A. Clerks, London: Rotedge & Kegan Pawl, 1975. P. 5 .

(٢) جورج جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص

للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية^(١) .

وإذا ما أنتقلنا إلى تناول مضمون الأيديولوجية الليبرالية الغربية ،
والتي ارتبطت بنظرية « بارسونز وميرتون » البنائية الوظيفية ، نجد أنها قد
ارتبطت بمجموعة من المفاهيم ، ويرى « جوران ثريورن » أنها تشكل
محتوى بنائيا لها ويمكن حصرها في كل من : مسألة الشخصية التي
تسود في علم النفس والتحليل النفسي . ومفهوم الدور الذي
يسود ميادين كثيرة مثل السوسيولوجيا والسيكولوجيا الاجتماعية . وأن
« بارسونز » يشير إلى أن منظري الدور يتكلمون عن أدوار مهنية وليست
طبقية مادام لا يوجد تعريف معياري للطبقات في المجتمع الرأسمالي ،
ولا تعريف معياري أيضا لفئات العمل . ثم إن إشكالية الدور هي إشكالية
فرد معطى يستجيب لطلبات اجتماعية معطاء ، وهي إشكالية غير جدلية
تركز على تعلم الدور ، وتوقعات الدور من بين أدوار ممكنة لفرد
واحد بعينه^(٢) .

ولعلنا نلاحظ أن نشأة الأيديولوجية السياسية الليبرالية قد جاءت
في أحضان الأيديولوجية الغربية الأم التي تنهض على النظرية البنائية
الوظيفية . وقد عدد « نيكوس بولانتزاس » بعض من سماتها الرئيسية في
المقابل من الأيديولوجية السياسية الاشتراكية ، ويعتبر أن السمة الرئيسية
المميزة للدولة الرأسمالية تتمثل في أن الأفراد هم أشخاصا سياسيين
وليسوا عوامل إنتاج . كما تبدو الدولة كدولة شعبية لا طبقية وتقوم
مؤسساتها على مبادئ الحرية والمساواة بين الأفراد كأشخاص سياسيين ،
والذي ينظر اليهم كمواطنين يساهمون في الحياة السياسية القومية
المشاركة عن طريق الاقتراع العام الذي يعبر عن الإرادة العامة^(٣) .

(1) V. Vimogradov., Socialist Nationalism of Industry (Trans
by) B. A. Lea Lempert., Mosco: Progress Publishers.: 1966.
P. 5 .

(٢) جوران ثريورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١ .
(٣) نيكوس لانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية (ترجمة) عادل غنيم ، بيروت :
دار ابن خلدون ، ١٩٨٣ م ، ص ١٤١ .

وبعد تناولنا لمفهوم الأيديولوجية الماركسية ، ثم إطار الأيديولوجية السياسية المرتبطة بالنظرية الاشتراكية السائدة في روسيا والمجتمعات الاشتراكية . وتناولنا أيضا لمضمون الأيديولوجية الغربية ، وأوضحنا إطار الأيديولوجية الليبرالية السياسية التي تسود المجتمعات الغربية . ننتقل إلى بيان موقف الصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم الثالث من الأخذ بأى من الأيديولوجيتين ؟ وإلى أى مدى يمكن القول أن هناك موقف تبعية في واقع حكم تلك الصفوات ، حتى بعد حصول مجتمعاتها على الاستقلال ؟ أم أن تلك الصفوات العسكرية قد أوجدت لها أيديولوجية مستقلة بعد الاستقلال ؟ لتتمشى مع واقعها الجديد وتساعدنا في النهوض بقضايا التنمية السياسية .

ولعله من الضروري الإشارة إلى أن الجيش بتدخله العسكرى لتحقيق الإستقلال في معظم مجتمعات العالم الثالث قد حقق للطبقة المتوسطة ما فشلت في تحقيقه بالوسائل الأيديولوجية (وهى البرجوازية الصغيرة التى تضم فى صفوفها عناصر نشطة من قادة الجيش فى معظم جيوش العالم الثالث) . ولكن ما الموقف بعد تحقيق الاستقلال ؟ ويذكر « أحمد زايد » بأنه يبدو أن هناك اتفاقا عاما بين العلماء على أن الصفوات العسكرية كانت فى حاجة إلى تبنى الاتجاه الأيديولوجى واضح بعد الاستقلال . وأن ذلك يرجع الى عاملين : أولهما - أن تلك الثورات الحديثة كان عليها أن تحقق أهدافها فى التغلب على التخلف وأن تخلق أمه لها كيان سياسى . وكذلك خلق وعى قومى سياسى ، مع غرس الأمل والثقة فى نفوس المواطنين . وهذه مهمة الأيديولوجية . أما العامل الثانى - فيعنى أن تلك الحكومات الثورية لم تكن لديها أنساق الأيديولوجية جاهزة لتدفع بها عملية التنمية إلى الأمام بعد تحقيق الاستقلال بواسطة الطبقة البرجوازية الداخلية ، بالإضافة إلى عدم توافر رأس المال الداخلى . وبالتالي كان على الدولة أن تقود عملية التنمية وتتدخل فى شئون التخطيط ، وإن كل ذلك يحتاج الى صياغات

أيديولوجية^(١) . وينورد : سيمول : J.S. Saul في هذا الصدد : أنه قد اندمجت الوظيفة الأيديولوجية مع الوظيفة الاقتصادية للدولة لترتب عليها مزيدا من المركزية في إدارة الاقتصاد ، وفي التعبئة السياسية^(٢) .

وقد اعتبر « أحمد زايد » أن الأيديولوجيات التي تبنتها الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث قد تعددت بتعدد التوجهات الثقافية والانتماءات الطبقية ، والعلاقات مع الدول المسيطرة في مركز العالم ('الرأسمالية' ، والاشتراكية) وانتهى إلى أن تلك الصفوات العسكرية - المنتمية إلى البرجوازية الصغيرة (الطبقة المتوسطة) في فترة ما بعد الاستقلال - قد حاولت دمج الأنساق الأيديولوجية المستعارة من الغرب أو من الشرق في الثقافة المحلية ، وحتى يمكنها أن تجد الطريق الأفضل لإخضاع هذا الواقع الداخلي لمتطلبات علاقات التبعية . وهذا ما جعل زعماء كثيرين في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية في تأثرهم بالماركسية يؤكدون على أن اشتراكيتهم لا تتعارض مع الخصائص الروحية والدينية لمجتمعاتهم وأطلقوا (عليها شعارات مثل الأيديولوجية الجماعية الديمقراطية) لدى نهرو ، (والاشتراكية الأفريقية) عند ليوبولد سنجور ، أما عبد الناصر فقد طور مفهوم الأيديولوجية الماركسية إلى (الاشتراكية الديمقراطية)^(٣) .

وبصدد تبني عبد الناصر لمفهوم الأيديولوجية الماركسية وإطلاقه عليها بالاشتراكية الديمقراطية على المستوى المحلي ، أوضح من محمد محمود السروجي ، أن قادة الثورة بعد قيامها لم يكونوا يملكون من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة . والتي تمثل الراية التي انطلقت

(١) أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث « الرؤية السوسيولوجية » ، مرجع سابق ، ص ص

١٨٢ - ١٨٤ .

(2) J. S. Saul, The State and Revolution in Eastern Africa London: Hamman Press.: 1979. P. 70 .

(٣) أحمد زيد ، الدولة في العلم الثالث ، المرجع السابق ، ص ص ١٨٥ - ١٨٦ .

تحت لوائها مطالب النضال الشعبى واحتياجاته فى التنمية . كما كانت تلك المبادئ تمثل أعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى ^(١) ولعله يتضح لنا - أنه فى ضوء عدم وجود توجه أيديولوجى واضح لقيادة الثورة ، ومع ما كان سائدا فى حينه من تبعية لأنظمة الحكم والحركات الثورية فى مجتمعات العالم الثالث وتأرجحها فيما بين الأيديولوجيتين : (الليبرالية الغربية ، أو الاشتراكية الراديكالية) - لعله يتضح ، أن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ووصول ثورى الى التقدم لم يكون إفتراضا قائما على الانتقاء الإختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين ^(٢) .

وهكذا بدأ تأثير التوجهات الأيديولوجية المستوردة التى أخذت بها الصفوات العسكرية الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث على علاقات التبعية حتى بعد تحقيق الاستقلال ، وماتبع ذلك أيضا من تبعية فى نمط الفكر التنموى الشامل ، وأيضا نسق التنمية السياسية المتبع . ويذكر « سويم العزى » أن غالبية تلك الأنظمة لم تهرب من التأثيرات الأيديولوجية لأحدى القوتين ، أو كلاهما . وقد وضع ذلك فى المحاولات التى ذهبت إلى حد التدخل فى رسم المسيرة السياسية لأنظمة حكم هذه الدول بالرغم من إستقلالها . ويترجم ذلك من خلال وسائل الترغيب مثل : القروض ، والمعونات الثقافية ، والتسليح ، والشركات المتعددة الجنسية ، ومعاهد الصداقة . وقد حدث ذلك مع الدكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية . كما حدث فى الدول الأفريقية والآسيوية التى أخذت بتطبيقات النظام الشمولى على الطريقة السوفيتية ، وبعض

(١) محمد محمود السورجى ، ثورة ٢٣ يوليو : جذورها وأصولها التاريخية ، مرجع سابق ، ص

(٢) نفسه ، ص ٢٦٤ .

من دول أمريكا اللاتينية^(١) .

وإذا ما حاولنا الوقوف على مدى تأثير هذا التوجه الأيديولوجي المستورد وما يستتبعه أيضا من تبنى أنساق سياسية خارجية ، ومواقف وعلاقات تبعية تصل إلى حد التدخل فى رسم السياسات الداخلية فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية . فلعلنا نتفق مع « سويم العزى » بأن ذلك انعكس على سمات الأيديولوجية القومية والدينية لدى تلك الصفوات العسكرية الحاكمة . والتي فقدت هويتها فى ضوء ما قامت به من مزج بين الأيديولوجيات المستوردة والمحلية . وما أستتبعه من سيادة أيديولوجية تابعة ونسق سياسى غير متلائم مع الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لتلك المجتمعات ، ولا مع أحداث التنمية المحلية^(٢) .

ومما سبق يمكن القول أن علاقة التأثير بين نمط الفكر الأيديولوجى الذى تبنته الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وبين نمط الفكر السياسى الذى ساد فيها هى علاقة وثيقة . فقد وضح أنها عكست مواقف وعلاقات التبعية الأيديولوجية ، والتي لم تقتصر على الناحية السياسية فقط بل شملت كل نواحي الحياة . ووصلت إلى حد التدخل لرسم السياسات الزراعية فى واقع الحكم العسكرى لتلك الصفوات وقد بدا ذلك فى محاولة البرجوازيون الأيديولوجيون الوقوف ضد التحولات التى تجرى فى البلدان النامية وتمس مصالح الرأسمال الخاص .. ولايجاهرون بعجز الرأسمالية عن إقتراح أى حل جذرى للمسألة الزراعية والغذائية ويكون فى صالح الكادحين .. هذا إلى جانب الدعاية لطريق التطور الرأسمالى وحمائته .. إذ يحاول النظريون

(١) سويم العزى ، الدكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية فى العالم الثالث ، بيروت : المركز

الثقافى الغربى ، ١٩٧٨ م ، ص ٧٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٧ .

البرجوازيون التمهيد بتجربة التحولات الاشتراكية في الزراعة^(١) .

أما بصدد دعاوى التحديث والتنمية إلى روجت لها تلك التوجيهات الأيديولوجية الواردة من الخارج في إطار حكم الصفوات العسكرية القائمة في مجتمعات العالم الثالث - والتي تمثلت في المقدرة على النهوض بتلك المجتمعات والقضاء على التخلف ، وتحقيق التقدم من خلال السير في برامج التنمية ج التي تقدمها تلك النماذج الأيديولوجية الغربية ، أو الشرقية - فلعلنا نستطيع القول أن تلك الدعاوى قد تهاوت على صخرة الواقع ، وخاصة بعد فشل الأيديولوجية الاشتراكية التي سادت الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وبعض من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد انهارت تلك الأيديولوجية الاشتراكية التي سادت الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وبعض من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد انهارت تلك الأيديولوجية بعد خمسة وسبعون عاما من الترويج لها ، ومن الانتشار ، والصراع مع الأيديولوجية الغربية الرأسمالية . أما فيما يتعلق بالأيديولوجية الغربية وأن تبعية حكم الأنظمة العسكرية لها في مجتمعات العالم الثالث هو بهدف اللحاق بالغرب فقد أكد « مكنمارا » Macnmara رئيس البنك الدولي على خرافة اللحاق بالغرب حينما أوضح في تقرير البنك عام ٧٧م أن الدولة في العالم الثالث لن تلحق بالدول الغربية قبل مائة عام . وحتى إذ لحقت بعض الدول خلال المائة عام ، فإن عددها لن يزيد عن سبع دول وهي التي تحقق أعلى معدلات في التنمية . أما الدول التي ستصل إلى مستوى التنمية الغربية بعد ألف عام فلن يزيد عددها عن تسع دول^(٢) .

(١) ماركوف ، مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية ، (ترجمة) دار التقدم بموسكو : ١٩٧٥م ،

ص ٨١ .

(2) A. C . Frank., Crisis of Ideology and Ideology of Crisis, New York: 1977. P. 115 .

جـ - مدى تأثير التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث على قضايا التنمية السياسية :

وبناء على ما أنتهينا إليه من تحديد لخصائص الأيديولوجيا السياسية السائدة في مجتمعات العالم الثالث ، ومن أبعاد للتوجهات الأيديولوجية المتعددة التي أخذت بها الصفوات العسكرية الحاكمة في تلك المجتمعات - وهي الاشتراكية الراديكالية ، والليبرالية الغربية ، والقومية - فإنه يمكن لنا أن نتفق مع « أحمد زايد » في وصف تلك الأيديولوجيات بأنها عسكرية من الطراز الأول . وذلك لأنه حتى في حالات وجود الديمقراطية فإن الحكومات المدنية المرتدية للذي العسكري لاتزال صاحبه السلطة المباشرة في كثير من مجتمعات العالم الثالث . كما أن كثيرا منها يمكنه من خلال قانون الطوارئ صياغة قرارات وقوانين ودساتير تحقق الوظائف المنوطة لجهاز الدولة القومي ككل في إطار تقسيم العمل الدولي بل إن تلك النزعة العسكرية لم تشمل نظم الحكم في تلك المجتمعات فقط ، بل أصبحت جزءا من ثقافة المجتمع وأيديولوجيته . وبالتالي أصبحت الدولة عسكرية ، والاقتصاد عسكري ، والأيديولوجية عسكرية حتى لو تخفى ذلك خلف قناع مدني^(١) .

وفي عرضنا لبعد تأثير ذلك التوجه الأيديولوجي - الذي أخذت به تلك الصفوات العسكرية به في مجتمعات العالم الثالث - على قضايا التنمية السياسية القائمة في واقعها السياسي ، سوف نتناول بعد تأثير تلك الأيديولوجية العسكرية على النهوض بقضايا مثل : بناء المؤسسات السياسية ، وقضايا التكامل والاستقرار السياسي ، ثم على قضيتي الديمقراطية والحرية السياسية في واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

(١) أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

أولا - بناء المؤسسات السياسية :

لقد وضع بعد التأثير الذى يمكن أن تمارسه الأيديولوجية السياسية فى اتجاه تشكيل مؤسسات سياسية تتلائم مع اتجاه الأيديولوجية الأم وتعمل على تحقيق أهدافها - وذلك فى ضوء ما كان سائد من صراع حاد - فترة الحرب الباردة ، وقبل إنهيار الأيديولوجية الماركسية بين منظوى الأيديولوجية السياسية الاشتراكية ، ومنظوى الأيديولوجية السياسية الليبرالية الغربية - فقد سعى منظرو الأيديولوجية الغربية البنائية كما يرى « تشارلز أندريان » إلى خلق هياكل بنائية دستورية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، لتكون قادرة على تشكيل نظم وهياكل سياسية تحقق أهداف أيديولوجيتهم السياسية الليبرالية مثل (الحكومات اللامركزية ، والتعددية ، والأحزاب السياسية) . وفى المقابل كان متابعى الأيديولوجية الاشتراكية فى واقع حكم مجتمعات العالم الثالث يسعون إلى زرع هياكل سياسية مركزية شمولية تعمل على تحقيق أهداف أيديولوجيتهم ترسيخها فى تلك المجتمعات . ومن هنا وجدنا الاختلافات النسبية بين الأنساق السياسية السائدة فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء مواقف التبعية الأيديولوجية ^(١) .

وهكذا يبرز لنا الدور الذى يمكن أن تمارسه الأيديولوجية السياسية التى تأخذ بها الصفوة الحاكمة ، فيما يتعلق ببناء نماذج سياسية ومؤسسات ذات طابع خاص لتتوافق مع التوجهات الفكرية والعقائدية التى تحتويها الأيديولوجية الأم . وقد اعتبر نيكوس بولانتزاس فى هذا الصدد أن التباين فى النظم السياسية لا يمكن رده مباشرة إلى اختلاف مراحل تطور إجتماعى معين . ذلك لأن تقسيم تطور هذا التكوين إلى مراحل فهو يشمل العلاقات بين جميع مستوياته .. هكذا تبدو النظم السياسية كمتغيرات فى الحدود التى يملئها شكل الدولة فى مرحلة

(1) Charles. F. Anderian., Political Change in the third world, Op. Cit.: PP. 6 - 7 .

متميزة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى وفقا لأيدولوجية معينة^(١) .

ولعلنا نستطيع القول أن نماذج المؤسسات السياسية أو البناءات السياسية القائمة فى حكم الصفوات العسكرية - فى مجتمعات العالم الثالث - قد اتخذت أشكالا متباينة وفقا لنوعية التوجه الأيدولوجى الذى تبنته تلك الصفوات العسكرية . وقد حدد « تشارلز أندريان » نماذج البناءات السياسية السائدة فى حكم الصفوات العسكرية ، كما أوضح أن درجة التغيرات التى تطرأ عليها ترتبط بالتوجهات الأيدولوجية التى تبناها تلك الصفوات . وقد حصر « أندريان » تلك البناءات السياسية القائمة فى حكم الصفوات العسكرية بأربعة نماذج وهى : النسق الشعبى Folk System ، والنسق البيروقراطى التسلطى Buraucratic-Authoritarian ، والنسق التوفيقى Reconciliation System ثم نسق الحراك أو المتغير Mobilization System . وأنتهى إلى أن التغير السياسى فى تلك الأنساق السياسية يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهى : المعتقدات ، والبناءات ، وسبل معالجة السياسية العامة^(٢) .

كما يجدر بنا الإشارة فى هذا الصدد إلى أن ديناميكية الأنساق السياسية القائمة فى واقع حكم الصفوات العسكرية - فى مجتمعات العالم الثالث - ودرجة تغييرها وتبديلها وإن كانت ترتبط بظروف واقعها الخاص الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . إلا أن هذا التغيير يرجع فى جزء منه إلى خاصية الديناميكية المرتبطة بالأيدولوجية التى تأخذ بها تلك الصفوات . وذلك باعتبار أن كل أيدولوجية تحمل فى طياتها هذا التناقض بين مثاليه النهج عندما تكون خارج السلطة ، وواقعية المنحنى عند إستلامها السلطة^(٣) .

(١) نيكوس بولانتزاسى ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(2) Charles F. Anderian., Political Change in the third World, Op. Cit.; PP. 15 - 16 .

(٣) سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، بيروت : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٧ م ، ص ٧٣ .

وإذا ما تساءلنا مع « تشارلز أندريان » عن السبب في سيادة البيروقراطيات العسكرية الاستبدادية في واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، وذلك بالرغم من اختلاف النظم والمؤسسات السياسية التي تعتمد عليها تلك الصفوات - في ضوء العلاقة الديناميكية التي تربط بين التغير في مضمون الأيديولوجية وبين طبيعة النظام - فيبدو واضحا أن القوى الأجنبية بتوجهاتها الأيديولوجية قد لعبت الدور الأكبر في هذا الصدد . فقد أوضح « أندريان » أن القوى الاستعمارية قبل القرن العشرين حكمت آسيا ، وأفريقيا من خلال الموظفين البيروقراطيين . ولكن بعد الاستقلال مارست تلك المقاطعات الحكم البيروقراطي من خلال قوى الجيش والبوليس وممثلهم من الزعماء المدنيين ، بحيث يمكن القول أن الحكومات البيروقراطية العسكرية قد شكلت أغلب سياسيات حكومات أمريكا اللاتينية ، وآسيا ، وأفريقيا ، والعديد من دول الشرق الأوسط^(١) وهكذا بدا أن التركيب الاجتماعي الداخلي والهيكل الطبقي لم يلعب دورا بارزا في بنیان المؤسسات السياسية لتلك المجتمعات بعد الاستقلال ، بل وضح أن أنساقها السياسية ومضمونها وتوجهاتها قد نهضت في إطار روابط التبعية الأيديولوجية بقوة كبرى ، والتي مارست نفوذا خارجيا طاغيا في تشكيل السلطة ومؤسساتها . وذلك من خلال حاكم فرد يقبض على زمام الأمور وتسانده جماعة مسلحة تسيطر على مقدرات البلاد^(٢) .

وهكذا نستبين أن أى من تلك الصفوات العسكرية قد تبنت لها أيديولوجية إستراتيجية توجهها في عملية التنمية . وفي الغالب ما أتصفت هذه الأيديولوجية بالتبعية . وقد تأرجحت تلك الأيديولوجيات الخاصة بالصفوات العسكرية ما بين الليبرالية الغربية الرأسمالية ، أو

(١) Charles, Anderian., Op. Cit.: P. 22 .

(٢) عبد الله سعد هديه ، السلطة والشرعية في الدول النامية ، مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، (العدد الثاني) تصدر عن جامعة الكويت ، ١٩٨٤م ، ص ١٣٢ .

الاشتراكية الراديكالية قبل إنهيارها الذريع فى نهاية عام ١٩٩١ م ، ولكنه بالرغم من تباين الأيديولوجيات وما يرتبط بها من مؤسسات سياسية تتمشى مع تحقيق أهدافها ، فقد وضع أن حكم الصفوات العسكرية بوجه عام قد اتخذوا جهة دكتاتورية إستبدادية ، والتي اصطبغت بها نظمها ومؤسساتها السياسية أى كانت توجهاتها الأيديولوجية .

فقد أورد « أندريان » فى هذا الصدد أنه بالرغم من حاجة الأيديولوجية الماركسية اللينينة إلى تأسيس حزب شيوعى متقدم ، وقيام دولة قومية فى المناطق الأقل صناعية مثل : كوبا ، ومنغوليا ، وأفغانستان ، وفيتنام وشمال كوريا .. وفى المقابل كانت سياسة الولايات المتحدة تركّز على الحاجة إلى مجتمعات ذات أحزاب أكثر تعددية... وبالتالى مارست إقتصادا سياسيا فى تنمية مناطق مثل : وسط أمريكا ، وفى الشرق الأوسط مثل (إسرائيل ، ومصر ، وتركيا) وفى آسيا مثل (الفلبين ، وجنوب كوريا ، وتايوان ، وباكستان) .. إلا أنه كان هناك اتفاق واضح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على وجود قوة قمعية ضاغطة على مجتمعات العالم الثالث ، وخصوصا القوى العسكرية Armed Forces ... وبالتالى كان هناك تركيز على الحاجة إلى قادة عسكريين دكتاتوريين ، أو من ينوب عنهم من المدنيين لتنفيذ ممارساتهم فى دول الشرق الأوسط ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ^(١) .

ويمكن أن ننتهى هنا إلى أن تباين الأنظمة والمؤسسات السياسية التى سادت حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - بعد الاستقلال - كان نتاجا للأيديولوجية السياسية التى تبنتها تلك الصفوات العسكرية ، فى إطار التبعية الأيديولوجية المفروضة عليها وإن كان بعض من هذه الصفوات قد دعم الأيديولوجية التابعة ببعض من الاطارات المحلية لتتلاءم مع واقع الثقافات المحلية السائدة كما هو الحال فى مصر ، والهند

(1) Charles, Anderian., Politcal Change in the third world, Op. Cit.: PP. 31 - 33 .

إلا أن تلك الأنظمة والهيكل السياسية قد مارست فى النهاية فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية قرارات دكتاتورية تعسفية . كما نفذت سياسات التبعية الأيديولوجية المفروضة عليها فى مجال التنمية السياسية المحلية ، وسواء إتخذت هذه الأنظمة والمؤسسات واجهة أشكال شمولية (نظام الحزب الواحد) ، أو الشكل التعددى (الأحزاب المتعددة) .

ثانيا - قضايا التكامل والاستقرار السياسى :

وإذا ما أنتقلنا إلى دراسة مدى التأثير الذى يمكن أن تمارسه الأيديولوجية السياسية على قضية التكامل والاستقرار السياسى - فى حكم الصفوات العسكرية داخل نطاق مجتمعات العالم الثالث وذلك باعتبارها أحد القضايا أو المتغيرات التى تهدف إلى تحقيق التنمية السياسية - تجدر الإشارة فى البداية إلى أن دراسة قضية التكامل والاستقرار السياسى يأتى فى إطار العلاقة الديناميكية المشار إليها سابقا بين محتوى الأيديولوجية السياسية بوجه عام ، والتغيرات التى تحدث فى البناءات الاجتماعية والسياسية . وذلك باعتبار أن الأيديولوجيات تتولد وتنطلق من سيرورات التغير فى بنية مجتمع معطى ، وفى علاقاته مع بيئته الطبيعية وغيره من المجتمعات . وأن هذه التغيرات هى التى تكون التحدى المادى لظهور الأيديولوجيات^(١) .

وتتطلب دراستنا لهذه العلاقة التطرق إلى وظائف الأيديولوجيا السياسية ، والتى ترتبط بتحقيق التكامل والاستقرار السياسى فى حياة المجتمعات بوجه عام . ثم للدور الذى تمارسه الأيديولوجية السياسية العسكرية بوجه خاص فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وذلك من خلال علاقة التأثير بينها وبين التغير فى البناءات السياسية عن طريق الانقلابات ، أو الثورات ، أو باعتبارها عامل استقرار وثبات مع ملاحظة

(١) جوارن لربورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية ، (ترجمة) إلياس مرقص ، مرجع

سابق ، ص ٦٧ .

عدم اغفالنا حقيقة أن التكامل والاستقرار السياسى لا يعنى الثبات والجمود المجتمعى . وأن المذاهب السياسية والاجتماعية كما أوضح « اسماعيل سعد » تختلف من جيل إلى جيل وفقا للتطور الاجتماعى ، وأن سمة الثبات ليست من سمة المذاهب السياسية ولا المجتمعات ، بل أن هناك دعامتين أساسيتين تحكمان ظهور تلك المذاهب فى علاقتها بالأبنية السياسية والاجتماعية . وأولهما - مجموعة الآراء والأفكار والمعانى الاجتماعية والاقتصادية التى تضع أمامها العلاقة بين الفرد والجماعة ، وتثير الطريق إلى أفضل الوسائل التى تقود الإنسان تجاه مجتمع الخير والرفاهية ، والثانية - فهى مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تنبثق من المبادئ العامة أو المثل العليا التى يتضمنها المذهب مثل (المذهب الرأسمالى ، أو الاشتراكى) وهى عبارة عن مجموعة الآراء التى ترتبط ذهنيا بالنظام السياسى والاجتماعى القائم ، وسواء أكانت هذه الآراء تساند النظام أو تناهضه ^(١) .

وفيما يتعلق بالأيديولوجيات أو المذاهب السياسية التى تبنيتها أنظمة الحكم العسكرية التى حكمت فى مجتمعات العالم الثالث ، وهل هى تمثل حقيقة الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى لتلك المجتمعات ؟ وما الدور الذى لعبته تلك الأيديولوجيات السياسية العسكرية فيما يتعلق بقضايا التكامل والاستقرار السياسى ؟ وللإجابة على تلك الأسئلة نجد لزما علينا أن نحاول الوقوف على نوعية الأيديولوجيات السياسية التى أخذت بها تلك الصفوات العسكرية ، وأن نوضح دورها فى خلق أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية تابعة فى واقع مجتمعات العالم الثالث . مع عدم إغفالنا للدور الذى لعبه حكم الجيوش بصفة عامة فى سيادة ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وذلك من خلال الثورات أو الانقلابات والانتقال من نمط أيديولوجى سياسى تابع

(١) اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ م ، ص

إلى آخر وهكذا . وقد وضع فى هذا الصدد أن أغلب دراسات العلماء الاجتماعيين تشير إلى أن الصفوات العسكرية قد تبنت نظريات أو مذاهب سياسية أطلق عليها بأنها تابعة ، وتنهض على نمط من العلاقات بين دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة ، وشعب نامى مثل الشعوب الموجودة فى أمريكا اللاتينية . وأن التبعية لتلك النظريات تستتبع نهوض نظم مرتبطة بها ، وتهدف إلى الاستغلال والتسخير ، والقمع والكبت فى واقع تلك الصفوات العسكرية ^(١) .

وقد وصف « سمير نعيم » تلك العلاقة الدينامية بين الأيديولوجيات السياسية التابعة ، ونوعية النظم التى تقيمها فى واقع حكم الصفوات العسكرية ، ومدى تأثيرها على قضايا التكامل والاستقرار السياسى . وذلك من خلال تساؤله عما هو النظام الذى يصبو البعض إلى إصلاحه ، أو غيرهم إلى القضاء عليه ، ثم أوضح أن الاجابة يمكن أن تتحدد فى ضوء الاطروحات الأيديولوجيات التى تتبناها النظم السائدة والتى يتطور من خلالها النظام بالتدرج . وأن هذا النظام قد يدخل ضمن كتلة الدولة الاشتراكية ، أو كتلة الدول الرأسمالية بما يتبناه من نظم سياسية ^(*) . وينتهى إلى أنه كأنهناك تناوب فى النظم الحاكمة - فى المائة سنة الأخيرة - بين اليمين الليبرالى واليسار الاشتراكى . وقد حدثت ثورات فى معظم الدول الآسيوية والأفريقية التى نالت استقلالها ، ولكنها لم تحقق بعد التبلور الوطنى الصحيح فى نظمها السياسية . والذى تستطيع من خلاله اللحاق بالمجتمعات المتقدمة ، ولازالت الفجوة قائمة

(1) Severynt T. Brwyn., The Social Economy, New York: A Willy- Interscience Publication.: 1977. P. 243 .

(*) وقد كان ذلك هو الوضع السياسى السائد والذى يحكم العلاقات بين مجتمعات العالم الثالث والقوتين القطمين فى نطاق عمليات الاستقطاب والحرب الباردة . منذ عام ٤٩ وقد أنهت هذا الحرب وفشلت الايديولوجية الماركسية . ولم يعد هناك قوة واحدة مع نهاية التسعينات

بين الجنوب والشمال فى تفاقمها^(١) .

أما عن بعد الدور الذى يمكن أن تلعبه الأيديولوجيات السياسية التابعة فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، فى مجال تدعيم النظام والمؤسسات السياسية وإستقرارها وتكاملها . نجد من الضرورى الإشارة إلى رؤية « اسماعيل سعد » فى أن الأيديولوجية السياسية بوجه عام فى مجتمعات العالم الثالث هى التى تمد الناس بالمعايير بالإضافة الى تقييم سلوك الفرد والجماعة بحيث يتطابق السلوك العام مع المذهب والأيديولوجية السياسية السائدة ، وبالتالي يؤدى ذلك إلى استقرار النظام نفسه من خلال الاقتناع بمشروعية ما يتخذ المذهب من إجراءات^(٢) . فلعله يبدو لنا أن تلك الرؤية لاتنطبق فى واقع حكم الصفوات العسكرية . وذلك باعتبار أن التكامل والوحدة القومية ، والاستقرار السياسى لايعتمد على تطابق السلوك العام مع المذهب أو الأيديولوجية السائدة فقط « بل يأخذ الجيش دوره فى اللعبة السياسية كقوة مقررّة وضرورة لإقامة النظام والمحافظة عليه . ويكون هناك تلازم بين وجود النظام ووجود الجيش كما هو الحال فى العالم الثالث »^(٣) .

وهنا يبرز لنا سؤال مؤداه هل يعد حكم الصفوات العسكرية الاستبدادية - فى إطار أيديولوجيتها السياسية التابعة للقوى الأجنبية - على الدوام عاملاً إيجابياً فى تحقيق قضايا تدعيم النظام وتكامل وحدته القومية ، وإستقراره السياسى ؟ أم أن هناك حالات يمكن أن يشكل حكم الصفوات العسكرية فيها عامل عدم استقرار وتكامل قومى فى مجتمعات العالم الثالث ؟ ويذكر كل من « إبرام أدلمان وسنثيامورس »

(١) سمير أمين « القوى النظامية والقوى المناهضة للنظام » مقال من مجلة المستقبل العربى ، العدد ، (١٠١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م ، ص ٤٤ - ٤٦ .
(٢) اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة مرجع سابق ، ص ١١٠ .
(٣) سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

فى هذا الصدد « بأن بعد القوة السياسية للجيش يمكن أن يكون عاملا من عوامل تحقيق بعد التكامل القومى والوحدة فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، وذلك من خلال قوته العسكرية ^(١) .

ويدو أن هناك اتفاقا بين غالبية الباحثين على الدور الهام الذى يلعبه الجيش فى تدعيم نظم الحكم وتحقيق التكامل والاستقرار والوحدة القومية فى مجتمعات العالم الثالث ؟ معتمدا فى ذلك على قوته العسكرية . فقد أشار « محمد الجوهري » فى هذا الشأن إلى أن القوات المسلحة فى العالم الثالث تلعب دورا بارزا ومتميزا باعتباره رمزا للإستقلال القومى ، والدرع الواقى لهذا الإستقلال فى المستقبل . وأن الجيش يستغل من قبل أصحاب السلطة الجدد لا أحكام سيطرتهم على الشعب ودعم مفهوم الدولة الوطنية وترسيخه فى ذهن مختلف فئات الشعب ، وكذلك فى تصفية أعدائهم السياسيين ، ومن هنا بدأت عملية تسييس الجيش فى معظم المجتمعات النامية لصالح الفئات الحاكمة والترويج لأيديولوجيتها التابعة سياسيا ومن هنا برز الدور الطليعى للجيش كما حدث فى مصر ، وبعض مجتمعات العالم الثالث (فى أمريكا اللاتينية) . ومن مرحلة لأخرى فى النهوض بأحوال الطبقات المهضومة، بل فى تدعيم الرابطة القومية فى البلاد حديثة الإستقلال والتى تعاني التمايز الدينى والعنصرى ^(٢) .

كما وضح أن هذا الدور الذى تلعبه الأيديولوجية العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث يكون واضح فى تحقيق التضامن والوحدة القومية

(1) Iram, Adelman and Cynthia, Morris., Society Politics & Economic Development, London: Hopkins Press. 1971. P. 54 .

(٢) محمد الجوهري ، « مواقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية ش

مقالة من كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية (تأليف) السيد الحسينى وآخرون ، مرجع

سابق ، ص ٢٨٦ - ٢٨٨ .

فى فترات التحرر وتحقيق الاستقلال ، كما يبدو فى الفترات التى تعقبها فى تحقيق التكامل وتدعيم الرابطة القومية أيضا . وعلى سبيل المثال : لم يكن محمد على يعلم أنه بإنشائه جيش قوى وطنى ليحمى به ملكه ويحقق أطماعه التوسعية أنه يحفر قبره بيده . ومادى محمد على أنه بهذا العمل إنما كان يبنى الحركة القومية ... فالجيش الوطنى القومى هو الأساس فى نشأة الدول القومية فى العصر الحديث ، ومادى أيضا أن هذا الجيش الذى أقامه ليحمى ملكه ويثبت أسرته فى حكم مصر ، هو نفس الجيش الذى سينقض على هذه الأسرة الدخيلة فى الثورة العرابية ، وفى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢^(١) .

وقد برز هذا الدور الذى تلعبه الجيوش بأيدىولوجيتها العسكرية فى فترات تحقيق الاستقلال وفى تحقيق التكامل والإستقرار السياسى - فى مجتمعات العالم الثالث - فى إطار إهتمام «هنجتون» بدراسة القضايا المصاحبة للعلاقات المدنية العسكرية . ثم فى دراسات تابعة فيما بعد مثل : دراسة « جيلى » عن دور الجيش فى باكستان منذ عام ١٩٧١م ، والتى أوضح فيها كيف أن حركات الاستقلال فى البلاد التى كانت مستعمرة سابقا قد اعتمدت على الجيش فى إطار ظروفها المضطربة ، وذلك بوصفه أحد المؤسسات القليلة التى يمكنها المحافظة على الاستقرار والنظام . وهو ما أكدته « بندلر » فى دراسته النقدية عن الانقلابات فى أمريكا اللاتينية ورؤيته بأن الضباط يعتبرون من القوى المحافظة على النظام وإستقراره فى هذه الفترة^(٢) .

ولعلنا نستطيع القول بأن تبنى الصفوات العسكرية الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث لأيدىولوجية عسكرية إستبدادية - وذلك بغض

(١) محمد محمود السروجى ، الجيش المصرى ، فى القرن التاسع عشر ، الاسكندرية : دار

المعارف ، ١٩٦٧م ، ص ٥٩٦ .

(٢) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

النظر عن بعد تبعيتها الأيديولوجية سياسيا - قد لعب دورا بارزا في تحقيق التكامل والاستقرار ، وتنمية الشعور بالوحدة القومية ، وتعميق الشعور الوطنى على المستوى العام . وخاصة فى فترات التحرر الوطنى وتحقيق الاستقلال ، والفترات التى أعقبتها . ولكن ماذا عن دور الجيش بأيديولوجية السياسية التابعة فى دوام هذا الاستقرار على المستوى الداخلى وتحقيق التكامل بين نظم المجتمع فيما بعد ؟ ويشير « محمد الجوهري » فى هذا الصدد أن الجيش والقوات المسلحة تعتمد فيما بعد على تهيج قطاعات عريضة من عمال الصناعة وموظفى الدولة لتدعيم تبعيتهم والاعتماد عليهم فى مواجهة الطبقة المسيطرة القديمة التى انتزع من أيديها السلطة . وأيضا بإثارة الأحقاد الطبقية فى نفوس الجماهير ورفع مستوى التطلعات لديها . وقد فعل ذلك « عبد الناصر » فى مصر « وبيرون » فى الأرجنتين . . فقد وضع بوجه عام فى العديد من الكتابات أن الأيديولوجية السياسية العسكرية التابعة للجيش قد عملت على إضعاف حركة المجتمع نحو التقدم وتعويق جهود التنمية ، بل استخدم الجيش فى واقع تلك المجتمعات فى أحيان كثيرة لتأييد ثورات إشتراكية ، أو نظم رجعية ، أو للإحاطة بها من الحكم لصالح أجهزة استعمارية أو مصالح رجعية محلية^(١) .

ثالثا - قضية الديمقراطية :

وننتقل لمعالجة بعد تأثير التوجه الأيديولوجى للصفوات العسكرية على قضية الديمقراطية فى مجتمعات العالم الثالث . وقد أوضحنا سابقا إلى أن هناك أيديولوجية سياسية عسكرية اتصفت بالدكتاتورية الإستبدادية . وأنه بالرغم من التبعية الأيديولوجية الخارجية ، أو المطعنة بمقولات محلية عقائدية ، أو مأخوذة من التراث والتقاليد، فقد أصبحت صفة

(١) محمد الجوهري ، من موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية .

مقالة من كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

الاستبدادية والدكتاتورية والتسلط صفة الاستبدادية والدكتاتورية والتسلط صفة غالبية على حكم تلك الصفوات العسكرية . وبالتالي نرى من الهام فى البداية التعرض لمفهوم الديمقراطية من الوجهة الأكاديمية ، ثم لمفهوم الديمقراطية من منطلق الأيديولوجية الغربية ، والأيديولوجية الماركسية الاشتراكية ، ثم أخيرا لبعده تطبيق الصفوات العسكرية لمفهوم الديمقراطية سياسيا واجتماعيا فى ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية التى تنتهجها .

فالديمقراطية كمفهوم سياسى كما يرى « جان وليام » Gan William فى كتابه أشكال السلطة السياسية هى عبارة عن فكرة غامضة منذ القرن الثامن عشر وهناك مفهومان يتنازعانها : الأول - بتأثير من « مونتسكيو » وهو تعريف فردى ليبرالى ويعتبر أن السلطة شرا لا بد منه ، وأن الشعب هو مجموعة من أفراد أو تجمعات لها حرياتها ومصالحها وحقوقها الخاصة ، والتى ينبغى حمايتها من تعديات السلطة وتطاولاتها الممكنة دائما .. أما المفهوم الثامى - فهو لدى « روسو » وهو تعريف إيجابى ويرى أن البحث عن الحرية السياسية يجب أن يكون من خلال المشاركة فى السلطة السياسية « المواطن » و « الجماعة » . ويشارك هذا المفهوم فى إقرار ما دعاه روسو « بالإرادة الجماعية » . أى فى مقررات السلطة بأكثر حرية وبشرط أن تكون هذه المشاركة ثمرة التحام ناجم عن الرضا ، ولم تفرضه القوة أو الدعاية ، فالمشاركة لاتنفى التشبث والاستقصاء « (١) » .

كما أوضح « اسماعيل صبرى عبد الله » بأن للديمقراطية جانبين قد يكونا متمايزين عقلا وإن تلازما عملا . والجانب الأول هو مايسمى بحقوق الإنسان . أو أحيانا بالحرريات العامة ، وأحيانا أخرى بالضمانات الدستورية ، أما الجانب الثانى - يتضمن أن يكون للناس

(١) جان وليام لايسار ، أشكال السلطة السياسية ، (ترجمة) إلياس حنا إلياس ، بيروت :

منشوران عريان ، ١٩٨٣م ، ص ص ١٥١ - ١٥٢ .

صوت مسموع فى إدارة دفة الحكم . ولما كان الجانب الأول يكاد يكون سلبيا فى تأكيده على أن تكف الدولة أو السلطة يدها عن الفتى بأمن المواطن صوت مسموع فى إدارة شئون الحكم . وبذلك تصبح العلاقة بين الوجهين واضحة^(١) .

وإذا ما أنتقلنا إلى تناول الواجهات العملية التى اتخذها مفهوم الديمقراطية من الناحية التاريخية - بعيدا عن واجهتها المثالية - فيتضح أنها قد سلكت واجهتين عمليتين من الناحية التاريخية والأولى - هى الواجهة العملية للمفهوم من وجهة نظرا الأيديولوجية الغربية السياسية والتى سادت الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وإنجلترا . وقد عبر عن هذا الفهم للديمقراطية من المنظور الغربى « نورمان فروهليش » N. Frohlich ، و « جوى أوبنهايمر » J. Oppenheimer فى مؤلفهما « الاقتصاد السياسى الحديث » عام ١٩٨٧ م ، حيث أشار إلى أن الديمقراطية هى مجموعة القواعد التى تحكم صنع القرارات العامة . وهذه القواعد تحدد اختبارات الجماعة السياسية ، والموارد وتوزيعها بين فئات الجماعة ، وكيفية تجميع الإختيارات ، وتخصيص تلك الموارد من أجل التوصل إلى القرارات ، وبصير النظام الانتخابى عنصرا رئيسيا فى العملية الديمقراطية . لآ هذا النظام يسمح بخلق الترابط بين اختبارات وتقويمات الأفراد من أجل التوصل الى القرارات العامة . كما تحكم العملية الانتخابية المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالعقلانية ، والموارد ، والتكلفة ، والعائد^(٢) .

أما الواجهة العملية الثانية التى اتخذها مفهوم الديمقراطية فهى الديمقراطية من وجهة نظر الأيديولوجية السياسية الاشتراكية - الذى

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، « المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الإقتصادى بالتطور السياسى »

مقالة من المجلة العربية للعلوم الانسانية ، تصدر عن جامعة الكويت : العدد (٢٥) المجلد

السابع ، ١٩٨٧ م ، ص ٨٤ .

وقف فى مواجهة التجربة الديمقراطية الغربية إعتبارا من منتصف القرن
الماضى وحتى نهاية ١٩٩١م - وقد كان الكتاب الاشتراكيون يرون أن
الديمقراطية السياسية ستظل ميزة لطبقة معينة مالم تتحقق مساواة
اجتماعية . كما أن التحرر للإنسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادى
 . وبالتالى يمكن له أن يمارس بقية الحريات بشكل أوفى وأعمق ، ومن
هنا أعطوا للبعد الاجتماعى أسبقية على البعد السياسى^(١) .

ويسقى لنا تناول الواقع العملى لقضية الديمقراطية وأبعادها
التطبيقية سياسيا واجتماعيا فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى
مجتمعات العالم الثالث . وذلك فى ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية .
وقد أبدى العديد من الدارسين رؤيتهم بصدد نجاح التجربة الديمقراطية
فى العديد من الدول الغربية مثل : هولندا ، والنمسا ، وبلجيكا ،
وسويسرا ، وكندا . فى حين أن هذا النوع من الحكم قد فشل فى
الأنظمة الدكتاتورية العسكرية التى سادت العالم الثالث مثل : ماليزيا ،
وقبرص ، وكولومبيا ، والأوروغواى ، ونيجيريا . وقد أرجع العلماء هذا
الفشل إلى عاملين : الأول - يرتبط بالتقسيم العمودى والطائفى
والقبلى لتلك المجتمعات والذى نهض التطبيق الديمقراطى من خلاله .
وذلك على العكس فى المجتمعات الغربية التى قامت على
الديمقراطية البرلمانية ، أو التنافس الحزبى الأحزاب السياسية وسيطرة
الحزب الذى يحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية كما هو فى
إنجلترا^(٢) .

أما العامل الثانى الذى أرجع إليه العلماء فشل التطبيق
الديموقراطى فى واقع حكم الصفوات العسكرية الاستبدادية فيرتبط
بالغطاء أو الستار الديمقراطى الذى اتخذته تلك الصفوات تحت اسم

(١) اسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

(٢) سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

حكم الشعب . وذلك بهدف أن تخفى وراء دكتاتورية حكمها في ضوء توجهاتها الأيديولوجية التابعة . فقد اتخذت قضية الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث نمطين رئيسين وفقا لإتجاه الفكر الأيديولوجي الذي تبنته الصفوات العسكرية القائمة على أمر هذه المجتمعات . فمنها من تبنى الأيديولوجية الغربية الرأسمالية ، وبالتالي إصطبغت قضية الديمقراطية لديها بواجهه (الديمقراطية الليبرالية) . كما أن الماركسية اللينينية كانت من هذا القرن - على أنها حركة ديمقراطية في ضوء تأكيد ماركس على أن مهمة الطبقة البروليتارية هي تحقيق الديمقراطية وإنهاء دور الدولة كجهاز قمعي^(١) .

ومن ثم نستبين أن طبيعة مفهوم الديمقراطية ومتطلبات تحقيقه في الواقع ، لا يتفق مع طبيعة الأيديولوجية العسكرية الاستبدادية القمعية التي أنتهجتها الصفوات العسكرية في واقع مجتمعات العالم الثالث ، وذلك بغض النظر عن تبعيتها لأي من المعسكرين الغربي أو الشرقي - قبل إنهيار الشيوعية - ومن الأمور التي ساعدت على ترسيخ الحكم العسكري القمعي في تلك المجتمعات والإبتعاده عن المضمون الواقعي لمفهوم الديمقراطية من حقوق الإنسان ، والحريات العامة ، والضمانات الدستورية ، ما أشار إليه « عبد الحميد متولى » من أن السياسة التي اتبعتها الحكومات العسكرية في غالبية مجتمعات العالم الثالث ، قد أدت إلى انهيار سياسي بسبب مزاولتها الحكم الدكتاتوري ، حتى في الدول التي أخذت بالنظام الدستوري وبالتالي صح القول بأن قليلا من الدول الأفريقية عرفت الديمقراطية وذلك استنادا إلى أن النزعة الدكتاتورية أصبحت تشكل السمة الغالبة لحكومات الثورات والأنقلابات العسكرية ، حتى ولو ادعت تلك الحكومات العسكرية أنها قامت من أجل

(١) سويم العزى ، الدكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية في العالم الثالث ، مرجع سابق ،

الديموقراطية والحرية ، ويضاف إلى ذلك أن سيادة عوامل الغيرة والحسد وشهوة السلطة - كما أوضح فيلسوف علم الاجتماع « جوستاف ليبون G. Libon - قد لعبت دورا كبيرا فى احتفاظ تلك الثورات بالسلطة دون الانتقال إلى الحكم المدنى . وذلك خوفا من حدوث حركات ثورية مضادة وهو ما يجعلها تمارس الحكم الدكتاتورى الاستبدادى ^(١) : ويورد « محمد حسنين هيكل » فى هذا الصدد مقوله السادات « أننى وجمال آخر الفراعنة العظام فى تاريخ مصر » ^(٢) .

ويمكن لنا أن ننتهى مع عارف ليله إلى « أن الديمقراطية هي مسألة إجتماعية وتاريخية ، أى مسألة نسبية تتحدد بالظروف الاجتماعية السائدة . وليس هناك شكل أمثل للديموقراطية قابل للتطبيق فى كل مجتمع ^(٣) . وهذا مايفسر لنا الخطأ الذى ارتكبه الصفوات العسكرية فى حكمها لمجتمعات العالم الثالث . وتبنيها لأيدولوجيات خارجية (ليبرالية غربية أو إشتراكية راديكالية) . فقد سعت تلك الصفوات إلى التطبيق العملى لمفهوم الديمقراطية من خلال أيدولوجيات خارجية ، وفى واقعها السياسى والاجتماعى والثقافى الذى يختلف فى طبيعته عن واقع تلك المجتمعات وتاريخها . وبالتالى لم تستطع تلك الصفوات العسكرية أن تخذع جماهيرها بشعارات الديمقراطية . وذلك لأن الطبيعة الاستبدادية الدكتاتورية للنخب العسكرية تتعارض كليا مع التطبيق العملى لمفهوم الديمقراطية فى واقع تلك الصفوات ، وهو ما يفسد على تلك الصفوات العسكرية القمعية طموحاتها نحو الاستئثار والاستبداد بالسلطة .

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٥م ، ص ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٣) عارف ليله ، « ديموقراطية نخبية أو ديموقراطية شعبية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد السابع ، القاهرة : ١٩٨٤م ، ص ٤٨ .

رابعاً - قضية الحرية السياسية :

تعد قضية الحرية السياسية أحد القضايا الجوهرية التي ترتبط بتحقيق مضمون الديمقراطية في الواقع ، وتشكل بعداً فرعياً لها في الوقت نفسه ، وفي محاولة منا لإيضاح بعد تأثير التوجه الأيديولوجي على إدراك الصفوة العسكرية وممارساتها لمفهوم الحرية السياسية في واقع حكم مجتمعات العالم الثالث ، سوف نتناول في البداية مفهوم الحرية بوجه عام ومضمونها السياسي بين كل من (الأيديولوجية السياسية الليبرالية الغربية ، والإشتراكية الراديكالية) - وهما نمطا الفكر السياسي الذي ساد مجتمعات العالم الثالث منذ ظهور الحرب الباردة بعد عام ١٩٤٩م وحتى نهايتها وفشل تطبيقات الأيديولوجية الإشتراكية مع نهاية عام ١٩٩١م - وذلك قبل أن تنتقل إلى تناول أسلوب ممارسة الصفوات العسكرية لقضية الحرية السياسية في واقع مجتمعات العالم الثالث ، وفي ضوء توجهاتها الأيديولوجية التابعة .

والحرية بمعناها العام تعني اختفاء القيود والضوابط المفروضة على النشاط الإنساني ، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً . بمعنى أن الحرية هي قدرة الإنسان على التصرف دون قيود . ثم تطورت التعريفات وبشكل أكثر تحديداً ورأى بعضها أن الحرية الإنسانية تعني العودة إلى الحياة الطبيعية الفطرية ، والتخلص من النظم السياسية والاجتماعية المناهضة لها ، وفي رأى البعض عكس ذلك . ويبدو أنه مع ازدياد المعاصرة والتقدم العلمي كما تشير « هاله سعودى » لم يعد ينظر الى الحرية من زاوية الفرد في علاقته بالسلطة المتزايدة للدولة في كافة المجالات . ومن هنا جاء تعريف « محمد عصفور » في مؤلفه عن الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي بأنها تعني « تعدد الحريات بقدر تنوع القيود التي يجب التخلص منها . ولذلك ظهرت أنواع من الحريات المتعددة مثل الحرية السياسية ،

والاقتصادية والفكرية «^(١) .

ويمكن لنا تبني هذا التعريف في معالجتنا لموقف الصفوة العسكرية ، وإدراكها لمفهوم الحرية السياسية في واقع مجتمعات العالم الثالث ، وكيفية تطبيقه . وذلك لأنه يضيف على مفهوم الحرية معنى نسبيا يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى الحرية . كما يتمشى مع وجهة النظر الشمولية التي تبيناها في معالجتنا لموضوعات الدراسة ، ومن منطلق أنه لا يمكن فصل مضمون الحرية السياسية عن الحرية الإجتماعية والاقتصادية في واقع تلك الصفوات العسكرية . ولعل ذلك قد بدا واضحا في رؤية الأيديولوجيات الأجنبية التي تبنتها تلك الصفوات لمضمون لحرية الشمولى وعدم إمكانية الفصل بين أبعاده السياسية والإجتماعية والاقتصادية في الواقع . فقد أوضحت « هالة أبو سعودى » أن الأيديولوجية السياسية الاشتراكية الراديكالية لم تكن تقل عن الأيديولوجية السياسية الليبرالية في حرصها وعنايتها بالفرد وحرته ، وكان الاختلاف ينحصر فقط فى الوسيلة . فمن الناحية السياسية يرى المذهب الليبرالى أن حماية الحريات الفردية لا يتحقق إلا بمنع الدولة من التدخل فى نشاط الأفراد . أما الفكر الاشتراكى الجماهيرى فيرى أن الحرية السياسية لا يمكن تحقيقها بصورة مرضية إلا بتدخل الدولة . أما من الناحية الاقتصادية فيرى الفكر الإشتراكى أنه لا يمكن تصور حرية حقيقية إلا فى ظل النظام الشيوعى الذى تلغى فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فتختفى نتيجة لذلك الطبقات وأدوات القمع . وذلك بعكس الفكر الفردى الليبرالى الذى يرى أن كفالة الحرية الاقتصادية لا تتحقق إلا من خلال مجموعة قوانين دستورية أو تشريعات عادية تنهض على إنقسام الطبقات ، وهو فى ذلك يؤكد على المعنى السياسى

(١) هالة أبو سعودى ، « الحرية فى فكر الاشتراكية الديمقراطية » مقالة من كتاب دراسات

مقارنة فى فكر الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

بالأهرام ، ١٩٨٠م ، ص ٩٤ - ٩٥ .

والقانونى للحرية أكثر من المعنى الاقتصادى ولكنه لا ينكره^(١) .

والسؤال هنا هل عملت الصفوات العسكرية التى حكمت فى مجتمعات العالم الثالث على التطبيق العملى لهذا المحتوى الشمولى للحريات والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية والنفوذ الأجنبى ؟ وهل تقوم تلك الصفوات سواء من كان يأخذ منها بإتجاه الفكر الاشتراكى ، أو من أخذ منها بإتجاه الفكر الليبرالى الغربى ، على التطبيق العملى لمضمون الحريات السياسية والاقتصادية فى واقعها ؟ ويبدو أن الممارسة الواقعية لهذا المحتوى الشمولى لمفهوم الحرية فى واقع الحكم العسكرى فى مجتمعات العالم الثالث ، لم تكن تلك الصفوات العسكرية ولا القوى الاجنبية التى تسير فى فلكها بغافله عنها ؟ ولكنها استخدمتها بذكاء لتثبيت أركان حكمها ، وفى تحقيق مصالح تلك القوى فى سياق علاقات التبعية والنفوذ . ويدعم هذه الرؤية فى واقع حكم الصفوات العسكرية التى ادعت زيفاً تطبيق الديمقراطية - تحت غطاء حكم الشعب وأخذها بنظم سياسية تعديدة - ما أشار إليه « فرانسيسكو هامبويتيم » من أنه تم دعم النشاط الإقتصادى فى مجتمعات أمريكا الوسطى بقروض ومساعدات من الولايات المتحدة مقابل استخدامها لأراضيها ، ومشاركة تلك المجتمعات فى الهجوم على نيكارا جوا ، وأن تأخذ موقفاً سلبياً من هذه الأزمة . وما أشار إليه « فسيانى أوريل » عن الآثار المدمرة للسياسة الاقتصادية التى وضعتها الاحتكارات الأجنبية الأمبريالية ، ونفذتها حكومة « بنوشيت » الإرهابية فى إطار دكتاتوريتها المحلية ، وفى إطار علاقات التبعية والنفوذ . وقد أدت تلك السياسات إلى أزمة مدمرة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد عام ١٩٨٥ م^(٢) .

(١) هالة أبو سعدي ، من الحرية فى فكر الاشتراكية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ .

(٢) سيرجى توكاسيف ، « مهام الشيوعيين إزاء تزايد الأزمة العامة للرأسمالية » ، مقالة من مجلعة دراسات اشتراكية ، (ندوة العدد ٨) ، القاهرة : دار الهلال ، أغسطس ١٩٨٧ م ، ص ص ٥٠ - ٥١ .

وما حدث في أمريكا الوسطى قد طبق تماما على أفريقيا كما يرى « سيموباني جوي » فقد وضع سعى القوى الإمبريالية إلى التأثير السلبي على اقتصاد نيجيريا بعد تدهور أسعار البترول في السبعينات . كما وضع في التأثير على اقتصاد السودان الذي إرتبط تطوره الحالي بالشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي في تلك الدول بشكل جاد وبالتالي تعقد حريتها من خلال تلك القيود الاقتصادية^(١) . وهكذا يتضح أن الممارسة العملية لمضمون قضية الحرية السياسية في ظل حكم الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث لا يمكن فصلها عن واقع الممارسة الاقتصادية . والتي استغلتها تلك الصفوات في ضوء علاقات التبعية الأيديولوجية في تدعيم أركان حكمها القمعي الإستبدادي ، وتحقيق مصالح القوى الخارجية الليبرالية التي تسير في فلكها . وقد ترتب على ذلك « عدم ازدهار الحريات الوطنية في أرض عيبتها الأفكار الليبرالية . وأن الجماهير قد شهدت من الألاعيب السياسية الحزبية ماخيّب آمالها ، من أن يكون للمضو حق في إختيار الهيئة الحزبية التي تصدر القرارات الملزمة ... وهذا حرمان له من حقه الطبيعي في حرية الرأي والاختيار^(٢) » .

ولعلنا نستطيع القول بأن الوضع لم يختلف كثيرا في المجتمعات التي أخذت بالأيديولوجية السياسية الاشتراكية الراديكالية - بعد الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية التسعينات - فبالرغم من تبني الصفوات العسكرية الحاكمة لسياسة التخطيط المركزي من قبل الدولة وسيطرتها على وسائل الإنتاج بهدف القضاء على السيطرة الطبقية إقتصاديا ،

(١) نفسه ، ص ٥١ .

(٢) إسماعيل صبري عبد الله : « الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها » مقالة من مجلة المستقبل العربي ، العدد (٦٤) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

وليتحقق بالتالى مضمون الحرية السياسية فى الواقع ، إلا أن واقع حكم تلك الصفوات العسكرية بما تميز به من استبدادية ودكتاتورية قد اتخذ من الأيديولوجية الماركسية ستارا أو وسيلة يخفى وراءها بسط هيمنته القمعية ، وفى عدم ممارسة الحرية الاقتصادية وبالتالى الحرية السياسية فى إطار سيادة الحزب الواحد . وقد بدا أن ذلك هو الاتجاه العام فى مجتمعات العالم الثالث التى أخذت بتلك الأيديولوجية فى واقع الحكم العسكرى . وذلك بالرغم من ادعاءات « فيدل كاسترو » التى تعكس تفسيراً دقيقاً للواقع الكونى وقضايا الحرية الاقتصادية والسياسية فى مجتمعات العالم الثالث وبناء الاشتراكية . وفى محاولته ربط نمو رفاهية السكان والقاعدة المادية للدولة بارتفاع مستوى الجماهير الفكرى إرتباطاً وثيقاً^(١) . حيث حاول تأسيس بناء القوة السياسى فى إطار الأيديولوجية الاشتراكية ممتزجا بالقيم الأخلاقية والفوائد المادية . وذلك من خلال التوفيق والتوازن بين الثلاث تنظيمات السياسية المسيطرة وهى الحكومة ، والجيش ، والحزب . إلا أن الجيشبقى النظام المركزى وأصبح أكثر تشعباً فى مجالات النشاط الاقتصادى والسياسى يليه الحزب . وسيطرت البيروقراطية الحكومية على اتخاذ القرار السياسى من خلال الجيش والحزب والتكنوقراطيين المدنيين^(٢) .

هذا وقد اعتبر « تشارلز أندريان » أن القرار السياسى فى كوبا قد اتصف بدرجة عالية من المركزية من خلال المؤسسات السياسية للجيش والحزب . وأنه بدلا من تشجيع مشاركة سياسية تلقائية قوية تعبر عن الحرية السياسية ، قامت الحكومة الثورية بتحريك كل الجماعات نحو موضوعات محددة من خلال الصفوة العسكرية . وكانت مشاركة الجماهير السياسية مقيدة بواسطة قادة الحزب الشيوعى الكوبى ، وأيضا

(١) غيدل كاسترو ، من إيماننا بالإنسان ، مقالة من مجلة دراسات اشتراكية ، تصدر عن دار الهلال بالقاهرة ، أغسطس ١٩٨٧ م ، ص ٧٥ .

(2) Charles, Anderian., Political change in the third world.: Op. Cit., P. 132 .

من لعبوا أدواراً مركزية في تحريك الجماهير أما في إطار ممارسات البعد الاقتصادي لقضيته الحرية فقد ظهرت بعض الاتجاهات التي ملكت بعضاً من القوة داخل المصانع وحاولت أن تلعب دوراً في التخطيط الاقتصادي ، وفي الحد من القرارات القمعية التخكيمية لقادة الدولة والجيش ، وفي متابعة عزل المديرين ، إلا أن تلك الاتحادات ظلت خاضعة ومكبلة من قبل الحزب وقادة الدولة (١) .

٣- الصفوة العسكرية ووسائل تحقيق التنمية السياسية :

وبعد أن أنهينا في الجزء الأول من هذا الفصل من تناول الاتجاهات النظرية في دراسة قضايا التنمية السياسية . وفي الجزء السابق وتحت عنوان « التوجه الأيديولوجي للصفوة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث وأثره في قضايا التنمية السياسية » وعالجنا من خلاله : مفهوم الأيديولوجية السياسية ، ثم التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث وأثره في علاقات التبعية . وأخيراً عرضنا لبعد تأثير ذلك التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية على قضايا التنمية السياسية : وحددنا أربعة قضايا تناولناها وهي : بناء المؤسسات السياسية ، وقضية التكامل والاستقرار السياسي ، ثم قضيتي الديمقراطية ، والحرية السياسية ، وقد أوضحنا أن تناولنا لهذه القضايا يكون بهدف الوقوف على مدى ما وصلت إليه النخب العسكرية من اهتمام بتحقيق التنمية السياسية الفعلية من خلال أنظمتها حكمها ؟ وهل عملت تلك الصفوات العسكرية على تنمية نظم ومؤسسات سياسية متطورة ، تتماشى مع واقعها السياسي والاجتماعي والثقافي ، وتمكنها من النهوض ببقية قضايا التنمية الشاملة ؟ .

وننتقل الآن إلى معالجة موقف تلك الصفوات العسكرية من إيجاد وسائل يمكن الاعتماد عليها في تحقيق القضايا الخاصة بالتنمية

(1) Chales F. Anderian., Political Change in the third world. Op. Cit.: P. 135 .

السياسية . وقد يبدو لنا فى البداية وصف تلك الوسائل بأنها يمكن أن تشكل أبعادا فرعية لتحقيق مضمون قضيتى الديمقراطية والحرية السياسية . ويمكن أن نحملها فيما يلى :

أ- الصفوة العسكرية والأحزاب السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

ب - الصفوة العسكرية والمشاركة السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

ج - الصفوة العسكرية والانتخابات السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

أ- الصفوة العسكرية والأحزاب السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث :

تعد الأحزاب السياسية أحد الوسائل الرئيسية التى ترتبط بإمكانية تحقيق مضمون قضية الديمقراطية - فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - وذلك استنادا إلى أنها تشكل إطارا مناسباً لتقدم المجتمع وتحقيق تطوره سياسيا واجتماعيا واقتصاديا . وفى معالجتنا لموقف الصفوة العسكرية من الأحزاب السياسية كأحد وسائل تحقيق التنمية السياسية فى مجتمعات العالم الثالث . سوف نبدأ بالوقوف على البعد التاريخى لنشأة الأحزاب السياسية بوجه عام ، ثم نتناول أشكال الأحزاب السياسية السائدة فى حكم الصفوات العسكرية ، فى ضوء علاقات التبعية الأجنبية . وأخيرا ننتقل إلى الدور الذى يمكن أن تنهض به الأحزاب السياسية فى حكم الصفوات العسكرية فى عملية التنمية السياسية ، وليكن هذا الجزء الأخير مدخلا لتناول الوسيلتين الآخرين - فى إطار الدور الذى تنهض به الأحزاب السياسية فى مجال عملية التنمية السياسية - من خلال : المشاركات السياسية ، والانتخابات السياسية .

وبصدد البعد التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية بوجه عام ، يبدو أن هناك اتفاقاً بين الباحثين على أن النظام الحزبي قد ارتبط بظهور ونمو عمليات التنمية السياسية في أوروبا الغربية منذ فترة لاتزيد عن قرن ونصف ، وذلك بإعتبار أن تلك الأحزاب داخل المجتمع قد ارتبطت ظهورها بنظام دستوري يعبر عن اختفاء التسلط الفردي ، وظهور الدولة كشخصية معنوية منفصلة عن شخصية الحاكم . وأيضاً بحقوق وواجبات الحكام والمحكومين تجاه السلطة . هذا بالإضافة إلى أن ارتباط تلك الأحزاب فيما بينها هو الذي يؤدي إلى تماسك المجتمع في ظلها^(١) .

أما فيما يتعلق بالأنماط الحزبية تقترب بإكتمال الحياة النيابية . وتعتبر إحدى الصيغ العصرية لممارسة الحرية ولإتساع رقعة المشاركة الشعبية في الحياة العامة ، ولترشيد القرارات الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية . إلا أن ظهور الأحزاب في مجتمعات العلم الثالث يعبر عن غياب مثل هذه الحقوق ، وفقد أسباب تلك المشاركة ، ودواعي ذلك الترشيح للحياة السياسية ، وعن إفتقادها لآليات التقليل من مركزية السلطة ولوسائل الرقابة الواجبة على ممارستها^(٢) .

أما فيما يتعلق بالأنماط الحزبية التي سادت حكم الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث - بعد حصولها على الإستقلال - يشير « وحيد عبد المجيد » إلى أنه قد بدا أن تلك الصفوات أصبحت أمام إختيار حاسم يتعلق بنظامها السياسي وتنميته . وقد احتلت قضية الديمقراطية وطبيعة النظام الحزبي أولوية هامة بداخلها . وأنه بالرغم من البدايات المتميزة في هذا المجال لم يلبث أن اتخذ شكل نظام الحزب

(١) نبيل السمالوطي ، « بناء القوة والتنمية السياسية » ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

(٢) مصطفى القيلالي ، الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد ش مقالة مجلة المستقبل الغربي ،

العدد (٦٤) تصدر وعن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : ١٩٨٤م ، ص ١٤٦ .

الواحد إتجاه غالب . وذلك بالرغم من وجود أشكال حزبية ثنائية أو تعددية فى مجتمعات أخرى ، إلا أن شكل الحزب الواحد قد أصبح مع بداية الستينات هو النمط الغالب فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام . هذا وقد أوجد العديد من الباحثين الكثير من المبررات الواقعية لسيادة نمط الحزب الواحد فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . لدرجة أن إعتبر البعض أن الحزب الواحد هو الملائم تاريخيا وواقعا لتحقيق الديمقراطية والتنمية السياسية . كما رأه آخرون بأنه يمثل سلاح الاستقلال وحامى الوحدة الوطنية فى أفريقيا فى إطار اهتمامه بعدم تدعيم طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة . وبالتالى يكون المعبر عن صوت الأمة ويضم كل مجالات النشاط السياسى والإجتماعى ويعبر بصدق عن كل أفراد الشعب . كما نظر إلى نمط الحزب الواحد فى النهاية على أنه الملائم للبنية الاجتماعية فى واقع حكم الصفوات العسكرية - فى مجتمعات العالم الثالث - وذلك بإفتراض أن تلك البنية الاجتماعية لاتتناسب مع الأخذ بنظام تعدد الأحزاب الذى يتطلب درجة معينة من التطور الاجتماعى ، والتى لاتتوافر فى واقع تلك المجتمعات ^(١) .

ويذكر « جيوفانى سارتورى » فى كتابه الشهير عن الأحزاب والنظم الحزبية أنه يوجد داخل النظم الحزبية التنافسية (نظم تعددية محددة ، نظم ثنائية ، ثم نظام الحزب الغالب) . وأن الغالبية العظمى من تلك النظم التنافسية فى مجتمعات العالم الثالث تتدرج تحت شكل الحزب المسيطر أو المهيمن . ولم تكن النظم التنافسية التعددية فى أمريكا اللاتينية فى الغالب نظما تعددية بالشكل النموذجى المفترض ، وذلك باعتبار أن تلك المجتمعات قد تعرضت فى أوقات تاريخية متباينة للتدخل

(١) وحيد عبد الحميد ، « الديمقراطية والأحزاب السياسية فى فكر الاشتراكية الديمقراطية »

مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة : مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١٩٨٠م ، ص ١٣١ - ١٣٣ .

العسكري . وأصبحت دراسة النظم السياسية الخاصة بها تتدرج فى المقام الأول تحت الحكم العسكرى وتدخل العسكريين فى السلطة ، والذي تنعكس أثاره مباشرة على أداء النظم الحزبية فيها ^(١) . فالعسكريون عادة ما يبدون العداء لدى توليهم الحكم نحو الهيئات النيابية والتشريعية ، وكذلك نحو الأحزاب السياسية ، ويميلون نحو مزاولة السلطة بدونها ، ويعتقدون أن تلك الأحزاب هى المسئولة عن عجز الحكومات السابقة ، إلا أنهم سرعان ما يستدركون حاجتهم إلى هيئة تعمل على تحريك الشعب ، وتكون حلقة اتصال بينهم وبين الجماهير . أى حاجتهم إلى حزب ولكن تظل تلك الأنظمة هى الممثلة للوحدة القومية فى وجود الحزب ^(٢) .

وبعد أن انتهينا من تشخيص نماذج وأوضاع النظم الحزبية التى سادت مجتمعات العالم الثالث ، ننتقل إلى محاولة تحديد موقف الصفوات العسكرية الحاكمة من الاعتماد على تلك النظم الحزبية كوسيلة من وسائل التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، ولعل هذا التحديد كان واضحاً فى رؤية « لوسيان باى » بأى الموقف الذى اتخذته الصفوات العسكرية من الأحزاب السياسية ومن الاعتماد عليها قد تأثر إلى حد بعيد بالتأثير الغربى ، وبقضية العلاقة بين الجديد والقديم وبما هو محلى وما هو عالمى ، والصعوبات التى تمثلت فى التراث الثقافى لتلك المجتمعات ، وكذلك تقاليد الحكم والسلطة . وأيضاً بما ترتب على من تدخل العسكريين فى أغلبية تلك الأمور للتأثير على مسار النظم الحزبية أو إلغائها أو الحد منها . ولم تكن دول آسيا أسعد

(١) أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سبتمبر ١٩٨٧م ، ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

حالا من دول أمريكا اللاتينية فى قلبها بين أنواع النظم الحزبية التنافسية فى ظل حكم الدكتاتوريات العسكرية . وقد حدث ذلك فى الفلبين ، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية ، وباكستان ، وأندونيسيا . كما كان الفرق ضئيلا أيضا بين النظم الحزبية التنافسية واللاتنافسية ، ولم يؤد ظهور الأحزاب السياسية والهيئات البرلمانية الى أحداث تغيير حقيقى فى شكل المؤسسات ذات الطابع الشخصى والتقليدى التى تحقق الإتصال بين النخب العسكرية الحاكمة والطبقات المحكومة .. وبالتالى شكلت هذه المؤسسات عائقا للإتصال والمشاركات السياسية فى طريق التنمية السياسية^(١) .

ولم تكن أيضا النظم الحزبية التنافسية فى أفريقيا بأسعد حال من مثيلاتها فى آسيا وأمريكا اللاتينية - بصدد اعتماد الصفوات العسكرية عليها كأحد وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية - فلم يبق من تلك النظم الحزبية التعددية فى جنوب الصحراء سوى حالات هامشية . وقد كان ينظر الى نيجيريا ، وكينيا كنموذجين للنظم الحزبية التنافسية القائمة على التعدد فى النهوض بقضايا التنمية ، ولكن سرعان ما قضى الانقلاب العسكرى الذى حدث فى « نيجيريا » عام ١٩٦٦ م عليها ، كما قضى الانقلاب العسكرى فى « بنين » عام ١٩٦٨ م على النظم التعددية أيضا . وإن كان قد حدث فى إطار عدم الاستقرار السياسى أن انتكس نظام الحزب الواحد فى بعض المجتمعات الإفريقية وتحوله إلى النظام التعددى - فى إطار التبعية والنفوذ الاجنبى - حيث حدث ذلك فى بتسوانا ، وغانا ، وليبيريا ، والشمال ، ونيجيريا ، إلا أن لجيش يبقى فى كل الأحوال حامى حمى الثورة وأداتها فى واقع تلك النظم الدكتاتورية العسكرية . وذلك بغض النظر عن نوعية النظم الحزبية التى تسودها . ففى نيجيريا على سبيل المثال : يتولى المجلس العسكرى العالى

(١) أسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، سبتمبر

١٩٨٧ م ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

مؤسسات الحكم (التأسيسية ، ووضع الدستور ، وتعديله) ومجلس الوزراء لا يملك سوى السلطات التى يفوضها له المجلس العسكرى العالى^(١) .

وترتيباً على ما سبق يمكن القول أنه لا يوجد نمط معين لنظام حزبى محدد يسود حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث - لتعتمد عليه فى النهوض بقضايا التنمية السياسية - بل تباينت تلك النظم الحزبية فى واقعها السياسى ، وتنوعت من حقبة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وفقاً للتوجهات الأيديولوجية التى أخذت بها تلك الصفوات العسكرية ، فقد تباينت تلك النظم الحزبية ما بين نظام الحزب الواحد (اللاتنافسى) أو تعدد الأحزاب (التنافسية) وفى ضوء علاقات التبعية الأجنبية . والتى تكون الأحزاب فى إطارها مهددة فى كثير من الأحيان ، وتكون متأثرة بالسيطرة الأجنبية عليها أو النفوذ الاجنبى^(٢) . وإن كان نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزب الغالب أو المسيطر هما أقرب النماذج الحزبية إلى سمات وخصائص حكم الصفوات العسكرية ، إلا أنه قد وضح بشكل عام أن الأحزاب السياسية قد مارست مهام شكلية بعيدة عن المهام المنشودة لعملية التنمية السياسية . وذلك فى اتجاه خدمة أهداف الصفوات العسكرية الحاكمة ودعم سلطتها وربما كان ذلك راجع الى عدم إدراك الصفوات العسكرية إلى أن هناك ثمة علاقة وثيقة ربطت من الناحية التاريخية بين نمط النظام الحزبى سواء الحزب الواحد ، أو تعدد الأحزاب ، وبين نمط أو نموذج معين من التنمية^(٣) .

(١) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٢) الأخضر الابراهيمى ، « أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى » ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٩) ، ١٩٨٠ م ، ص ١٨٨ .

(٣) وحيد عبد الحميد ، « الديمقراطية بين الحزب الواحد وتعدد الأحزاب » ، مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠ م ص ١٣٨ .

ب - الصفوة العسكرية والمشاركة السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث :

وتأتى معالجتنا للمشاركة السياسية بإعتبارها وسيلة من وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية - فى مجتمعات العالم الثالث - كما تأتى المعالجة فى ضوء علاقتها التساندية الوظيفية مع وسائل أخرى مثل (الأحزاب السياسية ، والانتخابات السياسية) للنهوض بقضايا التنمية السياسية . وأيضاً باعتبارها أن تلك الوسائل الثلاثة تشكل أبعاداً فرعية لتحقيق مضمون قضية الديمقراطية فى الواقع . وقد حدد « جون أ . بوث » John A. Booth مفهوم المشاركة السياسية . بوصفها محاولة للتأثير على سير توزيع المصالح من قبل الأفراد والجماعات . وذلك بغرض تحقيق أهداف خاصة أو جماعية تعنى المشاركة . وأن طموح الفرد واهتمامه بما يجرى على المسرح السياسى هو وراء المشاركة ، والتي يعبر عنها باتخاذ عمل لهدف معين⁽¹⁾ .

كما عرف « هربرت ميكلوسكى » Herber Mecklosky المشاركة السياسية « بأنها تشير إلى تلك الأفعال الطوعية أو الاختيارية التى من خلالها يشارك أعضاء المجتمع فى اختيار القواعد مباشرة أو غير مباشرة فى تشكيل السياسة العامة . وأن اصطلاح عدم المشاركة Apathy يشير إلى حالة الإنسحاب أو اللامبالاة فيما يتعلق بتلك الأنشطة ، والتي تتضمن بالتحديد : التصويت ، والحصول على المعلومات ، والمناقشة والاقناع ، وحضور اللقاءات والاسهام الجاد ، والإتصال بالنواب الممثلين ، وأن الصور الأكثر فعالية فى تلك المشاركات تتضمن : التسجيل الرسمى فى الحزب والمنافسة على المكتب العام للحزب . ويستثنى من تلك المشاركة تلك الأفعال الاختيارية مثل دفع الضرائب ،

(1) John A. Booth., Poitical participation in Latin America, New York: 1980/. P. 180 . .

. والخدمة بالقوات المسلحة ، وعمل المحلفين القضائيين ^(١) .

وقبل الحديث عن الأبعاد التي تتخذها المشاركات السياسية داخل إطار النظم السياسية التي حكمت من خلالها الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث - وذلك بهدف الوقوف على بعد اعتماد تلك الصفوات العسكرية على المشاركات السياسية كأحد وسائل تحقيق التنمية السياسية في واقع حكمها - تجدر الإشارة الى طبيعة العلاقة التي تربط بين المشاركات السياسية وكل من الأيديولوجية السياسية ، ونوعية النظام السياسي التي تم من خلاله تلك المشاركات. فقد أشار « اسماعيل سعد » في هذا الصدد إلى أن المشاركات السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن نسق سياسي إلى آخر . ويأتى ذلك في إطار أربطاتها بقضية الديمقراطية وفقا للأيديولوجية الخاصة بالنسق السياسي وذلك باعتبار أن الفرد يتلقى موجهاته السياسية ونمط سلوكه السياسي خلال عملية التنشئة السياسية ، وعن طريق معيشتة للظواهر السياسية والاجتماعية عبر المستويات المختلفة للمشاركات السياسية ، والتي تعد المقياس الحقيقي للديموقراطية ^(٢) .

وقد بدت تلك العلاقات الوثيقة بين طبيعة المشاركات السياسية القائمة ، وبين نوعية الأيديولوجية التي تتبناها الصفوات الحاكمة - بما فيها الصفوات العسكرية - وبين نوعية النظم السياسية التي تنهض في واقعها السياسي وتتبع في توجهاتها العقيدة السياسية والاجتماعية التي تبثها تلك الأيديولوجية . وعلى سبيل المثال في مجتمعات الشرق الأوسط فقد اتسمت نظمها السياسية بما فيها حكم الصفوات العسكرية الغالب - بعدم المشاركة الشعبية في تسيير شئون المجتمع . وقد جاء ذلك في

(1) Herbert, Meclosky., Political participation, In Dawid Sills, (eds.) International Encyclopedia of social sciences, New York: Volume II, Macmillan Company & Free Press.: 1968. PP. 252 - 253 .

(٢) اسماعيل على سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

ضوء اتجاهات أيديولوجية تابعة أدت الى عدم ثقة الجماهير فى توجهاتها السياسية والاجتماعية (سواء ليبرالية غربية ، أو اشتراكية راديكالية) . وقد وضع ذلك فى عزوف الجماهير عن العمل السياسى وأشكال النشاط العامة الأخرى . والذى أنعكس على تدنى الاحساس بالانتماء ومعاناة الأغتراب داخل الوطن ، وعدم وجود الحافز الأهم للإنتاجية الاجتماعية والرقصادية فى دفع مشروع قومى للتنمية ^(١) .

أما فيما يتعلق بالأبعاد التى اتخذتها المشاركات السياسية فى واقع الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث . وذلك اعتمادا على أنها تعد أحد الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مضمون قضية الديمقراطية . وهل سمح لتلك المشاركات أن تؤدى دورها داخل نطاق الأحزاب السياسية وفقا لنوع النظام السياسى الذى تبنته تلك الصفوات العسكرية ، والذى تأرجح ما بين (نظام الحكم الأوليجاركى التنافسى) ، أو (نظم الحكم اللاتنافسية ذات الحزب الواحد) ويشير « أسامة الغزالي حرب » إلى أن المشاركات السياسية التى تحدث داخل نطاق نظم الحكم العسكرية الشمولية - والتى أخذت بنظام الحزب الواحد - قد تلاحظ أنها أخذت شكل المشاركات عن طريق التعبئة . وهو ذلك النوع من المشاركات الذى تتم داخل نظام الحزب الواحد ، ويراه البعض أنها تهتم بتنمية إحساس ذاتى للمشاركة وذلك بناء على أن الحزب يستخدم كأداة لتسهيل التعبئة الجماهيرية بمساعدة وسائل الاعلام . وأن ذلك يتم بجانب ممارسة القوة القمعية الدكتاتورية العسكرية ، والتى تستهدف بالمشاركة أن تؤدى الى تنمية إحساس قومى عمل على خلق تأييد شعبى لها ، ولضمان أمنها القومى من خلال أيديولوجيتها الشعبوية - وبحيث تكون تلك الأيديولوجية منطلقا للمشاركة الشعبية ووفق حدود محكمة بدقة ، فلايسمح للتأثير على

(١) نادر فرجاني ، هدر الامكانية القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢م ، ص ٧١ .

السياسة العامة ، والإدارة ، ولا على إختيار العناصر التى تتولى الحكم^(١) .

وقد تبين من خلال دراسة قام بها كل من « بولير » و « بوثللم » D. Palmer & C. Potholm حول المشاركة السياسية فى المجتمعات الأفريقية ، ومجتمعات أمريكا اللاتينية ذات الحكم العسكرى أن هناك علاقة بين المستوى التنظيمى والتعبوى فى مجتمع ما ، وبين تقبل الظاهرة العسكرية والإصلاحات التى يقوم بها العسكريون . ففى المجتمعات التى تتميز بانخفاض مستوى التعبئة الاجتماعية والتنظيمية يتقبل الأفراد بصورة أكبر المبادرات والإصلاحات العسكرية ، عنها فيما يتعلق بالمشاركات التى تتم فى المجتمعات التى تتميز بمستوى مرتفع من التنظيم والدقة^(٢) .

ففى مجتمعات أمريكا اللاتينية كمثال على علاقة المستوى التنظيمى والتعبوى المنخفض يتقبل الإجراءات التى تقدم عليها الصفوات العسكرية وتتعلق بعدم الاعتماد على المشاركات كأحد وسائل تنمية قضية الديمقراطية فى واقعها . يذكر « تشارلز أندريان » أنه بالرغم من تخلى الجيش عن امتلاكه لبعض من الحكومات الرسمية فى أمريكا اللاتينية للقادة المدنيين فى عام ١٩٨٠ م . وبالرغم من سعى تلك الأنظمة السياسية ذات الواجهات الأوليجاركية المتنافسة إلى تدعيم الحريات المدنية ، وفرض المساواة والعدالة واللتحاق الاختيارى بالمشاركات السياسية ، وإتاحة الفرصة لكل الأفراد للإرتفاع فى نسق الطبقات الإجتماعية . إلا أن حكم الصفوات العسكرية فى بيرو ، بوليفيا ، والأرجنتين ، وأورجواى ، والبرازيل لازال يمارس حق الفيتو على

(١) اسامة الفزالي حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، ، سلسلة عالم المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ١٩١ .

(٢) سوبه العربى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

العمليات الانتخابية ، وفي صياغة القرارات . بل قد تم الاختيار الواعى فى إطار تلك الانتخابات ، وإنما يكون مسروق من قبل الوسطاء ومجموعة من المقولات والتبريرات التى تخرق قواعد المساواة بين الأفراد . كما أن الانتخابات فى واقع حكم الصفوات العسكرية لاتمثل شرعية الواقع المعاش ، والذى يعانى من التخلف والتعصب . ويضاف الى ذلك أن الفرد فى إطار الدكتاتوريات العسكرية ونظام الحزب الواحد قد لايقبل على الانتخابات ، وبالذات الفلاحين الذين يشكلون غالبية سكان مجتمعات العالم الثالث ، فقد وجد أن هناك اتجاهات متزايدة للتغيب عن الانتخابات التشريعية ، كما حدث فى السنغال عام ١٩٨٣ م بنسبة ٤٣٪ وذلك بعكس الاستفتاءات التى يتزايد الأقبال عليها ^(١) .

كما يرتبط بعدم جدية الانتخابات وإبراز دورها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تنمية قضية الديمقراطية من خلال عمليات المشاركات ، أن الصفوات العسكرية تسعى فى العادة الى تجميد الأوضاع السياسية وعدم تجديد الشخصيات السياسية إلا فى أضيق الحدود . وينطبق ذلك كما أوضح « عبد الحميد متولى » على رئيس الدولة الذى يمثل السلطة التنفيذية ولاينتهى أمره إلا بالموت أو المرض أو بقيام انقلاب عسكري ، أو ينقلب إلى ملك كما حدث فى أمريكا الوسطى ، أو تتقرر رئاسته مدى الحياة كما حدث فى تونس عام ١٩٧٥ م مع الرئيس بورقيبة - مع ملاحظة استثناء الهند من هذه القاعدة لأنها لم تأخذ بنظام الاستفتاءات وشكلت لجنة مستقلة للانتخابات مهمتها إدارة العملية الانتخابية فى جميع مراحلها لضمان الاستقلال - ومن هنا اتصفت العملية الانتخابية فى حكم الصفوات العسكرية الاستبدادية ، وسواء فى إطار النظم التنافسية أو اللاتنافسية بعدم النزاهة الى حد التزوير . وقد استهدفت هذه العملية استبقاء الساسة كوسيلة غير شرعية للإحتفاظ بالقوة كما تسببت الإنتخابات فى إقصاء

(١) سوبه المزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العلم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

واستبعاد المعارضة عن كراسى الحكم ، وذلك من خلال نظام الانتخابات بالقائمة والتي تجعل من البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة . وقد حدث ذلك فى غينيا عام ١٩٦٣م وكذلك فى السنغال^(١) . كما وصفت تلك الانتخابات بأنها تكون محددة بأوقات معينة ، وفى موضوع محدد من قبل السلطة الحاكمة فى إطار الحزب الواحد . وهو ما يضع صعوبات وتعقيدات تؤثر على جدوى مشاركة الجماهير فى تلك الانتخابات ، ولا يحقق مضمون الديمقراطية فى إطار حكم تلك الصفوات العسكرية^(٢) .

ولعلنا نستطيع القول أنه فى إطار عدم جدوى الانتخابات المحدد موضوعها ووقتها مسبقا ، والتي يكون هدفها تدعيم سلطة تلك الصفوات العسكرية وتدعيم قوتها فى الحكم وتجديد الولاء لهم - يصبح مضمون الديمقراطية الذى يشمل حكم الشعب بالشعب غير متحقق فى واقع حكمها - وذلك باعتبار أن مشاركة الجماهير ، وتأكيد سيادتها فى الاختيار بحرية من خلال الانتخابات يكون غير متواجد . وبذلك تفقد الانتخابات كوسيلة من وسائل التنمية السياسية فعاليتها . وقد أورد « روبرتو ميشيلز » فى هذا الصدد « أن فعل السيادة الشعبية فى الديمقراطية قد خضع الى انتقاد شديد من قبل مجموعة من العلماء ذوى الاتجاهات المحافظة أمثال « غايتانو موسكا » والذى تكلم عن بهتان الأسطورة البرلمانية وقال : أن هذه الطريقة فى فهم وإدراك قضية تمثيل الشعب وكأنها تنازل حر وتلقائى عن سيادة الناخبين (أغلبية الشعب) لعدد من المنتخبين (أقلية) .. إذ تفترض هذه النظرية بالفعل أنه بإمكان الأقلية أن ترتبط بإرادة الأكثرية بواسطة روابط متماسكة لا يمكن حل

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص

١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) سويم العزى ، الدكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص

بعضها عن البعض الآخر .. ولكن ما أن ينتهى التصويت حتى تنتهى معه سلطة الناخبين على ممثليهم ، ويعتبر الممثل نفسه عندئذ وكأنه الحكم المفوض للفصل فى الحالة الراهنة ^(١) .

ولعلنا نلاحظ أن المشاركات الجماهيرية التى تحدث فى إطار الديموقراطيات التى تدعيها تلك الأنظمة الدكتاتورية العسكرية قد تأخذ شكل الاستفتاءات وليس الانتخابات والاستفتاء يعنى حق الرئيس فى عرض موضوع معين على الشعب فى حالة معينة . فقد تعرض بعض الدول دساتيرها الجديدة للاستفتاء الشعبى كدليل على سيادة الأمة مثلما حدث فى فولتا العليا والكونغو برازافيل ، ومدغشقر . ولكن الواقع يثبت أن الاستفتاءات فى حكم الصفوات العسكرية لاتساعد على تحقيق تطور ديموقراطى ، ولا على تنمية سياسية . فقد أوضح أساتذة القانون عدم جديده القيمة الديموقراطية للإستفتاء فى بلاد شعبها غالبية من الأميين وليس أمامه إلا الموافقة على نص موضوع الاستفتاء ، يضاف إلى ذلك أن الاستفتاء قد يخفى وراءه دكتاتورا مثل « بوكاسا » بحيث أصبح من المتعود عليه أن يصوت الإفريقى على موضوع محدد مسبقا وليس على برنامج مطروح للمناقشة ^(٢) . كما أصبح من المتعود عليه فى واقع حكم الصفوات العسكرية أن نجدها تمارس حق الفيتو أو الاعتراض على رؤساء الانتخابات ، وهى التى تصيغ القرارات والأحزاب والمرشحين الذى يمكنهم المشاركة فى الانتخابات هذا بالإضافة الى تدخلها فى تحديد السياسات التى تتبناها الدولة ^(٣) .

(١) روبرتو ميشيلز ، الأحزاب السياسية (ترجمة) منير مخلوف ، بيروت : دار الطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥٦م ، ص ٣٣ .

(٢) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(3) Charles F. Anderian., Political change in the third world, Op. Cit.: P. 37 .

وهكذا يمكن أن نستبين بأن الانتخابات كوسيلة من وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام وبقضية الديمقراطية بوجه خاص - قد تأثرت فعاليتها بالواقع العام لحكم الصفوات العسكرية ، وبسماتها الشخصية فى واقع مجتمعات العالم الثالث وذلك بغض النظر عن تباين النظم السياسية التى أخذت بها وتباينت ما بين (النظم التنافسية) ، (واللاتنافسية) . وربما كان ذلك راجع إلى واقع التبعية الأيديولوجية الذى عايشته تلك الصفوات العسكرية . والذى أدى بها إلى نهج نظم سياسية لا تتفق مع واقعها الاجتماعى والتاريخى والاقتصادى ، ويضاف إلى ذلك أن تلك الصفوات العسكرية قد نفذت الانتخابات فى هيئة استفتاءات تجرى من خلل تلك النظم الحزبية التابعة لها ، وفى تكريس حكمها مبدى الحياة فى إطار سلطاتها القمعية . وبالتالى لم تتخذ مشاركة الجماهير فى الاستفتاءات أية دلالة فعالة فى تحقيق مضمون الديمقراطية واقعيا حيث لجأت الصفوات العسكرية الى تشكيل حكوماتها بالاستفتاء العام بدلا من الانتخاب والرجوع الى الشعب فى قضايا الهامة . ولم تدرك أن الانتخابات تؤدي إلى تشكيل الرأى العام والتعبير عنه ، أما الاستفتاء فيظهر المشاعر الجمعية فقط ^(١) .

٤ - خاتمة الفصل الثانى :

لقد بدا فيما يتعلق بتناول الاتجاهات النظرية التى سادت دراسة قضايا التنمية السياسية - وفى تحديد أى من تلك الأبعاد أو الاتجاهات يعد صالحا لدراسة قضايا التنمية السياسية ، ويمكن أن تأخذ به الصفوات العسكرية القائمة على حكم مجتمعات العالم الثالث - بدا أن هناك ارتباط بين مفهوم التنمية السياسية وبين عمليات أو واجهات التنمية السياسية والتى يمكن أن تأخذ أبعادا تنموية متعددة مثل : بناء الدولة القومية ، والتحديث السياسى ، والتنمية الإدارية والقانونية ، أو بناء

(١) ابراهيم خضر ، الجيش والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ .

الديموقراطية . وأنه يمكن لنا الاتفاق مع « لوسيان باي » في تبني مفهومه الذى يربط بين التنمية السياسية ، وبين درجة القوة التى يمكن للنسق أن يكون قادرا من خلالها على الحراك والفعالية السياسية ، وكذلك التحكم فى قوى التغير الاجتماعى والاقتصادى . وذلك نظرا لأن هذا التعريف يمكن أن يصلح لإتخاذه تعريفا إجرائيا يربط بين مفهوم التنمية السياسية وبقية أشكال التنمية الأخرى . ويعتبر أن التنمية السياسية تشكل بعدا نوعيا فى إطاره . وأن الصفوات العسكرية عليها أن تضع ذلك فى رؤيتها عند مباشرة عمليات التنمية فى مجتمعات العالم الثالث

وقد جاءت اهتمامات « إيرام أدلمان وشنثيامورس » فى هذا الإطار بدراسة سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية - فى نطاق علم الاجتماع العسكرى ، وعلم الاجتماع السياسى - حيث قاما بتناول العديد من المؤشرات التى يمكن تصنيفها الى نماذج أو اتجاهات نظرية يمكن أن تصلح لدراسة عمليات التنمية السياسية ، والتى أمكن حصرها فى ثلاثة مداخل أو اتجاهات نظرية وهى : المدخل الوظيفى أو مدخل التوازن ، والمدخل المادى أو مدخل الصراع ، ثم مدخل الثقافة السياسية لدى « لوسيان باي » . وقد انتهى « ريرام أدلمان » و « شنثيامورس » فى هذا الصدد إلى أنه فى إطار تلك التداخلات العسكرية التى أصبحت واضحة فى السياسات المدنية فى مجتمعات العالم الثالث - والتى أخذت معدلات عليا - بدأ العديد من علماء الاجتماع السياسى فى السنين الأخيرة والاهتمام بدراسة وإبراز قدره الجيوش على بناء مؤسسات سياسية تكون قادرة على التحديث السياسى . وذلك إستنادا إلى أن أفراد الجيش من الطبقة المتوسطة يكونون أكثر تقبلا للتكنولوجيا الغربية والتنظيم ، وأيضا أكثر بعدا عن الأنماط التقليدية للفعل .

وإذا ما حاولنا معرفة موقف أنظمة الحكم العسكرى فى واقع مجتمعات العالم الثالث من الأخذ بأى من التوجهات الأيديولوجية التى

سادت فى ضوء علاقات التبعية - وهما الأيديولوجية الليبرالية الغربية ،
والأيديولوجية الاشتراكية الراديكالية - يمكن القول أن غالبية مجتمعات
العالم الثالث التى حققت استقلالها من خلال ثورة الجيش لم تستطع
أن توجد لنفسها أيديولوجية محلية تنتج من تراثها الثقافى والاجتماعى .
وذلك نتيجة الصراعات الطبقية والخلافات القبلية والعرقية والدينية .
ولكنه وفى ضوء حاجة تلك المجتمعات إلى نسق أيديولوجى يدفع عملية
التنمية التى استهدفتها إلى الأمام ، ويحقق لها الوحدة القومية ، لم يكن
أمامها سوى قوة الجيش الذى تدخل فى كل شىء ، وببنى أيديولوجيات
مستوردة كما لجأت الى المعونات الأجنبية والقروض والمساعدات نظرا
لعدم تواجد تراكم رأسمالى سابق لدى تلك المجتمعات . هذا وقد حاول
العديد من قادة الثورات فى مجتمعات العالم التخفيف من حدة تبعيتهم
واستمالة شعوبهم من خلال دمج تلك الأيديولوجيات مع ثقافتهم المحلية
وإطلاق مسميات قومية عليها . وفى النهاية وضح أن تلك الأيديولوجيات
التي تبنتها تلك الصفوات العسكرية فى ضوء علاقات التبعية قد اتسمت -
بالإلتفاف حول شخصية القائد الكاريزمية فى مجتمعه .

وإذا ما أنتقلنا إلى مناقشة بعد تأثير تلك الأيديولوجيات التى سادت
حكم الأنظمة العسكرية على قضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات
العالم الثالث . والتى حددناها بقضايا بناء المؤسسات السياسية ، وقضايا
التكامل والاستقرار السياسى ، ثم قضية الديمقراطية ، وكذلك قضية
الحرية السياسية . فقد بدا واضحا رغم علاقات التبعية الأيديولوجية
الأجنبية ، أن الجيش هو القوة المسيطرة وصاحب القرار الأخير فى كل
مجالات التنمية . ولعلنا نستطيع القول أن العلاقة الديناميكية القائمة بين
التغير فى مضمون الأيديولوجية السياسية ، وبين طبيعة النظام السياسى
ومؤسساته التى تعتمد عليها تلك الصفوات فى تحقيق أهداف التنمية هى
علاقة متحققة فى الواقع السياسى لحكم الصفوات العسكرية . فتلك
الأنظمة والمؤسسات فى الغالب ما نجدها تتأرجح ما بين (الأنساق

البيروقراطية ، أو التوفيقية ، أو أنساق الحراك المتغيرة) - وأن هذا التآرجح عادة ما يتم فى ضوء علاقات التبعية الايديولوجية كما أشار « تشارلز أندريان » ولكن تبقى فى النهاية السمة الغالبة وهى الدكتاتورية الاستبدادية فى حكم تلك الصفوات العسكرية ، والتي قد تجهض أو تعوق انجاز أى من تلك المؤسسات للأهداف المنشودة لعملية التنمية .

وفيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن تلعبه الأيديولوجية السياسية لنظم الحكم العسكرية - فى مجتمعات العالم الثالث - فيما يتعلق بتدعيم النظام وتحقيق الاستقرار السياسى للمؤسسات وتكاملها ، ودون إغفال لعلاقات التبعية الأيديولوجية . تلاحظ أن تطابق السلوك العام مع المذهب السياسى من خلال الاقتناع بمشروعية المذهب ، وما يتخذ من إجراءات تؤدى إلى تحقيق الاستقرار والتكامل السياسى لم يتحقق فى واقع حكم الصفوات العسكرية الإستبدادية . فربما تكون تلك الصفوات قد لعبت دور بارزا فى تنمية الشعور والاحساس بالوحدة الوطنية فى فترات تحقيق الاستقلال وما بعدها للتخلص من الاستعمار . أما على المستوى المحلى الداخلى ربما لم يبرز هذا الدور لأن القادة العسكريين قد دأبوا على تدعيم سلطتهم وقوتهم وقبضتهم على الحكم . وذلك من خلال إثارة الأحقاد الطبقية ، وتآليب الزعماء السياسيين ضد بعضهم البعض . بل ومن خلال قيادة الانقلابات العسكرية بصورة متكررة وتغيير توجهاتهم الأيديولوجية فى ضوء علاقات التبعية . وهو ما أثر على تحقيق قضايا استقرار النظم الاجتماعية والسياسية وتحقيق تكاملها .

ولعلنا نستبين بعد تناولنا للأبعاد التطبيقية لمضمون قضية الديمقراطية سياسيا واجتماعيا فى إطار حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، أن محتوى قضية الديمقراطية وما يرتبط بها من قضايا فرعية مثل : حقوق الإنسان ، والضمانات الدستورية ،

والحريات العامة - وسواء أخذت تلك الصفوات العسكرية باتجاه الفكر الليبرالي الغربي ، أو باتجاه الفكر الاشتراكي الليبرالي - لا تتماثل في التطبيق العملي مع الأيديولوجية العسكرية « الاستبدادية الدكتاتورية » التي تبنتها تلك الصفوات ، ولا مع الواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم الثالث . وقد أوضح « عادل حسين » في هذا الصدد أن الاعتراض لا يكون على أخذ الصفوات العسكرية بالنظام الليبرالي أو الشيوعي في حد ذاته . فكل من النظامين له بيئته ، ولكن الاعتراض يتمثل في عدم وعي تلك الصفوات العسكرية بأن التطبيق العملي لمضمون قضية الديمقراطية من خلال النماذج الأيديولوجية المستوردة لا يتوافق مع التركيبة الاجتماعية والثقافية لتلك المجتمعات ^(١) . وقد عبر الدارسين عن أزمة الديمقراطية تلك في واقع حكم الصفوات العسكرية بما أطلق عليه بأزمة عدم الاندماج السياسي من خلال : عدم الاندماج القومي ، والاقليمي ، والقيمي والذي تظهر سلبياته في ميدان التنمية السياسية في ثلاثة مجالات السياسية هي : الديمقراطية ، والشرعية السياسية ، والاستقرار السياسي ^(٢) .

أما بصدد تقييم موقف الصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم الثالث من إيجاد وسائل أو سبل يمكن الاعتماد عليها في تحقيق مضمون قضايا التنمية السياسية بوجه عام ، وقضية الديمقراطية ، والحرية السياسية بوجه خاص . فتجدر الإشارة إلى أن تناولنا لتلك الوسائل جاء في إطار نظرتنا على أنها تشكل أبعاد فرعية للتحقيق الفعلي لمضمون قضية الديمقراطية في الواقع ، هذا بجانب أنها

(١) عادل حسين ، « المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية » مقالة من مجلة المستقبل

العربي ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٦٧) ، ١٩٨٤ م ، ص ٦ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، « أزمة عدم الاندماج في الدول النامية » مقالة من مجلة العلوم

الاجتماعية ، الكويت : البيرق للطباعة والنشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٦ م ، ص ٥٩ .

تمثل وسائل لتحقيق قضايا التنمية السياسية بوجه عام . وقد أمكن حصرها في ثلاثة وسائل هي : الأحزاب السياسية ، والمشاركات السياسية ، والانتخابات السياسية . وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية كوسيلة من وسائل تنمية قضية الديمقراطية فقد بدا أن أشكال النظم الحزبية قد تنوعت في واقع حكم الصفوات العسكرية وفقا للتوجهات الأيديولوجية السائدة ، وأطر علاقات التبعية . ووجدنا أن الصفوات التي تبنت اتجاه الفكر الليبرالي الغربي شيدت أشكال حزبية ثنائية أو تعددية . بينما الصفوات التي أخذت باتجاه الفكر الماركسي الشيوعي قد شيدت نظم سياسية شمولية تنهض على نظام الحزب الواحد . وإذا كان نموذج الحزب الواحد قد ساد في بداية الستينيات غالبية مجتمعات العالم الثالث ، فلعلنا نستطيع القول أن ذلك يرجع إلى سيادة حكم الصفوات العسكرية في واقعها ، والتي رأت في شكل الحزب الواحد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في اتجاهات التنمية دون تنافس . وفي نفس الوقت فهو يتيح لها كصفوة عسكرية التدخل في اتخاذ القرارات ومزاولة الممارسات القمعية دون منافسة حزبية ، بل أن الصفوات العسكرية التي أخذت بالنظام الحزبي التنافسي غلب على أحزابها ومؤسساتها السياسية الطابع الشكلي في الممارسات دون أن يعتمد عليها كوسيلة فعالة لتحقيق مضمون الديمقراطية في واقع حكم تلك الصفوات الاستبدادي العسكري .

أما فيما يتعلق بموقف نظم الحكم العسكرية في مجتمعات العالم الثالث من المشاركة السياسية كوسيلة فعالة يمكن الاعتماد عليها في التحقيق الفعلي لمضمون قضيتي الديمقراطية والحرية السياسية . فقد وضح أن المشاركة السياسية - التي تأخذ شكل المشاركات الشعبية ، أو المنافسات الحزبية في إطار الحملات الانتخابية ، أو التصويت من خلال الانتخابات لم تكن بمنأى عن الاتجاه القمعي الاستبدادي لحكم الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث . بل قد يكون الهدف

من قيامها فى أوقات معينة هو تدعيم قبضة الجيش من خلال أيديولوجية شعبية يطرحها ليكتسب التأييد الشعبى - وسواء تمت تلك المشاركات من خلال الانتخابات أو الاستفتاءات وفى إطار نظم تنافسية أو لاتنافسية - وبالتالى يمكن أن تنتهى مع « رمزى زكى » إلى أن المشاركة السياسية الشعبية كوسيلة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق قضايا التنمية السياسية ليس المقصود بها مجرد شعار سياسى أجوف وإنما يقصد بها التجنيد الفعلى لكافة الطاقات البشرية فى مختلف القطاعات .. وخلق أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية فى وضع خطة للتنمية ومتابعة تنفيذها ... ويجمع مفكرى العالم الثالث على أن المشاركة الشعبية التى تكفل تحقيق التنمية المستقلة لن تتحقق إلا إذا اعتقد الناس عن إيمان حقيقى بأن ثمار التنمية سوف يعود عليهم . وأن مثل هذا الإيمان هو الكفيل بأن يجعلهم يرتقون الى مستوى العمل الجاد والخلاق الذى يتطلبه تحقيق التنمية ^(١) .

(١) رمزى زكى ، « ملاحظات حول استراتيجية التنمية فى البلدان المتخلفة » فى مقالة من مجلة فكر الدراسات والبحث ، القاهرة : تصدر عن دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، العدد (١٠) ، ١٩٨٦ م ، ص ٩٣ .

الفصل الثالث

صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية في مصر في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م)

- ١- الأصول الاجتماعية والفكرية لصفوة الحكم العسكرية .
- ٢- تطور صفوة حكم السبعينات وكيفية وصولها الى الحكم في مايو ١٩٧١ م .
- ٣- صفوة السبعينات العسكرية وقضايا التنمية السياسية .
 - أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية .
 - ب - قضايا التكامل والاستقرار السياسى .
 - ج - قضايا الديمقراطية والحرية السياسية .
- ٤- صفوة السبعينات العسكرية ووسائل تحقيق الديمقراطية والحرية السياسية :
 - أ- المشاركات السياسية .
 - ب - الأحزاب السياسية .
 - ج - الانتخابات والاستفتاءات السياسية .
 - د - الصحافة القومية والحزبية
- ٥- خاتمة الفصل الثالث .

الفصل الثالث

صفوة الحكم العسكرية وقضايا التنمية السياسية في مصر في الفترة
من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م)

قبل الدخول في تناول موقف صفوة الحكم العسكرية التي حكمت مصر في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) من قضايا التنمية السياسية ، نرى من الهام أن نشير الى الأوضاع السياسية والاجتماعية السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م . والتي برز من خلالها بناء القوة السياسى لثورة يوليو ، مدعما الحكم العسكرى منذ قيامها وحتى الآن . وان هذا البناء هو ذاته الذى تنتمى اليه صفوة الحكم العسكرية التى حكمت مصر في الفترة المحددة للدراسة ، جسدا وروحا .

فقد تمخض عن السياسة الطبقية التى تبعها محمد على أن زادت الفجوة بين كبار ملاك الأرض الزراعية من ناحية ، وصغار الفلاحين من ناحية أخرى . وأصبحنا بصدد قوى اجتماعية مرتبطة بالأرض من أبناء الريف المصرى . كما تشكلت بعض الفئات الرأسمالية: عبر قنوات متعددة أهمها : الترقى فى الرتب والقطاعات الغنية ، والانتظام فى صفوف الجيش حيث وصل عدد من أبناء الريف المصرى الى مراتب هامة مثل البكباش (مقدم) . وكذلك التعليم الذى ساعد بعض العناصر المصرية الخالصة فى الوصول الى مراكز مرموقة ، بالاضافة الى البعثات التعليمية الى أوروبا والتى بلورت نخبة مثقفة تؤمن بالفكر الليبرالى الغربى^(١) .

وقد وضع دور الجيش البارز فى بناء القوة على المسرح السياسى

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ٧٤ - ٨٠ ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ م .
ص ٢٣ .

فى مصر منذ اللحظة الأولى التى لبس فيها الفلاح المصرى ملابس
الجندي فى « عهد محمد على » ، وأنتظم فى صفوف الجيش . فنبت
تناقض بين الجنود وصغار الضابط من أبناء الفلاحين المصريين ، وبين
الأتراك والشراكة الذين تولوا المناصب العليا فى الجيش . بل إن الصراع
قد وصل إلى ذروته مع الثورة العرابية ، ولم يخمد بعد هزيمتها واحتلال
البريطانيين لمصر ، بل اتخذ طابعا وطنيا بين المصريين فى صفوف الجيش
وبين قوات الاحتلال البريطانى .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكام السابقين على حكم « محمد على »
من المماليك والشراكة العثمانيين كانت لديهم قناعة وخوف مطلق من
تجنيد المصريين ، وكان ذلك تخاشيا لبعث الروح العسكرية فى الشعب
والسماح لأبنائه لحمل السلاح وأخذ زمام الأمور بأيديهم من خلال
الجيش ^(١) .

وتمشيا مع هذه الروح العسكرية لعله من الضرورى أن نشير بأن
ثورة يوليو ١٩٥٢م قد جاءت من خلال الشعور الوطنى للضابط
المصريين بهدف التخلص من الاستعمار الأجنبى ، وتحقيق التحرر
الوطنى ، وهنا فى الفصل الثالث سوف نتناول بالدراسة حالة صفوة
الحكم العسكرية المصرية وعلاقتها بقضايا التنمية السياسية - ممثلة لواقع
مجتمعات العالم الثالث - وذلك بهدف الوقوف على الدور الذى لعبته
فى واقع المجتمع المصرى فى مجال التنمية السياسية ، فى الفترة المحددة
لِلدراسة وهى من (١٩٧١-١٩٨٠م) وسوف نعتمد فى تناولنا لهذه
العلاقة على فهج تاريخى تحليلى نقدى ، حتى يمكننا إبراز هذا الدور
سواء بالإيجاب أو بالسلب . وبالتالى طرحنا أربعة عناصر رئيسية للدراسة
نحاول من خلالها إظهار موقف صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات
من قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى على النحو التالى :

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مصر والعسكريون » (الجزء الأول) ، القاهرة :

مكتبة مدبولى ١٩٨٣م ، ص ١٣ - ١٤ .

١- الاصول الاجتماعية والفكرية لصفوة حكم السبعينات .

٢- تطور صفوة حكم السبعينات وكيفية وصولها الى الحكم فى مايو ١٩٧١ م .

٣- صفوة السبعينات العسكرية وقضايا التنمية السياسية .

أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية .

ب - قضايا التكامل والاستقرار السياسى .

ج - قضايا الديمقراطية والحرية السياسية .

٤- صفوة السبعينات العسكرية ووسائل تحقيق الديمقراطية والحرية السياسية :

أ- المشاركة السياسية .

ب - الأحزاب السياسية .

ج - الانتخابات والاستفتاءات السياسية .

د- الصحافة القومية والحزبية .

١- الأصول الاجتماعية والفكرية لصفوة الحكم العسكرية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) :

تجدر الاشارة أن الأصول الاجتماعية والطبقية التى برزت من خلالها الصفوة العسكرية التى حكمت فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) يمكن إيضاها من خلال الصراع الاجتماعى الطبقي الذى كان سائدا قبل الثورة وأمتد بعد قيامها ، بحيث يمكن من خلال هذه التركيبة الاجتماعية الطبقيية إيضاح الحدود الخاصة بتلك الصفوة العسكرية ، والتى ظهرت من خلالها ثم تولت مقاليد الحكم بعد ذلك .

ويشير « عادل عنيـم » فى كتابـة عن « النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة » فى هذا الصدد الى أن التركيبة الاجتماعية والطبقية للمجتمع المصرى ، قد تشكلت قبل الثورة وبعدها وفقا لظروف محلية وعالمية ، وسوف نحاول الوقوف عليها لتحديد موقع الصفوة العسكرية من هذه التركيبة كما يلى :

١- طبقة كبار العقارين : وكانوا يشكلون الركيزة الأساسية للطبقة الحاكمة كلها ، ويحتلون علاقات انتاجية إنتقالية من الإقطاع الى الرأسمالية .

٢- طبقة البرجوازية الكبيرة : وكانت تضم جناحين متميزين من حيث الأصل التاريخى - الأول - جناح المتمصرين من اليونانيين والأرمن واليهود من مختلف البلدان ويباشرون تجارة العملة وأعمال البورصة . وهذا الجناح كان يمثل صفوة محلية تعتمد عليها السلطة الاستعمارية لتشكيل عقبة فى طريق الجناح التالى - وكان يتكون من برجوازية رجال الأعمال المصريين الذين هم من أصل ريفى . ويضم هذا الجناح الملاك العقارين ، وأغنياء الفلاحين ، وبعض الموظفين من أصول ريفية ، وقد نمت هذه الطبقة فى أحضان التبعية والسيطرة الامبريالية وحقت أرباحا فاحشة .

٣- البرجوازية المتوسطة : وهى طبقة تتضمن شريحة ريفية وأخرى حضرية ، وتعيش على استغلال عمل الآخرين ولا تحتل مركزا سياسيا أو إقتصاديا مهيمن . ونمت بعد الحرب العالمية الثانية من المصريين الذين ركزوا نشاطهم فى بعض النشاطات المكملـة للبرجوازية الكبيرة .

٤- البرجوازية الصغيرة : أو الطبقة الوسطى . هى طبقة اجتماعية تتألف من شرائح متجانسة وتعيش من بيع قوة عملها أو

تخصصاتها الفنية^(١) .

ويضيف عادل غنيم أن التمايز الطبقي داخل البرجوازية الصغيرة كان له أهمية كبرى فى تحديد الركائز الاجتماعية الحقيقية لصفوة الحكم العسكرى التى اعتلى « عبد الناصر » قممتها . إذ أمكن للشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة (الطبقة المتوسطة) والثنى تمتلك تخصص نظرى أو تكنولوجى (مدنى أو عسكرى) أن تنخرط فى جهاز الدولة السياسى والادارى ، والعسكرى ، والاقتصادى والجامعى . وقد تضمنت هذه الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة فئات : ضباط الجيش ، والبوليس ، وأساتذة الجامعات ، والصحفيين ، والاقتصاديين ، والفنيين ، والموظفين الذين وصلوا الى المراكز الوسطى^(٢) .

وتبين مما سبق أن الشريحة الاجتماعية العليا من طبقة البرجوازية الصغيرة قد احتوت ضمن مكوناتها عناصر ضباط الجيش . وأن هذه الفئة تمتد جذورها الاجتماعية الى الطبقة المتوسطة التى لم يكن لها وجود فعال فى البناء الاجتماعى الطبقي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ م . حيث يشير « أحمد زايد » إلى أن تلك الطبقة فى هذه الفترة قد اتسم نضالها بالتناقض ولم يكن بمقدورها أن تحقق هيمنة قبل الثورة ، بل بدت كطبقة تابعة للبرجوازية الكبيرة ، والميل نحو خدمة أهداف الاستعمار . وبالتالى كان من الطبيعى ان تبحث هذه الطبقة عن بديل لتحقيق هيمنتها السياسية ، وكان الجيش - باعتباره الذى يمثل الشريحة العليا فى البرجوازية الصغيرة وبما يضم فى صفوفه من عناصر نشطة - هو

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ، ٧٤ - ٨٢ القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ م ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ، ٧٤ - ٨٢ المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

البديل الذى اعتمدت عليه الطبقة الوسطى فى تحقيق طموحاتها والتخلص من حياة القهر والاستغلال والهمينة الأجنبية وهو ما فشلت فى تحقيقه تلك الطبقة عن طريق الوسائل الايدولوجية^(١) .

ويبدو أن الجيوش فى المجتمعات النامية قد اختصت بمهمة تحقيق طموحات الطبقة الوسطى والتخلص من القهر والسيطرة الأجنبية وتحقيق الإستقلال . فقد أورد « بوتومور » فى هذا الصدد ان هناك سمة خاصة للجيوش الحديثة لفتت اليها الأنظار كثير من الكتاب ، وتمثل فى أن الجيوش تمثل إحدى القنوات الرئيسية للحراك الاجتماعى الصاعد ، وفى المجتمعات التى يتاح فيها التعليم العالى للطبقة العليا فقط كما هو الأمر بالنسبة لكثير من دول الشرق الأوسط ، يمثل الجيش مجالا لتكوين صفوة جديدة ينتمى أعضاؤها إلى الطبقات الوسطى فى المجتمع ، والتى فى الغالب ما تكون مرتبطة بالطبقات العاملة التى تحولت الى طبقة تابعة للبرجوازية الصغيرة ، وكذلك الفلاحين ، ولقد حدثت الثورات فى مصر وسوريا والعراق بزعمامة ضباط الجيش الذين ينتمون أساسا الى الطبقة الوسطى ، والوسطى الدنيا^(٢) .

وهكذا أصبح النظام العسكرى كما يرى « ممفريد هالبرن » M. Hallperen بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م يسعى الى تمثيل الطبقة الوسطى ، ولكن ليست الطبقة الوسطى القديمة التى تضم البيروقراطية الحكومية والمكتبية والمهن الحرة وصغار التجار ، ولكنها طبقة وسطى لها وظائف تكنولوجية وأخرى فى إدارة وتنظيم المشروعات تسعى النظام العسكرى الى خلقها ، بحيث أصبحت جماعات اصحاب الرواتب)

(١) أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، « الرؤية السوسولوجية » القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) بوتومور ، الصفوة والمجتمع « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » (ترجمة) محمد الجوهري ، علياء شكرى ، محمد على محمد ، السيد الحسينى ، القاهرة ، ١٩٧٢م ، ص

الموظفين والفنيين والعلميين في مصر) تمثل الاحتياطي الرئيسى للقوة السياسية للنظام العسكرى وتشكل النفوذ الاقتصادى والاجتماعى . ويعتبر الجيش أكثر هذه الشرائح تماسكا فيها ، كما يمثل ضباطة مصالح هذه الطبقة وأقوى ادواتها ^(١) وذلك باعتبار أن ضباط الثورة ينحدرون من نفس الطبقة . ويؤكد هذا المعنى ما أوردته « خالد محيى الدين » وهو من رجالها « أنه فى الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٣٨ م تدفق إلى الكلية الحربية كثيرون من أبناء الطبقة الوسطى ، وربما الفئات الدنيا منها (صغار الموظفين متوسطى وصغار ملاك - تجار متوسطين ... وهكذا) ^(٢) .

وإذا ما انتقلنا إلى تناول الاصول الأيدولوجية لصفوة السبعينات العسكرية ومراحل تطورها حتى وصولها إلى السلطة ، تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة مؤداها « أن جذور هذه النخبة الأيدولوجية تمتد إلى مرحلة الثورة وتحولاتها الاجتماعية . فلقد ارتبطت نخبة الرئيس السادات بعلاقات جدلية فريدة بنظام الثورة ، حيث طورت من قلب هذا النظام توجهات سياسية واجتماعية وأيدولوجية نقيضه له . وحين انفردت بالسلطة طرحت نظاما مختلفا فى حركته وتوجيهاته الداخلية والخارجية ^(٣) .

ويستلزم تتبع الأصول الأيدولوجية لصفوة السبعينات العسكرية تقسيمها إلى مرحلتين :

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع سابق ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) خالد محيى الدين ، والأنا أتكلم ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٣) أمانى عبد الرحمن صالح ، « أصول النخبة السياسية فى السبعينات » مقالة من مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، بيروت . معهد الانماء العربى ، العدد (٢٦) أكتوبر ١٩٨٨ م ، ص ١٠ .

المرحلة الأولى :

وتتناول مرحلة نشوء وتبلور صفوة السبعينات العسكرية مرادفة لصفوة الحكم وصفوة رجال الأعمال ، وقد أوضحت « أمانى عبد الرحمن » فى هذا الصدد بأنه من المعروف أن جماعة الضباط الأحرار عند قيامها بالثورة لم ترتبط بأية نظرية سياسية ، وبالرغم من اشتراكهم جميعا فى توجه وطنى واحد إختلط بأفكار غير محددة حول تحقيق العدالة الاجتماعية ، فقد كان هناك عدم تجانس فكرى بين أعضاء الثورة ، وكان لعبد الناصر الفضل فى تطوير نظرية سياسية واجتماعية لها ، وإن كان لم يقابل ذلك نمو اتجاهات مماثلة لدى نخبة الضباط الذين اتفقوا بالكاد حول الحد الأدنى للنقاط الست للثورة . فقد رأى البعض منهم أن الاجراءات الاشتراكية تشكل انحرافا من الرئيس « عبد الناصر » وميلا نحو اليسار . وإن كان الكثير منهم قد قام بتلك المعارضة طمعا فى الاستمرار فى السلطة ، إلا أن البعض قد عبر عن معارضته علنا مثل « كمال الدين حسين » الذى بنى معارضته على أساس أيديولوجى ، وأبدى مخاوفه من تزايد التأثير الماركسى فى اتجاهات النظام للأخذ بالمفاهيم الماركسية ، وأيضا فى توصيف النشاط الاقتصادى وفقا لمفهوم التحليل الماركسى . وقد أيد فى ذلك « عبد اللطيف بغدادى » وأبدى معارضة نحو المضى قدما تجاه المزيد من إجراءات التأميم بعد صدور الميثاق ، وتطبيق هذه القرارات على الوحدات الاقتصادية الصغيرة^(١).

ولعلنا نلاحظ مما سبق أن صفوة حكم السبعينات قد استقرت من حيث موقعها السياسى فى الستينيات داخل بنية السلطة ذاتها . كما اتخذت موقعها الاجتماعى كما يرى « عادل غنيم شى » فى قمة الهرم الاجتماعى للمجتمع المصرى . ومن حيث موقعها الفكرى

(١) أمانى عبد الرحمن صالح « أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات » مرجع سابق ،

والأيديولوجى أخذت موضعها على يمين سلطة الرئيس « عبد الناصر » ، بحيث يمكن الإشارة إليها بيمين السلطة فى تلك المرحلة . وقد كان هناك تمييز بين ثلاثة اتجاهات أيديولوجية للسلطة السياسية فى المرحلة من (١٩٥٢ - ١٩٦٦ م) والتي يمكن فى ضوءها تحديد الموقع الأيديولوجى لصفوة السبعينات العسكرية على النحو التالى : أولاً - اتجاه رأسمالى تقليدى ذو ملامح إصلاحية على يمين الصفوة العسكرية الحاكمة . والثانى - اتجاه اشتراكى خيالى على يسار السلطة العسكرية الحاكمة ، والثالث - اتجاه قومى عربى ذو ملامح شبه اشتراكية ^(١) . فقد ظلت صفوة حكم السبعينات راسخة من حيث موقعها الفكرى والأيديولوجى على يمين السلطة - منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وتشكيل مجلس قيادة الثورة ، وحتى بعد اعلان الجمهورية - فقد ظلت متمسكة فى مواقفها المتعددة فى مواجهة الاتجاهات الفكرية السابقة . ويذكر « خالد محيى الدين » فى هذا الصدد أنه حتى بعد اعلان الجمهورية لم أكن أدرك بعد الخلافات بين نجيب وجمال ، وكنت اتصور أن المسألة مسألة اختلاف فى وجهات النظر ، أو حتى صراع محدود على السلطة ، أو أنها من نوع الصراع الموجه ضدى من جانب جمال سالم مثلاً هو وبعض الزملاء ، فهم مثلاً كانوا يتصورون أن وجودى معهم عبء على حريتهم فى الحركة . وأنا كنت اتصور أن هناك اتجاه أمريكى يريد الإنحراف بالثورة عن أهدافها الأولى ، لكننى رغم ذلك كله لم أكن أتصور أن الأمر يمكنها أن تنفجر لتصل الى المواجهة الحاسمة والى القطعية ^(٢) .

وبالتالى يمكن القول أن التوجه الأيديولوجى لجناح اليمين العسكرى الذى حكم مصر فترة السبعينات كان واضحاً منذ البداية ،

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية التابعة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) خالد محيى الدين ، والآب أنكلم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

ولكنه فى إطار الصراعات والتناقضات بين الضباط وزعيمهم فى الفكر والأسلوب - بالاضافة الى عدم وجود أيديولوجية واضحة تنير الطريق - أثرت تلك الصفوة ممثلة فى شخص أنور السادات الركود فى الظل وعدم الصدام حتى تأتى الفرصة السانحة لتكشف عن توجهاتها . وفى هذه الفترة لم تمتلك ثورة ٢٣ يوليو سوى الأهداف الستة التى تعتبر شعارات مجردة تحتاج الى تفسير وبرنامج ، والى أن جاء التنظيم الجديد « الاتحاد القومى » وأعلن عنه فى يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧م وتولى منصب السكرتير العام أنور السادات ، لم تكن قد عرفت كلمة اشتراكية ، والتى عرفت فى قاموس الصفوة العسكرية بعد مؤتمر باندونج وفى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية نظر الى المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى كعلاج لحل المشاكل العامة وأنه السبيل إلى الديموقراطية السليمة التى تشعر الشعب بأنه يحكم نفسه بنفسه ^(١) .

وفى هذا الصدد يمكن أن ننتهى بالاتفاق مع « ديريك هوبوود » Derek Hopwood بأن « السادات » بقى فى الظل يعمل موافقا على كل تصرفات « جمال عبد الناصر » القائد والزعيم ومحتفظا بتوجهة الأيديولوجى مع مؤيديه ، ومتجنباً لكل الصراعات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة . وأن كان الجميع يدركون أنه يمثل اتجاه اليمين أو جناح اليمين فى ضوء الحكم العسكرى . وقد قبل فيما بعد أمانة الاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٦٢م مع « حسين الشافعى » و « كمال الدين حسين » متسايراً مع أحداث تطور البناءات السياسية لصفوة الحكم العسكرى ، ومتجنباً لأية صراعات الى أن آل المنصب « لعلى صبرى » فى عام ١٩٦٥م ^(٢) .

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » الجزء الثانى ، القاهرة :

مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢م ، ص ١٥٣ - ١٥٥ .

(2) Derek, Hopwood., Egypt: Politics and Society (1945- 1981) London, George Allen & Unwin.: 1982. P.26 .

المرحلة الثانية :

ويمكن من خلالها ترجمة الرؤية الأيديولوجية لصفوة اليمين العسكرية فى إطار انخراطها فى الصراع السياسى والاجتماعى فى الفترة من (١٩٦٦ - ١٩٧٠ م) .

فقد اتضحت هذه الرؤية الأيديولوجية لصفوة اليمين العسكرية فى إطار الصفوة العسكرية الحاكمة - كما يرى أنور عامر - نتيجة لضعف القيادة العسكرية الحاكمة بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ متمثلة فى شخص « جمال عبد الناصر » والصفوة الموالية له من اليسار بحيث عكست النكسة ذلك التناقض الخطير بين مبادئ المجتمع وأداة تطبيق هذه المبادئ . والتى تمثلت فى صفوة الحكم العسكرية التى تولت مسؤوليات العمل الوطنى ، سواء فى الجيش أو فى القطاعات المختلفة فى الدولة بحكم واقعها الاجتماعى . فقد كانت تلك القيادات غير مؤمنة أصلا بالخط الاشتراكى ، أو غير قادرة على استيعابه . وهو ما عبر عنه الرئيس « عبد الناصر » بقوله كنا نطبق الاشتراكية بغير الاشتراكيين ومع ذلك كانت القيادات تبالغ فى رفع شعاراته وفى محاولة خبيثة منها وساذجة للتلاؤم مع الاتجاه العام للجماهير^(١) .

وتشير « أمانى عبد الرحمن » الى أنه فى إطار حرية التعبير النسبية التى سادت بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ م ، قد أتيح لنخبة السبعينات العسكرية أن تطرح رؤاها الأيديولوجية علنا . وقد تضمنت إثارة قضايا سياسية هامة مثل : مطلب الحريات والديموقراطية . ثم شاركتها قوى اجتماعية أخرى طالبت بعد الهزيمة بتوفير الضمانات للحقوق والحريات المدنية والشخصية ، وسيادة القانون ودعم السلطة القضائية ، وتصفية الاجراءات والالوضاع الاستثنائية ، والحد من سيطرة أجهزة المخابرات

(١) أنور عامر ، حكم عبد الناصر « النظرية والتطبيق » القاهرة : المكتبة النموذجية ، ص ٦٨

والأمن . وقد انعكست هذه التوجهات الايديولوجية فى اتجاه تهيئة مناخ سياسى ملائم نحو النموالاقتصادى الرأسمالى الذى تطلعت اليه هذه النخبة^(١) .

فبعد انتهاء فترة الانتقال فى حكم الصفوة العسكرية وانفراط عقد القيادة الجماعية بعد قيام الثورة . وبعد انتخاب « جمال عبد الناصر » رئيسا للجمهورية ، وتوزيع الصفوة العسكرية المحيطة ممثلة لأجنحة الحكم العسكرى على المناصب السياسية والتشريعية والتنفيذية الهامة . فلعلنا نستطيع القول بأن جناح اليمين فى حكم صفوة « عبد الناصر » العسكرية قد ظل خلف الستار والكواليس ولم يقحم نفسه فى أية صراعات أو تناقضات أيديولوجية ، و متمسكا بتوجهاته الأيديولوجية دون أن ينفطر عقد جناحه تحت قيادة «أنور السادات » . وقد ظل الوضع كذلك الى أن أتت الفرصة السانحة للظهور . وإن كان قد ترتب على ذلك سقوط بعض من مؤيديه فى الطريق ، حيث تقدم عبد اللطيف بغدادى، وكمال الدين حسين ، وحسن ابراهيم باستقالاتهم عام ١٩٦٦م وذلك تعبيرا عن استيائهم من سيادة الأيديولوجية والاشتراكية^(٢) .

وهكذا يمكن القول أن الأوضاع السياسية السابقة على هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م وما حدث للقيادة العسكرية بعدها من أحداث ، قد أتاح الفرصة لنخبة السبعينات العسكرية بتوجهاتها أن ترسم طريقها بذكاء لتمططي قمة هرم الصفوة العسكرية تباعاً . ويوضح « طارق البشرى » فى هذا الصدد أن هناك ظروفًا قد هيأت لنخبة السبعينات العسكرية

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، « أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات » مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، س البحث عن الديموقراطية « القاهرة : دار ابن خلدون ، ١٩٨٢م ، ص ص ١٥٣ - ١٥٥ .

الظهور على الساحة السياسية ممثلة لإتجاه اليمين . وقد تمثلت هذه الظروف فى التصفية العسكرية للقيادة السابقة ، والتي كانت تربطها بنخبة اليمين علاقة عدااء وعلى رأسها « المشير عبد الحكيم عامر » وكذلك امتداداتها المدنية ، كما صفت أيضا قيادة المخابرات العامة التي يمثلها صلاح نصر ، وأعيد تشكيل الاتحاد الاشتراكي ، وأعيدت الانتخابات لمجلس الأمة ، وفى نفس الوقت نمت الإستجابة للمطالب الشعبية بعد أن وضح ضعف السلطة والقيادة العسكرية بعد الانتكاسة ، وأعترف « عبد الناصر » بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التي كانت قائمة ، ثم بعدم قيام ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى مرة ثانية كما وعد بقيام دولة المؤسسات ، استجابة لهذه المطالب الشعبية (١) .

وبمتابعة للظروف التي أدت الى تكامل نخبة السبعينات العسكرية وإنخراطها فى الصراع السياسى فى ضوء توجهاتها الأيديولوجية بشير « طارق البشرى » الى تقرب « أنور السادات » الى « جمال عبد الناصر » كظل له دون الدخول فى صراعات مراكز القوى ، إلى أن عينه « عبد الناصر » نائبا له فى السنة الأخيرة لعهدده . وكانت قد بدأت فى تلك السنة أصوات تنادى بالحرية والحد من السلطة الفردية ، وعودة القضاء العادى الى ممارسة اختصاصاته بدلا من المحاكم الخاصة ، ولهذا الهدف أصدر « عبد الناصر » بيان ٣٠ مارس ليعيد لنظامه سماته السابقة فى ظروف اوضاع جديدة . ولكن بطريقة أكثر رشدا والتفانا لمشاكل التطبيق والتنفيذ وإهتماما بمعالجتها (٢) .

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (٥٢ - ٢٧) بيروت : مؤسسة الأبحاث

العربية ، ١٩٨٧م ، ص ص ١٨٥ - ١٨٧ .

(٢) نفسه ، ص ص ١٨٧ - ١٨٨ .

٢- تطور صفوة السبعينات العسكرية وكيفية وصولها الى الحكم فى مايو ١٩٧١ م :

أوضح « ديريك هوبود » فى كتابه السياسة والمجتمع فى مصر (١٩٤٥ - ١٩٨٠م) أن موت « عبد الناصر » قد ترك فجوة عدم تكيف فى الحياة السياسية فى مصر . وذلك نظرا لأنه ظل ثمانية عشر عاما يمثل الواجهة الأولى للثورة فى مصر والعالم العربى ، ولم يبد أن هناك فردا كفىء ليتبعه وأن « أنور السادات » هو الضابط الحر الذى عمل بدهاء وتواضع مع « عبد الناصر » ورأس المجلس الاسلامى ، والاتحاد القومى ، وتحدث باسم بعض الجمعيات القومية فى بعض الأحيان . ثم عين نائبا لرئيس الجمهورية فى عام ١٩٦٩ م . وقد حاول التابعون بعد رحيل « عبد الناصر » أن يجعلوا من « السادات » واجهة يتصرفون سياسيا من خلالها كما يشاؤون . وقد بدت عليهم الدهشة حين بدأ يأخذ خطوات أولية مستقلة متخذاً اتجاهات جديدة نحو الولايات المتحدة الامريكية . وأيضا فى محاولته الاتجاه الى الوحدة العربية واقتراحه إقامة إتحاد بين مصر وسوريا وليبيا . وكان هذا الاتجاه فرصة كى يظهر معارضية موقفهم فى العلن . فقد سجل نائبة الأول « على صبرى » والسكرتير العام للاتحاد الاشتراكى مع بقية المعارضين موقفهم فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧١ م . ولكنهم فشلوا لأنهم لم يتصرفوا بدعم من الجماهير . ولم تكن لديهم وحدة فى الهدف . وكان « السادات » قد تحرك نحوهم بسرعة وقبض عليهم فى مايو ١٩٧١ م . تدعمه قوات الجيش والبوليس ، وتخلص من أعوان النظام السابق^(١) .

ويذكر « طارق البشرى » فى هذا الصدد أن الخصومة كانت قد نشبت بين « السادات » وقادة أجهزة الحكم العسكرى فى عهد « عبد

(1) Derek, Hopwood., Egypt: Politics and Society, (1945 - 1981) Op. Cit.: PP. 105 - 106 .

الناصر ، ، فيما يتعلق بالسياسات المتبعة في حينه ووفقا لاختلافاتهم الأيديولوجية ، وهؤلاء هم « محمد فوزى » وزير الحرية الذى أتيptت به مهمة بناء الجيش بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ م . « وشعراوى جمعه » وزير الداخلية والمشرف على الأمن العام ، والمهيمن على إدارة المباحث العامة المختصة بالأمن السياسى الداخلى - وكان ذلك بعد سقوط « صلاح نصر » و « شمس بدران » - ومنهم أيضا « أحمد كامل » رئيس المخابرات العامة والذى تولاها بعد « أمين هويدى » . و « عبد المحسن أبو النور » رئيس التنظيم الشعبى (الاتحاد الاشتراكى) و « محمد فايق » وزير الاعلام والمشرف العام على الاذاعة والتلفزيون والصحافة ، وقد واجه « السادات » هؤلاء جميعا وخاض المعركة وانتصر عليهم ممثلين لكل أجهزة الدولة الناصرية . وتم ذلك بمساعدة رئاسة الحرس الجمهورى ، ورئاسة المخابرات العسكرية ، وصحيفة الاهرام ^(١) .

ويقول « آرثر حولد شميدت » Aruther Goldssmidt فى وصفه لكيفية وصول صفوة اليمين العسكرية التى حكمت مصر فترة السبعينات ممثلة فى شخص « أنور السادات » وبعد موت « جمال عبد الناصر » أنه بعد ثمانية شهور من القيادة الجماعية ، وفى حين توقع أغلب الخبراء أن المؤيدين المقربين « لعبد الناصر » سوف يخرجون « السادات » بسهولة من المكتب السياسى ، أذهل السادات الجميع بثورته التصحيحية فى مايو ١٩٧١ ، أخذا حكماً غير منازع فيه على مصر . وكان رد الفعل العام على ابتلاع السادات لمراكز القوى الناصرية ربما أحد الدعامات الهامة له . وبدأ الرئيس الجديد متفوقا أكثر على متأمريه ^(٢) .

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠ م) مرجع سابق ،

ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(2) Arutur, Goldssmidt, JR., Modern Egypt : The Formation of Nation -State" London : Westveiw Press.: 1988 . P. 138 .

وتضيف « أمانى عبد الرحمن » هكذا أنفجر الصراع بين نخبة اليمين وعلى رأسها « أنور السادات » رأس الصفوة العسكرية الحاكمة وبين نخبة اليسار ليحسم لصالح الطرف الأول بعد سبعة أشهر فقط من تولى « السادات » السلطة ^(١) ، كما تشير إلى أن أغلب التحليلات التى صدرت فى وصف ثورة التصحيح التى أعلنها « أنور السادات » ترى أنها مجرد صراع شخصى على السلطة بين متنافسين فى إطار نخبة الرئيس عبد الناصر أو على أنها انتصار للجناح المعتدل على الجناح المتطرف . إلا أن الأحداث فى الأعوام التالية أثبتت أن الأمر كان أعمق من مجرد صراع أشخاص أو اتجاهات فى التيار نفسه وأن ما حدث فى مايو ١٩٧١م وما قبله هو صراع أولويات واختيارات اجتماعية وسياسية متناقضة تعبر عن مصالح قوى اجتماعية فاعلة لها توجهاتها الفكرية ^(٢) .

ويمكن القول أنه بإمكاننا الوقوف على الأصول النظرية لهذا الصراع السياسى والاجتماعى على الحكم ومحاولة الوصول الى السلطة بين تلك النخب العسكرية المتصارعة ، من خلال تناول تراث صفوة القوة فى الميدانين الاجتماعى والسياسى . وذلك بناء على أن صفوة القوة تشير الى الأقلية المتميزة ، أو القيادات فى مختلف الميادين سواء فى (الميدان الثقافى أو الاقتصادى أو العسكرى) . وبصدد تناول الصراع الذى حدث على السلطة بين نخبة اليمين العسكرية وعلى رأسها « أنور السادات » وبين نخبة اليسار بولائها وانتمائها الأيديولوجى للنظام السابق ، يمكن القول أن « فلوريدو باريتو » قدم فى نظريته عن دوره

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور » ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور » ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

الصفوة إطارا نظريا ، يمكن من خلاله أن نقدم تفسيراً للملامح هذا الصراع ، والعوامل التي هيأت لصفوة « السادات » العسكرية التفوق والفوز بالسلطة كما يلي :

فالصفوة عند باريتو كما يشير « اسماعيل سعد » لها مستويان الأول - هو الصفوة الاجتماعية بالمعنى العريض Social Elite وأعضاؤها يمثلون المؤشرات العليا والناجحون في شتى المجالات ، ومن شتى الفئات في الهرم الاجتماعي . والمستوى الثاني - يتناول الأعداد القليلة أو الجماعات التي حققت النجاح في محاولاتها واستطاعت بذلك أن تمارس وظائف سياسية أو اجتماعية أو عسكرية . ويطلق عليها « باريتو » بالصفوة الحاكمة Rulling Elite وذلك استنادا إلى أن الناس لا يستطيعون أن يحكموا أنفسهم في المجتمع ديموقراطيا ، فلا بد من وجود طبقة متسيدة ، وبالتالي فوفقا لمبدأ دورة الصفوة فالصفوات المسيطرة سرعان ما تنفك ويحترقها الوهن وتمر بفترة من التحلل يتبعها استسلام فيزيقي وأخلاقي ، ثم تتخلى عن الميدان وتتركه لطبقة مسيطرة جديدة ، حيث يتفق « باريتو » في هذا الصدد مع « ميكيافللي » في أن القلة تحكم الكثرة من خلال طرفي « القوة » أو « الخديعة » وبالتالي تنقسم الصفوات السياسية على هذا النحو إلى قسمين : قسم يفضل استخدام القوة الوحشية - وهؤلاء هم الاسود - أما القسم الثاني فيمارس الخديعة وهم الثعالب^(١) .

وبمتابعة إطار نظرية « باريتو » السابقة عن دوره الصفوة تشير « أمانى عبد الرحمن » أيضا إلى أنه يمكن إدراج صفوة اليسار العسكرية ضمن « صفوة الأسود » وهي جماعة تميل إلى الالتزام بفكرة أو عقيدة ، وتمتلك قدرات تؤكد على استمرار التجمع ، وتتجه في نمطها السلوكي نحو استخدام سلاح الضبط أو القوة . أما صفوة يمين « عبد

(١) إسماعيل على سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية

، ١٩٨٧م ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

الناصر - - وهى الصفوة العسكرية التى حكمت فترة السبعينيات - فتدخل ضمن عداد ما أسماه باريثو نقلا عن تراث ميكافيللى بصفوة الثعالب أو المضاربين Speculators وهى صفوة تميل الى إدارة صراعها السياسى باستخدام المناورة ، وتتسم بالتجويد وإبتكار الأفكار ، كما تمتلك رواسب أو ملكات تؤكد على الترابطات الجديدة والمعارك والتدريب . وبالتالى وفقا لنظرية « باريثو » فالتاريخ يتحرك فى حلقة دائرية تتعاقب فيها الصفوتان « المضاربون » الثعالب ، و « المحافظون » الاسود . بحيث يكون سقوط أى من الصفوتين رهينة بإفتقار أيهما لرواسبها أو ضعفها ، بينما تكون الصفوة المضادة فى قوتها وحيوتها فتقضى على الصفوة الحاكمة وتقتصص السلطة لذاتها (١) .

وهكذا يمكن القول بأن عملية إحلال نخبة اليمين العسكرية محل نخبة اليسار فى مطلع السبعينات تعد نموذجا لدوره الصفوة عند « باريثو » ، واعتلاء صفوة الثعالب « السلطة وتفوقها على صفوة الاسود » . وجاء إعتلاء « السادات » رأس هذه النخبة ليعكس المفارقات التى توجد بين قوى النخبتين فى أبعاد عديدة تم حسمها لصالح نخبة اليمين . وسوف نتناول أهم هذه الاختلافات أو المفارقات فى القوى وهى :

بعد التماسك البنىوى والأيدىولوجى ، بعد الأساس التنظيمى ، وأخيرا بعد الاتصال بالنخب أو القوى الاجتماعية الاخرى .

أولا : بعد التماسك البنىوى والوضوح الأيدىولوجى :

وقد وضح هذا التماسك البنىوى والايدىولوجى فى تماسك صفوة اليمين العسكرية ووعيتها بمصالحها فى ضوء توجهاتها الأيدىولوجية .

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « التنشئة والتطور »

مرجع سابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

حيث تدعم هذا التلاحم بعد النكسة فى يونيو ١٩٦٧ م ، بفضل تحالف البرجوازية البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى فقد سجلت العناصر البيروقراطية المدنية انتصارا نسبيا بعد ١٩٦٧ م . وانحسر دور المؤسسة العسكرية ، وبدأت هذه العناصر فى إبراز ورقة الديموقراطية كتمبير عن حاجتها لإزالة القيود التى تقف دون تغانقها مع رأس المال الاجنبى . وبدأت النخبة الحاكمة تطرح ما يعرف بالاشتراكية الديموقراطية التى لا تعترف لا بالتأميم ولا بالمصادرة . وتحت الضغط الشديد حصلت البرجوازية البيروقراطية على نطاق أوسع للحركة حيث نادى بضرورة إعادة تحديد دور القطاع الخاص ، وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى ، وفتح باب الهجرة وتشجيع القطاع الخاص ، ثم تحجيم دور القطاع العام تحت إسم الترشيح^(١) .

وتشير « أمانى عبد الرحمن » إلى أن نخبة اليسار قد أظهرت على الجانب الآخر تشردا بنيويا وأيديولوجيا ملحوظا مما أضعف كثيرا من قدرتها . وتمثل هذا التشرد تنظيميا داخل الاتحاد الاشتراكى فى ثلاث فرق متناحرة هى (اليسار الوطنى ، واليسار الشيوعى الماركسى ، ثم يسار السلطة) حيث حملت كل هذه الفرق عداءا ظاهرا للتيارات الأخرى . ونظرا لىسار الوطنى للماركسين على أنهم عناصر انتهازية تسعى للقفز على مواقع التنظيم الطليعى الذى بناه اليسار الوطنى على اكتافه . كما نظر اليسار الوطنى أيضا الى صفوف يسار للسلطة وهى مجموعة س على صبرى » و « شعراوى جمعه » بأنهم ممثلين لاشتراكية الطبقة الوسطى التكنوقراطية ، وأنها اشتراكية أوليجاركية تمثل حكم العسكر ، وفى الوقت نفسه نظرت الفرق الأخرى الى اليسار الوطنى على أنه يمثل مصالح البرجوازية الصغيرة ولا يستطيع أن يذهب الى أكثر من طريق

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، ٧٤ - ٨٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

الشورة الوطنية . وقد ظهرت آثار هذا الانقسام داخل نخبة اليسار فى إنضمام عدد من رموز التيار الماركسى الى نخبة « السادات » خلال صراع مايو ١٩٧١ م ، بل رحبت بما تم وتولت مواقع بارزة خلال الفترة اللاحقة ، ومن هؤلاء عبد السلام الزيات وعبد الرحمن الشرقاوى ، وفؤاد مرسى ، إسماعيل صبرى عبد الله (١) .

ومن المفارقات التى دعمت إنقسام نخبة اليسار وتشرذمها فى مقابل توحيد وتماسك نخبة اليمين الاجتماعى ووضوح حظها الايديولوجى بشقيها العسكرى والمدنى ، والذى أدى الى نتائج ايجابية لصالح نخبة اليمين فى ضوء الصراع الناجم بين قيادات نخبة اليسار الثلاثة أن يصدر التهجم على القطاع العام ومحاولة إجهاض التجربة الناصرية ليس فقط من اولئك الذين أضرخوا من جراء التأميم والحراسات أو من الاصلاح الزراعى ، ولكن يصدر التهجم من تلك العناصر التى كونت ثروات طائلة من رحم القطاع العام الذى تم تسخير وتخريبه من

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات ، مرجع سابق ، ص ٤٣ - ٤٤ .

- وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن العناصر التى أضرخت من جراء التأميم والحراسات هى البرجوازية العقارية .

- والعناصر التى أضرخت من جراء الاصلاح الزراعى هى برجوازية الاقطاع وهما معا يشكلان رافدى الرأسمالية التقليدية التى تدعم موقف نخبة اليمين العسكرية فى صراعها على السلطة أو القوة .

- أما ما يطلق عليه بالبرجوازية البيروقراطية التى كونت ثروات طائلة من رحم القطاع العام فهى قيادات اليسار الوطنى العسكرية التى تولت مناصب قيادية فى الحكومة والقطاع العام . وذلك بالرغم من أن ثورة ٢٣ يوليو حينما وضعت تلك القيادات البرجوازية البيروقراطية فى وظائف ومناصب داخل الحكومة والقطاع العام كان هدفها إنجاز المهام الثورية ، وليس للإستغلال وتسخير أجهزة الدولة لأغراضهم الشخصية .

داخله لصالحهم^(١) .

ثانيا : بعد الاساس التنظيمي :

يشير جورج لينسوسكس George Lencysuski في المقالة التي كتبها تحت عنوان بعض الأضواء في دراسة الصفوات وأصدره مع آخرون عن الصفوات السياسية في الشرق الأوسط الى أن الأساس في تفوق صفوة ما على غيرها من الصفوات ووصولها للسلطة واحتفاظها بها ، هو قدرتها على تنظيم نفسها^(٢)

ويمكن القول أن البعد التنظيمي لصفوة السبعينات العسكرية يشكل بعداً هاماً في مشوار تطورها وتماسكها حتى حصلت على مصادر القوة ، وجمعت في يدها خيوط الحكم عام ١٩٧١ م . وذلك على النقيض من صفوة اليسار الذي أدى تفككها وعدم ترابطها الى إحداث النمو التنظيمي لصفوة اليمين العسكرية في جناح السلطة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ م .

وتؤكد الدراسات في هذا الصدد « انه بالرغم من سيطرة صفوة اليسار العسكرية على السلطة ، وقيادتها للتنظيم السياسي العملاق الذي بلغت عضويته في أول يناير عام ١٩٦٣ م ٤,٨٨٥,٩٣٢ شخصا^(٣) ثم ازدادت عضويته حتى تراوحت ما بين ٥ - ٦ مليون بالاضافة الى هيمنة نخبة اليسار العسكرية على تشكيل تنظيم طليعي يضم الكادر السياسي الاشتراكي ، والذي افترض منه أن يكون بمثابة عصب الاتحاد الاشتراكي والقوة المحركة له . وقد تراوحت التقديرات الخاصة بعدد

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(2) George Lencyswshi., "Some Reflection on the Study of Elites" In George Lencyswsher (eds.) Political Elites in the Middle East, Washington: American Enterprise Institute for Public Polity, Rescarch., 1985. P. 5 .

(٣) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص

أعضاء التنظيم الطليعى النشط ما بين ٣٠ ألف ، ٢٥٠ ألف عضو^(١) إلا أن « أحمد حمروش » يشير فى هذا الصدد الى أن دور الاتحاد الاشتراكى كان غير واضح ، وحركته روتينية بعيدة عن التأثير فى الجماهير ، وبالرغم من تعيين « حسين الشافعى » أميناً عاماً له فقد ظلت الأمور تركز الى الجمود مما دفع « جمال عبد الناصر » الى تغيير الأمانة العامة ، وقد خرج منها « أنور السادات » ، « وكمال الدين حسين » ، و « على صبرى » ، و « عبد القادر حاتم »^(٢) .

ومما يؤكد تفكك القاعدة التنظيمية لصفوة اليسار العسكرية فى مقابل تماسك القاعدة التنظيمية لصفوة اليمين العسكرية (صفوة الحكم فى السبعينات) - النتيجة التى ترتبت على السماح بدخول بعض أعضاء التنظيمات الشيوعية الى تنظيم الطليعة الاشتراكى ومنع البعض الآخر ، أو التلکؤ فى قبول البعض ، وما أدى اليه من حدوث خلافات فى وجهات النظر ، وقيام مناقشات على نطاق واسع انتهت إلى حدث تاريخى لم يحدث فى أية دولة من قبل ... إذ اتخذ التنظيمان الشيوعيان الكبيران قرار بحل التنظيم بوجهات نظر مختلفة^(٣) .

وبالتالى يرى البعض « أنه بالرغم من المحاولات الجادة المخلصة التى بذلت فى تكوين الاتحاد الاشتراكى (فترة على صبرى) ، و طليعة الاشتراكيين (أمانة شعراوى جمعه) أو منظمة الشباب (فترة حسين كامل بهاء الدين) إلا أن الديمقراطية لم تدخل أبوابها وظلت على الباب عاجزة عن الدخول^(٤) وعلى الجانب المقابل كانت القاعدة

(١) أماتى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور » مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث الديمقراطى » مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

التنظيمية للرئيس « السادات » ممثلة لصفوة السبعينات العسكرية تمثل دائرة نفوذ واسعة تركزت بشكل خاص فى مجلس الامة . إذ ظل رئيسا له لدورتين متتاليتين ، أستطاع « السادات » خلالهما أن يقيم حلقة واسعة من المؤيدين له من أعضاء المجلس ، والذين كانوا فى الغالب أيضا من قيادات الاتحاد الاشتراكى العربى ^(١) .

ثالثا : بعد الاتصال بالقوى الاجتماعية الاخرى :

يورد « باريتو » فى هذا الصدد « أن الصفوات الحكومية عندما تحاول أن تربط نفسها بالانغماس مع عناصر جديدة أكثر قدرة من السكان من المستويات الدنيا ، يحدث أن تعاق دوره الصفوة ، ويشوش التوازن الاجتماعى وينهار النظام الاجتماعى ، كما أفترض أن الصفوة الحاكمة إذا لم تجد السبيل لتماثل الافراد الذين يأتون فى مقدمة الموضوعات الطبقية ، فيحدث عدم التوازن فى البناء السياسى والبناء الاجتماعى . ويستمر عدم التوازن هذا حتى يتم إصلاح أو تقويم هذه الحالة . إما بفتح تغييرات جديدة فى الحراك الاجتماعى . أو من خلال الطرد بالقوة للصفوة القديمة غير الفعالة بواسطة الصفوة الجديدة التى تكون قادرة على الحكم ^(٢) .

ومما يؤكد انفتاح واتصال صفوة اليمين العسكرية فى جناح الحكم على بقية القوى الاجتماعية الاخرى - من وجهة نظرنا - هو احتوائها بجانب الضباط على البيروتكنوقراط الذين ارتدوا الزى المدنى ، وشغلوا وظائف حكومية ومناصب قيادية فى جهاز الدولة . وتشير « سامية سعيد » فى هذا الصدد إنها ضمت أيضا عناصر رأسمالية تقليدية ، وزراعية استطاعت أن تجد لها امتدادات ونفوذ داخل النظام الجديد بعد

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات ، مرجع سابق ،

(2) Lewis, Coser., Masters of Sociological thought, New York: Harcourt Brae Jovanovich, INC.: 1977. P. 398 .

الثورة، حيث آلت العديد من شركاتهم الى الدولة بعد عمليات التأميم
الواسعة . فقد وظفت مثل هذه العناصر البرجوازية البيروقراطية
مراكزها داخل القطاع العام لاستعادة بعض امتيازاتها التي سبق
أن ضربت ولاسيما تلك العناصر منها التي ظلت مرتبطة ارتباطا
وثيقا بالقطاع الخاص من ناحية ورأس المال الاجنبي من ناحية
أخرى^(١) .

وهكذا يبدو أن هذا الانفتاح على القوى الاجتماعية المختلفة ظل
يشكل مصدر قوة لصفوة اليمين العسكرية فى الحكم . وقد ساعدها
على الظهور والنجاح فى الصراع على السلطة . ويورد عادل غنيم أن
عملية تحلل نمط رأسمالية الدولة الوطنية ، والذي بلغ ذروته متمثلا
فى تفسخ الصفوة العسكرية الحاكمة وإنهيار مؤسساتها السياسية
والعسكرية نتيجة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ م . وما تبعه من انقلاب مايو
١٩٧١ م . والسهولة التى تم بها كان حسما لقضية السلطة . وتعبيراً
واضحاً عن التغير الذى طرأ على علاقات القوى داخل السلطة
السياسية ذاتها ، بل أيضاً على علاقات القوى التطبيقية فى المجتمع
المصرى كله^(٢) .

ويمكن القول أن ما مضى يعكس الانهيار الواضح فى صفوف
صفوة اليسار ممثلة فى صفوة الاسود فى صراعها مع صفوة « الثعالب »
والتي تمثل صفوة اليمين فى إطار جناح السلطة الحاكمة ، وأن هذا
التفكك شمل بوضوح روافدها الثلاثة حيث فقدت صفوة يسار السلطة
العسكرية بعد حرب ٦٧ م أهم مصادر تجنيدها السياسى وهو الجيش الذى
تفرغ لمهمة ازالة آثار العدوان .. بل أغلقت نخبة يسار السلطة أيضاً
أبوابها فى وجه تيارات أيديولوجية فاعلة ، وعملت على تحجيمها بدلا

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

من الاستفادة منها ^(١) . وقد وضع هذا الإنغلاق وعدم الانفتاح على القوى الاجتماعية الأخرى في عدم استيعاب الشيوعيين الذين تقرر الإفراج عنهم بعد خمس سنوات . حيث أخلت المعتقلات تماماً عام ٦٤ م ... ورغم أن جمال عبد الناصر ، أبدى موافقته على إنضمامهم للاتحاد الاشتراكي وطنيته ، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا بصورة فردية وبقي الكثير منهم خارج السلطة ^(٢) .

وبمتابعة لهذا الإنغلاق وعدم استيعاب القوى الاجتماعية واليانات الفكرية المتعددة في صفوف صفوة يسار السلطة والذي أدى إلى التفكير والانحلال ، تشير « أماني عبد الرحمن ش » إلى أنها قد أغلقت أبوابها حتى في وجه التيار الفكري الذي يعد أكثر اعتدالاً وعرف باليسار الوطني ، والذي تطور حركياً داخل كوادرن التنظيم الطبيعي ، وسعى إلى بلورة تيار فكري ينهض على أساس الميثاق وتحت شعار الطريق العربي إلى الاشتراكية . فلم تسعى صفوة اليسار العسكرية إلى تدعيم صفوفها من كوادرن هذا التيار المعتدل ، بل عملت على تجنبه وأساثرت لنفسها كشلة صغيرة بقيادة الاتحاد الاشتراكي ^(٣) بل أنه متابعة لتحقيق هذا الهدف فقد سعت صفوة اليسار كما يورد « أحمد حمروش » إلى اعتقال ثلاثة من اليسار الوطني وهم : « إبراهيم سعد الدين » عضو الأمانة العامة والمسئول عن الاشتراكي ، و « لطفى الخولى » رئيس تحرير الطليعة . و « أمين عز الدين » المسئول التنظيمي في أمانة القاهرة ، وقد تم التحقيق معهم بواسطة « شعراوى جمعه » و « سامى شرف » بتهمة

(١) أماني عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينات ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو من البحث عن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(٣) أماني عبد الرحمن صالح ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

الاتصال بعدد من الشباب الذين أعتقلوا لإرتباطهم بتنظيم القوميين العرب^(١) .

وهكذا يمكن أن تنتهى فى إطار تحليل نظرية باريتو عن دوره الصفوة الى أن صفوة اليمين العسكرية فى جناح السلطة قد استطاعت - فى ضوء تماسمها النخبوى والأيدىولوجى ، ورسوخ قاعداتها التنظيمية ، وقدرتها على الانفتاح على القوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع واستيعابها لها - أن تحسم الصراع لصالحها ضد صفوة اليسار العسكرية فى جناح السلطة . وتشير « أمانى عبد الرحمن ش فى هذا الصدد الى أن « السادات » على رأس هذه الصفوة لم يحجم عن استخدام المناورة أو العنف ليكسب الموقف لصالحه ضد مراكز القوى . بل أخرج صفوة يسار السلطة من الحكم بالرغم من سيطرتها على مقاليد أجهزة القوة والسيادة فى النظام (الجيش ، والبوليس ، والمخابرات ، والاعلام) والتي أحجمت عن استخدام أسسها وقواعدها فى الاتحاد الاشتراكى ، وتنازلت عن مواقعها فى السلط ، وبالتالى كان انتصار « السادات » فى مايو ١٩٧١ م إيذانا ببدأ عملية إحلال نخبوى كامل فى النظام . حيث قدمت القيادة المنهزمة الى المحاكمة ، وأعيد تشكيل الوزارة وتعيين المحافظين ... وأجريت انتخابات جديدة فى الاتحاد الاشتراكى ، ومجلس الأمة ، كما شمل التغيير ١٥٠٠ شخص من قيادات الجامعات والمؤسسات الدينية ، ومن ثم برزت الى السطح قيادات جديدة تمثل رؤوس الصفوة الجديدة^(٢) .

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٢ يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » مرجع سابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة السياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور » ، مرجع سابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

٣- صفوة السبعينات العسكرية وقضايا التنمية السياسية :

وبعد أن انتهينا فى الجزء الأول من مناقشة الأصول الاجتماعية والفكرية لصفوة حكم السبعينات العسكرية ، ثم أنتقلنا فى الجزء الثانى لتناول كيفية تكاملها وتطورها فترة حكم « عبد الناصر » وعدم انقراط عقدها . وكيف أنها استغلت ظروف المجتمع بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ م فى تدعيم مواقعها واتجاهاتها الاجتماعية والفكرية ، والى أن وصلت الى الحكم بعد موت من عبد الناصر « وأعتلت السلطة فى مايو ١٩٧١ م . فسوف نتقل هنا فى الجزء الثالث الى تناول موقف صفوة حكم السبعينات العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى ، ولبعد تأثير توجهاتها الأيديولوجية فى مواقفها من تلك القضايا ، وقد رأينا أنه يمكن إيضاح هذه العلاقة وبعد هذا التأثير ايجابيا أو سلبيا من خلال تناولنا للقضايا التالية فى الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م) :

أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية .

ب- قضايا التكامل والاستقرار السياسى .

ج- قضايا الديمقراطية والحرية السياسية .

أ- قضايا بناء المؤسسات السياسية :

وإذا ما أنتقلنا الى تناول موقف صفوة الحكم العسكرية - التى اعتلت الحكم فى مايو ١٩٧١ م - من قضايا بناء المؤسسات السياسية حتى عام ١٩٨٠ م . تجدر الإشارة الى أن المعالجة سوف تهدف الى إبراز الدور الذى لعبته صفوة الحكم العسكرية فى مجال عملية تنمية المؤسسات السياسية ، والتى ينهض عليها النظام السياسى فى ضوء

(١) أمانى عبد الرحمن صالح ، أصول النخبة لسياسية المصرية فى السبعينات « النشأة والتطور »

مرجع سابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

توجهاته الأيديولوجية اليمينية التى تبناها ، والتى ينهض عليها النظام السياسى فى ضوء توجهاته الأيديولوجية اليمينية التى تبناها . كما تهدف أيضا المعالجة الى الوقوف على مدى قيام تلك المؤسسات السياسية بدورها الإيجابى فى عملية التنمية السياسية بوجه عام . حيث ستأتى المعالجة فى إطار الاهتمام بدراسة الدور الذى تلعبه الأوليجاركيات العسكرية الحاكمة فى مجال التنمية السياسية فى المجتمعات النامية . وقد أوضح إدوار شيلز Edward Shills فى هذا الصدد أن تلك الأوليجاركيات العسكرية قد لعبت دورا مركزيا فى الحياة السياسية فى مجتمعات مثل : أندونيسيا ، وبورما ، والسودان ، والأردن ، وملاوى ، وباكستان ، والعراق ، ومصر ، ولبنان ، وجمهورية كوريا . كما لعب الجيش دورا هاما فى مجال التنمية السياسية فى تركيا وإن كان ينظر إليها على أنها ليست دولة جديدة ، وعلى وجه التحديد فى الربع الأخير من القرن العشرين ، ومن خلال الاهتمامات السياسية الحديثة للدراسين فى المجالات التكنيكية فى الأكاديميات العسكرية ، بحيث يمكن القول أن تلك الأوليجاركيات العسكرية قد لعبت دورا بارزا فى مجال التنمية السياسية ^(١) .

وبصدد مناقشة الدور الذى لعبته الأوليجاركية أو صفوة الحكم العسكرية فى مصر فى الفترة من (٧١ - ٨٠ م) فى مجال تنمية المؤسسات السياسية ، نرى ضرورة إبراز شكل المؤسسات السياسية التى اعتمدت عليها صفوة الحكم العسكرية - بعد ثورة ٢٣ يوليو ٥٢م - فى تحقيق أهدافها السياسية ، ثم إيضاح درجة التغير أو التطور الذى طرأ على تلك المؤسسات فى ضوء اختلاف التوجه الايديولوجى للصفوة العسكرية الجديدة التى حكمت فى السبعينات ، كما تجدر الإشارة الى أن الاستفتاء على اعتلاء « أنور السادات » السلطة ممثلا لرأس الصفوة

(1) Edward, Shills., The Military in the Political Development of the New State, In John J. Johnson (ed.) The Role of the Military in Underdevelopment Countries. New Jersey: University Press.: 1962. P. 53 .

العسكرية التى حكمت عام ٧١م كـرئيسا للجمهورية ، قد جاء من خلال المؤسسات السياسية لعهد سابقة ، وتم الإستفتاء من خلال التنظيم الجماهيرى الشعبى ، ومن القاعدة الى القمة وهو الاتحاد الاشتراكى . فقد كان يقوم نظام الحكم فى مصر منذ قيام ثورة يوليو على توزيع سلطات الدولة العليا بين هيئات ثلاث لكل منها اختصاصات يحددها الدستور وهى : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وسوف نتناول كل منها على حده مع إيضاح تكوينها والوظيفة التى تؤديها كما حددها الدستور فى إطار النظام السياسى وقد أوضح « أنور عامر » هذا الأمر على النحو التالى :

أولا : السلطة التشريعية :

وقد أختصت بها المادة رقم ٤٧ فى دستور ١٩٦٤م لتحدد شكلها وموضعها فى البناء السياسى ويمثلها مجلس الأمة ، ولها ثلاث وظائف رئيسية كما يحددها الدستور :

١- الوظيفة التشريعية : وتتمثل فى قيام المجلس باقتراح ومناقشة القوانين والتصديق عليها وإصدارها الى رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى فى المشروع مادة مادة وإقراره من قبل مجلس الأمة . وإذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون ما قام برده الى مجلس الأمة فى مدة لا تزيد عن ٣٠ يوما من تاريخ الإبلاغ . وإذا لم يرد الى المجلس خلال هذه المدة يعتبر قانونيا قد أصدر . وأيضا إذا رد الى المجلس من رئيس الجمهورية وأقره المجلس ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء اعتبر قانونيا قد أصدر .

٢- الوظيفة المالية : وتتمثل فى الموافقة على إنشاء الضرائب العامة أو الغائها . والموافقة على عقد القروض والارتباطات بالمشروعات المالية التى ترتبط بمبالغ على ميزانية الدولة ، وأيضا الموافقة على الميزانية بعد عرضها على المجلس ومناقشة الحكومة

على أى تعديل خاص بها . وكذلك منح المرتبات والمعاشات والاعانات والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة .

٣- الوظيفة السياسية : وتتمثل فى مراقبة مجلس الأمة لأعمال السلطة التنفيذية بحيث تكون الحكومة وأعضاؤها مسئولين عن أعمالهم أمام المجلس . وفى حالة الاستجواب وسحب مجلس الأمة الثقة من الحكومة أو من الوزير ، يجب أن يقدم رئيس الوزراء الى رئيس الجمهورية إستقالة الحكومة ، وعلى الوزير أن يعتزل الوزارة . كما أن المجلس الحق فى إحالة الوزراء الى المحاكمة عما يقع منهم من جرائم أثناء تأدية أعمال وظائفهم^(١) .

أما عن التطورات التى حدثت بصدد السلطة التشريعية والوظيفية المنوطة بها عندما جاء « أنور السادات » على رأس الصفوة العسكرية التى كانت تمثل جناح اليمين فى حكم بل عبد الناصر ش حتى عام ١٩٧٠م فيمكن القول أن تلك التطورات تمثل توافقاً مع اتجاهاته اليمينية وفكرة المستقل . وقد انعكس هذا التطور كما يقول « أحمد حمروش » فى إعلانه المفاجيء عن تغيير اسم مجلس الأمة ليصبح مجلس الشعب قائلاً : « ومن هنا يجب أن تتأكد سلطة مجلس الشعب اللى هو مجلس ... ما هو إتغير إسمكوا ... بقى إسمه مجلس الشعب^(٢) » .

وقد جاء هذا الإعلان فى اجتماع مجلس الأمة فى ٢٠ مايو ١٩٧١م ثم افتتح مجلس الشعب باسمه الجديد يوم ١١ سبتمبر ،

(١) أنور عامر ، حكم عبد الناصر « النظرية والتطبيق » ، مرجع سابق ، ص ١١١ -

١١٢ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو من البحث عن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص

١٦١ .

ونصت (المادة ١٢٧) من الدستور على تحديد وظائف المجلس كما يلي :

« لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس ... ولا يجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد إستجواب موجه الى الحكومة ... وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفقه الى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأى فى هذا الشأن وأسبابه . ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس الى إقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى ، ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ٣٠ يوما من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس . على أن تقف جلسات المجلس فى هذا الحالة فإذا جاءت نتيجة الإستفتاء مؤيدة للحكومة أعتبر المجلس منحلاً ، وإلا قبل رئيس الجمهورية إستقالة الوزارة ^(١) .

ثانيا : السلطة التنفيذية :

وفيما يتعلق بمناقشة درجة التغيير الذى طرأ على شكل السلطة التنفيذية والوظيفية المنوطة فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية عن سابقتها ، أورد « عبد الحميد متولى » أنه كانت قد شكلت لجنة الدستور برئاسة « على ماهر » فى يناير ٥٣ فى عهد الرئيس « محمد نجيب » ورأت هذه اللجنة الأخذ بالنظام البرلمانى الذى اقترحه هو فى ذلك الوقت ، الا أن مجلس قيادة الثورة نظرا لما جرى من بعض الأحداث التاريخية ، قد أغفل أمر هذا الاهتمام بمشروع ذلك الدستور ورأى الأخذ بالنظام الرئاسى ^(٢) .

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٢) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ص ٣٣٩ .

وبالتالى تضمن دستور عام ١٩٦٤م - وفى ظل النظام الرئاسى الذى أخذت به صفوة الحكم العسكرية - سلطات رئيس الجمهورية ، ونوابه ، ومجلس الوزراء والوزارات والادارات المحلية ، ويشير « أنور عامر » فى هذا الصدد أن النظام الجمهورى أصبح هو الطريق الرسمى لتحقيق الديمقراطية ، وينهض على قاعدة إختيار رئيس الجمهورية المنتخب لمدة محدودة ليحقق فى شخص الرئيس التمثيل الشعبى الديموقراطى . وقد أرسى هذا النظام الرئاسى بإعلان الجمهورية المصرية فى ١٨ يونيه ١٩٥٣م . ويتضمن أن يكون على رأس الدولة شخص واحد يمثلها فى الخارج ويتولى فى الداخل أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين فى الدستور . حيث يعرض مجلس الأمة الترشيح للرئيس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة بعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء . فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية يرشح المجلس غيره ويتبع فى شأنه نفس الطريقة . وقد أقر الدستور المؤقت لسنة ٦٤م هذا الاجراء من خلال بعض التفاصيل الاجرائية^(١) .

وفيما يتعلق بالشق الثانى من السلطة التنفيذية والذى يضم رئيس الوزراء والوزراء والإدارات المحلية ، يبدو واضحا كما أشار « أحمد حمروش » أنه بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو كان هناك اعتماد متدرج على العسكريين . وكان الجيش يمثل السند الحقيقى للسلطة ولم يكن هناك مصدر رئيس آخر يعتمد عليه ، بل يمكن حصر الوزارات التى ابتعد عنها العسكريون وتولاها مدنيون منذ بداية الثورة بأنها لم تتجاوز وزارة العدل والاشغال والاقتصاد فقط ، أما بقية الوزارات الأخرى فقد مر عليها العسكريون فى رحلة أو أخرى . فقد بدا الضباط يتولون أعمالا بعيدة عن تخصصاتهم ولا تمت بصلة بطبيعة عملهم السياسى ، وإنما تحتاج هذه

(١) أنور عامر ، « حكم عبد الناصر » ، النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ١١٦-١١٧ .

الأعمال الى تخصص وتأهيل مثل : تولى « كمال رفعت » على سبيل المثال وزارة العمل ، و « عبد المحسن أبو النور » وزارة الإصلاح الزراعى ، و « عبد اللطيف بغدادى » وزارة الخزانة والتخطيط ، و « زكريا محيى الدين » وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية^(١)

والعرض الجدولى التالى ربما يدعم وجهة نظر « أحمد حمروش » فى مدى التغلغل العسكرى فى بناء السلطة التنفيذية فى حكم الصفوة العسكرية التى حكمت مصر فى الستينات ، بل أيضا فى حكم صفوة السبعينات العسكرية . ويمكن القول أن هذا التغلغل قد شمل السلطة التنفيذية بشقيها سلطة رئيس الجمهورية ونوابه ، ثم سلطة رئيس الوزارة ونوابه والوزراء والقائمون على إدارة الحكم المحلى وهم « المحافظون » كما يلى :

جدول رقم (٥)

نواب رئيس الجمهورية الفترة من ١٩٥٣م إلى ١٩٨٠م

الاسم	ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار
عبد الحكيم عامر	١	١
عبد اللطيف بغدادى	١	١
كمال الدين حسنين	١	١
حسن ابراهيم	١	١
زكريا محيى الدين	١	١
حسين الشافعى	١	١
أنور السادات	١	١
على صبرى	١	١
حسنى مبارك	-	-

(١) أحمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو « مجتمع جمال عبد الناصر » ، مرجع سابق ، ص

جدول رقم (٦)

رؤساء الوزارات في مصر من ١٩٥٤م - إلى ١٩٨٠م

الاسم	عسكري	مدني	ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار
لواء محمد نجيب	١	-	-	-
جمال عبد الناصر	١	-	١٠	١
علي صبري	١	-	١	-
زكريا محيي الدين	١	-	١	١
صديق سليمان	١	-	١	-
د. محمد فوزي	-	١	-	-
د. عزيز صديقي	-	١	-	-
أنور السادات	١	-	١	١
د. عبدالمعز حجازي	-	١	-	-
ممدوح سالم	١٠	-	-	-
د. مصطفى خليل	-	١	-	-
محمد حسني مبارك	١	-	-	-

جدول رقم (٧)

نواب رئيس الوزراء الفترة من ١٩٥٣م إلى ١٩٨٠م

الاسم	مدنى	عسكرى	ضباط أحرار
سليمان حافظ	١	-	-
جمال عبد الناصر	-	١	١
كمال الدين رفعت	-	١	١
عبد المحسن أبو الحسن	-	١	١
د. محمود فوزى	١	-	-
د. عبد القادر حاتم	-	١	١
د. مصطفى خليل	١	-	-
د. عبد المنعم القيسوني	١	-	-
زكريا محيى الدين	-	١	١
د. ثروت عكاشة	-	١	١
عباس رضوان	-	١	١
على صبرى	-	١	١
حسين الشافعى	-	١	١
د. عزيز صدقى	١	-	-
كمال رمزى استينو	١	-	-
صدقى سليمان	-	١	١
أحمد عبده الشرياص	١	-	-
نور الدين طراف	١	-	-
محمود يونس	-	١	١
محمود رياض	-	١	١
سيد مرعى	١	-	-
شعراوى جمعه	-	١	١
محمد عبد السلام الزيات	١	-	-
محمد عبد الله مرزبان	١	-	-
ممدوح سالم	-	١	-
د. عبد العزيز حجازى	١	-	-
د. عبد العزيز كامل	١	-	-

تابع جدول رقم (٧)

نواب رئيس الوزراء الفترة من ١٩٥٣م إلى ١٩٨٠م

الاسم	مدنى	عسكرى	ضباط أحرار
المشير أحمد اسماعيل	-	١	-
د. محمد حافظ غانم	١	-	-
اسماعيل فهمى	١	-	-
فريق أول محمد عبد الفتى الجمسى	-	١	-
أحمد سلطان	١	-	-
فكرى مكرم عبيد	١	-	-
د. أحمد فؤاد محيى الدين	١	-	-
فريق كمال حسن على	-	١	-
لواء محمد نبوى اسماعيل	-	١	-
أحمد عز الدين هلال	١	-	-
د. عبد الرازق عبد المجيد	١	-	-

جدول رقم (٩)

المحافظون فى ج . م . ع . فى العام ١٩٦٠م

الاسم	عسكرى	ضباط بوليس	هيئة الضباط الأحرار	مدنى
حسن عبد اللطيف	١	-	١	-
محمد حمدى عاشور	١	-	١	-
أحمد حمدى عيد	١	-	١	-
وجيه أباطه	١	-	١	-
محمد أحمد البلطجى	١	-	١	-
عبد المحسن أبو النور	١	-	١	-
عيد الفتاح حسن فؤاد	١	-	١	-
سعد الدين زايد	١	-	١	-
صلاح الدسوقى	-	١	-	-
صادق عبد اللطيف	-	١	-	-

تابع جدول رقم (٩)
المحافظون في ج . م . ع . في العام ١٩٦٠ م

الاسم	عسكري	ضابط بوليس	هيئة الضباط الأحرار	مدنى
اسماعيل فريد	١	-	١	-
أحمد خورشيد	-	١	-	-
عبد الرؤوف عاصم	-	١	-	-
محمود طلعت	-	١	-	-
عبد الحفيظ أبو السنة	-	١	-	-
عبد العزيز على	-	١	-	-
أمين متولى موسى	-	١	-	-
محيى الدين أبو العز	١	-	١	-
عصام الدين حسون	-	-	-	١
عمر محمد سفيان	-	-	-	١
عماد الدين رشدي	-	-	-	١

جدول رقم (١٤)
الضباط و د الضباط الأحرار والمدنيون في الوزارات المختلفة
في ج . م . ع . (١٩٥٣ - ١٩٧٠ م)

وزارة	عسكري	مدنى	هيئة ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع (أ)	النسبة المئوية (ب)
١٩٥٣/٦/١٨ م	٤	١٥	٣	٣	١٩	٢٦
١٩٥٣/١٠/٤ م	٦	١١	٥	٣	١٧	٣٥
١٩٥٤/٤/١٧ م	٩	١١	٨	٨	٢٠	٤٥
١٩٥٤/٨/٣١ م	١١	١٠	١٠	١٠	٢١	٥٢
١٩٥٦/٦/٣٠ م	٦	١٣	٦	٦	١٩	٣٠
١٩٥٨/٣/٦ م	٧	١٣	٧	٦	١٩	٣٧
١٩٥٨/١٠/٨ م	١٣	١٧	١٣	٦	٣٠	٤٣
١٩٦١/٨/١٧ م	١٤	١٤	١٤	٦	٢٨	٥٠
١٩٦٢/١٠/١٩ م	١٣	١٣	١٣	٦	٢٦	٥٠

تابع جدول رقم (١٤)

الضباط و س الضباط الأحرار والمدنيون فى الوزارات المختلفة

فى ج . م . ع (١٩٥٣ - ١٩٧٠ م)

وزارة	عسكرى	مدنى	هيئة ضباط أحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع (١)	النسبة المئوية (ب)
١٩٦٣/٩/٢٩ م	١٧	١٩	١٧	٨	٣٦	٤٧
١٩٦٤/٣/٢٥ م	١٥	٢٤	١٥	٩	٣٩	٣٦
١٩٦٥/١٠/٢ م	١٧	١٩	١٧	٣	٣٦	٤٧
١٩٦٦/٦/١٠ م	١٩	١٤	١٩	٤	٣٣	٥٨
١٩٦٧/٦/١٩ م	١٩	١٠	١٩	٣	٢٩	٦٦
١٩٦٨/٣/٢٠ م	١٣	١٩	١٣	٢	٣٢	٤١
١٩٦٨/١٠/٢٨ م	١٣	٢٠	١٣	٢	٣٣	٤٠
المجموع من الفترة ١٩٥٤/٤/١٧ م الى ١٩٧٠/٩/٢٨ م	١٨٦	٢١٥	١٨٤	٧٥	٤٠١	-

أ- ويتضمن هذا نواب الرئيس والوزراء ، أما نواب الوزراء تم استثنائهم وفقا لدستور ج . م . ع . المؤقت الذى لايعتبرهم حملة مناصب وزارية ، كما أن الوزراء السوريين فى عهد الوحدة لم يدخلوا فى تكوين هذه القائمة .

ب - النسبة المئوية معطاة بأرقام تقريبية وتعبر عن نسبة العسكريين من مجموع الوزراء ^(١) .

وبصدد تقييم بعد التطور الذى حدث فى مجال مؤسستى السلطة

(١) د. أحمد عبد الله ، الجيش والديموقراطية فى مصر ، القاهرة : سينما للنشر ، ١٩٩٠ م ،

التشريعية ، والسلطة التنفيذية بوجه عام فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية يتضح لنا أن التطور الذى حدث هو مجرد تغيير ظاهرى ، فقط دون تطور أو تنمية فى إطار المضمون الحقيقى لتلك السلطتين . أو فى وظيفتيهما بحيث بدأ الأمر كأنه تعديل وليس تطوير ويورد « أحمد حمروش » فى هذا الصدد « أن تغيير رئيس الجمهورية وتغيير دستور ٦٤ المؤقت الى دستور عام ٧١ لم يؤثر بمواده المكتوبة فى النظرة الى التقدم الاجتماعى وتحقيق الاشتراكية ... واحتفظ دستور ٧١ بكل صلاحيات رئيس الجمهورية فى الدساتير السابقة ، والتي تمهد الطريق الى حكم فردى ولم توضع شعارات الديمقراطية ودولة المؤسسات موضع التطبيق الصحيح »^(١) .

كما يشير « عبد الحميد متولى » أيضا الى أنه بالرغم من أن شكل النظام السياسى ، وضرورة الأخذ بالنظام البرلمانى بدلا من النظام الرئاسى قد أثير مرة أخرى فى عهد الرئيس « السادات » ، بمناسبة وضع الدستور الجديد لعام ٧١ م . إلا أن اتجاه رجال الصفوة العسكرية الجديدة كان يميل أيضا الى الأخذ بالنظام الرئاسى مما دعى س عبد الحميد متولى « الى أن يبعث الى رئيس اللجنة العامة للدستور بمذكرة وافية تتضمن الأخطاء المترتبة على الأخذ بهذا النظام ، والأخطار التى سوف تحيط بنظام الحكم الذى يأخذ به »^(٢) .

ويؤكد « أحمد حمروش » هذا المعنى المرتبط بالأخطار المترتبة على الأخذ بالنظام الرئاسى ، والسلطات الواسعة التى يمنحها لرئيس الجمهورية على السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويرى أن يمنح لرئيس الجمهورية الذى هو رئيس السلطة التنفيذية سلطات واسعة أيضا على

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » ، مرجع سابق ، ص

(٢) د. عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص

مجلس الشعب ، ومشابهة لسلطاته فى دستور عام ١٩٦٤م عدا حقه فى حل مجلس الشعب ، والذي جعله مشروطا بسحب الثقة من رئيس الوزراء . فقد تضمن الدستور الجديد لعام ٧١م منح رئيس الجمهورية سلطة رسم السياسة العامة بالاشتراك مع مجلس الوزراء . وقد تضمن هذا الدستور تقييدا على سلطة مجلس الشعب ، وأصبح خارج سلطته ، سحب الثقة من الحكومة كما كان الأمر فى دستور عام ٦٤م (المادة ٨٤ ، ٨٥)^(١) .

ثالثا - السلطة القضائية :

وعما إذا كان هناك تنمية أو تطورا حدث فى مجال المؤسسة السياسية الثالثة أو السلطة القضائية فى نظام الحكم من جانب الصفوة العسكرية التى تولت السلطة فترة السبعينات ؟ فتجدر الإشارة بإيجاز عن واقع تلك السلطة القضائية فى فترة حكم « عبد الناصر » من خلال دستور عام ١٩٦٤م ، والتطورات التى لحقت بها بعد نكسة يونيو ٦٧م ، وإلى أن تولت صفوة السبعينات العسكرية الحكم فى عام ١٩٧١م ... فقد جاء فى الفصل الرابع من دستور ٦٤م الخاص بالسلطة القضائية : « أن السلطة الثالثة وهى السلطة القضائية منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ... وأن القضاء مستقلون ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو شئون العدالة ... والقضاة غير قابلين للعزل ... والقانون هو الذى يعين القضاء ويحدد شروط نقلهم وتأديبهم وعزلهم ... كما ينظم وظيفة النيابة العامة وإختصاصاتها وصلتها بالقضاء ... وكذلك محاكم أمن الدولة وإختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فىمن يتولون القضاء فيها »^(٢) .

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو « البحث عن الديمقراطية » مرجع سابق ، ص ١٦٤

(٢) أنور عامر ، حكم عبد الناصر ، « النظرية والتطبيق » ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

ويؤكد « طارق البشرى » ، هذا المعنى ويضيف أن جهاز الدولة قد اندمجت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية فى هذه الفترة من الوجهة العملية ، ولم تهتم الصفوة العسكرية بالتدخل فى شئون القضاء فى السنوات الأولى . وإنما أحاطت به وحاصرت وظيفته ، وأصدرت من التشريعات ما يمنع اللجوء الى المحاكم بالنسبة لما يخص النشاط السياسى لصفوة الحكم مساسا مباشرا . بل أنشأت محاكم خاصة وأختارت لها قضاء معينين بأسمائهم من الضباط لهذا الغرض . فقد كانت الدولة فى فترة ما قبل هزيمة ٦٧ م لديها من القوة المادية والمعنوية ما أمكنها من تطبيق هذا النظام بخصائصه الثلاثة والمتمثلة فى : محاولة إستيعاب الوظيفة القضائية ، ثم سلب بعض الاختصاص القضائى ، وأخيرا إنشاء محاكم خاصة بكل حالة تهمها ، ولهذا لم تكن صفوة الحكم العسكرية فى حاجة للتدخل فى الشئون الداخلية للقضاء العادى وأوضاعه كمؤسسة ذات أعراف وتقاليد ولها ضمانات مستقرة . ولكن حدث أن ضعف النفوذ المعنوى للدولة بعد هزيمة يونيو ٦٧ . وفى ضوء تولد المعارضة بكافة اتجاهاتها وعدم تقبل مهام المحاكم الخاصة . بدأت مرة أخرى الوظيفة الكامنة للقضاء العادى تحاول من خلال نشاطها القضائى اليومى أن توسع من ولايتها المنتقصة ، وذلك من خلال المناقشة من بعيد لمدى دستورية أو شرعية بعض الاجراءات السابقة لحكم الصفوج العسكرية قبل الهزيمة السياسية والاقتصادية . ثم تطرقت هذه المحاكم العادية والمدنية والادارية الى مناقشة دستورية القوانين واللوائح وفقا للمبادئ التى كانت قد أرست فى بداية الخمسينات قبل الثورة . إذ حاولت تلك المحاكم العمل على إحياء تلك المبادئ بل وشرعت فى تطبيقها بعد ضعف النفوذ المعنوى للدولة ^(١) .

ويمكن القول أنه حيال هذا التغلغل القضائى فى النظام السياسى

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص

للدولة - وهو أمر يتنافى مع ما تعودت عليه الصفوة العسكرية من هيمنة منفردة على أوضاع المجتمع ومؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية ، دون أن تسمح لآية سلطة بالتدخل أو المساس بأمورها الشخصية أو السياسية - فقد حاول « جمال عبد الناصر » بعد نكسة يونيو ٦٧م مواجهة هذه الحركة . وكما يشير « أنور عامر » فى ٣٠ أغسطس ١٩٦٨م إستنادا الى تفويض من مجلس الأمة بإصدار قرارات لها قوة القانون وأصدر أربع قرارات تهدف الى الاصلاح القضائى وأقرها مجلس الوزراء وهى :

١- قانون بإنشاء محكمة عليا تختص بدستورية القوانين وتفسيرها وتحقيق التجانس فى الأحكام القضائية .

٢- قانون بإنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية للإشراف على الهيئات القضائية والتنسيق فيما بينها .

٣- قانون بإعادة تشكيل الهيئات القضائية بما يكفل فعالية الاصلاح القضائى .

٤- قانون بإنشاء نادى القضاء ليشمل تشكيل نادى القضاة يحكم وظائف أعضائه ^(١) .

ولكن يبدو أن أهم تطور حدث فى هذه الفترة ربما يتعلق بإنشاء المحكمة العليا فى خضم تلك القرارات السابقة . فقد بدا واضحا أن « عبد الناصر » أستهدف منها الحفاظ على تماسك الكيان السياسى للصفوة العسكرية الحاكمة ولذلك بقيت الأوضاع العامة للسلطة من حيث الهياكل الرئيسية كما هى ، ولم يظهر بشأنها تغير جذرى . وبقي تنظيم الدولة قائما على أساس القيادة الفردية ... وذلك بالرغم من تشكيل المحكمة العليا لأول مرة لمراقبة صياغة هذه النقطة كان ينبئ

(١) أنور عامر ، حكم عبد الناصر ، النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ١٢٦-١٢٧ .

عن أن إنشاء هذه المحكمة يعد مكسبا قضائيا وتطويرا للوظيفة القضائية لمراقبة دستورية القوانين^(١) .

وعندما جاء « أنور السادات » على رأس صفوف السبعينات العسكرية في الحكم وأطلق صيحة دولة المؤسسات وسيادة الدستور الذي أعلن عنه في عام ١٩٧١ م ، إستحدث أمزين جديدين اعتبروا تطورا في مجال القضاء كما يرى « أحمد حمروش » على الوجه التالي :

١- المدعى العام الاشتراكي - حيث نصت (المادة ١٧٩) من الدستور على أن يكون مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع . ونظامه السياسى ، وأيضا الحفاظ على مكاسبه الاشتراكية والالتزام بالسلوك الاشتراكي . ويحدد القانون اختصاصات المدعى العام الاشتراكي الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب^(٢) .

ويشير « محمد حسنين هيكل » فى كتابة خريف الغضب فى هذا الصدد الى أن السادات قد أدخل فى دستور عام ١٩٧١ م سلطة منصب المدعى العام الاشتراكي . وأنه فى البداية استخدمه فى محاكمة مراكز القوى ، ثم اعتمد عليه كوسيلة لبلوغ أغراضه وخوله كل السلطات التى تجعله يتصرف مع أى شخص يهدد مصالح الشعب وأمنه كما يتصورها السادات . وكان السلاح الذى سلحه به السادات فى ذلك هو قانون العيب الذى اخترعه وصممه السادات شخصا^(٣) .

٢- تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويرأسه رئيس الجمهورية بنص (المادة ١٧٣) ويشير « طارق البشرى » فى كتابة الديمقراطية والناصرية أن (دستور عام ٧١) قد قنن

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٨٠ م) ، مرجع سابق .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، البحث عن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ماسبق أن اتخذ من اجراءات تنظيمية تتعلق بالهيئات القضائية سنة ١٩٦٩ م . إذ تتمثل هذه الاجراءات فى إنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وفى منع الحاكم من ممارسة سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، ثم إتاحة هذه السلطة للمحكمة الدستورية العليا . كما أوضح أن قانون المحكمة الدستورية العليا ظل لعدة سنوات دون أن يصدر، وظل العمل ساريا بقانون المحكمة العليا الصادر فى عام ١٩٦٩ م^(١).

ويمكن القول بأن المؤسسات السياسية التى أرست دعائمها صفوة الحكم العسكرية بزعامة س جمال عبد الناصر ، منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٦٧ م ، وكما ينص عليها دستور عام ١٩٦٤ م تمثل النسق السياسى السائد فى المجتمعات التى أخذت بالتوجه الاشتراكى الذى تبنته صفوة الحكم العسكرية . ويقول « إدوارد شيلز » فى هذا الصدد « أن القيادة العسكرية لم تخلق نظاما سياسية مستقلة ، فقد أرادوا وخلق نظام بدون سياسة ولاسياسيين وتسيير المجتمع كما لو كان معسكر عسكرى كبير . وبالتالي فقد توقفت النظم البرلمانية ونظم الشورى ، ووضعت الخدمات المدنية تحت نظام صارم . كما كبنت الإنتقادات أو وضعت تحت المراقبة . وأخيرا قننت الشرعية من خلال الأوامر العالية ، وفقدت القاعدة القانونية مضمونها . بمعنى أن القانون هو قانون النظام العسكرى^(٢) .

وهكذا يبدو واضحا أن التطور الذى حدث فى مجال المؤسسات السياسية فى هذه الفترة لم يكن تطورا أو تنمية فى نوعية البناء السياسى ، ولكنها كانت تنمية تنظيمية تمثلت فى إعادة ترتيب البناء

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، البحث عن الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص

(2) Edwards, Shills., The Military in the Political Development of the New State, In John J. Johnson (ed.) Op. Vit.: P. 54 .

السياسى من الداخل وقيادات فى أداء مهامها ، وكان آخر هذه التعديلات هو صدور بيان ٣٠ مارس كآخر وثيقة تصدر عن ثورة يوليو فى عهد « جمال عبد الناصر » وكان مجلس الأمة الجديد الذى أنتخب حسب التعريفات الجديدة للعمال والفلاحين هو آخر مجلس يجتمع فى حياة « عبد الناصر » ولكن المجالس الشعبية لم تشكل ، وكذلك المجالس القومية المتخصصة (١) .

ويدعم وجهة النظر السابقة فى اشتداد قبضة الصفوة العسكرية على زمام الأمور وعدم اتجاهها الى خلق أو تنمية مؤسسات سياسية وفى اتجاه قد يتعارض مع تحقيق اهداف نظامها العسكرى فى الحكم . ما لوحظ أيضا من إصرار صفوة السبعينات العسكرية على رفض الأخذ بالنظام البرلمانى المقدم من اللجنة المكلفة بوضع دستور عام ٧١ م . بل وإصرارها على الأخذ بالنظام الرئاسى حيث يطلق هذا النظام العنان بل ويمنح سلطات واسعة لها فى إطار الحكم العسكرى ، وأن ما استحدثته من منصب المدعى العام الاشتراكى فى نظامها السياسى كان يهدف أساسا الى تثبيت أركان تلك الصفوة العسكرية فى الحكم ، وذلك بعد قضائها على مراكز القوة - لتوضع أمام المدعى العام الاشتراكى للحاكمة - وهى قيادات صفوة حكم « عبد الناصر » اليسارية التى ظلت متمسكة بالنظام السياسى السابق ولم تواكب الفكر الأيديولوجى اليمينى لصفوة « أنور السادات » .

وتمشيا مع هذا السياق فقد ظل القانون الخاص بالمحكمة الدستورية العليا دون أن يصدر لعدة سنوات . وظل العمل ساريا بقانون المحكمة العليا . وبالتالى فلم يكن الهدف تحقيق تنمية فى مجال السلطة القضائية بقدر ما هو إحداث تطورات شكلية لاتمس جوهر الوظيفة المنوطة بالقضاء . وظلت صفوة الحكم العسكرية من خلال النظام الرئاسى ذات

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » مرجع سابق ، ص

ذراع طويل فى شتى مؤسسات الدولة وتحاصرها جميعا بما يخدم أهدافها . ويورد « طارق البشرى » فى هذا الصدد ان نفس الاجراءات تمت فى السبعينات بنفس الأسلوب ذاته الذى كان يجرى به التغيير من قبل خلال مؤسسة ناويتسة ، كمؤسسة وحيدة تسيطر على قبضة واحدة وتتجمع لها كل خيوط التحريك فى المجتمع والدولة ، ومن المفارقات أن الرئاسة المنفردة فى السبعينات كانت أطلق فى السلطان وفى تقرير السياسات عما كان عليه الوضع أيام عبد الناصر ، وذلك مردوده الى نتائج حرب ١٩٦٧ م . من حيث قضائها على الاستقلال ، أو النتوء التنظيمى للمؤسسة العسكرية ^(١) .

ب - قضايا التكامل والاستقرار السياسى :

ترتبط قضية التكامل والاستقرار السياسى فى مصر خلال فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية بالتوجه الأيديولوجى لتلك الصفوة التى اعتلت الحكم فى مايو ١٩٧١ م . فقد ترتب على تبنيها اتجاهها يمينيا ليبراليا عربيا صدور العديد من القرارات السياسية ، والتى كان لها أثر بالغ فى إحداث تغييرات جوهرية شملت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وأثرت بشكل واضح على درجة تكامل النظام السياسى واستقراره فى ضوء حالة التغيير التى يمر بها المجتمع . ويبدو أن « أنور السادات » على رأس صفوة السبعينات العسكرية قدبنى أيديولوجية مدرسة المؤشرات فى الفكر الأمريكى لتحقيق التنمية وهى المدرسة التى تقوم على افتراض وجود علاقة اضطرادية بين التقدم الاقتصادى بأبعاده المختلفة ، وكما تعبر عنها مؤشرات : متوسط دخل الفرد والتصنيع والتحضر والتعليم ، وبين التقدم السياسى بمختلف أبعاده الديموقراطية ، والاستقرار السياسى ، والاندماج السياسى ^(١) .

(١) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام لورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص

ومتابعة لهذا الاتجاه بدأ « أنور السادات » على رأس صفوة السبعينات العسكرية يكشف عن توجهاته اليمينية فى التنمية الرأسمالية ، ولكن يبدو أنه كان مدرك وبوعى تام أن التطبيق الفعلى لتلك الاتجاهات الرأسمالية فى الاقتصاد ، والليبرالية فى السياسة لن يتحقق فى الواقع إلا بمصاحبة إعادة صياغة نظام الحكم بمؤسساته السياسية بما يتوافق مع تلك التوجيهات الغربية فى الاقتصاد والسياسة . ومن هنا (أنشغل فى البداية بتحقيق نوع من التكامل القومى والاستقرار السياسى ، وبالتالى شرع فى إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتعديل واجهة مؤسساته السياسية ، وفى اتجاه يخدم أيديولوجيته اليمينية الرأسمالية . وقد جاءت تلك التعديلات فى ضوء قناعته الذاتية بأن التطور أو التنمية السياسية بما تكفله من ضمانات لتحقيق الديمقراطية والتكامل والاستقرار السياسى ، والاندماج السياسى ، لن يتحقق إلا مرادفا لتحقيق تنمية اقتصادية تتم من خلال النموذج الغربى فى التنمية . ويورد « ديريك هوبورد » فى هذا الصدد ما لقد وضحت اتجاهاته الأكثر ليبرالية واستقلالية مبكرا ، ونضاله ضد « على صبرى » الذى أدى مباشرة الى إقصاء العناصر الموالية « لعبد الناصر » وأعوانه . وأيضا فى محاولته إصلاح نزغ الملكيات الخاصة . ومعارضته ما أصطلح على تسميته بمراكز القوى وهى (عصابة ضباط الجيش ، وصفوة الاتحاد الاستراكى A-S-U ، والخبايا العامة ، وقوة البوليس) ... فقد قام بتطهيرهم فى مايو ١٩٧١م فى إطار ثورة التصحيح . باعتبارهم أصدقاء متصارعة من خلال خطته للعمل على المستوى القومى ، وفى إطار قانونى تام يخدم حقوق الفرد « (٢) » .

وهكذا وضح أن « السادات » بعد أن تخلص من مراكز القوى

(١) جلال عبد الله معوض ، « المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسى » ، مقالة من المجلة العربية للعلوم الانسانية ، (العدد ٥) تصدر عن جامعة الكويت : ١٩٨٧م ، ص ٦٨ .

(2) Derek, Hopword, Egypt Politics and Society (1945 - 1981), London : George Allen & Uniuin.: Op. Cit.: 1982 . P. 112 .

المواليه لنظام حكم عبد الناصر العسكرى والتي تؤمن بالنموذج السوفيتى من الاشتراكية ، بدأ فى ترتيب مؤسساته السياسية فى اتجاه يواكب فكرة الأيدولوجى الرأسمالى الغربى ، وبما يضمن له استقرارا سياسيا ودون مواجهة مع قوى سياسية واجتماعية . وكما أوضحنا سابقا فقد أعلن عن تغيير اسم مجلس الأمة الى مجلس الشعب ، واستحدث وظيفة المدعى العام الاشتراكى فور القضاء على مراكز القوى لحاكمة المناوئين له فى نظام الحكم العسكرى السابق ليثبت أركان حكمه العسكرى الجديد . ويشير « عبد الحميد متولى » فى هذا الصدد الى فهم الدول النامية ومن بينها مصر للإستقرار السياسى على أنه تخليد أو تأييد - بمعنى أن يظل الحكام وهم رؤساء الدول فى مراكزهم حتى نهاية الأجل اللهم إلا اذا أصبح عاجزا عن العمل ، أو خلع عن كرسى الحكم بحركة إنقلابية - ثم أوضح أن تلك الروح هى التى سادت لدينا فى مصر فى عهد حكم كل من « عبد الناصر والسادات » . فلم تصدر عن عبد الناصر أية إشارة تتم عن رغبته فى اعتزال الحكم ، بل كان معروفا عنه حب الزعامة ونشوء السلطة أو السيطرة الى حد أن وصفها البعض بجنون العظمة أما « السادات » فقد كان يقل عن « عبد الناصر » بقليل فى هذه الناحية ، فقد أعلن فى بيان ٢٠ مايو ١٩٧١م عن رغبته فى أن ينص الدستور على عدم تجديد مدة الرئيس ، وقدم « عبد الحميد متولى » اقتراحا للجنة باعتباره مقروا لها بأن تكون مدة الرئيس فى الحكم ست سنوات ويجوز إنتخابه مرة ثانية واحدة فقط ، ووافقت لجنة الصياغة العامة للدستور على هذا النص ، ولكن فوجئ الجميع بصدور الدستور دون أن يتضمن هذا النص . وقد كانت هذه رغبة كامنة لدى « السادات » فى ألا يتضمن هذه المادة ، والتى أوعز بها الى لجنة التنسيق والتى كانت مهمتها تنفيذ ما يبدى السادات من رغبات والعمل على توسيع نطاق سلطاته ^(١) .

ويمكن القول أن « السادات » على رأس صفوة الحكم العسكرى فى السبعينات ، وضمانا لتخليد أو تأييد نظام حكمه الرئاسى الذى أكدته من خلال دستور ١٩٧١م ، قام بتوسيع دائرة سلطاته الفردية ومحاصرة المؤسسات السياسية . كما سعى « السادات » الى تقييد الجيش وعدم تسييسه حتى لا يلعب دورا فى عدم الاستقرار السياسى ، ولكن يحقق « السادات » هذه المهمة فقد وقف كما يشير « أحمد عبد الله » وفى إطار سياسته المتمثلة فى السلام والانفتاح ضد الدور المتميز للجيش . وحتى يأمن أى رده فعل مفاجئة كان يعتمد دائما الى تغيير قيادة الجيش . فقد وضع وزير الحربية « محمد فوزى » فى السجن عام ١٩٧١م وعين بدلا منه الفريق « محمد صادق » . وبعد عام ألقى القبض على « صادق » وبعد أن تأكد « السادات » من ولاء رئيس الأركان له شخصيا « سعد الدين الشاذلى » . وبمجرد أن ضمن السادات ولاء وزير الحربية « أحمد اسماعيل » أبعد « الشاذلى » الى المنفى . وبعد وفاة « أحمد اسماعيل » فى ديسمبر ١٩٧٤م ، تولى الفريق أولى « محمد عبد الفنى الجمسى » ، واستمر « الجمسى » ومعه رئيس أركانه « محمد على فهمى » حتى ١٩٧٨م . وعندما تطلب توقيع كامب ديفيد قيادات عسكرية أكثر مرونة ، فأصبح « كمال حسن على » الذى كان رئيسا للمخابرات فى ذلك الحين وزيرا للدفاع لفترة قصيرة ، ثم أصبح وزيرا للخارجية . ثم توفى خلفيته « أحمد بدوى » الذى كان يتمتع بشعبية مع ١٢ من ضباطه أثر حادث هليوكبتر فى مارس ١٩٨٠ . وحل محله الملحق العسكرى المصرى فى واشنطن « عبد الحليم أبو غزالة »^(١) .

ومواكبة لانتجاهات صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات وسعيها

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص

٦٠٣ - ٦٠٥ .

(٢) أحمد عبد الله ، الجيش والديمقراطية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

لمحاصرة المؤسسات السياسية السائدة بما يضمن لنظام حكمها الرئاسى إستقرارات سياسيا فى اتجاه التعددية ، يشير « أحمد حمروش » أنه قد تم تعيين « جمال العطيفى » وكيلا لمجلس الشعب ورئيسا للجنة التشريعية . وهو معروف عنه حماسته ضد الاتحاد الاشتراكى كنظام شمولى وتجاوزات قيادته حيث سعى من خلال اللجنة التشريعية إلى فتح باب الترشيح للمعزولين سياسيا . وقرر المجلس إلغاء العزل السياسى الذى جاء فى قانون مجلس الأمة (نوفمبر ١٩٦٣م) . والذى كان يقز بالآ تكون أسلاك وأموال المرشح قد وضعت تحت الحراسة ، وعلى ألا تزيد عن عشرة آلاف جنيه ، وذلك بناء على القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢م الذى أصدر من مجلس الشعب ^(١) .

ويتجدر الإشارة الى أن دراسة قضية التكامل والاستقرار السياسى فى مصر الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠م) وبعد تأثير هذه القضية فى تحقيق تنمية سياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة وتحليل طبيعة جماعات المصالح ، وأيضا بإختيار مدى فعاليتها فى مجال السياسة الداخلية والخارجية ، وفى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى ، وتذكر « أمانى قنديل » فى هذا الصدد « أن هناك ضرورة لدراسة التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها الساحة الداخلية منذ منتصف السبعينات تقريبا . فقد كان لتبنى سياسة الانفتاح الإقتصادى فى إطار التعددية السياسية أكثر الأثر فى تشكيل طبيعة جماعات المصالح وفعاليتها . مما دفع الباحثين الى الاهتمام بدراسة آثار هذا المناخ السياسى والاقتصادى فى تلك الجماعات » ^(٢) .

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو « البحث عن الديمقراطية » ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٢) أمانى قنديل « جماعات المصالح والسياسة الخارجية » دراسة لدور رجال الأعمال فى مصر ،

مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٢٨) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،

١٩٨٩م ، ص ٨٢ .

وهكذا يبدو واضحاً أن دراسة قضايا التكامل والاستقرار السياسى ترتبط بشكل كبير بدراسة قضايا التغير الاجتماعى ، وهما يرتبطان بظاهرة العنف السياسى - التى تمارسها جماعات المصالح المتعددة - وذلك بناء على س أن التغير والاستقرار ينظر اليهما الكثيرون كأمرين متعارضين متناقضين ، وهذا نظر غير سليم ... فالاستقرار إذا طال أمده ولم يعرف التغير كان جموداً ، والجمود هو أكبر معول يهدم أى نظام من الأنظمة وبالتالي فالتغير إذا لم يعرف نوعاً من الاستقرار - أدى الى اضطراب نظام الحكم وفشله " .

وبصدد تناول ظاهرة العنف السياسى فى واقع صفوة الحكم العسكرية التى أعتلت السلطة الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) ، ودراسة بعد تأثيرها على قضايا التكامل والاستقرار السياسى والتغير الاجتماعى ، يشير س حسنين توفيق ، فى دراسته الكمية التحليلية المقارنة لظاهرة العنف السياسى فى مصر الفترة من (٥٢ - ١٩٨٧ م) . أن معالجة ظاهرة العنف السياسى فى مصر فى علاقتها بقضايا الاستقرار والتكامل السياسى والتغير الاجتماعى قد عولجت بصورة جزئية . وذلك من خلال تناول دور بعض القوى الاجتماعية فى الحركة السياسية المصرية : كالطلبة ، والعمال ، والايخوان المسلمين ، والشيوعيون . وقد تركز البحث بشكل عنيف فى منتصف السبعينات مع تزايد النشاط المكثف لبعض الجماعات الاسلامية كما أوضح أن مصر شأنها شأن العديد من بلدان العالم الثالث تمر بمرحلة انتقالية ، ولا يوجد إتفاق عام حول العديد من القضايا المحورية مثل علاقة الدين بالدولة ، والعلاقة بين القديم والجديد ، وشكل نظام الدولة السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهى قضايا تشكل ظروفها مواتيه لنمو أحداث العنف السياسى والذى يؤثر بدوره على قضايا الاستقرار السياسى والتغير الاجتماعى . ومن هنا فقد ارتبط مفهوم العنف

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص

السياسى كمدخل لتحليل النظام السياسى المصرى بإثارة العديد من القضايا المتعلقة بالأيديولوجية السياسية ، وقدرتها على خلق وتعميق الرضا العام وتعبئة الجماهير خلف النظام والقيادة ، ثم مدى تعبيرها عن الضمير القومى والوعى الجماعى وتلبية احتياجات المواطنين . كما ارتبط مفهوم العنف السياسى بالقضاي المرتبطة ببناء المؤسسات السياسية وحدود فعاليتها فى حل الصراعات الاجتماعية ، وفى تمكين مختلف القوى السياسية من التعبير عن أدائها لوظائفها ومصالحها بصورة فعالة ^(١) .

وهكذا يبدو أن هناك ارتباط واضح بين بعض القوى الاجتماعية التى تتمثل فى جماعات المصالح ، وبين العديد من القضايا المحورية التى شغلت واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، والتى جعلت من ظاهرة العنف السياسى تلعب دورا هاما فى إستقرار الواقع السياسى أو تغييره . وسوف نحاول الوقوف على تلك القضايا فى ارتباطها بجماعات المصالح المتعددة التى مارست ظاهرة العنف السياسى فى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية . وذلك بهدف الوقوف على تأثير ممارساتها فى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى ، بل وبعد التغيير الاجتماعى الذى أحدثته .

ولتحديد تلك القوى الاجتماعية أو جماعات المصالح التى لعبت دورا هاما فى ممارسة ظاهرة العنف السياسى - وبالتالى أثرت بشكل واضح فى تحقيق الاستقرار السياسى أو التغيير الاجتماعى من خلال ارتباطها بالعديد من القضايا المركزية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية - يمكن القول الى أن تلك القوى أو جماعات المصالح هى جماعات المصالح الدينية فى مصر ، والتى ارتبطت بممارساتها للعنف السياسى ، وبعد تأثيره على الاستقرار السياسى بالعديد من القضايا التى

(١) حسنين توفيق ابراهيم ، « ظاهرة العنف السياسى فى مصر » دراسة تحليلية كمية مقارنة

(١٩٥٢ - ١٩٨٧م) . مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ١١٧) بيروت : مركز

دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

نهض عليها بنياتها . وأن جماعة الإخوان المسلمين تعد من بين تلك القوى أو جماعات المصالح الدينية .

ويورد « ديريك هوبود » فى هذا الصدد « أن برنامجهم لم يتغير ولم يرضوا بالفساد الأخلاقى فى مصر . وطالب البرنامج بالتقدم نحو المبادئ الإسلامية التى تنهض على الشريعة (القانون الإسلامى) . فهو الذى يحمى مصر من الخطر والفساد ومن تلوث الغرب كما انتقد البرنامج فتح السادات للدولة بشكل متسع للتأثير العربى ... وفى إطار حكم السادات إستهدف الإخوان إلغاء الأحزاب اليسارية وتطهير الحكومة من البيروقراطية والشيوعية . كما عارضوا التوفيق مع إسرائيل وهى الدولة التى إغتصبت إقليم مسلم ، ولا يزال الجهاد ضدها مستمرا . كما أقلق الإخوان كثيرا ، إنعزال مصر عن العالم الإسلامى والعربى » ⁽¹⁾ .

وإذا ما حاولنا التعرف على الدور الذى لعبته جماعة الإخوان المسلمين فى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى فى حكم صفوة السبعينات العسكرية ، ثم مقارنته بالدور الذى لعبته فى واقع حكم صفوة « عبد الناصر » العسكرية . أوضح « حسنين توفيق » أن نظام حكم « عبد الناصر » العسكرى قد مارس درجة كبيرة من العنف الرسمى ضد جماعة الإخوان المسلمين نظرا لاتهامها بأعمال عنف ضد النظام وقيادته . ومع ذلك لا يجب إغفال السبب الرئيسى والذى يتمثل فى أن جماعة الإخوان المسلمين قد مثلت بديلا فكريا وسياسيا لنظام ثورة ٢٣ يوليو العسكرى . ومن هنا تحتم الصدام بين نظام ثورى علمانى يتخذ من الدين فقط مصدر الشرعية السياسية والتعبئة الاجتماعية . وبين جماعة الإخوان المسلمين التى ترفع الدين الإسلامى كنظام شامل ليغضى مختلف جوانب الحياة . وإن كان حدث أن اتجهت جماعة الإخوان

(1) Derek, Hopwood, Eyypt polities and Society (1945 - 1981), Op. Cit.: P. 117 .

المسلمين فى عهد « السادات » الى مزيد من الواقعية وأندرجت فى إطار المعارضة السليمة للنظام واتخذت من مجلتى « الدعوة » و « الاعتصام » كمنبرين للتعبير عن رأيها فى قضايا المجتمع وسياسات النظام الداخلية والخارجية ^(١) .

إلا أننا لانستطيع الاتفاق مع هذا الرأى الذى يرى أن جماعة الاخوان المسلمين قد أنخرطت فى إطار المعارضة السليمة لنظام حكم صفوف السادات العسكرية . وبالتالى لم تشارك أو لم تلعب دورا فى أحداث عدم الاستقرار السياسى ، لابتعادها عن ممارسة العنف السياسى وتخليها عن فكرها السابق . وذلك استنادا الى أنه لايمكننا الفصل بين جماعة الاخوان المسلمين وبين امتداداتها التى ظهرت فى فترة حكم السبعينات العسكرية والتى إتخذت مسميات متعددة وفى شكل جماعات دينية مثل « جماعة شباب محمد » Shabab Mohamed والتى حاولت الاستيلاء على الاكاديمية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤ م . وقضى على ثلاثة من قادتها وسجن إثنى عشر آخرون . أما الجماعة الثورية الأكثر شهرة فهى ما أطلق عليها بالتكفير والهجرة Takfer Wa El- Hegra وترجمتها باللغة الانجليزية Egyptian unbefief and moving away . وهى تماثل جماعة شباب محمد شملت أفكارها الطرد والتخلص من نظام السادات وقيام حكومة تنهض على المبادئ الاسلامية ، وقد علنت جماعة التكفير والهجرة عن وجودها عام ١٩٧٧ م وذلك بخطف وزير الأوقاف وقامت بإعدامه عندما رفضت الحكومة التفاوض معهم على إطلاق سراحه ... ومعتقداتها كانت أتية من أفكار « جمال الدين الأفغانى » ، والمهارات التنظيمية الخاصة « لحسن البنا » الذى أسس مجتمع شباب المسلمين . ثم كتابات « السيد قطب » الذى شنقه عبد الناصر . وأن جماعة شباب محمد « والتكفير والهجرة » لم يكونا إلا

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر : دراسة تحليلية كمية مقارنة (١٩٥٢) -

(١٩٨٧) مرجع سابق ، ص ٤٨ .

أثنين فقط من بين العديد من الجماعات التي نهضت في القاهرة والاسكندرية أو حتى في المراكز الإقليمية مثل أسبوط^(١) .

فبالرغم من طابع المهادنة السياسية التي اتخذته حركة الإخوان المسلمين مع نظام حكم السادات في ضوء سماحه لهم بإصدار جريدتي « الأعتصام » و « الدعوة » إلا أن امتدادات الحركة وفروعها كانت قد اكتسبت طابع العنف في فترة نموها وتطورها خارج مصر بعد اضطهاد نظام حكم « عبد الناصر » لها . حيث وجدت الحركة أرضا خصبة لها في باكستان على يد « أبي الأعلى المودودي » ، والذي أعتبر أكثر من مجرد داعية للتغيير والثورة ، وأصبح داعية للعنف بغير حدود . ولقد وجدت أفكاره جمهورا يسمعوها باهتمام عبر الحدود وخصوصا في إيران كما ظهر في ثورة « الخميني » فيما بعد . فقد ضمن أبو الأعلى المودودي هذه الأفكار في كتابه الصغير ذي الأربع نقاط وهي : حاكمية الله في مقابل حاكمية البشر ، وألوهية الله في مقابل ألوهية الانسان ، ثم ربانية الله في مقابل العبودية لغيره . وأخيرا وحدانية الله في مقابل الاعتماد على أي مصدر آخر في تنظيم أمور المجتمع^(٢) . وتجدر الإشارة أن هذه الأفكار التي نشرها « أبو الأعلى المودودي » وتبنتها إيران تحت « شعار الثورة الإسلامية » تسعى تصديرها الى الدول الأخرى وعلى وجه الخصوص في مصر لدى الجماعات الإسلامية التي تحمل أسماء متعددة . وهو ما شكل تهديدا لقضايا التكامل والاستقرار السياسي في واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية .

وقد بدت جماعات الطلبة لتشكل نموذجا فعالا من بين جماعات المصالح الدينية وبالتالي في التأثير على تحقيق الإستقرار والتكامل السياسي ، أو في التغيير الاجتماعي نظام حكم صفوة السبعينات

(1) Aruthur, Goldschmidt, J.R., Modern Egypt " The Formation of Nation-Statc" London: Western Press.: P. 158 . 1988.

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

العسكرية على وجه الخصوص . وقد فسر « حسنين توفيق » أن إنخراط الشباب في هذه الجماعات يرجع الى استخدامها للدين كنظام شامل للحياة . وهي ظاهرة تتمشى مع خصائص الطابع القومى للمصريين ، ثم الى عدم وجود بيئة مناسبة لنمو التيارات اليسارية في مصر في فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية . وأيضا الى إخفاق الأيديولوجيات والتجارب السياسية السابقة سواء الليبرالية أو الاشتراكية وبالتالي تزايد شعور الفئات المطحونة بأن الإسلام هو الحل . وقد تمثلت القوى التي مارست العنف السياسى خلال عهد السادات في طلبة الجامعات وبخاصة الطلبة المسيحيين من ذوى الاتجاهات اليسارية فى النصف الأول من السبعينات ، ومن ذوى الاتجاهات الإسلامية فى النصف الثانى من السبعينات . فقد برز دور الجماعات الإسلامية التى يشكل طلبة الجامعات عمودها الفقرى ، بالإضافة إلى اعتبار الطلبة بوجه عام عصب المعارضة السياسية فى هذه الفترة وذلك بجانب تعبيرهم عن بعض المصالح القومية الخاصة بهم كشريحة اجتماعية مثل : مصاريف الجامعة والاستقلال فى تشكيل الاتحادات الطلابية ، وإلغاء الحرس الجامعى . ويضاف الى ذلك أنهم عبروا عن مطالب عامة مثل الديمقراطية والحرية . وإعداد الدولة لمواجهة اسرائيل ، وضرورة إعادة الهبة للدولة بإستقلالها الوطنى ولعب دورها العربى ^(١) .

أما عن الدور المتميز الذى لعبته الجماعات الطلابية الإسلامية داخل الجامعات المصرية فى أحداث العنف السياسى ، وبالتالى فى التأثير على قضايا الاستقرار والتكامل السياسى بشكل خطير فقد بدا - فى حكم صفوة السبعينات العسكرية - فى ارتباط مولده بفكرها وتوجهاتها . فقد ذكر العديد من الباحثين ومنهم « على فرج فوده » أنه ليس سرا أن الجماعات الإسلامية فى الجامعات قد تكونت فى أول الأمر على يد مباحث أمن الدولة لمواجهة الناصريين واليساريين ويتوجيه من

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

«السادات» وليس سرا أيضا أن اكتساحها للإنتخابات الطلابية فى نهاية حياته بعد فقد السيطرة عليها كان كابوسا يؤرق منامه . وليس مجهولا ما كان يعلنه ليل نهار من أن مصر دولة العلم والايمان ، وما كان يطرحه فى وجه خصومه من شعارات من نوع (من لا إيمان له ، لا أمان له) (ولا مكان للملحد فى أجهزة الاعلام)^(١) .

ويذكر « محمد حسنين هيكل » فى هذا الصدد أنه قد جرت داخل نطاق الجامعات أكبر محاولة لإستقلال الدين مباشرة لصالح نظام حكم « السادات » العسكرى . وكان الهدف من ذلك هو القضاء على سيطرة الطلاب الناصريين والتقدميين على الاتحادات . وكانت النتيجة على عكس ماخططوا - فبعد أن كبرت الجماعات الاسلامية ونما عودها لم يتحقق الاستقرار السياسى كما تصور القائمين على المحاولة فى اطار لعبة التوازن - فلم يكن القائمين على أمر هذه المحاولة على علم بالتيارات المؤثرة والفاعلة فى الحركة الاسلامية فى الداخل والخارج . وان التيارات الاسلامية داخل جماعات الطلبة لا تقتصر فقط على المتدينين الغير منتمين الى أى تنظيم ، أو المتدينين المنتمين الى جماعة الاخوان المسلمين^(٢) .

وتجدر الاشارة الى أن جماعات المصالح الدينية بما فيها الجماعات الدينية الطلابية داخل الجماعات وخارجها قد إتخذت مسميات متعددة بعد أن تزايد دورها فى ممارسة أحداث العنف السياسى داخل مصر والبلدان العربية والاسلامية الأخرى مثل : « الأحياء الاسلامى واليقظة الاسلامية ، والبعث الاسلامى ، والتطرف الدينى ، والغلو الدينى ، والعنف الدينى »^(٣) .

(١) فرج على فوده ، « قبل أن نسقط جميعا » مقالة من مجلة المنار (العدد السابع) ، تصدر

عن دار الفكر العربى للأبحاث والتسويق بفرنسا ، ١٩٨٥م ، ص ١٩٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل . « خريف النضيب » مرجع سابق ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٣) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

وان كان « آرثر جولد شميدت » يرى أن أكثر هذه الجماعات انتشارا فى الجامعات المصرية هى جماعة شباب محمد ، وجماعة التكفير والهجرة . ويرى أن تلك الجماعتين قد لعبت دورا بارزا فى أحداث العنف السياسى سواء داخل الجامعات أو خارجها . حيث يعتقد المحللون الغربيون بوجه عام أن التنظيمات الإسلامية تنتمى بشكل رئيس الى ساكنى المدن الفقراء القادمين جدد من الريف ، والتي تظهر عليهم علامات عدم الاستقرار بسبب فقدان الروابط العائلية والقيم التقليدية ، أو بين الغاضبين من التفاوت الواضح بين الغنى والفقر، كما انتشرت تلك التنظيمات بين طلاب المدارس والجامعات مثل « جماعة التكفير والهجرة » التى ضمت اليها طلاب وطالبات من كليات (الطب والصيدله والهندسة) وهى كليات يعتبر القبول فيها من المستويات العليا فى مصر . إذ حاولوا أن يقننوا حياتهم وفق مبادئ القرآن ، وأقوال الرسول ﷺ ، والابتعاد عن المجتمع الذى تأثر بالغرب ، ثم العمل على تغيير وإعادة بناء مجتمع الله Good Community . وقد أصبحت من علاماتهم الظاهرة إرتداء الزى الاسلامى للجنسين ، والعزل بينهما فى التجمعات . وينتهى « آرثر جولد شميدت » فى هذا الصدد الى أنه نظرا لسطوع نجم الحركات الماركسية والناصرية فى عهد صفوة حكم السادات العسكرية فقد أصبح الالتحاق بالجماعات الاسلامية هو الطريق الواضح لمعارضتها . وذلك باعتبار أن أغلب المصريين كمسلمين يمكن أن يقبلوا بسهولة على حركة ما لتدعم ما بداخلهم من مبادئ ومثل ثقافية ، وذلك بصورة أكثر من تقبلهم لأفكار واطارات غربية ⁽¹⁾ .

كما يشير « حسنين توفيق » الى بروز دور العمال كجماعة مصلحة فى ممارسة أحداث العنف السياسى فى واقع حكم صفوة السادات العسكرية . وذلك من خلال الاضطرابات العامة وممارسة بعض

(1) Aruthur, Goldschmidt, JR., Modern Egypt " The Fornation of Nation-State" Op. Cit.: P. 159 .

أعمال الشغب ضد النظام . وقد أرجع ذلك الى التحولات والتغيرات الاجتماعية التي اتجه « نظام حكم عبد الناصر » العسكرية الى تحقيقها بالنسبة الى الفئات الشعبية ومنها العمال على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى . ثم أتى حكم صفوة « السادات » العسكرية ليضر بالمكاسب التي حققوها من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى ، إذ انتهت بمجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التدميرية مثل : تدهور الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة ، بالاضافة الى اتساع الهوة بين الطبقات وارتفاع موجات التضخم الأمر الذى انعكس على المستويات المعيشية لمختلف فئات المجتمع بشكل سلبى . ونظرا لتجمع العمال فى المصانع وامتلاكهم لدرجات من الوعى السياسى ، بالاضافة الى احساسهم بالتدهور والتآكل فى مكاسبهم التاريخية فقد شاركوا فى الاضطرابات وأحداث الشغب العامة ، كما كانت المطالب والمصالح الفئوية هى محور النشاط السياسى العنيف لبعض فئات العمال ^(١) .

وقد حدث ذلك فى المشكلة التي حدثت بين العمال والادارة فى المحلة الكبرى عام ١٩٧٥م والتي على أثرها قام العمال بالاعتصام داخل مصانعهم وأعلنوا أنهم مسئولون عن الحفاظ عن آلتها ، وترتب على ذلك فى ضوء مناخ عدم الاستقرار السياسى أن تصدت قوات الأمن المركزى للمعتصمين وواجهت صعوبات عديدة ، وألقت الدولة باللوم على الشيوعيون فى هذه الأحداث ^(٢) .

وهكذا تتضح القضايا المحورية التى ارتبطت بها جماعة العمال لتنضم الى جماعات المصالح الدينية بما فيها جماعات الطلاب ، فى ممارسة أحداث العنف السياسى ، والذي أثر بشكل واضح على تحقيق التكامل والاستقرار السياسى فيما يتعلق بسياسات حكم صفوة السبعينات

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

العسكرية ومستقبلها ، بل إن التفاوت الواضح بين الطبقات الاجتماعية فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى بالاضافة الى عدم تكامل واندماج جماعات المصالح المتعددة مع توجهات صفوة الحكم الجديدة فى هذه الفترة ، قد خلق نوعا من عدم الاندماج على المستوى القومى والذى يعتبره العلماء عاملا من عوامل عدم الإستقرار السياسى .

ويورد « جلال عبد الله معوض ش فى تحليله لآثار عدم الإندماج القومى لجماعات المصالح السياسية المتعددة مع القيادة الحاكمة وبعد تأثيره على قضية التكامل والاستقرار السياسى » أنه يترتب على عدم الاندماج بين القيادة والجماهير تعميق شعور الجماهير بانتقاد القيادة الحاكمة ، والنظام السياسى برمته ، والشرعية التى يجب أن تكون معبرة عن الرضا والقبول الشعبى كما يشكل عدم الاندماج القومى عند اقترانه بتفاوت اجتماعى - إقتصادى حاد ، عاملا هاما من عوامل عدم الاستقرار السياسى فى الدول النامية ... وما يؤدى اليه من خسائر بشرية ومادية فادحة (١) .

وأخيرا ننتهى الى محاولة تحديد الأسباب التى دفعت بجماعات المصالح تلك الى ممارسة العنف السياسى فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية . وبالتالى كان لها دورا بارز فى التأثير على قضايا التكامل والاستقرار السياسى ، وهى من وجهة نظرنا لاتعد إلا أن تكون رد فعل لتوجهات صفوة السبعينات العسكرية . والتى انعكست فى قراراتها وممارساتها على المستوى الاقتصادى ، والاجتماعى ، والثقافى ، والقومى . وأيضا سوف نحاول تحديد نمط استجابة صفوة السبعينات العسكرية لأحداث العنف السياسى الصادرة عن تلك الجماعة ؟

(١) جلال عبد الله معوض ، أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية ، مقالة من المجلة العلوم الاجتماعية ، (العدد ٤) (المجلد ١٤) تصدر عن جامعة الكويت : ١٩٨٦ م ، ص ٦٧

وقد ذهب « حسنين توفيق » فى تحديد أسباب بروز ظاهرة العنف السياسى وبشكل خاص فى مسرح حكم صفوة السادات العسكرية . وانتهى الى حصر تلك الأسباب فى مستويات خمسة : الاقتصادية وتمثل فى انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى وما أدت اليه من آثار تدميرية وتخريبية فى الاقتصاد المصرى . وظهرت فى مشكلات الديون والتضخم ، ثم تدهور الحياة بالنسبة لقطاعات واسعة من المواطنين . والاجتماعية - تمثل فى إتساع الهوة بين الطبقات وانتشار قيم الفساد والانحراف ، وظهور أنماط قيم الاستهلاك الغربية الاستفزازية ، والتي تعتبر تحديا لقطاعات عريضة من المواطنين . والسياسية - تمثلت فى أن نظام حكم السادات العسكرى قد أفرغ تجربة التعدد الحزبى من مضمونها بصدر القوانين الاستثنائية المقيدة لحريات وحقوق المواطنين ، ثم تضيق قنوات المشاركة السياسية ، وتعقب نشاط أحزاب المعارضة ، ثم عدم السماح بقيام تنظيمات رسمية للتيارين الناصرى والاسلامى . كما حدثت خلخلة فى النظام القضائى بإنشاء جهاز المدعى العام الاشتراكى وتشكيل محكمة القيم ، والابقاء على محاكم أمن الدولة ، والمحاكم العسكرية كتنظيمات قضائية خارج إطار السلعة القضائية الطبيعية . والثقافية - التى تمثلت فى تزايد إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية مع طغيان موجة التغريب ضد قيم وسلوك الطبقات الاجتماعية بالاضافة إلى حملة التشكيك فى عروبة مصر ومحاصرة فكرها القومى . والقومية - وقد تمثلت فى عزل مصر عن وطنها العربى ، وخروجها عن دائرة المواجهة مع اسرائيل ، مع إزدياد تبعيتها للولايات المتحدة . ومن هنا اهتزت شرعية صفوة الحكم العسكرى وفقدت كثير من المساندة التى تلقتها عقب حرب ١٩٧٣ م . فقد برزت على المستوى الجماهيرى تنظيمات أو جماعات رفض سياسى واجتماعى ، والتى اتجهت نحو ممارسة الانتقادات للنظام وتعبئة رأى العام وتنظيم أعمال

العنف ضده (١) .

أما عن النمط السلوكي أو رد فعل صفوة السبعينات العسكرية الحاكمة على ممارسات أحداث العنف السياسي ، والتي صدرت عن جماعات المصالح المتعددة وكانت سببا في تهديد الاستقرار والتكامل السياسي . فيمكن القول بأنها تأرجحت ما بين المهادنة باستخدام رد الفعل القانوني ، واللجوء الى إصدار قوانين لتجزم أحداث العنف وتعاقب عليه . أو الإلتجاء الى مواجهة العنف السياسي الشعبي باستخدام قوات الضبط والقهر الرسمية مثل الإعتماد على قوات الأمن مثلا . ويمكن لنا فهم القوانين الاستثنائية السابق الإشارة اليها ولتي تصنع قيودا على حريات الناس في إطار المهادنة بالاعتماد على القوانين . ومثال ذلك ما أضافه دستور ١٩٧١م من نصوص لأول مرة من أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ... ثم في محاولة من السادات لاستقطاب المشاعر طرح إستقصاء عاما قبل وفاته في عام ١٩٨١م ضمنه مجموعة من البنود لا علاقة لها ببعضها ، والتي على الناخب أن يجيب عليها جملة واحدة بالإيجاب أو بالنفي ... ومنها تعديل المادة السابقة بالنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بإضافة حرف الألف واللام ... وقد استند اليها دعاة التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في مطالبتهم بوضع أحكامها موضع التنفيذ دون إبطاء أو تردد ومناقشة ... وأضاف السادات فعلا آخر خلال محاولاته الترويضية وهو إعلانه بأنه يؤمن بأن الإسلام مصحف وسيف ، ودين ودولة (٢) .

أما المسلك الثاني الذي لجأت اليه صفوة حكم السادات العسكرية

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) فرج على فوده ، قبل أن نسقط جميعا ، مقالة من مجلة المنار (العدد السابع) ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

فى مواجهتها لأعمال العنف السياسى الشعبى الصادر من جماعات المصالح المختلفة بوجه عام والجماعات الدينية بوجه خاص فىمكن القول أنه تمثل فى الاعتماد على سبل القهر الرسمية باستخدام قوات الأمن وحملات الاعتقال أو التعذيب . حيث أتسمت إستجابة نظام السادات على إحداث العنف الشعبى بالمزيد من العنف الرسمى « الأمنى والقانونى »^(١) .

ج - قضايا الديمقراطية والحرية السياسية :

إذا جاز الأخذ بما أنتهى إليه « باريتو » منذ نصف قرن من أن النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وأن تباينت أشكالها ، فهى تنهض فى جوهرها على قاعدة حكم القلة (أى الصفوة) للأغلبية - بحيث يترتب على ذلك أن تتساوى الأمور فى نطاق استخدام الغربيين لمصطلح الديمقراطية ، وأيضاً فى نطاق استخدام الصفوة البروليتارية لمصطلح الديمقراطية . وفى التأكيد على ضمان حرية المواطن الفرد^(٢) - أذن فما هو موقف صفوة الحكم فى السبعينات والتى يمكن وصفها بأنها صفوة عسكرية ولها روافدها وتغلغلاتها فى مختلف النظم المجتمعة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) من قضايا الديمقراطية والحرية ؟ وهل عملت تلك الصفوة بتوجهاتها اليمينية السياسية ، والليبرالية الرأسمالية فى الاقتصاد على تدعيم قيم الحرية والديموقراطية ؟ وذلك إستناداً إلى أن تلك القيم تمثل جزءاً من الأسطورة الليبرالية التى يمكن تدعيمها فى الواقع على مستوى ممارسات بناء القوة على المستوى النظامى فى المجتمع . ومن هنا يحق لنا التساؤل عما إذا كانت صفوة حكم السبعينات العسكرية قد سارت فى اتجاه تحقيق تنمية سياسية

(١) حسنين توفيق ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) إسماعيل على سعد ، نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار

المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨م ، ص ١٥٣ .

بالعمل على تطبيق قضايا الديمقراطية السياسية فى واقعها أم لا ؟

وتجدر الإشارة فى البداية إلى أن تحقيق الديمقراطية السياسية يتطلب « سيادة القوانين المدنية من خلال نظم متقدمة ، وأيضاً سيادة الحريات العامة »^(١) . وهذا يعنى أن تحقيق الديمقراطية يكمن فى الالتزام بتلك القيم المدنية وعلى رأسها كما أورد « سعد الدين ابراهيم » قيم المساواة ، والإنصاف ، وتقبل الرأى الآخر ، والاستعداد للمشاركة ، والتهيؤ لقبول الهزيمة دون الإحساس بأن ذلك إهانة أو إهدار للكرامة . وهذه القيم هى ما يطلق عليه علماء الاجتماع والسياسة بالثقافة المدنية^(٢) ومن هذا المنطلق سوف نهتم ببيان موقف صفوة الحكم فى السبعينات - وعلى رأسها « أنور السادات » بما يحمله من أصول اجتماعية ريفية . وما هو معروف عنه منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو من تبنيه اتجاهات يمينية ليبرالية - من قضايا الديمقراطية بما تنهض عليها من قيم مدنية . وأيضاً كما يشير « عبد الحميد متولى » من قيم الحرية باعتبارها هدف الديمقراطية وغايتها . كما تعد إحدى خصائصها^(٣) .

وتأتى معالجتنا فى هذا الصدد على مرحلتين : الأولى هى مرحلة ما قبل حرب ١٩٧٣ م ، وكيف كان موقف صفوة حكم السادات العسكرية من قضايا الديمقراطية والحرية ؟ والثانية - وهى مرحلة ما بعد ١٩٧٣ م حتى عام ١٩٨١ م . ويبدو أن هناك إجماع بين غالبية الدارسين على أن السادات قد اتخذ إجراءات غير ديمقراطية وقد وضع ذلك فى إطار اتجاهاته التغييرية المناهضة لحكم سلفه الراحل بعد أن

(1) Edward, Shills., Teh Military in the Political Development of the New States. In John J. Johson., (ed). The Role of the Military in Underdevelopment countries., New Jersy: princeton University Press.: 1962. P. 44 .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ م ، ص

(٣) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٦١٠ .

تمكن بنجاح ساحق فى حركته التصحيحية عام ١٩٧١ م . فقد ساد هذا
الاجماع بالرغم من أن « السادات » . قد خالف « عبد الناصر » منذ
البداية فى حملته على التجسس على المخالفين فى الرأى ، وتسجيل
محادثاتهم التليفونية . إذ قام بحرق العديد من الأشرطة السرية للبوليس .
وزين هذا التصرف بتعهده بإحترام الحريات المدنية . وذلك فى نفس
الوقت الذى قام فيه بضرب النظام الناصرى ، وتصفيته لمراكز القوى
الناصرية ^(١) .

ويؤكد هذا المعنى « خالد محيى الدين » فى كتابه « الآن أتكلم
» بأن أزمة الديمقراطية التى ولدتها ثورة يوليو فى بلادنا حتى الآن ...
وصحيح أن يوليو حققت قدرا من الديمقراطية الاجتماعية ، وحققت
للشعب منجزات كبيرة ، لكن افتقاد الحماية الشعبية لهذه المنجزات كان
المقتل ، ولم يدرك عبد الناصر أن هناك فرق كبيرا بين رضاء الشعب
عن الحاكم وتأيده له ، وبين المشاركة الفاعلة للشعب فى اتخاذ القرار ،
بل وفى حكم نفسه بنفسه ^(٢) .

ولقد بدأت أولى خطوات الإنقضاظ على الديمقراطية - وما
يتبعها من تقييد للحريات السياسية والاجتماعية - من قبل صفوة حكم
السادات العسكرية قبل حرب ١٩٧٣ م - متمثلة فى العدوان على
الدستور والانقضاظ على المادة الخام منه ، والذى لم تمضى سوى
شهور على صدوره بعد استفتاء شعبى ، والتى تنص على تحالف قوى
الشعب العامل صاحب المصلحة فى التطور الاجتماعى نحو الاشتراكية
التى فسرها الميثاق بأنها اشتراكية علمية ... ولم ينبع الإلغاء من مناقشة
ديموقراطية حرة مفتوحة فى قواعد الاتحاد الاشتراكى ، وإنما ولد من
خلال لجنة فوقية صدر قرار تشكيلها برئاسة « سيد مرعى » الأمين العام

(1) Aruthur, Goldssmidt, J.R. Modern Egypt: " The formation
of Nation- State" Op. Cit.; P. 138 .

(٢) خالد محيى الدين ، « الآن أتكلم » ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

... والهدف الأساسى لهذا الإلغاء تمثل فى سطوة وسيطرة طبقة كبار الملاك الزراعيين ، وبعض البسروقراطيين لتشكيل منهم أمانة الاتحاد الاشتراكى ، وإدخالهم كعناصر جديدة بدلا من هؤلاء الذين نشأوا فى العهد السابق لمايو ١٩٧١^(١) .

وهكذا بدأت أولى خطوات الاعتداء على الديموقراطية من خلال التنظيم الرسمى لجهاز الحكم السياسى ، وهو الاتحاد الاشتراكى . وجاء هذا التغيير فى اتجاه فكر صفوة « السادات » العسكرية اليمينية . ويشير « بدر عقل » فى هذا الصدد الى أن فكر « السادات » قد مال منذ البداية الى تقنين النشاط الاقتصادى للفئات الرأسمالية التى ارتبطت بالنظام ، وذلك من خلال الاعتراف بشرعية الثروة . وأن ذلك قد تم بالتوازي فى نفس الحين مع عملية تقنين لأساليب الحكم بشرعية الثروة . وأن ذلك قد تم بالتوازي فى نفس الحين مع عملية تقنين لأساليب الحكم الدكتاتورى وتحت شعار « سيادة القانون » - وكان ذلك تأكيدا لما أعلنه « السادات » عن التحول من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية - إذ عمل نظام حكم « السادات » العسكرى على إعطاء شعار سيادة القانون مسحة ليبرالية تتمشى مع الاندفاع السريع نحو الليبرالية الاقتصادية ، إلا أن ذلك الشعار لم يكن يعنى سوى زيادة الاتجاه نحو التسلط ، وسيادة القانون الدكتاتورى إذا جاز أن يكون القانون دكتاتوريا^(٢) .

ومتابعة لموقف صفوة السبعينات العسكرية من تنمية قضية الديموقراطية والحرية قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ م . والذى تجلّى فى عدوانها غير الديموقراطى على الاتحاد الاشتراكى ، تجدر الإشارة الى أن التوجهات اليمينية الليبرالية لتلك الصفوة قد اتخذت أيضا واجهات غير ديموقراطية تمثلت فى الاعتداء على حرية الفكر والثقافة . ويورد

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

(٢) بدر عقل ، توظيف الفساد ، القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٨ م ، ص ٥٨ .

« أحمد حمروش » فى هذا الصدد « أن العدوان على الاعلام والثقافة جاء مصاحبا للتغيير الذى تحرك فى ثنايا الاتحاد الاشتراكى وضد الاتحاد السوفيتى وتمثل ذلك فى عودة « عبد القادر حاتم » الذى كان قد أقصى عن عمله فى « عهد عبد الناصر ». إذ عين فى أحداث مايو ١٩٧١م نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاعلام والثقافة . والذى بادر بإجراء مذبحة فى الاذاعة والتلفزيون تخلص فيها من أصحاب الخبرة والوعى السياسى مثل : « سيد لبيب » ، « سمير الكيلانى » و « صلاح زكى » ، « عبد الوهاب قتايه » ، « طاهر أبو زيد » ، وغيرهم ... وأعاد « على أمين » من منفاه الاختيارى الى أخبار اليوم ، وأفرج عن أخيه التوأم « مصطفى أمين » . وكان « أحمد حمروش » نفسه مما لحقتهم قرارات عبد القادر حاتم عندما نحي فى فبراير ١٩٧٢م عن رئاسة تحرير مجلة روز يوسف . حيث شملت هذه الفترة إجراءات تعسفية غير ديموقراطية تتوافق مع التحول الذى حدث فى مراكز السلطة العسكرية بعد أحداث مايو ١٩٧١م ، ومع المظاهرات التى انفجرت مع بداية عام ١٩٧٢م ^(١) .

أما مرحلة ما بعد عام ١٩٧٣م - ١٩٨١م فيبدو أن الديموقراطية والحرية فى هذه الفترة لم تكن أحسن حالا من سابقتها فى ظل حكم صفوة السادات العسكرية - منذ توليها السلطة فى مايو ١٩٧١م - فبالرغم من كفالة الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١م لحرية الفرد وسيادة القانون ونصه « على أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » وقرر خضوع كافة السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية لحكم لقانون (المادتان ٦٤ ، ٦٥) وأكد على أن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات (المادة ٦٥) . كما كفل حق التقاضى فنص على « أن التقاضى حق مكفول للناس

(١) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديموقراطية » مرجع سابق ، ص ص

كافة . وأخيرا تأكيداً لمبدأ سيادة القانون الذى يقوم عليه نظام الدولة صدر القانون الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية العليا ، والقانون الخاص بإنشاء نظام المدعى العام الاشتراكى ^(١) - إلا أنه بالرغم من تأكيدات الدستور السابقة على سيادة القانون الخاص بالمؤسسات الدستورية ، وضمانه لحريات الأفراد وكفالة استقلال القضاء ، فقد حدث أول اعتداء على المؤسسات الدستورية من قبل « السادات » عام ١٩٧٤ م . حينما فاجأ الجميع بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م بإصدار نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ^(٢) وهو القانون الذى يشير « أحمد حمروش » الى أنه صدر رغم معارضة أعضاء مجلس الشعب له ومتجاوزا فى بنوده الحدود التى وقفت عندها ورقة أكتوبر مما دعى « عصمت سيف الدولة » الى القول بصده بأنه يشكل انقلاباً لأنه يغير الدستور بغير الطرق الدستورية ^(٣) .

وقد تابع « السادات » فى هذا الصدد وهو على رأس صفوة الحكم العسكرية أ تسخير جهاز المدعى العام الاشتراكى فى تثبيت دعائم حكمه - ومحاكمة مراكز القوى الناصرية والتخلص منهم - ويوضح « بدر عقل » أن جهاز المدعى العام الاشتراكى كان بمثابة محاكم تفتيش جديدة يحقق مع السياسيين حول معتقداتهم وأرائهم ويمنع ويمنع ما يشاء من حرية العمل السياسى . وقد منح « السادات » للجهاز هذه السلطة فى إطار تبنى سياسة الاعتقال السياسى التى أقبل عليها فى بداية حكمه ، وأعلن عنها بوضوح عندما أحرق الشرائط فى حركة

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية ، « نصر أكتوبر وإنطلاقة الديمقراطية » ، القاهرة ، ١٩٨٦ م ، ص ص ٤٦ - ٤٧ .

(٢) جريدة الوقائع الرسمية ، (العدد ٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٧٤ م ، ص ٥٩٠ .

(٣) أحمد حمروش ، قصة نور ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

تمثيلية ، وهدم سجن أبى زعبل ، وأن « السادات » كان له السبق فى تاريخنا الحديث عندما أصدر قوانين بدعوى حماية القيم لمنع الملحدين وغير المؤمنين من تولي المناصب القيادية وجاء هذا القانون تعبيرا عن نوع من التزاوج بين الشمولية العسكرية والشمولية السلفية التى عادت للظهور . وقد استهدف السادات من خلالها محاصرة المد الديموقراطى والحركة الجماهيرية ، وعزل قيادات هذه الحركة وإبعادهم عن العمل السياسى . وقد أتاحت تلك القوانين التى عرفت بالقوانين سيئة السمعة لصفوة « السادات » العسكرية إحكام قبضة نظامه على مقاليد الحكم . واحتكار العمل السياسى لصالح الفئات المرتبطة بها ^(١) .

وقد يبدو من المستغرب قيام صفوة حكم السبعينات فى إطار تدعيم قبضتها الشمولية العسكرية ومحاصرتها للمد الديموقراطى بالسماح للشمولية السلفية للظهور والاعتماد عليها فى مقاومة المد الديموقراطى الجماهيرى والمعارضة الناصرية واليسارية - إلا أن « فرج فوده » يشير فى هذا الصدد الى أنه يجب أن نفرق بين المناخ الديموقراطى وبين « السماح » الديموقراطى لأن السماح يأتى من الحاكم بإرادته أما « المناخ » فيلزم الحاكم ويحدد حجم إرادته . وبالتالي يكون من الصعب أن نصنف ما يحدث فى مصر على أنه مناخ ديموقراطى كامل . وقد أفاد السماح الديموقراطى المتاح منذ أوائل السبعينات التيار الإسلامى ومنحه نقاط قوة ولكنها لم تكن فى الحسبان من سمح بها . وعلى سبيل المثال : فقد سمح « السادات » للإتجاه الإسلامى التقليدى بإصدار مجلات وصحف تنزع للتطرف فى أحيان كثيرة مثل : الدعوة ، والاعتصام ، والمختار الإسلامى . وصحيفة النور لحزب الأحرار ، واللواء الإسلامى للحزب الوطنى . وبالرغم من أنتماء بعض هذه الصحف الى أحزاب متنوعة منها الحزب الحاكم نفسه ، إلا أنها ترتبط جميعها بالتيار

(١) بدر عقل ، توظيف الفساد ، القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٨م ، ص ٥٨ .

الفكرى الاسلامى . وما أفاد هذا التيار الاسلامى أيضا مما هو متاح ومسموح به من الديمقراطية ، عملية حجب الصفوة الحاكمة لبعض التيارات المناوئة للتيار الاسلامى ، مثل التيار الناصرى ، ثم تركيزه على اتهام القيادات اليسارية بالإلحاد مما أفاد التيار السياسى الاسلامى يتماسك ظاهرة فى مواجهة هذه التيارات وكأنه لا يوجد انقسام بين الإخوان ، والتكفير الهجرة ، والجهاد ، والتوفيقيين ، والقطبيين^(١) .

وقد وضع هذا الفرق بين المناخ الديمقراطى وقدر السماح الذى ارتبط بإرادة « السادات » وقبضته لعسكرية فى لجوء نظامه الى إصدار قوانين استثنائية لتدعيم « سياسة قبضته الحديدية » ... والنبي بادر فى إطارها بالأنقضاخ على كل مصادر المعارضة بعد مظاهرات يناير ١٩٧٧م^(٢) .

وهكذا يتضح لنا فى هذا الخضم من القوانين الاستثنائية - التى استهدف بها « السادات » وهو على رأس صفوة الحكم العسكرية تقييد الحريات وضرب الديمقراطية - أن صفوة حكمه لازالت متمسكة بالحكم الشمولى الاستبدادى العسكرى ، وغير قادرة على الاستمرار والتكيف مع الحقوق المدنية التى كفلتها القوانين المدنية ، والتى تضمنها دستور عام ١٩٧١م . ويبدو أن الأصول الاجتماعية والفكرية . والمتمثلة فى الثقافة التقليدية أو ثقافة القرية التى يحملها « السادات » - وهو على رأس صفوة حكمه - قد لعبت دورا كبيرا فى إبراز هذا التناقض الحاد بين ما يتضمنه الدستور من قوانين ديمقراطية وحقوق مدنية ، وبين التطبيق الشخصى الشمولى التقليدى غير الديمقراطى . ويقول « طارق البشرى » فى هذا الصدد لقد تم التعديل فى السبعينات بالأسلوب ذاته

(١) فرج على فوده ، قبل أن نسقط جميعا ، ، مقالة من مجلة المنار ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

الذى جرى به التغيير فى الستينات ، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة . وتتجمع لها كل خيوط التحريك فى الدولة والمجتمع ^(١) .

وكثيرا ما يشير الباحثين الى أن السادات قد حاول تشييد هيكل نظام ديموقراطى إلا أنه كان متأثرا فى نشأته الاجتماعية الأولى بقضايا الثقافة التقليدية التى سادت فى القرية المصرية . فلكل من الثقافتين منطقها الداخلى المتسق وقيمها المهيمنة . وقد وضع ذلك فى عزوفه عن حياة الصخب فى المدن الكبرى ، وارتدائه للملابس التقليدية والذى يعد تعبيرا عن الإنجذاب الشديد لهذه الثقافة ، وأيضا حديثه عن أخلاق القرية وروح العائلة الواحدة ، وكبيرا العائلة ، بالاضافة إلى رغبته فى إطلاق هذه الصفة عليه بدلا من صفته السياسية كرئيس للدولة . وينتهى « سعد الدين ابراهيم » إلى أن أحد إشكاليات نظام حكم السادات الشمولى تتمثل فى محاولته المزج بين الثقافتين على ما بينهما من تناقض . ولكن جوهر الممارسة كان تعبيرا عن الثقافة التقليدية ^(٢) .

وبالتالى يمكن القول أن سيادة القانون كانت سيادة شكلية ، ولم يكن لمؤسسات صفوة حكم السبعينات العسكرية أية فعالية فى تحقيق نمو ديموقراطى على المستوى السياسى . وذلك بالرغم من سماح النظام بقيام مجلس شورى وهو مجلس شيوخ يضم أفرادا حكماء يفترض فيهم أنهم قادرون على تقديم النصيحة والقُدوة لمستقبل الدولة . وإعلانه فى هيكل إصلاحى أن مصر دولة ديموقراطية إشتراكية ، تعتمد على اقتصاد

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو : ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مقالة من مجلة

المستقبل العربى العدد (٦٤) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤م ،

ص ٨٧ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣م ، ص

٣٢٤ .

مختلط ، وصحافة حرة^(١) .

ولكن إذا ما تساءلنا عما حدث فيما بعد لتلك الديمقراطية التي ينادى بها ، وتلك الصحافة الحرة نستطيع القول أن دولة المؤسسات السياسية وسيادة القانون التي نادى بها « السادات » لم يكن من السهل تحقيقها في الواقع في إطار اعتماده في ممارساته السياسية على ترسيخ الثقافة التقليدية أو ثقافة القرية . ويؤكد ذلك ما أشار إليه « ديريك هوبود » في هذا الصدد من أن « السادات » في بداية عام ١٩٨٠م قد اتخذ تطورا غربيا ، وأدعى أنه يمثل تنمية في مجال سيادة القانون . فقد قدم إطارا لقانون أطلق عليه بقانون العيب والذي يعطى الحق للمدعى الاشتراكي Socialist Prosecutor في استدعاء أى شخص واستجوابه ، ومحاكمته محاكمة شخصية عن تهمة سياسية ، وأن ذلك كان يمثل منهجا خاطئا في ممارسة الحكم وفي التفكير السياسى . وقد واجه هذا القانون معارضة مباشرة بدأها إتحاد المحامين ، إلى حد أن وصفه رئيس الاتحاد بأنه قانون يتمشى مع قوانين الدولة البوليسية ، وأنه لم يجد له مثيلا في كل القوانين الخاصة بالدكتاتوريات أو الديمقراطيات^(٢) .

وهكذا يبدو بوضوح أن ممارسات صفوة « السادات » في الحكم لم تتخلى عن النزعة الإستبدادية الشمولية العسكرية ، وأن آليات حكمه الديمقراطية الذى ادعاه في بداية حكمه إتخذت واجهة شكلية ، لأنه حاصرها بقوانين عرفية أو نابعة من ثقافته التقليدية التى تتعارض مع قناعته أو قبوله بالحقوق المدنية وما يستتبعها من ممارسات ديمقراطية تتصف بالحرية فى جوهرها .

وقد زدت هذه الإزدواجية التى بدت واضحة فى ممارسات حكم

(1) Derek, Hopwood., Egypt: Politics and Society. (1954 - 1981)
Op. Cit.: 118 .

(2) Ibid., PP. 115 - 116 .

صفوة السبعينات العسكرية ، ثم جعلها الثقافة التقليدية منبعاً للعديد من القوانين الى الاعتماد بها عن جوهر الممارسات الديمقراطية ، وعن القيم المدنية التي تمثل منبعاً لتدعيم قيم الحرية المدنية . وقد أورد « سعد الدين ابراهيم » في هذا المجال كان الرجل في بعض سلوكه يريد أحزاباً للمعارضة ، وفي سلوكه الآخر يغضب إذا أنتقدته هذه الأحزاب . ويعتبر ذلك تطاولاً منها على سلطته الأبوية ، وهو عيب لا تغفره الثقافة التقليدية ... وكان في شهوره الأخيرة يعتبر المعارضة الزبناء العاقين بعد كل ما قدمه لهم من تضحيات ... وكانت المعارضة تعتبره « أبا متزمتاً لا يريد أن يقبل أنهم شبوا عن الطوق »^(١) .

٤- صفوة السبعينات العسكرية ووسائل تحقيق الديمقراطية والحرية السياسية :

ووفقاً لما انتهى اليه العلماء من أن جوهر تحقيق الديمقراطية يكمن في الممارسات الحقيقية للحرية السياسية ، تجدر الإشارة الى أن تلك الممارسة الحقيقية للحرية السياسية يرتبط تحقيقها في الواقع بالمشاركات السياسية التي تتم من خلال (الأحزاب السياسية ، والانتخابات والاستفتاءات السياسية ، وحرية الصحافة) .

ولما كان تناولنا في الفصل الثاني - لموقف الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث من وسائل تحقيق التنمية السياسية قد جاء من خلال نظرتنا الى تلك الوسائل - التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية السياسية في واقع تلك الصفوات - على أنها تمثل في الوقت نفسه أبعاداً فرعية لتحقيق مضمون قضايا الديمقراطية ، وممارسة الحريات السياسية ، فبالتالي سوف تتضمن معالجتنا هنا لموقف صفوة حكم السبعينات العسكرية وعلى رأسها أنور السادات - من وسائل تحقيق قضايا التنمية السياسية بوصفها تمثل أبعاداً فرعية لتحقيق مضمون قضية

(١) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

الديموقراطية ، والحرية السياسية فى واقع المجتمع المصرى . و ثم نحاول
الاجابة عما إذا كانت صفوة السبعينات فى ضوء توجهاتها الليبرالية
الغربية ، والشمولية العسكرية الاستبدادية قد سعت الى خلق المناخ
الملائم لتحقيق الديمقراطية وممارسة الحرية السياسية . مع أخذنا فى
الاعتبار أن ذلك يتم من خلال المشاركات السياسية الجادة التى تنهض
عبر وسائل متعددة مثل : الأحزاب السياسية ، والانتخابات
والاستفتاءات ، والصحافة ، وأيضا ستطرق الى المدى الذى ذهبت اليه
صفوة السبعينات العسكرية للعمل على توفير مناخ الحرية الديمقراطى
الملائم لتلك الآليات ، أو الوسائل كى تؤتى ثمارها فى تحقيق نمو
ديموقراطى يستتبعه تحقيق تنمية سياسته فى واقعها ؟

وقبل الاجابة على الأسئلة السابقة نرى ضرورة التأكيد على حقيقة
هامة تتعلق بجوهر أو تكوين الديمقراطية كمفهوم سياسى ، فقد أشار
غالبية الدارسين إلى أن الديمقراطية ليست مجرد ضمانات للأفراد ولا
مجرد كفالة للحريات الفردية ، وإنما جوهرها يكمن فى أنها أسلوب
لتنظيم السياسى يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه ، أو مشاركته فى
ذلك بدرجة من درجات الفاعلية ... وقد جرى التعبير عن الديمقراطية
فى تاريخ الفكر السياسى المصرى بصيغة « المسألة الدستورية » ، لا من
حيث أن الدستور فقط نصوصا تضمن حريات الأفراد ، ولكن من حيث
أنه وثيقة تفيد سلطات الحكم الفردى المطلق . كما تخضع أجهزته
لسلطات الهيئات النيابية المنتخبة ، ويؤمن الحريات الجماعية من جهة
تكوين الجمعيات السياسية ، وحريات الاجتماع والنشر . وغير ذلك مما
يلزم لتحقيق التشكيل النيابى الأمثل ، ويتيح له الهيمنة الفعلية على
أجهزة الدولة ^(١) .

(١) طارق البشرى ، « الممارسة الديمقراطية فى الوطن العربى » : دراسة حالة مصر
الديموقراطية ولورة ٢٣ يوليو ٥٢ - ١٩٧٠م ، مقالة من مجلة المستقبل العربى (العدد
٦٤) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م ، ص ٧١ .

أ- المشاركات السياسية :

لقد أصبح من المسلم به أن جوهر الديمقراطية كمفهوم سياسى لكى يتحقق فى الواقع المجتمعى لابد أن يكون مرتبط بقضيتين رئيسيتين هما : الحرية السياسية ، والمشاركة السياسية التى تعد واجهة عملية لتلك الحرية السياسية ، وبحيث يمكن للمشاركة السياسية أن تمارس من خلال سبل وآليات متعددة مثل : الأحزاب السياسية والانتخابات السياسية ، والصحافة ، والنقابات والاتحادات ، وإن كان بعض الدارسين يرى « أن المشاركة السياسية هى شكل من الأشكال التى أمتزج فيها مفهوم الديمقراطية بواقع المعطيات الاجتماعية والتراثية والسياسية لبعض الأقطار السياسية فى الوطن العربى »^(١) .

وتناولنا لمفهوم المشاركة السياسية - باعتبارها واجهة عملية لمضمون قضيتى الديمقراطية والحرية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية - سوف ينصب على المشاركة الشعبية ، بمعنى المساهمة فى عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها ، والتى تعتبر أعلى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع . كما تمثل أهم مصادر الفعالية لأنها تتضمن قاعدتى القانونية والمشروعية من جهة ، بالإضافة الى أنها تعكس الاستعدادات والممارسات العملية لدعم النظام والسلطة وتأييدهما . ومن هنا اعتبرت من أهم مقومات التوازن الحركى للنظامين السياسى والاجتماعى بشكل عام وقد تتخذ تلك المشاركة الشعبية صوراً عدة منها : المشاركة فى الانتخابات السياسية المركزية والمحلية ، والمشاركة فى صنع السياسة العامة طبقاً لقاعدة المساهمة فى النقاش حول السياسة العامة المعنية . وأخيراً المشاركة فى العمليتين السياسيتين والإيمائية برمتيهما ، وذلك بدءاً من صنع السياسة العامة ومناقشتها ، وإنتهاء بتنفيذها

(١) محمد الرميحى ، من تجربة المشاركة السياسية فى الكويت ١٩٦٢ - ١٩٨١ ، مقالة من

مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٦٤) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م ،

ومتابعتها وتقويمها . وطبقا لقاعدة إنتشار السلطة وقاعدة المحتوى الشعبى للسياسة^(١) .

وفى هذا الصدد قدم « سعد الدين ابراهيم » تصورا لما يجب أن تكون عليه المشاركة الشعبية بوجه عام ، باعتبار أنها تمثل واجهة عملية لممارسة قضية الديمقراطية والحرية السياسية ، ثم للواقع الخاص بتلك المشاركة الشعبية فترة حكم السادات ، وأوضح أن المشاركة الشعبية يمكن أن تحدث من خلال وسائل متعددة بقوله « أن جوهر الديمقراطية هو المشاركة السياسية لأكثر عدد من المواطنين فى صنع القرارات التى تؤثر على مصيرهم حاضرا أو مستقبلا . وهذه المشاركة وحدها هى التى تجعل الأغلبية راضية عن القرار السياسى ومستعدة لتحمل نتائجه سلبا وإيجابيا ... لذلك يصبح النضال من أجل الديمقراطية فى مصر هو العمل على اشتراك أكبر عدد ممكن من المواطنين فى العملية السياسية ... ويتأتى ذلك من خلال إنضمام الناس الى الأحزاب السياسية القائمة أو انشاء أحزاب جديدة تعبر عن همومهم وآمالهم ... كما يتأتى من خلال مشاركتهم الجادة فى العملية الانتخابية لإختيار ممثليهم فى المجالس النيابية والمحلية ، وكذلك الانخراط فى التنظيمات الوسيطة والتطوعية ذات التأثير فى رأى العام وعلى صانع القرار مثل : النقابات والاتحادات والجمعيات والأندية^(٢) .

وبداية وقبل الحكم على أبعاد تلك المشاركة السياسية ومضمونها الديمقراطى فى مصر وهل كانت تمثل واجهة عملية بالفعل لقضية

(١) عبد المعطى محمد عساف ، « أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية » ، مقالة مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٣٦) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ م ، ص ١٩ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .

الديموقراطية والحرية فى واقع حكم صفوة السادات العسكرية تتفق مع «سعد الدين ابراهيم» فى «أن السادات قد حرص بالفعل على استعادة كل آليات الديمقراطية من أحزاب ، ودستور دائم ، و برلمان وانتخابات واستفتاءات وصحافة حرة^(١)» ، بل ونستطيع القول أنه قد حرص فى بداية حكمه منذ عام ١٩٧١م - وحتى عام ١٩٧٣م على أن يعلن التزامه بالديموقراطية وتحقيق سيادة القانون ، وقيام دولة المؤسسات ، ويذكر «ديريك هوبوود» فى هذا الصدد الى أن السادات فى هذه الفترة قد بدا أكثر انفتاحاً عن «عبد الناصر» ، وأدعى أنه لن يخفى شيئاً عن الجماهير . وأنه سوف يسمح بمشاركة كبرى فى الحكومة . وقد سمح فى بداية حكمه ببعض من المعارضة وأعلن أنه سوف يتم تقويض قوة البوليس السرى من خلال سيادة القانون كما طلب حرق الأشرطة الخاصة بالتسجيل على المحادثات وتعذيب الخارجين^(٢) .

أما عن أبعاد تلك المشاركة السياسية التى ادعى «السادات» بأنه سوف يسمح بها فى إطار سيادة القانون ، فسوف نحاول اختبار مدى صدق هذه الدعوى واقعياً ، من خلال مدى توفير «السادات» للمناخ الديمقراطى الملائم بها - وليس فى نطاق سماحه بقدر ما هو مرغوب فيه - وذلك فى إطار تطبيق تلك المشاركات السياسية واقعياً بواسطة الآليات أو الوسائل التى أوجدها السادات لهيكل نظامه الديمقراطى . وفى هذا الإطار نرى من الهام الإشارة الى أن طبيعة المشاركة التى أبدتها الأحزاب السياسية بصدد تنمية قضايا الديمقراطية والحرية السياسية - قد ارتبطت بطبيعة نشأتها فى الواقع السياسى لحكم صفوة السادات العسكرية . ويبدو ذلك فى إشارة «سعد الدين ابراهيم» الى أنه هناك عزوف من قبل الناس عن المشاركة السياسية الحقيقية . ولربما كانت

(١) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .

(2) Derek, Hopwood, Egypt: Politics and Society, (1945 - 1981)
Op. Cit.: P. 121.

الظروف التى أحاطت بنشأة الأحزاب الأربعة هى المسئولة عن هذا الاحساس. فقد نشأت بقرارات فوقيه من الرئيس الراحل «أنور السادات» وهذا يعنى أنها لم تثبت نبتا طبيعيا من أجل المصالح والتكوينات الاجتماعية المختلفة^(١).

ومعنى هذا أن تلك الأحزاب من صنع «السادات» نفسه ، فلن تتخذ من المواقف الا ما يرضى عنه ، وفى حدود ما يرسم لها من صلاحيات . والشئ الغريب إن السادات راح فى مقابلاته مع الصحف وأمام عدسات التلفزيون يصبر على أن أكثر من ٩٩ فى المائة من الناس يؤيدون سياسته ، ولكن الاجراءات العنيفة التى بدأ يتخذها كانت تكذبا عمليا لكل ما كان يدعيه^(٢).

ب - الأحزاب السياسية :

ويورد «آرثر جولد سميث» فى هذا الصدد «أن السادات» قرر تغيير الاتحاد الاشتراكي الى الحزب الاشتراكي الديموقراطي ، والذي أطلق عليه فى البداية الحزب الاشتراكي المصري ، ثم بدل إسمه الى الحزب الوطنى الديموقراطي ، ثم خفض الى الحزب الوطنى . ويعنى به العودة إلى الحزب الوطنى الباسل التابع «لمصطفى كامل» ، و «محمد فريد» . وهما إسمان تعصبا لأمتهم... ثم أضاف السادات بعد ذلك حزب العمل الاشتراكي فى اليسار ، ثم الحزب الليبرالى فى اليمين^(٣).

وان كان قد سبق هذا الإعلان الرسمى عن قيام تلك الأحزاب من قبل السادات «أن دارت مناقشات منذ عام ١٩٧٥م داخل الاتحاد

(١) سعد الدين ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(3) Aruthur, Goldssmidt, J.R., Modem Egypt: " The formation of Nation -State" Op. Cit.: P. 153 .

الاشتراكي وأنتهت الى قيام ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي تمثل اليمين والوسط واليسار^(١) . إلا أنه يمكن القول أن هذه المناقشات جاءت أيضا بتوجيه فوقى من رأس صفوة الحكم العسكرية إذ قدم السادات ورقة للجمعية العمومية في سبتمبر لمناقشة دور الاتحاد الاشتراكي A.S.U. والذي وصفه بأنه أصبح بيت للمعارضة ، وأنه من الخطأ أن يبدو وأعضاؤه على أنهم ملزمين كمراكز قوى يفرضون أفكارهم ويحاولون نقد الحكومة بأى شكل من الأشكال وطلب السادات من اللجنة أن تجمع الآراء حول الاتحاد الاشتراكي ومستقبل العمل السياسى فى الدولة^(٢) .

وهنا يتضح أن نشأة تلك الأحزاب فى واقع حكم صفوة السادات يعكس طبيعة توجهاتها الشمولية العسكرية ، حتى وهو يتجه نحو الليبرالية والتعددية الحزبية ، فقد صدرت تلك الأحزاب بقرارات سلطوية من النمط الشمولى الى النمط الحزبى ، ودون أن يكون صدورها من خلال مشاركة سياسية فعالة من الجماهير والقوى الاجتماعية . إذن فكيف تقدر هذه الأحزاب على ممارسة الديمقراطية وتدعيم قيم الحرية . والقاعدة فى الديمقراطية أن الأحزاب كتنظيمات شعبية تطوعية ذات هموم ومصالح لأعضائها . وتنشأ بقصد الوصول الى السلطة أو التأثير فى قراراتها من خلال قنوات وقواعد معروفة ومتفق عليها من الجميع . أما أن يأتى الحاكم ويقرر هو أنه سيكون هناك أحزاب ثلاثة (يمين ووسط ويسار) ويحدد هو أى مجموعة ستكون الوسط ، وأيهما اليسار أو اليمين فهو أمر لا يستقيم مع طبيعة الأمور مهما حسنت نية الحاكم ... فالناس تنضم الى الأحزاب التى تتكون تطوعيا وتلقائيا . وإذا لم توجد الأحزاب

(١) الهيئة العامة للاستعلامات « نصر أكتوبر وانطلاقة الديمقراطية » منشورات وزارة الاعلام

المصرية ، ١٩٨٦م ، ص ٢١ .

(2) Derek, Hopwood, Egypt: Politics and Society, (1954 - 1981)
Op. Cit.: P. 113 .

التي تتفق مع ما يريده الناس ينبغي أن يكون لهؤلاء حق تكوين أحزاب جديدة^(١) .

وهكذا يمكن القول أن تلك الأحزاب لم تصدر عن ولادة طبيعية تعبر عن نبض الجماهير . ولكي تستوعب آمالهم وطموحاتهم من خلال مشاركتها الفعالة الجادة بقناعة وبحرية بل أنها أتت من ولادة قهرية ومن فكر السلطة الحاكمة بقرار سلطوى فردى . وبالتالي لم تمثل مشاركتها السياسية الفعلية واجهة عملية لقيم الحرية التي تمثل جوهر تحقيق الديمقراطية في الواقع ويشير « أحمد حمروش » إلى أن تجربة المنابر أثبتت الأحداث أنها محاولة عقيمة باهتة لا تتجاوز دور المعبر لتجربة أخرى تحمل نوعا من الاستقرار ومزيذا من التعبير عن الديمقراطية ، والتي يتشبث بها النظام ليجعلها رداء له وشعارا . إذ فوجيء أعضاء مجلس الشعب في جلسته الافتتاحية يوم ٢١ نوفمبر ١٩٧٦م بقرار يعلنه « السادات » بقوله « لقد اتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم ويوم افتتاح مجلسكم الموقر ، وهو أن تتحول التنظيمات الثلاثة ابتداء من اليوم إلى أحزاب » . ومن المثير أن هذا القرار قد أنهى تجربة المنابر أو المحاولة الديمقراطية الباهتة قبل أن يمضي عليها ثمانية شهور في التطبيق وهي الفترة من ٢٩ مارس حتى ١١ نوفمبر ، ثم انتهزت التنظيمات الثلاثة فرصة صدور هذا القرار فأعلنت نفسها أحزابا سياسية ، دون انتظار لمعرفة ما إذا كان قيام الأحزاب السياسية يحتاج إلى تعديل في الدستور . فقد تغيرت اللافتات وأصبح هناك حزب مصر الاشتراكي ، وحزب الأحرار ، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وباشرت تلك التنظيمات نشاطها كأحزاب دون ترو وقبل صدور القانون الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، مما دعى « جمال العطيفي » إلى وصف ما يحدث على أنه حالة تلبس بمخالفة الدستور في كتابة الطريق إلى الديمقراطية^(٢) .

(١) سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

وهنا يمكن القول أن نشأة تلك الأحزاب بقرار سلطوى - دون أن تتبع من مناقشات ومشاركات جماهيرية تبلور عنها برامج محددة لها - يسمح لنا بوصف نشأتها بأنها غير ديموقراطية وتؤكد « نادية حسن سالم » هذا المعنى في إشارتها إلى أن كافة الأحزاب التي نشأت في هذه الفترة كانت لها أصول برلمانية وهي (حزب مصر ، وحزب الأحرار ، وحزب التجمع) أى كان لها أعضاء في مجلس الشعب وخاضوا الانتخابات النيابية في سنة ١٩٧٦م ، وفي إطار المنظمات السياسية التي يسمح بتكوينها في إطار الاتحاد الاشتراكي حيث اشترط قانون الأحزاب المشار إليه سابقا أن يوقع على طلب تأسيس الحزب الجديد عشرون على الأقل من أعضاء مجلس الشعب القائم وقت صدور القانون ^(١) .

ولم تكن أيضا نشأة حزب العمل الاشتراكي خارج هذا الإطار ، بعيدة عن بطن السلطة بحيث يمكن وصفها بالديموقراطية . إذ يورد « يونان لبيب » في هذا الصدد « شهد صيف عام ١٩٧٨م تطورات هامة في الحياة الحزبية الوليدة عندما أعاد الرئيس « السادات » رسم الخريطة الحزبية . وأعلن عن قيام الحزب الوطنى الديموقراطى برئاسته مما نتج عنه اختفاء حزب مصر الاشتراكي . كما سعى إلى رسم خريطة المعارضة الحزبية من جديد ، بعدما أصاب حزبي المعارضة اللذان قاما مع قيام التجربة ... الأحرار بعد إنكشاف دورهم فى المسرحية ، والتجمع بعد أن أخذ المعارضة مأخذا جديا وأشتط مما أدى إلى تجميد نشاطه ، من هنا جاءت فكرة السماح للمهندس « ابراهيم شكرى » بتأليف حزب معارضة جديد ... وأصدر الرئيس السادات قراراته بناء على تقرير من لجنة مستقبل العمل السياسى ... والتي جاءت مرتبطة بتصور من جانب

(١) نادية حسن سالم ، موقف الأحزاب السياسية المصرية من الفكرة القومية العربية ، مقالة من

مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٦٧) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ،

١٩٨٤م ، ص ٦٥ .

الرئيس بأنه صاحب الحق فى رسم الخريطة الحزبية وهو قد خلط فى ذلك بين صفته كرئيس للدولة ذى سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة ، وبين صفته فى فرض الوصاية على تنظيمات هى شعبية بالأساس ، وإذا قبلت الحوار مع رأس السلطة فإنها لا تقبل يقينا تبعيتها له ، وإلا فقدت أصالتها وفقدت معا أى شعبية مما يجردها من أية حتمية سياسية ، بل يحولها الى مجرد مؤسسة إدارية تابعة لجهاز الدولة ^(١) .

ويبدو أن عودة حزب الوفد الجديد الذى أعلن عن قيامه فى ٤ فبراير ١٩٧٨ م ، تمثل عودة لحزب وحيد لم ينبت من باطن السلطة العسكرية ، وبقرار سلطوى يأتى من أعلى الى أسفل القاعدة الجماهيرية مثل سابقه . إذ يشير « أحمد حمروش » الى أنه كان أول ثمره لقانون الأحزاب . ولم يكن صعبا عليه بتاريخه العريق أن يجد له عشرين عضوا فى مجلس الشعب . وقد أُنْتُخِبَ « فؤاد سراج الدين » سكرتير حزب الوفد القديم رئيسا له . كما يعتبر ميلاده نقطة تحول فى مسار الحياة الحزبية فى مصر لأنه قد تشكل فى أحضان الجماهير وبعيدا عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، أو تنظيمات السلطة ، كما وصل رئيسه الى اللجنة المركزية بإنتخاب لم يتم فى حدود الاتحاد الاشتراكي ^(٢) . وهنا يمكن القول أن نشأة حزب الوفد الجديد تعد النشأة الديمقراطية الوحيدة من بين التنظيمات الحزبية التى ظهرت الى الوجود بقرارات سلطوية بعيدا عن القاعدة الجماهيرية فى الفترة من (١٩٧٦ - ١٩٨١ م) . وإن تلك النشأة كان لها تأثير بالغ على مشاركات الحزب السياسية ومواقف المعارضة من حزب الدولة الحاكمة . وذلك باعتبار أنه لم يقع فى قضية الخلط بين قبول الحوار مع رأس السلطة الحاكمة ، وبين التسليم بأن ذلك يعنى يقينا التبعية له . ويقول « يونان لبيب » فى

(١) د. يونان لبيب ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، العدد (٤٠٨) سلسلة

ثقافية شهرية تصدر عن دار الهلال بالقاهرة ، ١٩٨٤ م ، ص ٢٦٠ .

(٢) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

هذا الصدد ، بأنها كلما استجاب حزب لهذا الخلط كلما تضاعف حجمه وتآكل دوره كقوة سياسية . بينما كان إزدياد الحجم وتعظيم الدور مرهون بالقدرة على إثبات الأصالة ورفض التبعية ، ^(١) .

ومن ثم فسوف نجعل تقييمنا لمدى إزدياد الحجم وتعظيم الدور - من خلال المشاركة السياسية لأى من تلك الأحزاب المعارضة الثلاثة بجانب حزب الوفد الجديد ، معتمدا على وعى الحزب وفهمه لقضية أن قبول الحوار السياسى مع رأس السلطة الحاكمة - حكم السادات الشمولى العسكرى - لايعنى بالضرورة التبعية للحزب الحاكم . وذلك نظرا إلى أن المعارضة السياسية الجادة والتي تعتمد على المشاركات السياسية الهادفة ، والمشاركة الجدية فى العمليات الانتخابية ، تمثل واجهة عملية لتدعيم الممارسات الديمقراطية وترسيخ قيم الحرية . ويجدر بنا قبل تناول مشاركة كل حزب على حده الإشارة الى أهم القيود والضوابط التى تركها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتنظيم الأحزاب السياسية والذي لايزال قائما حتى الآن . وأيضا التعديلات التى أدخلت عليه فى عام ١٩٧٩م . فقد أشار س عبد الحميد متولى ، إلى أن تلك القيود لم تعرف لا فى الانظمة الديمقراطية الحرة المتقدمة ولا حتى فى عهد الثورة ذاتها . ومنها : ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة أو التجنيد أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو أعمال تتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية . أو مع مبادئ ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، أو ثورة ١٥ مايو ١٩٧١م . أو مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . أو النظام الديمقراطى الاشتراكى ، أو مع المكاسب الاشتراكية . أو مع أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨م بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى . كما يشترط ألا يكون من المعارضين لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

(١) يونان ليب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

ويشترط فى برنامج الحزب أن يميز فى أساليبه خلال تحقيق برنامجه
تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى^(١) .

وتشير « نادية حسن سالم » إلى أن القيادة المصرية ساد لديها
إعتقاد خاطئ بأنه يمكن السماح بقيام أحزاب سياسية متعددة دون أو
يؤدى ذلك الى نقد جذرى أو خلاف أساسى فى الرأى مع اتجاهات
الحزب الحاكم . ولذلك فقد نظر إلى أحزاب المعارضة على أنها
مجموعة من المزايدين أو الراغبين فى النقد . ومن هنا قامت السلطة
الحاكمة بتضييق قنوات المشاركة السياسية عليها من خلال اصدار
العديد من القوانين والتي تضيق وتحد من نشاط أحزاب المعارضة
السياسية مثل : قانون حماية القيم من العيب ، وقانون حماية الجبهة
الداخلية والسلام الاجتماعى^(٢) .

ففيما يتعلق بالمشاركات السياسية لحزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدى ، ومدى مساهمته فى تدعيم قضية الديمقراطية والحرية
السياسية من خلال العمليات الانتخابية والاستفتاءات - فترة حكم
صفوة السبعينات العسكرية - يتضح أن الحزب قد تطور عن تنظيم
اليسار الذى نشأ فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى ، وخاض
الحزب الانتخابات عام ١٩٧٦م وحصل على مقعدين فقط . وفى
انتخابات عام ١٩٧٩م لم يتمكن الحزب من الفوز بأية مقاعد فى
البرلمان^(٣) .

ويمكن القول أنه بالرغم من قلة عدد المقاعد التى حصل عليها

(١) عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ص
٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٢) نادية حسن سالم ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٣) هيئة الاستعلامات المصرية ، نصر أكتوبر وانطلاقة الديمقراطية ش تصدر عن الهيئة المصرية
العامة للكتاب بالقاهرة : ١٩٨٦م ، ٣٤ .

حزب التجمع فى البرلمان إلا أن الحزب قد وعى جيدا جوهر المشاركة السياسية الفعالة فى ضوء اعتبارات المصالح القومية . ولم يقع فى مأزق الخلط بين التبعية لرأى الحزب الحاكم ، وبين حرية الرأى فى الحوار والمشاركة السياسية والاختلاف فى الرأى وذلك بالرغم من أن «السادات» هو الذى أنشأ الحزب بقرار سلطوى ليكون فى أحضان السلطة ممثلا لليسر الاشتراكى ، وحتى يوهم الجماهير بجدية مساهمته نحو الديمقراطية - وهو يتبنى فى الواقع حكم شمولى استبدادى عسكرى - فقد أوضح «يوانان ليب» أن حزب التجمع اتسم بالعداء لسياسات «السادات» وليس لشخصه ، وذلك بحكم موقعه فى النسق الحزبى الداخلى . كما عادى سياسة المصالحة مع الغرب التى صنعها السادات وبالتحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية . وقد بدا هذا العداء بشكل واضح بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ م . حيث اتهم السادات قيادات اليسار بأنها وراء هذه الأحداث ، وتراشق الطرفان الاتهامات ، وأسماها «السادات» بأنها إنتفاضة حرامية فى حين أسماها الحزب بأنها إنتفاضة شعبية . كما تابع الحزب تقديم الاستجابات التى تمس الرئيس من بعيد أو من قريب وتتعلق بقضايا هضبة الأهرام ، أو بزيارة القدس التى أطلق عليها بأنها تكملة لسياسة التنازلات للغرب^(١) .

ويبدو أن «السادات» لم يكن مستعدا فى ضوء سياسته الشمولية العسكرية التى تسمح بما هو متاح من الديمقراطية فى ضوء التعددية الحزبية - وليس تهيئة مناخ كامل للنمو الديمقراطى من خلال المشاركات السياسية الفعالة للأحزاب وفى العمليات الانتخابية - الى تقبل تلك الحوارات الديمقراطية للمصالح العام . وبالتالى « فقد بدا متهيجا ضد أى نقد لسياسات السلام التى ينتهجها ، وطلب تدعيم سياسته بإستفتاء شعبى ، وبعد ذلك بدا مباشرة فى إصطياد معارضية

(١) يوانان ليب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

اليساريين . فقبض على بعض من أعضائه ، وأتهم « خالد محيي الدين » نفسه بذهمه للحكومة فأعلن أنه مجمد لنشاط حزبه لحمايته من أى قانون جديد تتخلص به الحكومة من أى نقد لها فى الحياة العامة ^(١) .

أما حزب العمل الاشتراكى فقد نشأ فى عام ١٩٧٨ م ، ووقع وثيقة تأسيسه الرئيس الراحل « أنور السادات » وخاض انتخابات عام ١٩٧٩ م وحصل على ٣٠ مقعدا . ويرأس الحزب منذ إنشائه وحتى الآن الأستاذ « ابراهيم شكرى » ^(٢) . ولتقييم الدور الذى مارسه حزب العمل الاشتراكى فى تنمية لقضايا الديمقراطية والحرية من خلال مشاركاته بوجه عام داخل النسق الحزب المعارض ، وأيضا من خلال ممارساته للانتخابات السياسية ، يشير « يونان لبيب » الى أنه بالرغم من أن « السادات » هو الذى أعلن عن قيام حزب العمل فى ١١ ديسمبر ١٩٧٨ م . بل أوعز لعدد من النواب المقربين اليه وعلى رأسهم « محمود أبو وافية » عديله - للانضمام اليه ، وذلك بهدف ضمان سيطرة قبضته على سياساته وممارساته ، لكن الذى حدث بعد ذلك لم يكن فى الحسبان . فبعد انقضاء وقت قليل على انتخابات عام ١٩٧٩ م التى شارك فيها الحزب وحصل على ٢٣ مقعدا واحتل مكانة حزب المعارضة الرئيسى . بادر « حلمى مراد » بهجوم على « مصطفى خليل » نائب رئيس الحزب الوطنى معلنا ان حزب العمل ليس فرعاً للحزب الوطنى . ثم ازداد هجوم الحزب على سياسات رئيس الجمهورية فى الوقت الذى تزداد فيه عمليات التآصيل للحزب ، إذ أتخذ من سياسات الرئيس الخارجية وتوثيق صلاته مع الغرب ، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل مادة

(1) Derek, Hopwood, Egypt: Politics and Society, (1954 - 1981) Op. Cit.: P. 115 .

(٢) منشورت وزارة الاعلام المصرية « نصر أكتوبر وانطلاقة الديمقراطية » ش تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة : ١٩٨٦ م ، ص ٧٣ .

للحوار السياسى الموضوعى . وقد أصابت هذه المشاركات « السادات » بخيبة أمل شديدة دعتة الى « هجوم على الحزب فى مايو ١٩٨٠ م مما دعى ابراهيم شكرى للرد عليه بالقول كان الرئيس السادات يأمل أن يساير حزب العمل الاشتراكى الحكومة ويتهاون فى اتخاذ مواقف المعارضة الجادة ، ومن هنا غضب السادات ولم يلتق به حتى وفاته . وقد انتهى الأمر باستخدام « السادات » إجراءات عنيفة تجاه المعارضة باعتقال كل من « أحمد فرغلى شى عضو الحزب فى مجلس الشعب ، والاستاذ « فتحى رضوان » الذى كان السادات نفسه يعرب عن إحترامه الشديد له ^(١) .

ويتضح مما سبق مدى تهيج السادات وهو على رأس صفوة حزب السلطة لأى نقد أو حوار ، وعدم تردده فى اتخاذ إجراءات عنيفة بالقبض على قيادات المعارضة . وهو ما يؤكد عدم قناعته الكاملة بالتحقيق الفعلى للديموقراطية من خلال المشاركات والحوارات الجادة مع المعارضة . وربما كان لا يدري أن اعتقاله لأعضاء من أحزاب المعارضة ، وهم أعضاء فى نفس الوقت فى البرلمان هو اعتقال لقيم الحرية والديموقراطية . وقد وصف « السيد يسن » هذه الحالة من الديمقراطية فى إطار النهج التعددى الذى مارسه صفوة حكم السبعينات العسكرية بالقول « أن المجتمع المصرى فى الوقت الراهن يمر بمرحلة انتقالية يمكن وصفها بالتسلطية المرنه ، أو بالتعددية السياسية المحكومة ^(٢) . وقد تلاحظ فى هذا الصدد أنه فيما بعد عام ١٩٧٥ م وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م والخاص بالأحزاب السياسية - وبعد أن بدأت الأحزاب السياسية - فى ممارسة مشاركتها الفعلية فى الحياة السياسية

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) السيد يسن ، « الديمقراطية والعلوم الاجتماعية » ، مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية

(العدد الأول) تصدر عن جامعة الكويت : ١٩٨٤ م ، ص ٢٢ .

الحزبية تلاحظ أن هناك سيادة لحزب السلطة . وغالبا ما كان يتولى بمفرده عملية الحكم وأى مشاركة للمعارضة لا تكون إلا ضعيفة وصورية^(١) .

وننتقل الى تناول موقف حزب الوفد الجديد فى سلم المعارضة السياسية - خلال حكم صفوة السادات العسكرية - ثم لمعرفة مدى إسهامه فى تدعيم الممارسات الديمقراطية وترسيخ قيم الحرية من خلال تفاعلاته ومشاركاته السياسية مع بقية الأحزاب الأخرى ، وذلك بهدف الوقوف على بعد تعاضم دوره وكبر حجمه فى ضوء علاقات التبعية أو الموضوعية مع حزب السلطة الحاكم ؟ ويشير « آرثر جولد شميدت » فى هذا الصدد أنه بعد أربع شهور من قيام حزب الوفد الجديد فى فبراير ١٩٧٨م أعلن الحزب عن حل نفسه . وأنه بالرغم من معارضة الحكومة لفكرة قيامه فقد حقق حزب الوفد تفوق مدهش بين الطبقات المتعلمة العليا والمتوسطة . والتي أبدت توافقا مع ثورة يوليو ١٩٥٢م . كما رأى بعض المفكرين اليساريين فى إحياء حزب الوفد وسيلة لبعث اشتراكية محببة لدى الجماهير Popular Socialism ومع مرور وقت غير طويل وجد « السادات » أن الحزب يبدى معارضة عنيفة فأبدى غضبه واستياءه مما دعى الحزب الى حل نفسه رغم مشاركاته السياسية الجادة والفعالة^(٢) .

أما الملاحظة الجديرة بالتسجيل بصدد ممارسات ومشاركات وحوارات حزب الوفد الجديد فتتمثل فى أن أشكال مشاركاته السياسية قد تأثرت بتيارين أساسيين ووفقا لبعث تأثير التراث التاريخى على شخصية

(١) عبد المعطى محمد عساف ، « أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية ش » ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٢٦) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية بيروت : ١٩٨٢م ، ص ٢٢ .

(2) Aruthur, Goldsshmidt, J.R., Modem Egypt : " The formation of Nation -State" Op. Cit.: P. 153 .

الفصائل المشكلة للحزب . وقد بدا التيار الأول - متحفزا للتأثر من « عبد الناصر » ووضع ذلك فى مشاركاته السياسية حيث تتحدد فصائله فى تأكيد العداوة للحقبة الناصرية ، نظرا لإحساسهم بأن ما أصابهم فى مصالحتهم فى المرحلة الناصرية ، كان أكثر إيلا ما أصابهم فى بعض حرياتهم السياسية أو الشخصية فى عهد السادات ٢٠. وأيضا بالرغم من حصاره للحزب فى أواخر أيامه إلى الحد الذى أجبر قيادته على تجميد نشاطه فى سبتمبر ١٩٨١ م . وفى هذا الإطار جاءت مشاركات هذا لتيار « البريوني » مطالبة بتشكيل لجان قضائية على مستوى عال للكشف عن المسئولية عن الجرائم والأخطاء الفادحة فى إدارة شئون الحكم قبل حركة التصحيح . كما تضمنت محاوراتهم السياسية إتهام الرئاسة السابقة بالانحياز التام للاتحاد السوفيتى ، ووصفهم لفشل الوحدة المصرية السورية بأنه إنفصام خلف الشعور بالمرارة لدى الشعبين ، بالإضافة الى تركيزهم على سلبات السد العالى . أما انصار التيار الثانى - فقد رغبوا فى إستخدام التراث التاريخى للوفد بشكل ضمنى فى مشاركاته السياسية - وذلك من خلال إيجاد صيغة للتعايش مع المتغيرات التاريخية والتعامل مع النظام السياسى القائم - وكان تأثيرهم أوضح ، إذ لجأ أنصار هذا الاتجاه فى مشاركاتهم السياسية الى الاعتماد على المعركة الانتخابية ومخاطبة الجماهير واستمالة وعصبياتهم المحلية فى المحافظات ، بالإضافة الى تذكيرهم بأصولهم الوفدية القديمة (١) .

فقد تمكن « فؤاد سراج الدين » مؤسس الحزب ببراعته أن يقنع « السادات » برفع القيود التى كانت مفروضة على نشاطه السياسى ، وقيام حزب الوفد الجديد . وذلك بإيضاحه أن حزبه الجديد لا يرى نفسه فى موقع معارضة مع الرئيس . لأنه يعارض نفس اعداء الرئيس وهم الناصرون والشيوعيون . كما أنه سيكون قادرا على أن يملأ فراغ الساحة

(١) يونان ليب ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

السياسية الى جانب قوى النظام بعد أحداث يناير ١٩٧٧ م^(١) .

ويشير « أحمد حمروش » فى هذا الصدد الى أن قيادات حزب الوفد الجديد كانت من الذكاء فى ممارساتها السياسية . فقد سمحت بفتح أبوابه فترة تشكيلة لأصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة من اليمين واليسار . كما كان يعتمد حزب الوفد على نفس الطبقة التى يعتمد عليها حزب مصر ، وإن كان يفوقه لأنه نبت فى أحضان الجماهير . ومن هنا كان ظهور حزب الوفد الجديد يشكل قلقا للحكومة وحزبها الحاكم نظرا لما استشعره من إقبال جماهيرى عليه حتى قبل تشكيله رسميا . كما وجدت السلطة أنها لن تستطيع تحجيمه كما فعلت بحزب التجمع عندما شنت هجوما شرسا على اليسار واليساريين ، وصل الى حد تكفير المسلمين وإتهامهم بالالحاد والعمالة دون سند أو مبرر . وفى إطار هذا التخوف من قبل الحكومة والحزب الحاكم تجاه حزب الوفد الجديد كانت هناك محاولات دائبة من جانب حزب مصر لمنع أعضاء مجلس الشعب من إعلان انضمامهم لحزب الوفد الجديد . وأيضا جاء هجوم رئيس حزب مصر « ممدوح سالم » على « فؤاد سراج الدين » ناعتا إياه بالاقطاعى ، والذي رد عليه فى احتفال نقابة المحامين بذكرى الزعيمين الخالدين : « سعد زغلول » و « مصطفى النحاس » فى أغسطس ١٩٧٧ م^(٢) .

أما عن بعد إزدياد حجم الحزب وتعاظم دوره من خلال المشاركات السياسية - سيرا فى طريق تدعيم الديمقراطية والحرية السياسية - فنذكر هنا بدايات الحزب الجماهيرية من حيث النشأة والاقبال عليه ، الى حد تخوف السلطة والحزب الحاكم منه . وما استتبع ذلك من اتخاذ مواقف غير ديموقراطية عنيفة ضده ، وأدى بقيادات الحزب الى حله بعد أربعة

(١) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٤٢٥ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » ، مرجع سابق ،

شهور من قيامه . وهو ما يدل على إزدياد حجمه وتعظم دوره . وفي إطار تعظم الدور الخاص بحزب الوفد هذا يشير « يونان ليبب » الى الطموح الذى لا يزال يراود أصحاب التيار الثانى فى الحزب ، والذى تمثل فى مراعاتهم على تحقيق الخيار الانجليزى وطرحه . وكان ينهض هذا الخيار على أن حزبين كبيرين يمكن أن يتبادلا الأغلبية البرلمانية ، ويستتبع ذلك تبادل المواقع الوزارية . وأن هذا التصور يمثل البديل المعقول لضمان الاستقرار السياسى فى مصر فى المستقبل المنظور (١) . ولعلنا نستطيع القول بأن الأحداث اللاحقة - فى إطار ما هو مسموح به من المشاركات والممارسات الديمقراطية . وأيضا من خلال سياسة حزب الوفد الانتخابية ونتائجه - تؤدى بنا الى ملاحظة دوره لياتى بعد حزب الأغلبية الحاكم . وذلك باعتبار أن ممارساته ومشاركاته السياسية إتصفت بقدر كبير من الذكاء والمرونة فى علاقاته مع بقية القوى السياسية الأخرى .

وقد تمكن أيضا حزب الوفد بعد عودته الجديدة من خلال خبرته التاريخية ومشاركاته مع بقية القوى الاجتماعية السائدة على المسرح السياسى ، أن يستغل قدر السماح الديموقراطى الذى تركته صفة حكم « السادات » الدكتاتورية . ويذكر فرج فودة فى هذا الصدد أن حزب الوفد قد تمكن من أن يستغل منح السلطة الحاكمة لتكوين أحزاب إسلامية وما ترتب عليه من توزيع أنصار هذا الاتجاه على الأحزاب القائمة . كما أستغل تشكيلهم لجماعات ضغط داخل هذه الأحزاب وكان لها تأثير أقوى بكثير من تأثيرها مجتمعة فى حزب منافس . كما استطاع حزب الوفد أيضا استغلال محاولة السلطة الحاكمة التعويض عن القيود التى فرضتها على المناخ الديموقراطى الكامل باستخدام مقولات مثل « الاتجاه الدينى التقليدى » ، وإطلاق صفة الإسلامية على النظام

(١) يونان ليبب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

كله ، وأيضاً صفة الايمان ^(١) ولعله يمكننا القول هنا بأن حزب الوفد قد نجح فى إطار ممارساته ومشاركاته السياسية الفعالة أن يستقطب أقوى هذه القوى الدينية على الساحة الجماهيرية ، وأيضاً تحالف مع قوى كانت بطبيعتها وتكوينها معادية له ، وهى الإخوان المسلمين ^(٢) .

جـ - الانتخابات والاستفتاءات السياسية :

وبعد أن انتهينا من تقييم الدور الذى لعبته الأحزاب السياسية (أغلبية ومعارضة) فى مجال النهوض بقضايا الديمقراطية والحرية السياسية . ثم لدى الإعتماد على تلك الأحزاب السياسية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف من قبل صفوفة الحكم العسكرية . فننتقل الى محاولة الوقوف على بعد إدراك تلك الصفوة العسكرية لأهمية المشاركات السياسية الفعالة لهذه الأحزاب السياسية القائمة فى واقعها ، والتي يمكن أن تتم من خلال الانتخابات والاستفتاءات السياسية . وذلك باعتبار أن الانتخابات تشكل الوسيلة الثانية ، والتي يمكن أن تعتمد عليها الصفوة العسكرية الحاكمة فى مجال النهوض بقضايا الديمقراطية والحرية السياسية ولعله من الهام هنا أن نورد رؤية « السيد يس » فى أن الديمقراطية تمر فى مصر بأزمة لاشك فيها . وأن مؤشرات هذه الأزمة الكمية والكيفية متعددة . فمن المؤشرات الكيفية الهامة شيوع ظاهرة السلبية السياسية . واللامبالاة فى العمل السياسى ، والذى يكشف عن ظاهرة أعمق فى المجتمع وهى ظاهرة الاغتراب . ومن المؤشرات الكمية الهامة نسبة الناخبين الفعليين سواء فى الاستفتاءات التى تعددت فى مصر مؤخراً . أو فى الانتخابات الخاصة بالمجالس التشريعية مقارنة بالعدد الاجمالى لمجموع الناخبين . ومن المؤشرات الكمية أيضاً قلة عدد المنضمين الى أحزاب سياسية سواء فى حزب الأغلبية أو فى أحزاب

(١) فرج فوده ، « قبل أن نسقط جميعاً » مقالة من مجلة المنار ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

المعارضة ، مما يكشف عن أزمة حادة فى المشاركة السياسية من خلال الانتخابات السياسية ^(١) .

ويتعمق ظاهرة السلبية والامبالاة والاعترا ب فى ظواهرها الكمية والكيفية وانعكاساتها على مشاركة الجماهير السياسية ، يتضح لنا أن لها ارتباط وثيق بعدم أمانة ونزاهة العملية الانتخابية ، وأيضاً بالقيود التى فرضت على نظم الانتخابات والمعمول بها من قبل النظام الحاكم . فقد أجريت الانتخابات البرلمانية مرتين فى فترة حكم السادات - الشمولى فى جوهره ، والتعدى الديمقراطى فى ظاهرة - وهى إنتخابات عام ١٩٧٦ م . وقد أشاد بصدها « سعد الدين ابراهيم » بأنها قد لا تكون أكثر ديمقراطية من انتخابات عام ١٩٧٩ م ، وأن الانطباع الذى أخذ عنها بأنها كانت ديمقراطية فلربما لأنها قد أتت الى مجلس الشعب بعدد من المعارضين والمستقلين من خارج الحكومة ، حيث أعطى السيد « ممدوح سالم » إنطبعا قويا للمواطنين وللأحزاب المتنافسة بالأمانة والنزاهة وعفة اليد واللسان . فى حين أن هذا الانطباع لم يتوفر لانتخابات عام ١٩٧٩ م ^(٢) .

ويشير « عصمت سيف الدولة » الى أن نتائج هذه الممارسات غير الديمقراطية من خلال العمليات الانتخابية قد تمثلت فى تزيف وتزوير نتائجها بمعرفة السلطة ، والتى أصبحت ظاهرة دارجة وسهلة ومتوقعة بل يكاد يكون ذلك أصبح تقليدا فى المجتمعات المتخلفة ديمقراطيا ، وأرجع ذلك الى عدم التطور الديمقراطى ، الى الحد الذى تدرك فيه تلك الشعوب قدسية حق الاقتراع فتستعمله راغبة وتدافع عنه ، وتردع كل من يفكر فى تزيف إرادتها . وبالتالي فإن تزيف هذه الإرادة يمثل أخطر

(١) السيد بسن ، « الديمقراطية والعلوم الاجتماعية » ، مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية (

العدد الأول) ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

مقومات الديمقراطية ، لأنه يغرس فى تنشئة هذه الشعوب عدم الثقة فى الديمقراطية . بالإضافة الى أعمال القهر المحسوس الذى لا يخرج بها الى الديمقراطية والحرية ^(١) .

وليس أدل على عدم الثقة فى الديمقراطية من خلال العمليات الانتخابية وعدم أمانتها ونزاهتها فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية ان المجتمع المصرى الذى يصل عدد سكانه ٤٥ مليون منهم ٢٠ مليون شخص بالغ لهم حق الانتخاب لا يشارك منهم مشاركة حقيقية ومستمرة فى الحياة السياسية سوى نصف مليون شخص ^(٢) .

ويمكن القول أنه يأتى فى إطار القيود التى فرضتها صفوة حكم « السادات » على الممارسات الديمقراطية بوجه عام - ومن خلال المشاركات الانتخابية بوجه خاص - اللجوء الى الاستفتاءات المتكررة بدلا من الانتخابات .، ولتتمكن من ازدياد قبضتها الشمولية على الحكم من خلال فرض القوانين الاستثنائية ، وفى إطار حالة الطوارئ التى سادت البلاد إعتبارا من عام ١٩٦٧م وحتى الآن وفقا للقرارات رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اعلان حالة الطوارئ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بتعيين نائب الحاكم العسكرى العام ^(٣) .

ومن هذه القوانين الاستثنائية أيضا على سبيل المثال أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٤م والذى ينص على أن تغلق كافة المحال والملاهى والمقاهى وما شابهها فى ميعاد لا يجاوز الساعة الواحدة

(١) عصمت سيف الدولة ، « تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبد الناصر والى الناصرية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٥٦) تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ١٩٨٣م ، ص ٧٠ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد (٣) مكرر ، السنة العشرون ، الصادر فى ٢١ يناير ١٩٧٧م .

صباحاً^(١) . إذ تم التجهيز لإصدار العديد من تلك القوانين الاستثنائية من خلال واجهة غير ديمقراطية ، بل شكلية تمثلت في العديد من الاستفتاءات منها على سبيل المثال : استفتاء ١٦ سبتمبر عام ١٩٧٦ م على رئاسة الجمهورية . وقد حصل فيه السادات على ٩ ملايين صوت ، فى حين بلغ عدد الذين إشتراكوا فى إنتخابات عام ١٩٧٦ م - والذي أجري بعده بشهر ونصف - ثلاثة ملايين فقط .. وهذا دليل على إنصراف الشعب عن المشاركة السياسية من خلال الانتخابات أو الاستفتاءات وعدم ثقتهم فى الديمقراطية السئدة^(٢) .

ومتابعة لمسلسل تقييد الديمقراطية وفرض القوانين الاستثنائية من خلال الإستفتاءات التى تقيّد الحريات المتعلقة بالممارسات الحزبية - ودون اللجوء الى الانتخابات - فقد بدا أن السادات فى الأيام اللاحقة قد بدا أكثر تهيجاً وضيقاً بممارسات النقد والمعارضة . ولذلك أعلن عن استفتاء جديد فى يونيو ١٩٧٧ م ، وأراد من خلاله تعديل القانون الخاص بالأحزاب السياسية وفرض المزيد من القيود على المشاركات السياسية وقد صاغ « السادات » هذا الاستفتاء تحت دعوى حماية الوطن والمواطنين . وحاول من خلاله استبعاد كل من يخشى من تواجده فى المشاركة فى الحياة السياسية ، سواء بتقليده منصباً فى الحكومة أو مؤسساتها أو فى المعارضة الحزبية ، بل منح السادات سلطة مطلقة للمدعى الاشتراكى فى مباشرة التحقيق مع من يخالف القوانين التى يصدرها مجلس الشعب فى هذ الشأن . وقد ظهرت نتيجة هذا الاستفتاء بنسبة ٩٨,٢٩ ٪ من الحاضرين الذين بلغوا ٨٥,٤ ٪ من ٩,٣٨٥,٠٠٠ وكان لهم حق التصويت^(٣) .

(١) الوقائع المصرية ، العدد (١٢) مكرر ، السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٣ إبريل ١٩٧٤ م .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » مرجع سابق ، ص

(٣) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .

وهكذا وضح أن هذا النهج الدكتاتوري الشمولى أو التسلطى - فى سلك صفوة حكم السبعينات العسكرية فى مصر فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٠ - قد أتى متوافقا مع ما أورده عبد المنعم المشاط من حرص العسكريين على ترشيد أو تقييد المشاركة السياسية ، وعدم حماسهم لمفهوم المعارضة السياسية . وأيضا مع اعتقادهم الراسخ بحتمية توافق الاجماع القومى على ما قد يعنيه ذلك من الحد من ظاهرة التنوع والتعددية السياسية ، ولعل هذا الاتجاه يتسق مع القواعد التنظيمية والبيئية والسيكولوجية للمؤسسات العسكرية التى لاتعرف سوى الطاعة ولايمكن لها أن تصطلح بمسئولياتها بدونه ^(١) .

ولعله قد بدا واضحا أن إعلان السادات عن استفتاء ابريل ١٩٧٩ م يعد استكمالا لمسلسل ضرب الديمقراطية وفرض القيود على ممارسة الحريات السياسية فقد أوضح « أحمد حمروش » الى أنه دعى من خلال هذا الاستفتاء الى التصديق على معاهدة السلام مع إسرائيل ، وتطهير الحياة السياسية من الفساد ، وإنشاء مجلس الشورى وتقنين الصحافة كسلطة رابعة . وقد انتهى الإستفتاء بحصوله على نسبة ٩٩,٩٣٪ كما دعى « السادات » أيضا بعد هذه النتيجة الى حل مجلس الشعب بهدف التخلص من النواب المعارضين لمعاهدة السلام مع اسرائيل ، بل سعى الى استبعاد وسقوط كل من تقدم منهم الى الإنتخابات التى تمت بعد أسابيع فقط من حله لمجلس الشعب ، ويهدف عدم إتاحة الفرصة لتكوين أحزاب جماهيرية جديدة تعارض معاهدة السلام ^(٢) .

(١) عبد المنعم المشاط ، « العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث » مقالة من مجلة

السياسة الدولية (العدد ٩٢) القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ابريل ١٩٨٨ م ، ص

(٢) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

ويمكن إجمال القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والمشاركات الديمقراطية والتي كانت حصيلة تتابع تلك الاستفتاءات الأربع اعتباراً من (١٩٧٦ - ١٩٧٩ م) . وذلك بالضافة الى القوانين الأخرى التي صدرت خارج تلك الاستفتاءات وهي : القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن أمن الوطن والمواطنين ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بشأن الأحزاب السياسية . والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي . والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب . والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة (١) .

وهكذا أصبح السادات يصدق كل ما يقدم اليه من نتائج استفتاءات يصر على أن أكثر من ٩٩ في المائة من المصريين يؤيدون سياسته ، وأن لا أحد يعارضه سوى قلائل من الأردال والمنحرفين ، ولم يكن على استعداد على الإطلاق لأن يعرف أن إستمارات الاستفتاءات تملأ في الريف بواسطة الإدارة ، وبدون ما حاجة حتى الى شكلية عملية الاقتراع بما فيها عدد الأصوات (٢) .

د - المشاركات الصحفية القومية والحزبية :

وإذا ما أنتقلنا الى تناول حرية الصحافة في واقع حكم صفوة السادات العسكرية فسوف تكون المعالجة في نفس السياق السابق - واعتبار أن مشاركات الصحافة السياسية سواء على المستوى القومي أو الحزبي ، تعكس واجهة عملية لحقيقة الممارسات الديمقراطية في الواقع . فكيف كان موقف « السادات » من الاعلام والصحافة ؟ وما مدى تأثير ذلك على مستقبل الديمقراطية وحرية في مصر ؟ ويرى البعض أن قيام صحافة حرة قادرة على القيام بمسئولياتها ، يمثل خير

(١) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

ضمان للديموقراطية فى الواقع . وأن الصحافة المصرية قد تميزت بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بظهور الصحف الحزبية التى تعبر عن رأى والرأى الآخر . وعن آراء الأحزاب المنتمية إليها . ومارست الصحافة المصرية فى ظل ديموقراطية أكتوبر دورا بارزا فى حماية المواطن من التعسف وإساءة استخدام السلطة . كما أدارت الصحافة المصرية فى الفترة التى تلت مناقشات موسعة - حول الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - ساعدت صانع القرار سواء على المستوى التنفيذى ، أو على المستوى التشريعى ، فى اتخاذ القرار الصحيح لصالح الجماعة^(١) .

ولكن يبدو أن رأى السابق ربما يكون فى حاجة الى تدقيق واقعى فى إطار تجربة « السادات » مع حرية الصحافة . بوصفها إحدى وسائل تدعيم الديموقراطية وذلك اعتبارا من فبراير ١٩٧٣ م وحتى ١٩٨١ م . إذ يرى آخرون أن أول اعتداء « للسادات » على الديموقراطية قد تركز بشكل خاص على الاعلام والثقافة والصحافة القومية قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ م . فقد أصدر يوم ٥ فبراير ، وفى الوقت التى لازالت فيه مظاهرات الطلبة مستمرة إعتراضا على حالة اللاسلم واللاحراب التى تمر بها البلاد - قراران : الأول - صدر من هيئة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى باستبعاد مجموعة من الصحفيين وتسوية حالتهم وإحالتهم الى المعاش . والثانى - صدر بنقل ١٠٤ من العاملين فى الصحافة والاعلام الى مصلحة الاستعلامات وهو ما يعنى حرمانهم من العمل والكتابة ، أو التردد على دور الصحف . ويصف « أحمد حمروش » ما حدث بأنه مذبحه لجأ اليها « عبد القادر حاتم ش » لاستبعاد العقول المستنيرة عن مجال الاعلام والثقافة . وذلك تمهيدا لدخول مرحلة جديدة مهدت لانهطاط ثقافى وتبذل إعلامى . ثم يتساءل هل يمكن

(١) « نصر أكتوبر وانطلاقة الديموقراطية » ، منشورات وزارة الاعلام المصرية ، يصدر عن الهيئة

المصرية العامة للكتاب بالقاهرة : ١٩٨٦ م ، ص ٣٧ .

أن تطلق على تلك الاجراءات الاستثنائية تلك بأنها ديمقراطية وإن كان
« السادات » قد عاد وأعلن في خطابة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ م بغودتهم
جميعا الى أعمالهم^(١) .

ثم جاء استفتاء عام ١٩٧٩ م ويتضمن ضمن بنوده تقنين
الصحافة كسلطة رابعة . وفي نفس الوقت الذي يتضمن فيه الاستفتاء
بنودا لوضع القيود على الحريات والممارسات السياسية للأحزاب السياسية
بما فيها الممارسات الصحفية . وأيضا إستبعاد من تراهم السلطة معوقين
لتصرفاتها القمعية الاستبدادية تحت دعوى تطهير الحياة السياسية من
الفساد حيث يشير « عبد الحميد متولى » في هذا الصدد أنه لم يجد في
لغة التشريعات الدستورية ، دساتير تعترف بغير السلطات الثلاث
(التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) لأن السلطة في لغة الدساتير هي
هيئة لها سلطان ، ولقراراتها في حدود اختصاصاتها قوة الإلزام ، لأنها
تقوم بوظيفة من وظائف الدولة . وليس هذا شأن الصحافة رغم أهميتها
وقوتها . فهي مهنة حرة تستمد قوتها من قوة الافادة والاقناع . ولكن
الشيء الغريب أن يصدر الدستور حين جرى تعديله وقد نص على أن
الصحافة سلطة شعبية مما يدل على أن اللجنة المشكلة بالنظر في أمر
تعديل الدستور وقعت في حرج بعد اقتراحها أن يكون موضوع الاستفتاء
(سنة ١٩٧٩) تقنين الصحافة كسلطة رابعة أى كسلطة من سلطات
الدولة . ثم عدلت عن إياها عند تعديل الدستور ، ورأت أن يكون النص
« أن الصحافة سلطة شعبية »^(٢) .

ويؤكد ما ذهب إليه « عبد الحميد متولى » أن القانون المنظم
للصحافة والذي صدر في عام ١٩٨٠ م قد نص على أن الصحافة سلطة
شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات

(١) أحمد حمروش ، « البحث عن الديمقراطية » مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(٢) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٤ - ٤٥٥ .

الرأى العام وإسهاما فى تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير . وذلك فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين^(١) وبالرغم من أن القانون لحقوق الصحفيين المتمثلة فى ألا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا فى المساس به . وأن يكون الحصول على المعلومات والبيانات والأنباء عن مصادرها وحق نشرها . ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته^(٢) . إلا أن المدقق فى نفس القانون والخاص بتنظيم الصحافة كسلطة شعبية والصادر فى عام ١٩٨٠ م . يجد أنه يكبل النص الخاص بحرية الصحافة من خلال المادة (٢٢) فقرة (٢) والتى تنص على نقل ملكية الصحف القومية من ملكية الاتحاد الاشتراكى الى ملكية الدولة أو مجلس الشورى . وقد تبع ذلك كما يشير « عبد الحميد متولى » أن أصبحت كبريات الصحف المؤممة أجهزة دعاية للحكومة قبل أن تكون السنة نقد لها . ويضاف الى ذلك ما أخذ به من تعيين أهل الثقة بدلا من أهل الكفاية . وأخيرا جاء « السادات » بالمجلس الأعلى للصحافة وفقا للقرار رقم ٤٢ لسنة ٧٥ م . والذى يضم عناصر خارجة عن دائرة الصحافة مثل أعضاء مجلس الشعب المنتمين للحزب الحاكم . وبالتالي ضمن الهيمنة على الصحفيين ومجازاتهم من خلال سيطرة الدولة على ميدان إختصاصات نقابة الصحفيين^(٣) .

ويمكن القول أن « السادات » بأصوله الريفية وثقافته التقليدية ، وتربيته العسكرية أيضا كان فى حالة صراع بين تقاليد الثقافة التقليدية التى تنهض على الطاعة والولاء - وهى نفس التقاليد التى تبنى عليها

(١) « نصر أكتوبر وإنطلاقة الديمقراطية » ، منشورات وزارة الاعلام المصرية ، مرجع سابق ،

ص ٣٧ .

(٢) نفسه ، ص ٣٧ .

(٣) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٤٦١ .

فى العسكرية - وبين التقاليد المدنية التى تنهض على الحوار والجدل لتحقيق الحريات والحقوق المدنية . فهو مثله مثل « العسكريون يجدون أنفسهم بعد توليهم السلطة فى موقف لا يحسدون عليه . فإما أن يضعوا حدا للمشاركة الجماهيرية واسعة النطاق ، صيانة للأمن والنظام مع احتمال غضب الجماهير ، أو التوسع فى بناء المؤسسات السياسية مع احتمال فقدانهم دورهم السياسى . ويلجأ العسكريون فى الأغلب الأعم الى وضع قيود على المشاركة السياسية ، بل استبدال المشاركة بالتعبئة من خلال التنظيم السياسى الذى يخضع لسيطرتهم وضبطهم ^(١) .

وبالتالى وضع سعى « السادات » من خلال القانون الخاص بتنظيم الصحافة الى جعل الصحافة مملوكة للدولة ، أو مجلس الشورى لتكون تحت قبضته الشمولية العسكرية بتقييد حرية الصحافة . ويشير « عبد الحميد متولى » الى أن تلك النزعة الاستبدادية لدى « السادات » قد وضحت فى قراراته الشهيرة فى سبتمبر ١٩٨١ م ، والتى نال رجال الصحافة منها كما نال غيرهم من المواطنين المعارضين - والذين وصل عددهم الى ١٥٠ مواطن - من صنوف البطش والطغيان ^(٢) .

ولم تكن الصحافة الحزبية أسعد حالا من توأمتها الصحافة القومية ، ولم تسلم من قوانين « السادات » الاستثنائية وقيوده على حرية ممارساتها على طريق تدعيم الديمقراطية إذ يشير « أحمد حمروش » أنه بالرغم من أن المادة رقم ١٥ من القانون الخاص بالأحزاب رقم ٤٠ لسنة ٧٧ قد نصت على أن لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه ، وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة .

(١) عبد المنعم المشاط ، مقالة من مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٢) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

وبالرغم أيضا من أن الباحثين يرون أن المادة (١٥) تلك تعتبر من أهم إيجابيات قانون الأحزاب . إذ ترتب عليها صدور الجرائد الحزبية بعد إنقطاع ٢٥ عاما عن الحياة السياسية مثل : جريدة حزب الأحرار ومعارضتها للحكومة ، وجريدة الأهالي معبرة عن اليسار لتكشف عن الأخطاء والانحرافات في السياسة الداخلية والخارجية ، إلا أن السلطة لم تتحمل موجات التعدد المعارضة والمتلاحقة فلجأت الى النائب العام للملاحقة الأعداد اصلادة ليعطلها وتقديمها للمحاكمة لمصادرتها^(١) .

ويشير « يونان ليب » في هذا الصدد إلى أن المشاركات الصحفية لجريدة الأحرار والخاصة بحزب الأحرار ، ربما يأخذ على الحملات الصحفية التي شنتها بأنها مصطنعة مثل الحملة على مشروع هضبة الأهرام ، والحملة المصاحبة لنقص محصول القطن عام ١٩٧٧ م . ويضاف الى ذلك أن الصحيفة في مشاركتها ربما كانت تعبر عن قوى سياسية أخرى غير حزب الأحرار ، وهي القوى الحزبية الوفدية . أما صحيفة (الأهالي) والمعربة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - والتي لم تتجاوز شهورها الستة في ١٤ يوليو ١٩٧٨ م - فقد وصفت زيادة القدس عندما قام بها « السادات » بأنها تكملة لسياسة التنازلات . كما ساهمت الصحيفة بمشاركاتها السياسية في تأييد الشخصيات التي كانت تسعى الى تشكيل أحزاب جديدة مثل حزب الجبهة الوطنية ، وحزب الوفد ، إذ فتحت صفحاته لهذه الشخصيات للدعاية عن أحزابهم ، ونظرا للعداء بين تلك الشخصيات وبين « السادات » فقد تعرضت الجريدة للمصادرات المستمرة ، وانتهت بالتوقف عن الصدور والاكتفاء بالنشرات الداخلية . وذلك احتجاجا على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية . وقد استمر تجميد نشاط الصحيفة

(١) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

الى ما بعد حادث المتصدة الذى قتل فيه السادات ^(١) .

ومن الأمور التى أدت الى توقف المشاركات الصحفية لجريدة الأهالى ، بل الى تجريد الجريدة والاكتفاء بالنشرات الداخلية . تورد « نادية حسن » أن « السادات » قد دأب على محاصرة نشاط حزب التجمع ومصادره صحيفته الأهالى الأسبوعية ^(٢) . ونستطيع القول أن المواقف المتعارضة التى اتخذتها جريدة الأهالى والمتكررة من سياسات الحزب الحاكم قد أدت الى القبض على المعارضين اليساريين ، واتهام « خالد محيى الدين » نفسه بدم الحكومة ، بالاضافة الى عزل العديد من الصحفيين ومنعهم من السفر أو العمل بالجريدة فى يونية ١٩٧٨ ^(٣) .

أما صحيفة الشعب التى صدرت فى ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ م فقد شاركت بشكل هام فى تحديد شخصية حزب العمال وامتداداته الى مصر الفتاة . فبالرغم من صدور الحزب بقرار من فكر الصنفوة الحاكمة إلا أن مشاركاته الصحفية قد وعت عدم التبعية ومارست كتاباتها بحرية . وعلى ضوء ممارسة بعض القيود غير الديمقراطية عليها توقفت عن الصدور لعدة أسابيع فى أواخر ديسمبر ٧٩ م ، وقد زاد من ثراء المشاركات الصحفية السياسية لجريدة الشعب ، عودة أعمدة الاشتراكية القديمة للكتابة فيها ومحاورتهم للسلطة أمثال : أحمد حسين وفتحى رضوان . إذ تصدرت الجريدة لسياسات السادات بالمرصاد . ابتداء من الهجوم على تحويل مياه نهر النيل الى اسرائيل ، والهجوم على قانون حماية القيم من العيب ، ثم جامعة الشعوب العربية والاسلامية ، وأخيرا على وجود الشاه فى مصر ^(٤) .

(١) يونان ليب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ - ٢٥٧ .

(٢) نادية حسن سالم ، مرجع سابق ص ٦٥ .

(3) Derek, Hopwood., Egypt: Politics and Society (1945-1981). Op. Cit.: P. 115 .

(٤) يونان ليب ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

ونستطيع القول بأنه فى ضوء تلك الممارسات والمشاركات الصحفية الجادة التى مارستها الصحافة الحزبية لإقناع الجماهير والسلطة بمواقف الأحزاب المنتمية إليها ، نجد أن السلطة قد لجأت الى ممارسات فى ظل قانون الطوارئ والحكم العسكرى . وذلك بمطاردة قادة هذه الأحزاب وصحفتهم ؛ بل ومحاكمتهم أمام القضاء العسكرى . وعلى سبيل المثال صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٧٧ م ... ويقرر فى مادته الأولى : يحال الى القضاء العسكرى القضية رقم ٣٠٠ حصر تحقيق أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ م ، والمتهم فيها علاء الدين عبد العظيم عطية وآخرين . والخاصة بضبط بعض كوادر الحزب الشيوعى المصرى ، وحزب العمال الشيوعى المصرى الذين يهدفون الى قلب النظام الخاص بالحكم ، وتغيير النظم الأساسية : السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق استخدام القوة ، وتوزيع المنشورات والبيانات المناهضة ^(١) .

أما حزب الوفد فلم تباشر جريدته الرسمية نشاطها الصحفى فى بدايات تأسيس الحزب نظرا لتجميد نشاطه بعد أربعة شهور فقط من قيامه فى فبراير ١٩٧٨ م . حيث لاحظ قادة الحزب أن استفتاء يونيه ١٩٧٨ م كان موجها ضد قيادات صحفية عديدة بالاضافة الى قيادات الحزب . ثم باشرت الصحيفة نشاطها بعد إجتماع كبير عقده الحزب وصدر امر قضائى لصالحه . وقد غلب على مشاركات صحيفة الوفد العداء الناصرية ، كما أثارت قضية أشرف مروان بدخوله فى صفقة مالية كبيرة . كما حاولت زج الأستاذ « محمد حسنين هيكل » فى الصفقة مما دعاة الى الرد بحديث مطول نشر فى جريدة الوفد فنذر فيه الاتهامات ضده وقد أتت هذه الممارسات والمشاركات الصحفية ثمارها بالتحالف

(١) الوقائع المصرية ، (العدد ٢٩) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى أول أكتوبر عام ١٩٧٧ م .

مع قوى أخرى كانت معادية للوفد وهي الإخوان المسلمين . وكان من أهم دوافع هذا التحالف هو اكتساب قاعدة جماهيرية ، ومسايرة للمتغيرات الجديدة على ساحة العمل السياسى ^(١) .

وهكذا يمكن أن تنتهى مع « عبد الحميد متولى » الى أنه لا مجال للحديث عن حرية الصحافة فى بلد كبريات الصحف فيه مؤممة ، وفى نفس الوقت يمكن الإدعاء بأنها تكون قادرة على حرية النقد وهو المهمة الأولى للصحافة . ثم الى من سيوجه هذا النقد من خلال مشاركتها ، وذلك بعد أن تقرر فى عام ١٩٧٨ م سيطرة الدولة على الصحف جميعا بما فيها الصحف الحزبية ، ويضاف الى ذلك أن المجلس الأعلى للصحافة المشكل من خارجها ، ومن أعضاء من مجلس الشعب المنتمين للحزب الحاكم ، تتحدد مهمته فى محازاة الصحفيين والسيطرة على شئون الصحافة . ثم أخيرا يأتى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، والخاص باللجنة السباعية شبه الحكومية ، والتي تضم فى عضويتها ثلاثة وزراء لهم سلطة وقف الصحف الحزبية بقرار تصدره مشمولاً بالنفوذ المعجل . وهو ما يتعارض مع تقاليد الدول الديموقراطية فى واقع الممارسة ، ويعيدا عن التصريحات الرسمية ^(٢) .

ويمكن القول أن « السادات » قد اعتمد فى فرضه القيود على حرية الصحافة ومشاركتها الايجابية - سواء على المستوى القومى أو الحزبى - بل وفى ضبطه للممارسات الحزبية بوجه عام والمشاركات السياسية من خلال الانتخابات على قوانين الطوارئ أو الاحكام الاستثنائية وهى ، القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إعلان حالة الطوارئ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بتعيين نائب

(١) يونان لبيب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) عبد الحميد متولى ، مرجع سابق ، ص ٦١٤ - ٦١٥ .

الحاكم العسكري العام^(١) ، وأيضا من خلال اصدار قوانين لها صفة
النفاذ من خلال اجراء استفتاءات عامة متكررة حسبما تأتى الأحداث
ودون اللجوء الى الانتخابات والمشاركات الجماهيرية والحوار ، والهدف
من ذلك هو تكبيل الحريات العامة وحرية النقد والكلمة . ويعتبر استفتاء
١٠ فبراير ١٩٧٧م بمواده التى تضمنها وصدر بها القانون رقم ٢ لسنة
١٩٧٧^(٢) . من أخطر هذه القوانين نظرا لما ترتب عليه من قبول الشعب
وموافقته على قيد حريته السياسية بإرادته .

وبالتالى يمكن أن ننتهى إلى أن آثار هذه القيود على الحرية
والديموقراطية قد بدت لاحقا فى مستوى المشاركات السياسية المتنوعة .
أى من خلال المشاركات الجماهيرية الحزبية وفى الحوارات والمناقشة ،
وفى الإنتماء الى تلك الاحزاب والاقبال عليها . ثم فى مستوى
المشاركات الجماهيرية وإقبالها على العمليات الانتخابية بوجه عام .
وأخيرا بدت آثار تلك القيود فى السعى نحو عدم خلق مناخ
ديموقراطى حر ملائم للممارسات والحوارات الصحفية حتى تؤتى
ثمارها الديموقراطية فى الاتجاه نحو تحقيق تنمية سياسية فعلية وليست
شكلية .

(١) الوقائع المصرية ، العدد (٣) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٣ فبراير ١٩٧٧م .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (٥) تابع) السنة العشرون الصادر فى ٣ فبراير ١٩٧٧م .

فقد أصدر السادات فى هذا العدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م . مستخدما سلطاته فى
استخدام المادة ٧٣ من الدستور التى تنص على أن رئيس الدولة يسهر على تأمين سيادة
الشعب ، وعلى احترام وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية . وأيضا
المادة رقم ٧٤ من الدستور التى تنص على أن رئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة
الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ، أن يتخذ
الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما
يتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذه .

٥- خاتمة الفصل الثالث :

وبصدد تعقيبنا على موقف صفوة الحكم العسكرية من قضايا التنمية السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) ٩ يلزم فى البداية التأكيد على أن صفوة حكم السبعينات التى تولت السلطة فى مصر هى صفوة عسكرية . وأنها تعد امتدادا طبيعيا لبناء القوة السياسى الذى ساد مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م ، بأصولها الاجتماعية التى تعود الى الشريحة الاجتماعية العليا من الطبقة البرجوازية الصغيرة - والتى تحتوى ضمن مكوناتها ضباط الجيش - وقد شاءت الأحداث أن يكون هذا الجيش هو البديل الذى اعتمدت عليه الطبقة الوسطى فى تحقيق طموحاتها ، والتخلص من القهر والاستغلال والاحتلال الأجنبى .

وقد لوحظ كما يشير « عبد المنعم المشاط » أن حكم صفوة السبعينات قد سعى من خلال علاقاته كمؤسسة عسكرية الى تدعيم علاقاته بالمجتمع المدنى ، وجاء ذلك فى ضوء أصوله الاجتماعية التى تتسع لها الطبقة الوسطى . ثم حاول هذا النظام تدعيم دوره كمؤسسة عسكرية فى بناء النظام السياسى والحفاظ عليه وصيائته^(١) . ولعلنا نستطيع القول بأنه إذا كانت صفوة حكم السبعينات قد مثلت جناح اليمين بتوجهاتها الفكرية فى حكم « عبد الناصر » ، فإنها قد ظلت تبنى التوافق مع الاتجاه العام لبناء القوة السياسى السائد للثورة . ودون أن تدخل فى صراعات الى أن جاء الظرف التاريخى الذى سمح بأن تطفو تلك التوجهات الى السطح ، وممهدة الطريق الى تحولات جذرية فى واقع المجتمع المصرى . وقد شملت تلك التحولات المجالات السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية وكانت بدايتها نكسة يونيو ١٩٦٧ م.

(١) عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

وهكذا كانت صفوة السبعينات - أو جناح اليمين في « حكم عبد الناصر » العسكرى - قد بدت على قدر كبير من الذكاء فى ضوء الأوضاع الداخلية المتردية ، وانتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسى ، وفقدان الاستقلال الوطنى ، فقد وضع هذا الذكاء السياسى فى استغلالها الظروف التاريخى الذى تمر به البلاد ، فقد عملت على تدعيم صفوفها ومهدت لأن يكون أمل الجماهير فى التخلص من مشاكلهم مرتبط بتوجهاتها الأيديولوجية . بالإضافة الى ما كانت تتمتع به من تماسك بنى وأيديولوجى وقاعدة تنظيمية راسخة . وأخيرا من قدرة على الإتصال بالقوى الاجتماعية الأخرى - وخاصة قدرتها على عسكرة شريحة من التكنوقراط البيروقراطيين - وتم ذلك فى مقابل تشردم وعدم تماسك صفوة اليسار فى جناح الحكم الناصرى ، فقد مكن كل ذلك صفوة اليمين العسكرية من الانتصار على صفوة اليسار وإزاحتها عن السلطة فى أحداث مايو ١٩٧١ . وذلك بالرغم من تواجد قياداتها جميعا فى مراكز السلطة والقوة ، والى حد أن انضم الى صفوة اليمين عدد من رموز التيار الماركسى خلال هذا الصراع ، وتوليهم مناصب قيادية بارزة بداخلها فيما بعد .

أما عن موقف صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى مصر ، والتى عالجنها من خلال تناول القضايا الخاصة بالمؤسسات السياسية ، والتكامل والاستقرار السياسى ، ثم قضايا الديمقراطية الحرة السياسية ، فقد وضع من خلال المعالجة أن بعد التنمية قد ارتبط بوجه عام بنوعية التوجه الفكرى والأيديولوجى الذى تبنته الصفوة الحاكمة وهو التوجه الليبرالى أو الرأسمالى . ولذلك وجدنا أن التغير فى مجال قضايا بناء المؤسسات السياسية قد جاء فى اتجاه يواكب هذا الفكر اليميني إذ سعت صفوة الحكم الجديدة إلى إصدار دستور عام ١٩٧١م لتتمكن من خلاله من إضافة مواد دستورية جديدة تواكب فكرها الجديد فى إطار السلطات الثلاث : التشريعية ،

والتنفيذية ، والقضائية . وقد تمثل ذلك فى الاتجاه نحو التعددية بدلا من وجود تنظيم سياسى واحد ، وما تبع ذلك من تغيير مجلس الأمة الى مجلس الشعب ، وإنشاء مجلس شورى جديد .

ويمكن القول أن التنمية السياسية التى حدثت فى مجال السلطتين التنفيذية والتشريعية كانت محدودة للغاية بما تضمنه دستور عام ١٩٧١م من مواد - إذ ترتب على الإصرار والأخذ بالنظام الرئاسى أن زادت السلطات الواسعة التى منحت لرئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية ، على السلطة التشريعية أيضا ، وعلى مجلس الشعب ، بل تضمن هذا الدستور تقييدا على سلطة مجلس الشعب ، ولم يدخل فيها سحب الثقة من الحكومة كما كان منصوص عليه فى المادتين (٨٤ ، ٨٥) من دستور عام ١٩٦٤م . وبالرغم من أن « السادات » قد استحدث أمرين جديدين يعتبران تطورا فى مجال السلطة القضائية وهما : سلطة المدعى العام الاشتراكى وجعل القانون هو الذى يحدد اختصاصاته ، ويخضع لرقابة مجلس الشعب . ثم تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية . إلا أن الأحداث اللاحقة فى سياق الحكم العسكرى الاستبدادى قد أفقدت القاعدة القانونية شرعيتها من خلال اصدار القوانين المعدلة الاستثنائية . حيث منحت للمدعى العام الاشتراكى السلطة الكاملة فى استدعاء أى شخص ومحاكمته فيما هو منسوب اليه ، ودون رقابة من مجلس الشعب ، وقد اعتمد السادات عليه فى محاكمة مراكز القوى وثبيت دعائم حكمه . كما تعطل أيضا القانون الخاص بالمحكمة الدستورية لعليا لعدة سنوات ، وكان الهدف هو مجرد تحقيق تطوير شكلى فى مجال السلطة القضائية بما يخدم أهداف صفوة الحكم العسكرى ، ولكن دون أن يمس جوهر تنمية الوظيفة الحقيقية للقضاء .

واذ كان العلماء يجمعون على ان الهدف من وراء عملية التنمية السياسية يكمن فى النهاية فى تحقيق اكبر قسط من الاستقرار

السياسى^(١) . فانه يمكن القول بأن صفوة حكم السادات العسكرية قد وعت ذلك جيدا لا لأجل تحقيق تنمية سياسية فعالة وجادة بالفعل ، بل لأن ذلك يتفق مع أهداف حكمها العسكرى الذى سعى الى قيام النظام وحفظه من أية اضطرابات . فقد أدرك « السادات » أن تحقيق التكامل والاستقرار السياسى القومى يجب أن يرتبط فى البداية بالتغيير الذى يجب أن يحدث فى هياكل المؤسسات السياسية ليواكب فكرة اليمينى الليبرالى الذى تبناه على المستوى السياسى ، والرأسمالى ، وعلى المستوى الاقتصادى . ولذلك بدأ على الفور فى التخلص من مراكز القوى التى تؤمن بالفكر الاشتراكى ، والموالى للنظام السابق بفكره ومؤسساته ، وكان يهدف من ذلك الى تحقيق التكامل والاستقرار السياسى على المستوى القومى . وحتى يقى السادات نفسه من الاضطرابات التى يمكن أن يحدثها الجيش لنظام حكمه دأب على تغيير قياداته بصورة تكاد تكون مستمرة . ثم شرع بعد ذلك فى الاعداد للتخلص من التنظيم السياسى الواحد : الاتحاد الاشتراكى ممهدا الطريق فى اتجاه التعددية السياسية . وقد تم ذلك بواسطة تعيين جمال العظيفى وكيلا لمجلس الشعب ورئيسا للجنة التشريعية ، ثم منحه الضوء الأخضر لإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتشكيل المؤسسات والتنظيمات السياسية الملائمة لإتجاه الفكر الجديد للسلطة الحاكمة والتى يغلب عليها الطابع العسكرى .

كما يتضح من تناول علاقة من السادات ، بجماعات المصالح المتعددة - والتى عالجنا منها الطلبة ، والعمال والايخوان المسلمين - والتى نمت فى إطار اهتماماته بالانفتاح على الغرب من الناحية الاقتصادية ، واتخاذ نهجا تعدديا سياسيا . فيبدو أنه لم يعى أن تلك الجماعات يمكن أن تلعب دورا خطيرا فى علاقتها بقضايا الاستقرار السياسى ، والتغير الاجتماعى فقد تعامل معها « السادات » فقط من

(١) عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

الزوايا التي تحقق أهداف حكمه العسكري وتدعمه ولا تقوضه . فلم يتح « السادات » لها مجالا للتعبير عن مشاركتها وبالتالي بقي خطرها ، وعندما أتاح لبعض منها مثل الاخوان المسلمين كان يهدف من ذلك ضرب تنظيمات أخرى والقضاء عليها مثل الشيوعيين والناصريين وبالتالي يمكن القول أن جماعات المصالح المختلفة قد لعبت دورا بارزا في التأثير على قضايا التكامل والاستقرار السياسي فترة حكم « السادات » ، وذلك من خلال أحداث العنف السياسي التي مارستها تلك الجماعات وقد فأت على نظام حكمه العسكري أن رد الفعل على أحداث العنف السياسي الشعبي بمزيد من العنف الرسمي والأمني والقانوني ، لم يولد إلا العنف والذي انتهت حلقاته بمقتل « السادات » نفسه صاحب قرارات العنف والقهر الرسمي والأمني ضد تلك الجماعات .

كما وضع من خلال تناولنا لموقف صفوة السبعينات العسكرية من قضية الديمقراطية والحرية أن الأصول الاجتماعية الريفية « لأنور السادات » وهو على رأس هذه الصفوة - بتوجيهاته الفكرية اليمينية وتربيته العسكرية ، قد لعبت دورا هاما في التأثير على قضايا الديمقراطية والحرية السياسية ، وبالتالي في عملية التنمية السياسية بوجه عام . إذ نستطيع القول أنه بالرغم من أن « السادات » قد سعى نحو إيجاد كل المؤسسات السياسية ، بل الوسائل والآليات التي يمكن أن تخلق هيكل نظام ديمقراطي في الواقع . وأن هذه الآليات تتناسب بالفعل مع اتجاه فكرة اليميني التعددي من « دستور » و« برلمان » ، وأحزاب ، وانتخابات ، واستفتاءات وصحافة ، وقد أضاف إليها مجلس الشورى ، إلا أن هذه المؤسسات أو تلك الآليات لم تستطع أن تمارس إلا ديمقراطية شكلية في ضوء القيود التي فرضت على ممارستها الديمقراطية . ويبدو أن الصراع أو الازدواجية التي عاشتها شخصية « السادات » بين توجهاتها الأيديولوجية الليبرالية - والتي من أولى

خصائصها الامان بالديموقراطية والقيم المدنية - وبين نشأته الريفية التي تنهض على القيم التقليدية مثل « الولاء » و « الطاعة » والتي رسختها وعمقتها في شخصيته التربية العسكرية والتي لا تؤمن بالحوار أو المناقشات والمشاركات السياسية . وتورد « أماني عبد الرحمن » في هذا الصدد « أن قضية الديمقراطية والحريات السياسية لم تمثل أبدا هدفا محوريا أو أصيلا في قائمة أهداف وتطلعات النخبة الحاكمة في السبعينات ، أو لدى قواعدها الاجتماعية ^(١) .

وقد انعكس هذا الفهم السابق لصفوة حكم السبعينات العسكرية فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والحرية السياسية على مستوى المشاركات السياسية التي مارستها مؤسساتها السياسية في الواقع وذلك باعتبار « أن المشاركة السياسية في صنع القرارات والقوانين ، هي التي تؤثر في حياة الناس حاضرا أو مستقبلا وتنزل بالديموقراطية من علياء التجريد الى واقع الممارسة والتطبيق في الواقع العملي » ^(٢) . فقد وضع من خلال المعالجة أن صفوة حكم السبعينات العسكرية لم تسع في الواقع الى خلق مناخ ديموقراطي حر وملائم ، بحيث يتيح لآليات وسائل الديمقراطية من - برلمان ، وأحزاب ، وانتخابات أو استفتاءات ، وصحافة حرة - أن تؤتي ثمارها في تحقيق نمو ديموقراطي يستتبعه تحقيق تنمية سياسية في واقعا .

ومن ثم يمكن لنا القول بأن المشاركات السياسية على مستوى تلك الوسائل لم تؤت ثمارها الديمقراطية في الواقع العملي . ففيما يتعلق بالأحزاب مثلا نجد أنها تستطيع أن تستوعب آمال الجماهير وطموحاتهم من خلال المشاركات الجماهيرية الجادة ، والتي تتم من

(١) أماني عبد الرحمن ، « أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينات » النشأة التطور ، مقالة

من مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

القاعدة الى القمة لتسهم فى تحديد مصير الأحزاب ومستقبلها . ويضاف الى ذلك أن تلك الأحزاب إنشأت بقرارات سلطوية من فكر السلطة الحاكمة - فيما عدا حزب الوفد الجديد- وهو مما قلل من ثقة الجماهير فيها ، وبالتالي من الاقبال عليها بالمشاركة أو الانتماء . وأخيرا فإن بعض الممارسات والمشاركات الجادة والفعالة الخاصة ببعض الأحزاب السياسية ، لم تستطع أن تحقق نمو ديمقراطى فى الواقع ، فى إطار القيود والقوانين الاستثنائية ، والتي وضعتها صفوة الحكم العسكرية على نشاطاتها ومشاركاتها .

وفيما يتعلق بالمشاركة فى الانتخابات السياسية ، وضع من المعالجة أن « السادات » قد تجنّب فى الغالب إجراء إنتخابات ديمقراطية تتيح الفرصة لمشاركات سياسية جادة - سواء من قبل الجماهير أو من قبل الأحزاب السياسية - والتي تهيأ الفرصة لخلق مناخ ديمقراطى تحكمه قوانين ديمقراطية . إذ فى الغالب ما تعرضت نتائج الانتخابات للتدوير ، كما حدث فى انتخابات عام ١٩٧٩ م ، ويأتى هذا المسلك متوافقا مع نظام حكم صفوة السبعينات التسلطى الاستبدادى ، الذى اعتمد فيها السادات على المواد التى ضمنها دستور عام ١٩٧١ م . لتخدم أهداف حكمه العسكرى . وتتيح له الفرصة لإجراء استفتاءات متكررة ، وتمهد له الطريق لإصدار قرارات تزيد من قبضته العسكرية على السلطة ، وتبعد معارضية ومنافسة السياسيين . وبالتالي فلم تكن تمثل تلك الانتخابات النيابية التى تتم ، أو الاستفتاءات إلا شكليات للمشاركة السياسية ، وليست تجسيدا لمشاركة حقيقية . ويورد « طارق المهدوى » فى هذا الصدد أن السادات سار على طريق الحزب الواحد المطبق على السلطة والمهيمن على الحياة السياسية برمتها فى ظل جو ديكتاتورى يتضمن وجودا إسميا لبعض أحزاب المعارضة مع محاصرتها وتكبيلا بقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية . بحيث لا تشكل أية معارضة حقيقية تحد لحركة الحزب المسيطر . وفى نفس الوقت الذى يطارده فيه أحزاب

المعارضة الايديولوجية مثل الحزب الشيوعى المصرى ، والحزب الناصرى ، يعتقل فيه قادة العمل السياسى بشكل دورى . الى جانب سحق كافة أشكال الاحتجاجات الجماهيرية سواء أكانت بالتظاهر ، أو بالاضراب ، أو بالاعتصام بالاضافة الى تزيف إرادة الناخبين المعبر عنها فى صناديق الانتخاب^(١) .

كما يبدو أن توفير المناخ الملائم لتحقيق المشاركات الصحفية على المستوى القومى والحزبى - باعتبار أنها تمثل إحدى الوسائل العملية لتحقيق مضمون الحرية السياسية والديموقراطية من قبل صفوفة حكم السبعينات - لم يتحقق أيضا إلا بالقدر الذى سمحت به الصفوة ويخدم أهداف حكمها العسكرى الشمولى ، فقد جاءت أولى خطوات تقييد حرية الصحافة من خلال القانون الخاص بتنظيمها والصادر فى ١٩٨٠ م . والذى قرر بأنها تمارس كسلطة شعبية . وذلك بالرغم من الشعارات التى نادى بها السادات مثل تأكيد استقلال حرية الصحافة ، واستقلالها كسلطة رابعة من سلطات الدولة . وهو أمر يتنافى مع طبيعة المشاركات الصحفية الجادة والهادفة التى تقوم على حرية الاقناع والافادة ، وليس من مهامها قوة الإلزام . فقد صدر القانون الخاص بتنظيم الصحافة والدستور الدائم فى عام ١٩٨٠ م لينص أيضا على نقل ملكية الصحف القومية الى الدولة أو مجلس الشورى .

ولم تكن الصحف الحزبية أسعد حالا من الصحافة القومية ، فقد نص الدستور أيضا على تبعيةها للدولة ، كما سعى « السادات » وهو على رأس صفوفة حكمه العسكرى الاستبدادى الى تقييد حرياتهما ومشاركاتها الصحفية . وذلك من خلال الاستفتاءات التى يقنن من

(١) طارق المهدوى ، « التغيير والاستمرارية فى السلطة السياسية المصرية » مقالة من مجلة البقطة

العربية ، (العدد الرابع) السنة الرابعة ، القاهرة : ميدان سليمان باشا بالقاهرة ، مايو

١٩٨٨ ، ص ١٠٦ .

خلالها قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية . فبالرغم مما أبدته صحف بعض الأحزاب مثل : صحف حزب (التجمع ، والعمل ، والوفد) من مشاركات جادة وفعالة - وكان يمكن أن تسفر عن تحقيق ديمقراطى فى اتجاه التنمية السياسية ، وذلك من خلال الحوارات والتفاعلات البناءة لو توفر لها المناخ الديمقراطى العام . وليس القدر الذى يسمح به « السادات » ويتفق مع طبيعة نظامه الدكتاتورى العسكرى - فقد تعرضت صحف المعارضة للمصادرة والمحاكمة أمام المدعى العام الاشتراكى ، بل تعرضت للتوقف ، أو لجوء أغلبها الى إصدار نشرات داخلية لتقى نفسها من مجموعة القيود التى مارسها المجلس الأعلى للصحافة ، واللجنة السباعية المشكلة من ثلاثة من الوزراء لهم سلطة وقف الصحف الحزبية ، وقرار شامل النفاذ المعجل .

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة الحكم العسكرية في الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م) وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية

- ١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ، وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .
- ٢- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات : رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .
- ٣- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ م ، وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية .
- ٤- خاتمة الفصل الرابع .

الفصل الرابع

الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات السياسية لصفوة
الحكم العسكرية فى الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م)
وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية

بعد أن انتهينا فى الفصل الثالث الى أن صفوة حكم السبعينات -
وبالزعم من توجهاتها الأيديولوجية نحو الأخذ بالإتجاهات اليمينية
الليبرالية فى السياسة - فهى صفوة عسكرية شمولية فى واقع حكمها ،
مما كان له أثر بالغ وانعكاساته على علاقتها بقضايا التنمية السياسية فى
واقع المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م) . وقد بدا
ذلك واضحا فى معالجتنا لبعد تنمية صفوة السبعينات العسكرية للقضايا
الخاصة بالمؤسسات السياسية ، وقضايا التكامل والاستقرار السياسى ،
وقضايا الديمقراطية والحرية السياسية . كما انعكس ذلك النهج
العسكرى بشكل واضح فى بعد تنميتها لوسائل أو آليات الديمقراطية
والحرية السياسية ، وذلك من خلال المشاركات السياسية المتعلقة :
بالأحزاب السياسية ، والمشاركات السياسية من خلال (الانتخابات
الجماعية والحزبية) ، وأخيرا فى المشاركات الصحفية على مستوى
القومى والحزبى .

وسوف نتقل فى الفصل الرابع الى تناول بعض من القرارات
السياسية التى أصدرتها صفوة حكم السبعينات العسكرية بالدراسة
والتحليل . مع بيان أثارها على النظم الاقتصادية والاجتماعية ، ثم لبعد
إنعكاساتها على قضايا التنمية السياسية ، وذلك انطلاقا من وجهة النظر
الشمولية التى التزمنا بها فى تناول موضوع الدراسة . مع ملاحظة أن
تلك القرارات قد اتخذت من قبل صفوة الحكم العسكرية الدكتاتورية
بهدف أحداث تغييرات جذرية هيكلية فى المجتمع المصرى ، والتحول نحو

النظام الرأسمالى الاقتصادى ، والنسق التعددى الحزبى . وهذا يعنى أن تلك القرارات تأتى فى إطار ما تفرضه الأنظمة العسكرية الدكتاتورية من انصياع قهرى لمتطلبات البرجوازية المحلية المرتبطة بالمراكز الرأسمالية المتقدمة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ^(١) .

ويشير « نزية الأيونى » فى هذا الصدد الى أنه من الخطأ أن نعزى الاتجاهات التغييرية فى المجتمع المصرى ببساطة على أنها تغييرات فى القيادة من « الناصرية » الى « الساداتية » وذلك بإعتبار أن التوجهات التعبيرية إجتماعا واقتصاديا قد بدأت فى الواقع فى عهد « عبد الناصر » ، وعلى وجهة التحديد فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . حيث أدركت طبقة الادرايين التكنوقراط البيروقراطية عمق الأزمة الأيديولوجية التى يمروا بها بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ م ، وأنهم فى واقع يحتم عليهم التعديل والبحث عن توجهات أيديولوجية تمكن لهم الاستمرارية وحماية أنفسهم من أى تغيير ثورى يقلل من مكاسبهم المادية ويضعف من تأثيراتهم السياسية ، وقد جاءت لهم هذه الفرصة بعد عام ١٩٧٣ م ، ليقفوا خلف القيادة أو الجيش بأعتبارهم جماعة خادمة لهم ، وليدفعوا بصفوة الحكم العسكرية نحو الأخذ بالتوجهات الرأسمالية الليبرالية ويقوا أنفسهم منها فى ذلك الوقت ^(٢) .

وسوف نتناول فى إطار تلك التوجهات الأيديولوجية نحو الأخذ بالليبرالية التعددية فى السياسية ، والرأسمالية فى الاقتصاد ، عددا من

(١) د. رمزى زكى « الأزمة المعاصرة فى علم الاقتصاد البرجوازى » أزمة فكر أم أزمة نظام ،

مقالة من مجلة فكر (العدد ٥) السنة الثانية : تصدر عن مؤسسة فكر بفرنسا شارع

لانكرى ، مارس ١٩٨٥ م ، ص ١٠٤ .

(2) Nazih, M. Ayubi., " Implementation Capability and Political Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" in Malcolm M. Keir & Elsayed, Yassin (eds.) Rich and Poor States in the Middle East, The American University in Cairo Press.: 1982. P. 351 .

القرارات السياسية التي أصدرتها صفة الحكم العسكرية بعد حرب ١٩٧٣ م ، وكان لها تأثيرات جوهرية في التحولات الكبرى التي شهدتها بنية المجتمع المصرى فى هذه الفترة . مع محاولة إيضاح الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك القرارات على النظم الاقتصادية والاجتماعية فى واقع المجتمع المصرى ، ومن وجهة النظر الشمولية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) ونهدف من ذلك الى الوقوف على البعد الشمولى لتأثير تلك القرارات السياسية على النظم الاقتصادية والاجتماعية ثم لمدى تأثير ذلك على تحقيق تنمية سياسية فعلية تتمشى مع واقع المجتمع المصرى بظروفه الاقتصادية ، وبيئته الاجتماعية ، وتراثه الثقافى ، وهذه القرارات أو القوانين هى :

١- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م . بشأن إصدار نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

٢- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢ لسنة ١٩٧٧م بشأن حماية الوحدة الوطنية وسلامة الوطن والمواطن ، وأيضاً بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بشأن إصدار نظام الأحزاب السياسية .

٣- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن الموافقة على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والموقع عليهما فى واشنطن فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م .

١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية :

وسوف تشتمل المعالجة فى البداية على منطوق القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وأقسامه والفصول التى تضمنها . ثم للآثار الاقتصادية

الناجمة عن هذا القرار فى واقع بنية المجتمع المصرى فى الفترة من (٧١ - ٨٠ م) مثل التغييرات التى حدثت فى البناء الاجتماعى الطبقي من خلال عمليات الصراع المادى ، وما ظهر من انتشار لقيم الفساد والرشوة ، والانهيار فى أخلاقيات العمل ، وظهور ما يسمى بقيم الانفتاح . وأيضا ما وضح من دلالات عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى بهور جماعات العنف السياسى المتعددة .

- منظور القرار والفصول التى تتضمنها :

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة . بإسم الشعب .

رئيس الجمهورية : قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

مادة ٢ - تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها كل مالم يرد فيه نص خاص فى القانون المرافق .

مادة ٣ - يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ م فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة كما يلغى أى نص آخر يخالف ما ورد بهذا القانون . ويستمر تمتع المشروعات التى سبق إقرارها فى ظله بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون . أما المشروعات التى سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات

التي كانت مقرورة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ^(١) .

أما عن الفصول والاقسام التى تضمنها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م فهو يشتمل على أربعة فصول رئيسية « الفصل الأول » - جاء تحت عنوان « فى استثمار رأس المال العربى والأجنبى » ، و « الفصل الثانى » - فيحدد طبيعة المشروعات المشتركة التى تنهض وفقا لهذا القانون . و « الفصل الثالث » - يعرف الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى وطبيعة الاختصاص فى مباشرتها لأعمالها . « الفصل الرابع » - فيحدد المناطق الحرة ومجالات أنشطتها الاقتصادية وجهات الاختصاص التى تباشر من خلالها أعمالها ^(٢) - بالتالى فسوف نحاول من خلال المواد التى تضمنها القانون وعددها (٥٥ مادة) على إمتداد الصفحات من ٣٣٦ - ٣٧٤ ، أن نطرح النظم والمؤسسات الاقتصادية التى أوجدها فى البناء الاقتصادى المصرى . وذلك فى ضوء التوجهات الرأسمالية الجديدة لصفوة حكم السبعينات السياسية - التى صدر فى ضوءها هذا القرار - . مع أخذنا فى الاعتبار أثناء تناول هذه النظم لمجموعة الآراء والدراسات العلمية العديدة التى صدرت عن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

الآثار الاقتصادية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م

وبصدد تناول الآثار الاقتصادية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٧٤م . ص ٣٦٦ .

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٧٤م . ص ٣٦٦ .

وانعكاساته على قضايا التنمية السياسية فى إطار حكم صفوة السبعينات العسكرية فقد بدا لنا أنه يمكن حصر المعالجة فى دراسة النظم والمؤسسات الاقتصادية التى تعد نتاجا لهذا القرار فى الحياة الاقتصادية المصرية وهى : شركات توظيف الأموال ، وبنوك الاستثمار والأعمال والأثمان بالعملة الأجنبية ، ثم ظهور ما يسمى بالمشروعات المشتركة والمناطق الحرة فى الحياة الاقتصادية ، وذلك بهدف الوقوف على نشأتها بقرار سياسى وتطورها فى ضوء التوجهات الرأسمالية لصفوة حكم السبعينات العسكرية وانعكاساتها على الحياة الاقتصادية بوجه عام .

ويذكر « محمد حسنين هيكل » أنه فى ضوء القانون رقم ٤٣ الذى صدر فى يونيو ١٩٧٤ م والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ظهرت جماعات جديدة يصعب وصفها بأى قدر من الدقة العلمية بأنها تشكل طبقات . فقد اندفعت بسرعة لتستفيد من الأوضاع الجديدة ، وكانت تضم بعضا من الأفراد ذات النفوذ ذو السلطة ، كما ضمت بعض من هؤلاء الذين ذهبوا مبكرا الى بلاد البترول وجمعوا ثروات طائلة ، وقد تم ذلك فى ضوء الامتيازات التى منحها هذا القانون وتمثلت : فى إعفاء الشركات التى تنشأ وفق أحكامه من الضرائب لمدة عشر سنوات . وإتاحته أيضا الحق للمصريين أن يصبحوا وكلاء الشركات الأجنبية بعد أن كان هذا الحق قاصرا على القطاع العام . وكذلك فى ضوء انشاء منطقة حرة فى بورسعيد لتشجيع الشركات الأجنبية على تصنيع منتجاتها وإعادة تصديرها الى المناطق المحيطة بمصر - وما حدث كان عكس ذلك حيث وجد أكثر من ٨٠% من البضائع التى دخلت الى الميناء طريقها الى الأسواق المحلية - وساعد على ذلك أخيرا السماح لأى انسان يستطيع الحصول على نقد أجنبى أن يستورد دون تحويل رسمى كما يشاء من السلع لسوق كان جائعا لأنواع من السلع لم يعرفها من قبل ، وهو ما أدى الى ظهور سوق

سوداء ضخمة للإتجار فى النقد^(١) .

وتشير « سامية سعيد » الى أن المناخ السياسى والاقتصادى قد شهد منذ السبعينات معارك صحفية حادة حول الظاهرة المسماة بشركات توظيف الأموال . وخاصة بعد أن تحولت الى قوة اقتصادية هائلة بفعل الودائع الكبيرة من أموال المواطنين من صغار المدخرين . والتي وصلت عند أكثر التقديرات تواضعا الى ٢٠ مليار تقريبا تستحوذ عليها ست شركات كبرى لتوظيف الأموال ، أو بيوت لتجميع الأموال ، وهى الشركات التى ولدت ولادة سياسية مشبوهة وغامضة لتخدحك مصالح وتحالفات قوى وأنظمة متعددة ، ويكون من الخطأ أن تفسر هذه الولادة تفسيراً اقتصادياً ضيقاً بعزلها عن السياسة والأيدولوجيا والأهواء - وأنه يجب تحليل العوامل المتداخلة والمؤثرة فى ولادة بيوت تجميع الأموال وكذلك الاطراف والمصالح المتداخلة على النحو التالى :

١- الأنشطة والأطراف المصرية والعربية وتلك التى تنتمى الى العالم الاسلامى والرأسمالية الدولية .

٢- الحركات والتنظيمات السلفية الدينية مثل جماعة الاخوان المسلمين وغيرهم .

٣- قوى وشرائع طبقية - إجتماعية محددة صاحبة مصلحة فى سياسات الانفتاح والتنمية التابعة لآليات ودوائر النظام الرأسمالى العالمى ، وما يصاحبها من استنزاف الثروات والاموال وإيداعها فى البنوك الرأسمالية^(٢) .

كما أرتبطت نشأة شركات توظيف الأموال كما يرى « أحمد

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

(٢) سامية سعيد لإمام ، أحمد ثابت ، « شركات توظيف الأموال فى مصر » : بدايات غريبة

وأصابع خفية . مقالة من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، مجلة سياسية فكرية ، القاهرة

: فبراير ١٩٨٨ م ، ص ٥٨ - ٥٩ .

ثابت ، خلال العشر سنوات الأولى بمبادرة من كبار تجار العملة بغرض جذب مدخرات المصريين بعيدا عن الجهاز المصرفي وبعيدا عن رقابته . فقد أوضح « مصطفى السعيد » وزير الاقتصاد السابق أن كبار تجار العملة الذين أسسوا شركات توظيف الأموال قد قاموا باستخدام المدخرات في المضاربة على أسعار العملة . وفي تحويل عمليات الاستيراد الاستهلاكي وذلك بعد صدور قانون حيازة النقد الأجنبي عام ١٩٧٦م والذي سمح بقيام نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، كما سمح بتوسيع نشاط السوق السوداء للنقد الأجنبي لصالح مجموعة شركات الريان ، والسعد ، وبدر ، والهدى ، والنور ، والشريف للبلاستيك ^(١) . فقد أباح القانون كما يورد « مصطفى السعيد » تجارة الاستيراد بدون تحويل عمله لأول مرة في مصر وبصفة رسمية . وكذلك سمح للفرد بحيازة النقد الأجنبي دون التعامل فيه شراء أو بيعا . وكانت هذه إحدى ثغرات القانون حيث لايسأل الشخص الحائز عن مصدر حصوله على النقد الأجنبي . وفي نفس الوقت يحظر عليه المتاجرة فيه ^(٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن نشأة شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الأموال - في إطار السياسات الاقتصادية التي تبنتها صفة حكم السبعينات ، وإنفتاحها على الغرب في ضوء توجهاتها الأيديولوجية الرأسمالية - يرتبط ارتباطا وثيقا بنشأة بنوك الاستثمار ، والأعمال ، والمشروعات المشتركة برأس المال المحلي والأجنبي . والتي تضمنتها بنود القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في مادته الثالثة والتي تنص على « أن يكون استثمار رأس المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسية العامة

(١) أحمد ثابت ، « شركات توظيف الأموال والمائة المنتظرة » مقالة من مجلة البقطة العربية ،

العدد العاشر ، السنة الثالثة ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٧م . ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) سامية سعيد إمام ، د. أحمد ثابت ، شركات توظيف الاموال : بدايات غريبة وأصابع

خفية مقالة من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

للدولة وخططتها القومية . على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة ، أو تحتاج الى رؤوس أموال اجنبية ، وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ذلك فى المجالات التالية :

- ١ - التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات
- ٢ - إستصلاح الأراضى البور والصحراوية وإستزراعها، ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ...
- ٣ - مشروعات الأسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشيد مبانى جديدة وإقامة المرافق المتعلقة بها . ولا يعتبر شراء مبنى قائم أو أرض فضاء مشروعا فى مفهوم أحكام هذا القانون إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء ، وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية . وذلك دون إخلال بقواعد التصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره ، ويشترط أن يتم البناء فعلا خلال المدة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة دون التزام من الدولة بإخلاء تلك العقارات .
- ٤ - شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الأموال فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون .
- ٥ - بنوك الإستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة . ولها أن تقوم بالعمليات التحويلية والاستثمارية بنفسها سواء تعلق بمشروعات فى المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية . وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .
- ٦ - البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى

صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال مملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١٪ وتمنح أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف الى التصدير أو تنشيط السياحة ، أو التي تؤدي الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الأساسية . وكذلك المشروعات التي تحتاج الى خبرات فنية متقدمة أو على الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة ^(١) .

وبالرغم من تحديد القانون لمجالات توظيف المال المستثمر في جمهورية مصر العربية مشاركة مع رأس المال المصري أو الخاص في المجالات التي حددها القانون في مادته (٣٢٢) . وبالرغم من تأكيدات « السادات » وهو على رأس صفوة الحكم العسكري الشمولي بأن هذه السياسة الاقتصادية الانفتاحية تهدف الى حقن أو رده الاقتصاد القومي بإنتاج أكثر وقول السيد « ممدوح سالم » رئيس الوزارة أن الانفتاح هو السياسة الاقتصادية التي تهدف الى تنمية المجتمع من خلال ادراك قوى الانتاج ، وأنها لا تنحرف عن الفلسفة العامة للنظام أو عن مبادئ التوزيع العادل ثم تقينية في عام ١٩٧٩ لمجالس التجارة والمسعى الخاص وأن الرأسمالية لم تعد جريمة . وأن سياسة الانفتاح تستهدف تحرير الاقتصاد الكلي وليست ببساطة وسيلة لتحقيق زيادة المصادر المالية للاقتصاد القومي ^(٢) .

ويلاحظ أن التتابع اللاحق لم يثبت صحة روح القانون ٤٣ لسنة

(١) الوقائع المصرية ، (العدد ٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٧٤ م ، ص ٣٦٧ .

(2) Nazih N. M. Ayubi., " Implimentation capability and Political Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds.) Rich and poor States in the Middle East: Egypt in the New Arab Order., Egypt: The American University in Cairo Press., 1982. PP. 455 - 456.

١٩٧٤م بمواده التى تضمنها وما ذهب اليه « السادات » ورئيس الوزراء فى اتجاه تحقيق تنمية اقتصادية من خلال توجهاتهم الرأسمالية . حيث تورد « سامية سعيد » أنه بالرغم من أن الفرصة التاريخية للرأسمالية المصرية تتكرر فى السبعينات إلا أنها تصر على توجيه استثماراتها فى الأنشطة الخدمية الهامشية ، وخاصة فى مجال البنوك وشركات توظيف الأموال والفندقة والسياحة والوساطة والسمسرة والنقل والتخزين والمقاولات ، والصناعة الاستهلاكية . وبالرغم من أن الدراسة والتحليل قد إنصب على الشركات المساهمة وهى أهم صور شركات الأموال التى تسمح لها طريقة تكوينها وضخامة رؤوس أموالها بالقيام بمشروعات انتاجية ضخمة وطويلة الأجل ، إلا أنها عكست نفس النتيجة . وهى عزوف رأس المال الخاص فى مجملته عن الإرتباط بالأنشطة الإنتاجية وتفضيل الأنشطة السهلة سريعة الربح^(١) فقد كان فى مصر كما أوضح « هيكىل » خلط بين الرأسمالية والانفتاح . والحقيقة أن الرأسمالية فى أسوأ حالاتها كانت أفضل من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية كما حدث تحت اسم الانفتاح^(٢) .

كما يتضح أن القوانين التى صدرت فيما بعد وتعد معدلة أو مكملة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ، وتمثل فى مجموعها ما عرف بالسياسة المتكاملة للانفتاح الاقتصادى ، قد أجهزت على النواحي الايجابية التى تضمنها القانون وكان يمكن أن تؤتى ثمارها فى تحقيق تنمية اقتصادية فى واقع المجتمع المصرى . ويشير « بدر عقل » فى هذا الصدد الى أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والذى عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م — والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى

(١) سامية سعيد إمام ، « رأسمالية الانفتاح من أين جاءت وإلى أين » مقالة من مجلة المنار ،

سياسية فكرية ، العدد الثانى والثلاثون ، تصدر بالقاهرة : أغسطس ١٩٨٧م ، ص ١٠٠ .

(٢) محمد حسنين هيكىل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

والمناطق الحرة - قد سمح للعرب والاجانب باستثمار أموالهم فى مصر فى جميع المجالات الاقتصادية دون استثناء . وفى نفس الوقت أعطى ضمانات لحدود لها ضد المصادرة والتأميم وفرض الحراسات على هذه المشروعات . كما أعطاهما العديد من المزايا مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ، وعلى الآلات والمعدات الواردة من الخارج لفترات تتراوح بين خمس سنوات كحد أدنى وخمسة عشر عاما فى بعض المشروعات طبقا لتقدير الهيئة العامة للاستثمار ، والمنوط بها تنفيذ القانون ، كما أعطاهما العديد من المزايا مثل الاعفاء من الضرائب، والرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ، وعلى الآلات والمعدات الواردة من الخارج لفترات تتراوح بين خمس سنوات كحد أدنى وخمسة عشر عاما فى بعض المشروعات طبقا لتقدير الهيئة العامة للاستثمار ، والمنوط بها تنفيذ القانون ، كما سمح القانون للأجانب بإعادة تصدير رأس المال الى الخارج فى شكل أرباح أو رأس مال ، ويمثل ذلك استثناء من القوانين المتعلقة بتداول النقد الأجنبى المعمول بها فى البلاد ، كما حرر القانون كل المشروعات المشار اليها من جميع اللوائح الخاصة بالأجور والمرتبات ، والنقابات ، أو لوائح الفصل والتعيين المعمول بها فى البلاد ^(١) .

ويأتى فى هذا الصدد أيضا القانون رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٧٤ م والذى رخص للقطاع الخاص القيام بأعمال الوكالة التجارية بعد أن كان محصورا فى اختصاص ١٣ شركة وترتب على ذلك أن بلغ عدد التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص ٢٦٠٠ ترخيص لشركات تمثل شركات أجنبية . لتقوم هذه التوكيلات بتسويق جميع منتجات تلك الشركات من سلع ، وبخاصة السلع الاستهلاكية والكمالية . وبصرف النظر عن التواجد المحلى من عدمه . ثم تبع ذلك أن أصدر مجلس الوزراء

(١) بدر عقل ، توظيف الفساد ، مرجع سابق ، ص ٥١ - ٥٢ .

فى الفترة من ١٩٧١م وحتى ١٩٧٦م عدة قرارات تتحدث عن الاستيراد بدون تحويل عمله وبلا قيود مثل : القانون ١١٥ لسنة ١٩٧٥م ، والذى يقضى بجعل الاستيراد مفتوحا أمام القطاع الخاص كما هو بالنسبة للقطاع العام ، وأيضا القرار الوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥م والذى سمح للأفراد باستيراد أى شىء من الخارج عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام ، وتحددت بوجه خاص فى السلع التموينية والغذائية كالقمح ومستلزمات الانتاج ^(١) .

ويورد « نزية الأيونى » فى هذا الصدد « أن العلاقات المتغيرة بين القطاعين العام والخاص أصبحت تشكل نمطا مألوفا ، بل متقدما بين الكثير من أعضاء المجتمع المشكلين لفئة التكنوقراط الموظفين Official Technocrats . إذ ربطوا مستقبلهم بذلك القطاع الخاص . وهم نفس الأشخاص الذين مارسوا التأثير تحت مظلة الاشتراكية ، وتولوا التغيير ضد نفس النظام الذى أتى بهم الى الثمة كصفوة أرست نفسها فى المجتمع ، بل إندمجوا مع بعض رجال الأعمال وتكاملوا مع العناصر الأكثر مراعاة لتقاليد المجتمع ^(٢) .

أما القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦م بشأن النقد الأجنبى والذى قصد به تحرير المعاملات فى النقد الاجنبى فى الداخل ، وسمح للأشخاص الطبيعيين بالاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى يحصل عليه من أى مصدر - فقد سمح للقطاع الخاص والأفراد بالاستيراد من الخارج دون تحويل عملة ، أى دون اللجوء الى البنوك ، كما سمح بتوسيع نشاط السوق السوداء للنقد الاجنبى وقيام عدد ضخم من بنوك القطاع الخاص والعام والمشارك ، وفروع البنوك الأجنبية ، وقد نشأ تحالف ثلاثى بين هذا الجهاز المصرفى الجديد وبين المستوردين وتجار العملة

(١) بدر عقل ، توظيف الفساد ، مرجع سابق ، ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) بدر عقل ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

يفرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح فى أسرع وقت . وعمل هذا التحالف على تحويل مبالغ ضخمة من النقد الأجنبى الى خارج البلاد لتمويل الاستيراد بدون تحويل عملة بمجالاته المشروعة وغير المشروعة ، دون أن يوجهها للاستثمار الانتاجى فى الداخل ، وفى هذه الفترة كان تاجر العملة تابعا للجهاز المصرفى ، أى أنه كان محتاجا للائتمان لتحويل تجارة العملة بأن يقترض بالجنيه المصرى حتى يشتري الدولار من المصريين العاملين بالخارج أو من السياح ، ثم يودع هذه الدولارات بحسابات البنوك ويبيعها للمستوردين ويسدد ديونه وهكذا ^(١) .

ولعلنا نستطيع القول بأن أولى الآثار الاقتصادية السلبية التى ترتبت على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م قد تمثلت فى نص مادته الرابعة التى تقول : « يتم توظيف المال ^(٢) المستثمر فى جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام هذا القانون فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات والشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المادتين (٢ ، ٣) من هذا القانون ^(٣) » . فقد بدا واضحا أنه بالرغم من أن سماح المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ لرأس المال العربى والاجنبى - قد أتى فى إطار استراتيجية الصفوة الحاكمة ورؤيتها بأن ذلك يمثل طمعا لاجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فى مصر - إلا أن تتابع الأحداث قد ترك أثارا سلبية على مستقبل القطاع العام فى الأحداث اللاحقة .

(1) Nazih N. M. Ayubi., " Implimentation capability and Political Feasibility of the Open door policy in Egypt" Op. Cit.: P. 353 .

(٢) أحمد ثابت « شركات توظيف الأموال والكارثة المتوقعة » مقالة من مجلة اليقظة العربية العدد العاشر ، السنة الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٣) الوقائع المصرية (العدد ٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٧٤م ، ص

وتشير « سامية سعيد إمام » فى هذا الصدد الى أن الزج بالقطاع العام فى الشراكة الخاصة المحلية والعربية والاجنبية ، وقيام شركات توظيف مساهمة وبنوك الانفتاح استمر حتى بلغت ٢١٦ شركة من اجمالى ٥٣٤ شركة أى بنسبة ٤٠ ٪ وانه فى اطار تلك الشراكة ضاعت الشراكة ضاعت الحدود الفاصلة بين رؤوس الأموال المستثمرة ، ولم تؤثر ثمارها الايجابية فى واقع الاقتصاد المصرى القومى . بل إن بعض الشركات الاجنبية مثل الشركات الإيرانية دخلت فى مرحلة التأسيس على أنه رأس مال مصرى خالص بهدف التمتع بمزايا الإعفاء الضريبى الذى وصل الى ثمانى سنوات . ومن ثم وفى إطار هذا التشابك بين رأس المال العام المحلى ، والخاص ، حدثت الخسارة فى معظم وحداته ، وقلة السيولة النقدية فى ضوء سياسة الشراكة التى كانت تتم عبر ثلاثة منافذ أولها - تحويل فائض التمويل الذاتى شركات القطاع العام التى تحقق ربحا إما الى البنوك الاستثمارية الخاصة أو بنوك القطاع العام مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى . ثانيا - تمثلت المشاركة الكبرى للقطاع العام بأصول ثابتة من أراضى ومباني وآلات عينية ، وبالتالي فلم تمثل استثمارا على المستوى القومى . ثالثا - قيام بعض وحدات القطاع العام الخاسرة بإيداع حصصها الاستثمارية المدرجة فى الخطة فى البنوم الاستثمارية ، فى حسابات جارية لتحقيق فائدة أعلى لتقع فى تناقض غريب^(١) .

ولعلنا نستطيع القول أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - والخاص باستثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة - قد اتخذ مسارا رأسماليا بالاقتصاد المصرى مما تمخض عنه نظم اقتصادية جديدة مثل (شركات توظيف الأموال ، والمشروعات المشتركة ، وبنوك الاستثمار والأعمال) ، كما تمخض عنها فى ضوء تحالفات المصالح وارتداء عباءات الأيديولوجية والدين ظهور طبقة طفيلية من تجار العملة والوسطاء

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

الذين سيطروا على نشاطات تلك النظم الاقتصادية الجديدة . وقد أدت ممارسات تلك النظم والفئات الطفيلية الى تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى المصرى ، بل أصبح يمثل مرادفا للاقتصاد الرأسمالى الحر ونقيضا لإشتركية الستينات .

ويشير « على الصاوى » فى هذا الصدد الى أن تلك السياسة قد اتسمت بغياب درجة من التوازن فى هيكل بناء الاقتصاد المصرى . وذلك نتيجة لتزايد الوزن النسبى لقطاعات تعتمد على الخارج مثل : تحويلات المصريين بالخارج ، وعوائد البترول ، والسياحة ، وقناة السويس وذلك فى مقابل تدهور أوضاع القطاعات الانتاجية الاساسية كالصناعة والزراعة . كما أختل هيكل العمل والدخول لصالح القوى الرأسمالية سواء فى الداخل أو فى الخارج مما أدى الى الاضرار بأصحاب الدخول المحدودة من الجماهير . فقد هبط نصيب الأجور من الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٧٤م - ١٩٧٩م الى ٣٩,٥ ٪ مقابل ارتفاع الأرباح والفوائد من حقوق التملك من ٥٣,٥ ٪ الى ٦٠,٥ ٪ . ويضاف الى ذلك الاعتماد على الاستدانة من الخارج كوسيلة لتقرير الاستهلاك والانفتاح الاستيرادى على حساب فرص الانتاج الوطنى القائم^(١) .

كما جاء المقتل الثانى للاقتصاد المصرى فى ظل تلك السياسات الانفتاحية فى ضوء تحجيم القطاع العام مقابل اطلاق العنان للقطاع الخاص ، فقد انخفض حجم استثمارات القطاع العام من اجمالى الاستثمارات من ٩٠ ٪ فى أوائل السبعينات الى ٧٧ ٪ فى عام ١٩٧٩م . وذلك فى ضوء التخطيط القومى ، وازدياد نفوذ الطبقة الطفيلية والعمل على زيادة أرباحها من خلال الترويج للتوجه الاستهلاكى اللا منتج ،

(١) على الصاوى ، « حول تنمية قدرات الامن القومى المصرى والبعد الاقتصادى » ، مقالة من مجلة البقطة العربية ، (العدد الثامن) السنة الرابعة ، القاهرة : أغسطس ١٩٨٨م ، ص

كما زاد من خطورة الوضع الاعتماد على القطاع الخاص فى العمليات الاستيرادية مما أدى الى زيادة فى حجم الاستهلاك دون زيادة مقابلة فى الانتاج . بل أصبح هناك مزيد من الاعتماد على الخارج وإستيراد مظاهر التضخم ، وانخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة إتباع سياسة تعويم الجنيه المصرى ، والاستيراد بدون تحويل عملة ، وإرتفاع نسبة العجز فى موازين التجارة والدفع^(١) .

وهكذا وضحت تلك الآثار السلبية التى تركتها تلك الطبقة الطفيلية فى واقع الاقتصاد المصرى من جراء إستغلالها للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ومجموعة القوانين الاستثمارية المعدلة والمكملة له والتى أخرها القانون رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير^(٢) وتجدر الإشارة الى أن الذى ساعد تلك الطبقة الطفيلية على التغلغل فى الواقع هى التوجهات الرأسمالية الخاصة بصفوة الحكم العسكرية نحو الاقتصاد الغربى . وكان ذلك ظنا منها أن تلك التوجهات ستساعد فى تقديم حلول لمشاكل المجتمع الاقتصادية ، فى

(١) على الصاوى ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد (٢٢٥) تابع ٩ ، الصادر فى الأحد الموافق ٢٩ شوال ، أكتوبر ١٩٧٨ م ، ص (١) .

* فقد قررت اللائحة فى مادتها الأولى بالترخيص لتأسيس بنك الائتمان الدولى كشركة مساهمة مصرية للقيام بكافة الأعمال المصرفية أيا كانت طبيعتها وبالعملات الحرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ، ورأسمال قدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى والمعادل لمبلغ ٢٩١٣٠٥٠ جنيها . وتبلغ نسبة مشاركة كل من الجانب المصرى والجانب الاجنبى ٥٠٪ من أجمالى رأس المال وتؤدى بالدولار الأمريكى المقوم بالسعر الرسمى . وذلك طبقا لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ، والصادر بنظام إستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، والقوانين النافذة والعقد والنظام الاساسى المرافقين ، والمادة الثانية : تتضمن أنه لا يترتب على هذا القانون منح أى احتكار أو امتياز للشركة .

حين جاءت تلك السياسة بمسارات استهلاكية غير منتجة فى مجالات الاستثمار التى أوجدتها تلك القوانين الإستثمارية . فقد لوحظ أن تلك الطبقة الطفيلية قد احتوت شركات الاستثمار الخاصة بتوظيف الأموال - وليس المساهمة - كما لوحظ أنها قد سطرت فى ضوء علاقات التحالف والمصالح مع البيروقراطية البرجوازية على أنشطة بنوك الاستثمار والأعمال ، وأيضاً بنوك الائتمان التى أنشئت فى ظل سياسة الانفتاح « بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ »^(١) .

كما وضحت أيضاً الآثار السلبية لتلك الطبقة الطفيلية المتشعبة فى بنية إقتصاد السبعينات فى إطار سيطرتها على تجارة النقد الأجنبى بوسائل متعددة ، ومتغلغلة فى جهاز الدولة والقطاع العام . وتذكر « سامية سعيد » فى هذا الصدد « أن ذلك قد تم من خلال الاتجار فى لسوق السوداء ، وفرض العمولات والسمسرة . واستغلال النفوذ لدى المسئولين بالدولة والقطاع العام . فقد جاء فى السبعينات حكم محكمة القيم العليا أن ثروة « رشاد عثمان » حتى عام ١٩٧٦ م كانت نصف مليون جنيه ، ثم قفزت الى ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالى له حتى عام ١٩٨٢ م . أى أنها زادت بمقدار ٦٧,٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات ... كما أشارت لجنة الجرد الأولية التى شكلها جهاز المدعى العام الاشتراكى الى أن ثروة « عصمت السادات » وزوجاته قد بلغت أكثر من ١٨٠ مليون جنيه »^(٢) .

كما بدأ أيضاً أن النشاطات السلبية لتلك الطبقة المتغلغلة فى البنية الاقتصادية الجديدة للمجتمع المصرى قد اتخذت لها غطاءات أيديولوجية ودينية - فى ضوء تحالفاتها السياسية ومصالحها مع قيادات الدولة

(١) الوقائع المصرية ، العدد (٦ تابع) السنة العشرون ، الصادر فى ٢٢ صفر ١٣٩٧ الموافق ١ فبراير ١٩٧٧ م .

(٢) سامية سعيد إمام ، رأسمالية الانفتاح من أين جاءت وإلى أين ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

والقطاع العام - وقد جاء ذلك مسaire لإتجاه قوة الحكم العسكرية نحو
مهادة الجماعات الدينية ، وفي محاولة لجذب إستثمارات الأموال المحلية
والعربية . وقد وضع ذلك كما يشير « أحمد ثابت » و « سامية سعيد »
في حجم التدخل بين البنوك « المسماة إسلامية » ، وبين رأسمالية
الانفتاح البيروقراطية ، والفئة الطفيلية . حيث قامت بإنشاء بنوك إسلامية
خاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وذلك في
محاولة لتشجيع الرأسماليين كرجال أعمال مسلمين قادرين على تكوين
بنوك خاصة يحفظون فيها ودائعهم ويقترضون منها لمباشرة أعمالهم
وتجارتهم ، تحت شعار البركة . وقد تلاحظ أن هذا الشعار الأخلاقي
« البركة » كان المنطلق الفعلي لشركات بيوت تجميع الأموال والتي
كتبت في صدور إعلاناتها « البركة وراء النجاح » . ومن الغريب أيضا
أن نجد أن أهداف هذا البنك الإسلامي للتنمية ثم مجموعة البنوك
الإسلامية التي سعى لإنشائها قد تمثلت في توثيق العلاقات المالية مع
هيئات التمويل الدولية : مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ،
وهما اللذان يحققان في الواقع سيطرة الولايات المتحدة ماليا وسياسيا .
وهما الجهتان اللتان ينظر إليهما على أنهما المسئولان عن مظاهرات
الطعام والاضطرابات السياسية في الدول التي خضعت لشروطهما ،
وبصفة خاصة مصر ، وتونس ، والمغرب ، والبرازيل ، والأرجنتين ،
وزامبيا ، وبيرو^(١) .

وأخيرا يمكن أن تنتهي الى أن تأسيس بنك فيصل الإسلامي
ونشاطاته الاستثمارية الاقتصادية في مصر يأتي في هذا الإطار ممثلا
لتحالف البنوك المسماة بالإسلامية مع رأسمالية الانفتاح البيروقراطية في
القطاع العام ، والطبقة الطفيلية ، فقد أنشئ البنك كما أوضح « عادل
غنيم » وفقا لقانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي . سواهم رأس

(١) سامية سعيد إمام ، « شركات توظيف الأموال في مصر وبدليات غريبة وأصابع خفية » مقالة
من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

المال المصرى الخاص بنسبة ٥١٪ فى مقابل ٤٩٪ لرأس المال السعودى الخاص . ويتألف مجلس إدارته من ١٥ عضوا منهم ثمانية مصريين وسبعة سعوديون . ويعكس تشكيل مجلس الادارة وتركيب رأس المال العلاقات الوثيقة بين قيادات الطبقة الحاكمة المصرية وأمراء النفط ، ورجال الأعمال السعوديين والمصريين . وقد تلاحظ أن طابع الاستثمارات قصيرة الأجل فى المراجعات والمضاربات قد علت على نشاطات البنك فى مقابل الاستثمارات طويلة الأجل فى مجالات التجارة والمقاولات والاسكان والبنوك . وهو ما يعكس الطابع التجارى المضارب للبنك ونشاطه . بالإضافة الى تبنيه أيديولوجية إقتصادية إسلامية مناهضة للربا لتبرير نشاطه المضارب . وأيضا لإخفاء الطبيعة الرأسمالية الطفيلية التى سادت أنشطة تلك البنوك الاسلامية سواء فى مصر أو على الصعيد العربى والاسلامى ^(١) .

وهكذا وضحت النظم الاقتصادية الخاصة بالشراكة والتداخل بين رأس المال العام والخاص فى المجالات الاقتصادية - التى ترتبت على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م - وشكلت أهمية كبرى فى سعى الطبقة الطفيلية الرأسمالية الجديدة ، لتكون أحد الأسباب الرئيسية لضعف القطاع العام أولا ، ثم لضياع الحدود والمعالم فى بناء الاقتصاد المصرى . وقد جاء ذلك فى ضوء « التلاحم بين التغييرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية التى أفرزتها فترة السبعينات والتى تضع بين مصاف أهدافها تحقيق التنمية وتدير الموارد المالية لها ... وتكثيفا فى الاعتماد على الموارد الخارجية والتى ارتبط معظمها بالغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة . وقد يوازى مع هذا الاتجاه إرتفاع الأهمية النسبية للقطاع الخاص والاستثمارات العربية والاجنبية ^(٢) .

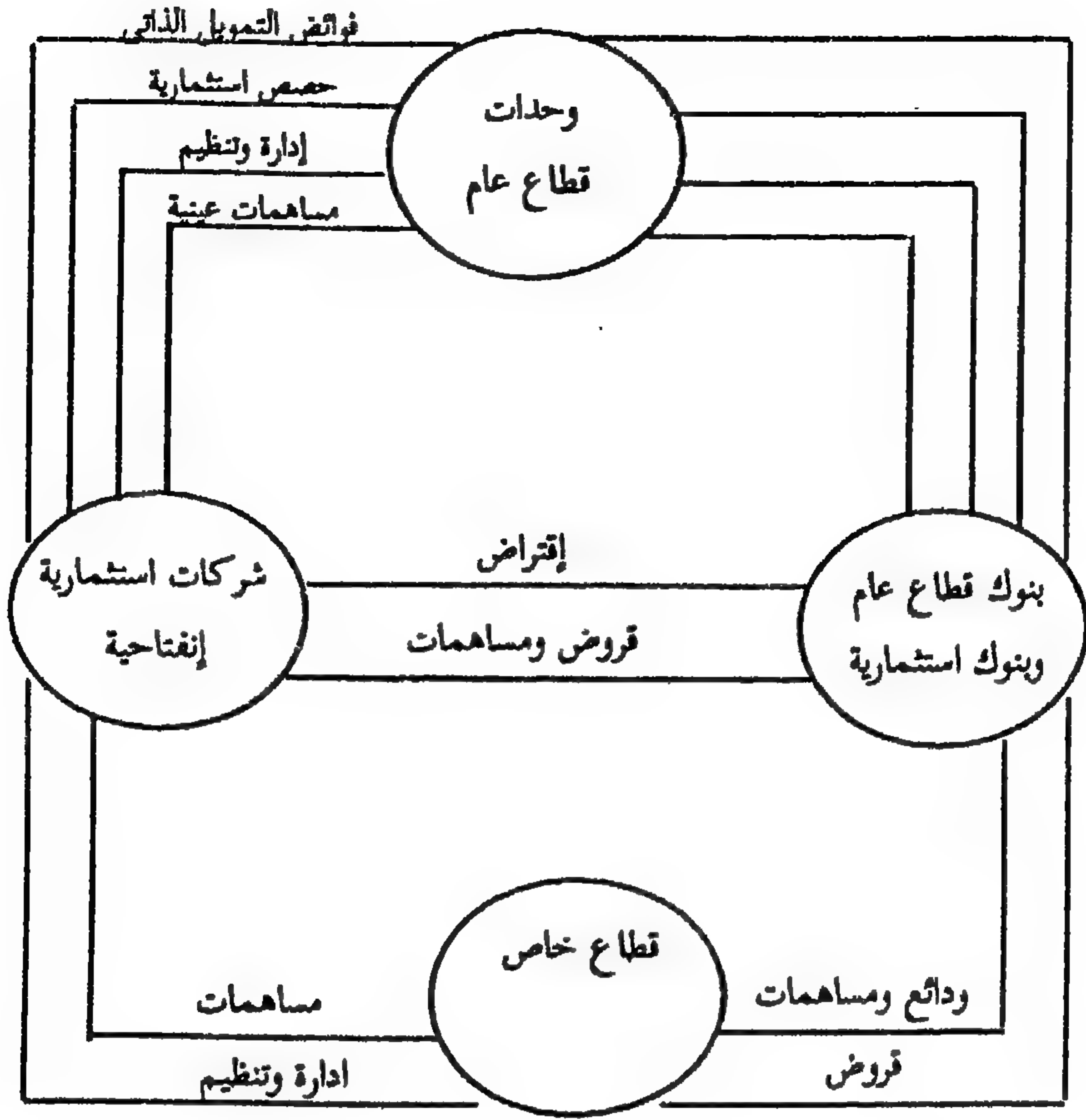
(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، دراسة فى التغييرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، حتى ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢) أمانى قنديل ، « جماعات المصالح السياسية الخارجية » دراسة لدور رجال الأعمال فى مصر ، مالة عن مجلة المستقبل الغربى ، العدد (١٢٨) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ١٩٨٩م ، ص ٨٥ .

وأخيرا يمكن لنا الاتفاق مع « مالكولم كبير » Malcolm H. Keer بصدد تقييمه للآثار الاقتصادية المترتبة على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م . والتي جاءت فى إطار تقييمه للآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة السلام بوجه عام لدى « اسلادات » ، ووصفت سياسة الانفتاح أو الباب المفتوح Piece of Sadat's Domestic Policy- The Open door or Infitah.

فقد أشار « مالكولم كبير » بصدد تلك الآثار الى أنه بالرغم من أن تلك السياسات تبشر بتحرير القطاع الخاص . وذلك باعتبار أن القطاع الخاص من خلال الاستثمار الاجنبى تكون له القدرة على تنمية المساعى الانتاجية ، الا أن الأنشطة التى اتخذتها الطبقة الجديدة فى الواقع ، تمثلت فى السعى نحو ملكية العقارات الثابتة ، والخدمات السياحية ، واستيراد الترف ، وغيرها من الأنواع التى لا تقدم إلا القليل فى بناء القدرات الانتاجية للدولة ، كما أن الاستثمارات الاجنبية فى مشاركتها المساعى المحلية قد انشغلت باتجاهات متنوعة غير إنتاجية . وهذا يعنى أن الانفتاح فى الدول التى تبنته ذهبت أنشطته فى الغالب لفائدة أفراد معينين ، وبالتالى فهم يشكلون جماعة ذات اهتمامات خاصة ، وتتجه الى ممارسة الضغط على القرارات السياسية الخاصة بنظام الحكم ، وفى إقناع الحكومة بأن أحوال الدولة القائمة مرضية تماما ^(١) .

(1) Malcolm H. Keer., " Egypt and the Arabs in the Future : Some Scenarios" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds.) Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and tjhe New Arab Order., The American University in Cairo Press.: 1982. PP. 451- 452 .



ويوضح الرسم خريطة السياسة الاقتصادية المصرية في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٠م في ضوء علاقات المصالح والتداخل بين رأس المال ، ورأس المال العربي والاجنبي في مجالات الاستثمار المختلفة . فقد منحت على سبيل المثال جمعية رجال الأعمال المصرية عضوية شخصية لرؤساء مجالس إدارة مشروعات القطاع العام . كما اشتركت بعض العناصر الفنية في مجال التنظيم والادارة ، والاستثمارات القانونية والمحاسبية والاقتصادية مثل (مجدى حشيش ، عبد العزيز حجازى ، عبد الفتاح السلطاني)^(١) .

(١) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص

ويشير « أحمد ثابت » و « سامية سعيد » الى أن هذا التداخل فى ضوء علاقات المصالح - والذي يعد نتيجة للتطبيق الخاطيء لسياسة الانفتاح والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م - قد أفضى فى أحد جوانبه الى أن أصبحت البنوك الاستثمارية فى خدمة شركات توظيف الاموال . واصبح العمل فى صالات البنوك العامة الاستثمارية أمرا عاديا فى ضوء علاقات المصالح المتبادلة بين هذه الشركات والعديد من أجهزة الدولة التى تعاملت معها بقصد الحصول على العملات الاجنبية . وقد اعتبر البنك الوطنى للتنمية بمثابة القناة الشرعية لتسريب أموال الدولة والقطاع العام الى هذه الشركات مثل : مشاركة الريان فى بنك الجيزة الوطنى بنسبة ٣٠٪ فى مشروعات انتاج البيض والدواجن ، وفى بنك الدقهلية شارك فيه « السعد » وذلك دون مراجعات مالية أو حسابية لهذه الأموال . ومن المثير أن تراجع الحسابات الرئيسى لشركة « الريان والسعد » هو نفسه تراجع ومحاسب شركات « عثمان أحمد عثمان » رائد التنمية الشعبية فى مختلف المحافظات والبنوك التى تساهم فيها تلك الشركات . كما احتكرت تلك الشركات الخاصة بتجميع الأموال بمساعدة بنوك الدولة والبنوك الاستثمارية أصول شركات قائمة بالفعل وصناعات موجودة مثل سوق السيارات ، وتجارة الاعلاف وخاصة الذرة الصفراء - الى حد شراء شركة « السعد » لجزء من انتاج شركة النصر للسيارات ، وكذلك بيع الثلاثية زانوسى - وانتهى الأمر الى تدويل رؤوس الأموال الوطنية وتدويل المدخرات من خلال تصديرها الى المراكز الرأسمالية الكبرى ، وربطها بالأسواق العالمية الكبرى فى لندن وزيورخ ونيويورك . وهى ظاهرة تهدف الى السيطرة على الموارد الوطنية والتحكم فى عملية التراكم الرأسمالى فى الداخل ، ثم تلجأ أنظمة الحكم فى البلدان النامية مثل مصر الى الاقتراض من تلك المراكز الغربية وبنوكها وهيئاتها المالية بمساعدة القوى المتحالفة معها فى الداخل . وقد تم تدويل المدخرات المصرية وتصديرها على سبيل المثال من خلال ارتباطات عربية ودولية

وثيقة الصلة بشركة الشريف للبلاستيك التى تساهم بمبلغ ٦ مليون دولار فى البنك الاسلامى الدولى ، وأيضا شركاته فى البحرين ودبى ، وشركاته الاستثمارية الثلاثة بالاشتراك مع رأس المال السويسرى الخاص . كما أنشأ الريان أربع شركات فى خارج البلاد فى جنيف ، ونيوجرسى بالولايات المتحدة ، وبنك فيصل الاسلامى بقبرص ^(١) .

الآثار الاجتماعية المترتبة على القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ومجموعة القوانين المعدلة والمكملة له :

وإذا ما زنتقلنا الى مناقشة الآثار أو النتائج الاجتماعية التى انعكست على بنية المجتمع المصرى نتيجة للممارسات التى اتخذتها المسارات الاقتصادية لتطبيق القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ م . وأيضا مجموعة القوانين المكملة والخاصة بتنظيم الاستيراد والتصدير ، وحياسة النقد الاجنبى والتعامل معه - والتى أدت الى وصف السياسة الاقتصادية التى أتبعتها صفوة الحكم العسكرية بسياسة الباب المفتوح The Open door أو الانفتاح Infitah تجدر الإشارة الى « أنه قد نشرت أعمال اقتصادية هامة وجادة حول سلبات الانفتاح الجديد من النواحي الاقتصادية ، ولكن قلة من الدراسات المنشورة قد عالجت الآثار الاجتماعية لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة ^(٢) .

وسوف تتضمن معالجتنا للآثار الاجتماعية الناجمة عن القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م فى بنية المجتمع المصرى ، ماسمى بطبقة الرأسمالية الطفيلية فى بناء الهرم الاجتماعى المصرى . ثم تناول ما أطلق عليه نمط العائلية فى البناء الطبقي الاجتماعى والذى شكل واجهة للنشاط

(١) سامية سعيد إمام ، أحمد ثابت ، شركات توظيف الأموال فى مصر : بدايات غريبة وأصابع

خفيه ، مرجع سابق ، حتى ص ٧٧ .

(٢) على فهمى ، « الاعلام والثقافة : المعادلة المعكوسة » ، مقالة من مجلة المنار ، العدد الثالث

والثلاثون ، القاهرة : سبتمبر ١٩٨٧ م ، ص ١٢٤ .

الاقتصادى فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م . وأخيرا تناقش ملامح الصراع الطبقي الذى ظهر نتيجة لطيفان القيم الاستهلاكية المادية، وظهور فئة طفيلية إستغلت سياسة الإنفتاح لصالحها على حساب بقية الطبقات الاجتماعية الأخرى .

وعلى أية حال فإن مناقشة الآثار الاجتماعية المعقدة على السياسات الانفتاحية التى جاء بها القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) - يعكس أبعادا كبرى لها صلات وثيقة بالتركيب الاجتماعى الطبقي للمجتمع المصرى قبل الثورة وخلالها ، وحتى منتصف السبعينات . حيث تذكر « سامية سعيد » فى هذا الصدد أن المجتمع المصرى ومنذ منتصف السبعينات قد شهد تحولات كبرى نتيجة السياسات الانفتاحية ، والتى عكست تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة . وأن أهم هذه الآثار أو النتائج الاجتماعية هو بروز طبقة جديدة على قمة الهرم الاجتماعى وتمكنت أن تستحوذ على السلطة والثروة معا . وقد انتهت الى تحديد ثلاثة روافد أساسية كان لها دور كبير فى إبراز تلك التكوينية الاجتماعية أو الطبقيّة الجديدة وهى : أولا - الرأسمالية القديمة - التى كانت توظف أموالها قبل الثورة فى استثمار الصناعة والتجارة والمصارف والزراعة . وعندما جاءت صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات تم استدعاء تلك الطبقة لتستأنف دورها فى ظل السياسات الجديدة ، مع إلغاء الحراسة وإعادة الأموال لمن طبقت عليهم . ثانيا : عناصر البرجوازية البيروقراطية - وهى التى تقلدت مراكز هامة داخل جهاز الدولة والقطاع العام ، وحققت ثروات ضخمة بطرق مشروعة أو غير مشروعة قبل حكم صفوة السبعينات وعندما جاءت الى الحكم سعت الى دفعها للتخلي عن مركزية الدولة والتوجه نحو فتح الاقتصاد المصرى على مصراعيه^(١) . ثالثا

(١) سامية سعيد إمام ، « رأسمالية الانفتاح : من أين جاءت وإلى أين تمضى » مقالة من مجلة

النار ، مرجع سابق ، ص ٨٩ - ٩٠ .

: الجناح الذى يشارك فى تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة ، وساعد على تشكيلها وبعد أسوأ ما أضيف الى تلك التكوينة الجديدة متمثلا فى الجناح الطفيلى لرأسمالية الانفتاح القتصادى ، بمعنى أنه كان مرادف « لظواهر الاستغلال ، والفساد ، والكسب غير المشروع ، والحرام ، واستغلال النفوذ السياسى والادارى ، والعمل غير المنتج »^(١) .

ونرى من الأهمية أن نتعرف على تلك الطبقة أو التكوينة الاجتماعية الطفيلية ، وبعد تفشيها فى النسيج الاجتماعى المصرى فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى - التى جاء بها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م - وذلك بهدف الوقوف على أبعادها وآثارها الاجتماعية السلبية فى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية . فقد اعتبر غالبية الباحثين أن النشاط الطفيلى هو الذى يقوم على استغلال الغير للحصول على دخل أو ثروة أو قيمة دون وجه حق ، وكذلك فى العيش على حساب الآخرين مما يستنزف طاقاتهم ويضعف فرصهم فى النمو والترقى . وأن من خصائصه أنه نشاط ناقل للثروة ومجاله الأساسى التبادل ، أى خارج نطاق الانتاج للثروة أو القيمة ، وعادة ما يتم هذا النقل اغتصابا أو بالتراضى القانونى وبالتالى فهو فى الغالب يركز على نقل الثروة من شخص الى آخر وإعادة توزيعها دون أى إضافة الى الثروة الكلية للمجتمع ، وبالتالى فإن حالات فرض النفس على الغير فى الولائم والأغراس تعد اغتصابا ، أما الظروف التى تهىء الفرصة لقيام تبادل غير متكافئ دون أن يكون عليه غيار من الناحية القانونية ، فهو نشاط طفيلى يتم بالتراضى^(٢) . وقد وصفت هذه التكوينة الاجتماعية أنها ليست لها جذور على الاطلاق ، وأنها تمثل قطط سمان أو أبقار ثمان فى نسيج المجتمع المصرى ، وتراوحت تقديراتها حتى عام ١٩٧٥م ما

(١) إبراهيم العيسوى ، « الطفيلية فى المجتمع المصرى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد

العاشر ، السنة الثالثة ، القاهرة : أكتوبر ١٩٨٧م ، ص ٨١ .

(٢) نفسه ، ص ص ٨١ - ٨٢ .

بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ مليونير في مصر ، كما عددها ممتاز نصار عضو مجلس الشعب في عام ١٩٨١ م ب ١٧ ألف مليونير في بلد تعيش فيه خمسة ملايين أسرة على متوسط دخل قدره ثلاثون دولار في الشهر^(١) .

كما ذهب « على الصاوي » في تحديده للآثار السلبية التي تركتها تلك الطبقة البرجوازية الطفيلية التي اعتلت قمة الهرم الاجتماعي وتركت آثارا سلبية في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ونسقه القيمي . وذلك بناء على أن سياسة الانفتاح لم تكن مجرد نظام إقتصادي أخذت به صفوفة الحكم العسكرية . بل أحدثت تحولا خطيرا في بنية المجتمع ونسقه القيمي . كما أحدثت هزة عنيفة أسفرت عن ظواهر مرضية خطيرة ، أولها تفكك البنية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجسيد الصفوة الحاكم لعلاقات التبعية والاستقطاب التي تشكل جوهر التخلف ، والتي مارست في ضوءها تلك التكوينة الاجتماعية نشاطاتها الطفيلية ، كما انتهت بتبديد الثروة القومية في إطار انماء الأنماط الاستهلاكية ، أو الاتجاه نحو الاستثمار العقاري ، وقد أدى ذلك الى الترويج للإنتهازية والميل الفردية على حساب المصلحة العامة ، والى اتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية من ناحية وتعميق التبعية للخارج من ناحية أخرى^(٢) .

وقد أمكن ملاحظة العديد من مظاهر الآثار الاجتماعية السلبية والتي ارتبطت بنشاطات تلك التكوينة الاجتماعية الرأسمالية الطفيلية على تعدد أنشطتها وتنوعها ، وقد عددها الاستاذ « على فهمي » في إطار اختلال نسق القيم . والذي تمثل في ازدياد الطموح الاستهلاكي

(١) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٢) « على الصاوي » ، « حول تنمية قدرات الأمن القومي المصري » : البعد الاقتصادي ، مقالة

من مجلة اليقظة العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ .

وما صاحبه من سيادة قيم الحصول على المادة بأي وسيلة ، فضلا عن تشجيع الانتهازية والعنف والاحتيايل والتدليس . هذا فضلا عن فقدان القدوة الحسنة من خلال النماذج السيئة التي اعتلت القمة فى إطار علاقات القرابة والمصاهرة مع ذوى النفوذ . ويضاف الى ذلك أيضا جنوح الاعلام والثقافة عن قيم الحق والصدق وعدم المصارحة مع تنامى ظاهرة الفساد الإدارى على كافة الأصعدة ^(١) .

وبصدد تنامى الآثار الاجتماعية نتيجة الممارسات الخاطئة لتطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م - والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ م - من قبل طبقة رأسمالية الانفتاح الطفيلية ، ويشير « نزية الأيونى ش الى أن ظواهر الفساد الإدارى والرشوة والانهيار فى أخلاقيات العمل قد انتشرت بطرق غير قانونية فى مجال الوظيفة العامة بهدف الكسب الخاص بغير حق . وقد تمخض عنها نتائج مخزية تتعلق بمشكلات إدارية وسياسية ، وأصبح منذ بداية السبعينات يتطرق الفساد الى مجالات البيروقراطية المعروفة من : رشوة ، ومحاياة الأقارب ، والتزوير ، والسرقه والاختلاس ، وتهريب البضائع . كما أصبحت معدلات الفساد كبيرة فى المجالات المالية والاقتصادية مثل المعاملات الجمركية ، والضرائب ، والاستيراد والتصدير ، والقروض ، والتمويل . كما أدات ظاهرة السمسرة والبسقىشيش فى السوق ، وتفشت ظاهرة السرقه والاختلاس ثم إشعال النار فى ممتلكات القطاع العام والمؤسسات الحكومية فى فترة الجرد السنوية واعداد الميزانية من نوفمبر وحتى مارس ^(٢) .

(١) على فهمى ، « الاعلام والثقافة » : المعادلة المعكوسة ش مقالة من مجلة المنار ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(2) Nazih N. M. Ayubi., : " Implimentation Capability and Political Feasibility of the Open door policy in Egypt" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds) Rich and poor States in the Middle East: Egypt in the New Arab Order., Egypt : The American University in Cairo Press.: 1982. P. 393 .

ويضيف « نزية الأيونى » أن طبقة الموظفين البيروقراطيين كان لها دخل كبير فى مجال الفساد البيروقراطى وإشغال تلك الحرائق ، ولم يضربوا سوى بالنقل من مراكزهم . وقد وصلت حالات الكسب غير المشروع فى إطار هذا التراخ والتسبب ٤٠ ألف حالة فى ملفات الوظائف العامة . وما ينذر بالخطر أن هذا الفساد قد شمل الشخصيات العامة والذين يمثلون القدوة للجماهير - مثل نواب رئيس الوزراء ، والوزراء ، ورئيس الهيئة العامة للشئون الإسلامية ، ووزير الاقتصاد ، ووزير الكهرباء ، ورئيس هيئة الطيران وقد سجلت وثائق الأمن العام أن جريمة الاختلاس المتعلقة بالمصروفات والاعتمادات المالية سجلت أعلى معدل من بين سجل الجرائم المسجلة فى عام ١٩٧٥ م وعلى سبيل المثال فقد وصلت فى القاهرة : جريمة الرشوة ١٢ ٪ ، والاختلاس ٧,٧ ٪ وفى الاسكندرية : الاختلاس ٥٥ ٪ ، والتزوير ٦,٣ ٪ ، والرشوة ٣,٥ ٪ وفى السويس : الرشوة ٢٣,٥ ٪ ، والاختلاس ١٥,٤ ٪ ، وفى بور سعيد : الرشوة ٢٠ ٪ . كما أوضح تقرير الأمن العام لعام ١٩٧٨ م ارتفاع خطير فى معدلات تلك الجرائم ، وبوجه خاص : الحريق ، والتزوير المتعلق بمستندات السفر للعمل بالأقطار العربية ^(١) .

ونستطيع القول أن ظهور تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة ، أو ما أطلق عليه برأسمالية الانفتاح بروافدها المتعددة (الرأسمالية القديمة ، البرجوازية البيروقراطية ، ورأسمالية الانفتاح الجديدة) تم تربيعها على قمة الهرم الاجتماعى فى حكم صفوة السبعينات العسكرية - ثم سعيها لتحقيق الثراء الفاحش بطرق مشروعة وغير مشروعة على حساب الطبقات الأخرى - قد أدى الى نوع من الصراع الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية ، فى إطار اختلال نسق القيم . وسيادة قيم الانفتاح الجديدة . فقد أدى ظهور تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة فى ضوء سياسة

(1) Nazih N. M. Ayubi., Ibid., PP. 494 - 395 .

الباب المفتوح كما يورد « عبد القادر شهاب » إلى إعادة توزيع الثروة والممتلكات بطريقة خاطئة لتتركز مرة أخرى في أيدي عدد محدود من الأفراد والعائلات ، وهو الأمر الذي يهدد باختلال البنيان الطبقي الاجتماعي للبلاد ^(١) .

كما أوضحت « هدى عبد الخالق » في مقالتها عن سياسة الباب المفتوح في مصر The Open door Economic Policy in Egypt أن ظهور تلك التكوينة الاجتماعية قد أدى إلى تركز شديد للثروة في ضوء الظروف التي أتاحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ، فقد تبع ذلك توجهها نحو إعادة توزيع الدخل القومي ما بين الأجانب والرعايا الوطنيين بنسبة عشرة إلى سبعة فيما يتعلق بمشروعات الانفتاح من ناحية ومن ناحية أخرى في ضوء الاتاوات والمعاملات الجمركية المتفق عليها . وذلك استنادا إلى أن مشاركات تلك الطبقة الطفيلية في مشروعات الانفتاح قد نهضت على روابط عائلية . والمتابع للقرارات الجمهورية والوزارية لقيام تلك المشروعات يكتشف إستحواذ أسر معينة عليها مثل : « عثمان أحمد عثمان » ، « محمد محمود » ، « ماريما عبد الوهاب » ، « حماد الباسل » ، و « الأحول » وإن كانت بعض من تلك المشروعات الانفتاحية قد وفرت وظائف برواتب مغرية للخريجين من مدارس اللغات الأجنبية التي أتاحها تلك الأسر لأبنائها . ولكن بقيت تأثيرات تلك المشروعات الانفتاحية بالنسبة لأولاد الأسر الفقيرة متدنية جدا ، وهو ما يشكل توزيع سيء للدخل ولسير الحراك الاجتماعي ، وبالتالي يؤثر على الاطار الاجتماعي والسياسي بوجه عام ^(٢) .

(١) عبد القادر شهاب ، « شركات توظيف الأموال ومستقبل الاقتصاد المصري » مقالة من مجلة المنار ، العدد الثامن والثلاثون ، القاهرة : فبراير ١٩٨٨ م ، ص ٨٧ .

(2) Gouda, Abdel-Khalek., "The Open door Economic Policy in Egypt: Its Contribution to Investment and its Equity Implication" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds) Rich and poor states in the Middle East: Egypt in the New Arab Order., Egypt: The American University in Cairo Press., 1982. P. 393 .

وفيما يتعلق بالدور الذي لعبته خاصية العائلية - وهي ظاهرة اجتماعية غلبت على النشاطات الاستثمارية التي خلفها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م . والقانون المعدل له برقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ م - وما أفضت اليه من تركيز شديد للثروة في يدها ، وتوزيع غير عادل للثروة في ظل سياسة الباب المفتوح الاقتصادية ، أوضحت « سامية سعيد » في مقالاتها عن الرأسمالية المصرية في ظل الانفتاح وتكريس ظاهرة العائلية أن ظاهرة العائلية تعتمد على المقام الأول على علاقات الدم والقربا والنسب والمصاهرة . وذلك بغض النظر عن اعتبارات الجنسية ، وتضم الزوج والزوجة والأبناء القصر والبالغين ، وأشقاء الزوج ، وأشقاء الزوجة ، وزوجات الأبناء وأزواج البنات . وأنه من الملفت للنظر أن الرأسمالية القديمة التي كونت شركات عائلية قبل ثورة ١٩٥٢ م قد عادت بعد ٥٣ عاما على قيام الثورة بنفس أسماء مؤسسيها ، كما توطدت العلاقة بينهم من ناحية وبين رجال السلطة الحاكمة ، وخاصة بعد اندماج جهاز الدولة بأكمله في شراكة رأس المال الخاص والمحلى ، والعربى والأجنبى . ومن الأمثلة الصارخة على سيادة ظاهرة العائلية فى الأنشطة الاستثمارية المترتبة على السياسات الاقتصادية الجديدة . تلك الشبكة القوية من علاقات المصاهرة بين عائلة « عثمان أحمد عثمان » التى أسست وساهمت فى عدد ١٥ شركة . وعائلة « سيد مرعى » التى أسست وساهمت فى عدد ٦ شركات ، وعائلة « عبد المنعم الصاوى » التى ساهمت وأسست أربع شركات ، وعائلة « حسب الله الكفراوى » التى أسست وساهمت فى ٨ شركات ، وعائلة « مذكور » التى أسست وساهمت فى ٤ شركات ، ثم عائلة « السادات » التى أسست وساهمت فى ٣ شركات ^(١) .

(١) سامية سعيد إمام ، « الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح وتكريس ظاهرة العائلية ش مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الرابع ، السنة الثالثة ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٧ م ، ص ص

وتنتهى « سامية سعيد » الى أن ما يزيد من خطورة خاصية العائلية تلك ، والتي اتسمت بها رأسمالية الانفتاح أنها تضمنت تشابكات وتحالفات عائلية ممتدة تضم روافدها الثلاثة فى ضوء علاقات النسب والمصاهرة ، بل أنه أصبح من الصعب الفصل بين من يسيطرون على الشركات المساهمة وغير المساهمة ، ومن يسيطرون على شركات الأموال والأشخاص الصغيرة ، ومن يسيطرون على تجارة التوكيلات فى مصر ومن يدير تلك الشركات والمشروعات ، وبالتالي أصبح المجتمع المصرى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية أشبه الى حد بعيد بمجتمع قبل الثورة ، تسيطر عليه قلة من العائلات وتتربع على قمة الهرم الاجتماعى ومستحوذة على السلطة والثروة معا ، وهو ما أدى الى ازدياد الفقير فقرا والغنى أكثر غنى فى إطار ما يعرف بظاهرة التكاثف والتوالد السريع للثروة^(١) طبقا لنظرية ملتس وهى أنه كلما زاد الغنى غنى زاد الفقير فقرا .

وهكذا بدت ظاهرة العائلية وكأنها تمثل الأرضية الاجتماعية لبروز بؤادر الصراع الطبقي فى المجتمع المصرى . فى ضوء تكريسها للثروة والمال فى يد مجموعة من العائلات وبشكل متزايد وسريع . فقد أشعل ذلك نار الحقد فى نفوس الفقراء ، وأدت السياسات الاقتصادية الانفتاحية - والتي ترتبت على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م ومجموعة القوانين الاستثمارية - كما تذكر « هدى عبد الخالق » الى تغيير فى الاطارات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى ، ووصول طبقات جديدة الى القوة والسلطة ، فى حين بقيت تعاني طبقات أخرى فى الجانب الآخر . وخصوصا ملاك الأراضى الزراعية ، والتجار ، ورجال الأعمال الذين حققوا القوة ، فى حين بقى الفلاحون والعمال والموظفون البيروقراطيون . وهى الفئات الانتاجية لرأس المال أكثر ضعفا . وبالتالي أصبحت مصر

(١) نفسه ، ص ٧٦ .

تواجه عمليات اجتماعية طبقية متشابهة مع تلك التي خبرها المجتمع وأدت الى تخطيط نسق حكم « محمد على » فى القرن التاسع عشر^(١) .

ولعلنا نستطيع القول ان تلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ ، ومجموعة القوانين الاستثمارية المعدلة والمكملة له قد أدت فى جوانبها السلبية الى وصول المجتمع المصرى فى حقبة السبعينات الى ظاهرة الصراع الطبقي الاجتماعى وبشكل واضح . والذى اتخذ أبعاده بين تلك التكوينة الاجتماعية الجديدة وبين بقية الطبقات الكادحة من : فلاحين وموظفين وعمال . وقد انعكس هذا الصراع الطبقي الاجتماعى بالقطع على النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية . وقد أشار « نزية الأيونى » فى هذا الصدد إلى أنه فى إطار هذا الصراع الطبقي بدت المحاولات الجادة لتحديد نسبة الـ ٥٠٪ التى حجزت للعمال والفلاحين فى مختلف النظم السياسية ، وكذلك لتحديد العمال فى المجالات المتعددة للقطاع العام مما أستتبعه أحداث عنف فى بعض المصانع العسكرية . وبالتالى كانت خسارة طبقة العمال كبيرة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . كما أن الصراع الطبقي قد امتد أيضا الى الطبقات الوسطى من الموظفين وأيضاً المتخرجين الجامعيين ممن أصبحوا يشكلون فى الواقع مشكلة سياسية خطيرة وبالتحديد من وجهة نظر التنمية السياسية والتعليمية . فقد بلغ عدد المتخرجين منذ نهاية الستينات وحتى نهاية السبعينات نصف مليون متخرج ، ويبقى المتخرج ثلاث سنوات دون تعيين . وذلك نتيجة التضخم والنمو السكاني المتزايد ، والتخلى عن التنمية الصناعية مما قبل الحكومة نترك عملية التعيين الى سوق العمل فى ضوء توجهاتها الجديدة ، وقد إرتبط كل ذلك بعملية

(1) Gouda, Abdel- Khalek., " The Open Door Economic Policy in Egypt:" Op. Cit., P. 278 .

كره سياسى للدولة^(٢) .

ومن ثم نستطيع أن نستبين ارتباط الصراع الطبقي فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، بتصاعد بعض الاتجاهات المتطرفة وأحداث العنف التى مارستها الطبقات الاجتماعية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) مثل : أحداث العنف التى مارسها العمال فى المصانع الحربية ، وأحداث ١٨ ، ١٩ فبراير ١٩٧٧م . وذلك باعتبار أن « تصاعد الاتجاهات المتطرفة يعد صيغة من صيغ الصراع الاجتماعى »^(٢) ، وإن ذلك كان له تأثير مباشر بالقطع على قضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، وسياساتها الانفتاحية الجديدة . حيث يذكر « نزية الأيونى » فى هذا الصدد أن المشكلات الخاصة بالانفتاح الاستهلاكى قد انعكس - فى واقع طبقات العمال والخريجين بدون عمل . والطبقات المتوسطة من الموظفين والتكنوقراط - الى نتائج حتمية تمثلت فى الاحباط والاغتراب - كما انتهت الى نتائج سيئة تمثلت فى عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والذى يمكن أن ينفجر الى عنف وقنوت للسخط ، والذى ظهر فى نموذجين من العنف السياسى : الأول - خاص بأزمة الطعام مثلما ظهر فى أحداث يناير ١٩٧٧م والثانى - تمثل فى ظهور الجماعات الاسلامية^(٣) .

(1) Nazih N. M. Aybi., " Implimentation Capability and Politieal Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" Op. Cit.: PP. 404 - 405 .

(٢) الحبيب الحتجائى ، « التطرف السياسى الدينى فى مصر » الجذور - الواقع - المستقبل - مقالة من مجلة فكر للدراسات والبحاث ، العدد الثامن ، السنة الثامنة ، القاهرة : دار الفكر للدراسات والابحاث والنشر والتوزيع ، ديسمبر ١٩٨٥م ، ص ٥٤ .

(3) Nazih N. M. Aybi., " Implimentation Capability and Politieal Feasibility of the Open Door Policy in Egypt" Op. Cit.: PP. 405 - 406 .

٢- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرارات ، ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م وانعكاساتها على قضايا التنمية السياسية :

بعد أن أتهينا من مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ممارسات برجوازية الانفتاح الجديدة والتي تعد نتاجا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ومجموعة القوانين المعدلة والمكملة له . وأوضحنا أن تلك الطبقة بممارساتها الاقتصادية رسخت ظاهرة الصراع الطبقي في واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، والتي اتخذت أبعادا سياسية واجتماعية ودينية . وكان لها تأثير بالغ على قضايا التنمية السياسية ، حيث وجدنا أن ظواهر العنف أو التطرف السياسى أو الدينى قد أدت الى عدم الاستقرار السياسى فى وقت يمر فيه المجتمع بفترة تغيير وبناء مؤسساته السياسية ، وننقل الآن فى إطار وجهتنا الشمولية فى المعالجة الى مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م (والخاص بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى) . والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م (والخاص بنشأة الأحزاب السياسية) ثم لانعكاساتهما على قضايا التنمية السياسية . وذلك باعتبار أن القرارات يهدفان الى ترسيخ التوجهات الاقتصادية الرأسمالية لصفوة الحكم العسكرية والتي سعت الى تقنينها بإصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ، وما أفضى إليه من تكريس لظاهرة الصراع الطبقي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهو ما حدا بالصفوة العسكرية الحاكمة الى إصدار القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م . وذلك للحد من هذا الصراع الطبقي والسيطرة عليه فى إطار توجهاتها الشمولية العسكرية . ثم سعت بعد ذلك الى ترسيخ قيم الاقتصاد الرأسمالى الحر بتقنينها للاتجاه التعددى السياسى من خلال إصدارها لقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م .

(أ) منطوق القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م .
رئيس الجمهورية :

(مادة ١) : حرية تكوين الأحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه
القانون الخاص بإنشاء الأحزاب حال صدوره عن السلطة
التشريعية .

(مادة ٢) : التنظيمات السرية أو التنظيمات المعادية لنظام المجتمع
أو ذات الطابع العسكرى محظورة طبقا للدستور ويعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة كل من يشارك فيها أو
دعا إلى إنشائها .

(مادة ٣) الملكية العامة ملك للشعب والملكية التعاونية والملكية
الخاصة مضمونة طبقا للدستور . ويعاقب بالأشغال
الشاقة كل من تجمهر بقصد تخريب أو اتلاف الأملاك
العامة أو التعاونية أو الخاصة . وتطبق نفس العقوبة على
المحرضين أو المشجعين .

(مادة ٤) : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون
وترفع الضرائب عليه من الفلاحين الذين يملكون ثلاثة
أفدنة فأقل وعلى الدخول التى لا تتعدى خمسمائة جنيه
فى السنة .

(مادة ٥) : على كل مواطن أن يتقدم ببيان ما لديه من ثروة
مهما تنوعت وأينما تكون هو وزوجته وأولاده القصر من
خلال أشهر ثلاثة من صدور هذا القانون وتدرج فى
بطاقة عائلية ضريبية لكل مواطن ، ويعاقب كل من
تقدم ببيانات غير صحيحة عن ثروته أو يتهرب من أداء
الضرائب والتكاليف العامة بالأشغال الشاقة المؤقتة .
وتعتبر جريمة التهرب من أداء الضرائب أو تقديم بيانات

غير صحيحة عن الشروة ، أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة يحرم من تثبت عليه من تولى المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

(مادة ٦) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر وشارك في تجمهر يؤدي إلى إثارة الجماهير بدعوتهم إلى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها ، أو منع الهيئات الحكومية (ومؤسسات القطاع العام والخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

(مادة ٧) يعاقب بالأشغال الشاقة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك إذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومي .

(مادة ٨) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجمهر أم اعتصام من شأنه أن يعرض السلم للخطر . (مادة ٩) يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

(مادة ١٠) يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ نشره .

(مادة ١١) يطرح هذا القرار بقانون إعمالا للمادة ٧٤ للدستور على الاستفتاء الشعبي خلال أسبوع من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ صفر سنة ١٣٩٧ (٣) فبراير سنة ١٩٧٧ (١) .

أنور السادات

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ٥ تابع ، السنة العشرون ، ١٥ صفر ١٣٩٧ الموافق ٣ فبراير ١٩٧٧ م ، ص ١ - ٢ .

منطوق القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م والخاص بنظام الأحزاب
السياسية :

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

بنظام الأحزاب السياسية

باسم الشعب / رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

(مادة ١) للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل
مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى وذلك
طبقا لأحكام هذا القانون .

(مادة ٢) يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس
طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف
مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق
برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية
والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق المشاركة فى
مسئوليات الحكم .

(مادة ٣) تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقا لأحكام هذا
القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى
والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف
قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى للوطن
والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال
والفلاحين ... وذلك كله على الوجه المبين بالدستور .
وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية
وديموقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا .

(مادة ٤) يشترط لتأسيس أى حزب سياسى ما يلى :

أولا :عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع (أ) مبادئ الشريعة الإسلامية بأعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع .
(ب) الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديموقراطى ، والمكاسب الاشتراكية .

ثانيا : تمييز برامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة وقت الإخطار عن تأسيسه فى السياسات التى يعتمد عليها فى تحقيق أهدافه فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : عدم قيام الحزب على أساس طبقى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

رابعا : عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

خامسا : عدم قيام الحزب كفرع لحزب آخر فى الخارج .

سادسا : علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب وتشكيلات وقياداته .

(مادة ٥) يجب أن يشمل النظام الداخلى للحزب القواعد التى تنظم شؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والادارية بما يتفق وأحكام هذا القانون ، ويجب أن يتضمن هذا النظام بصفة خاصة ما يأتى :

أولا : اسم الحزب يجب ألا يكون مماثلا أو مشابها لأسم حزب قائم .

ثانيا : بيان المقر الرئيسى للحزب وقيادته الفرعية إن وجدت ويجب أن تكون جميع مقار الحزب داخل جمهورية مصر العربية ، وفى غير الأماكن الانتاجية أو الخدمية أو التعليمية .

ثالثا : المبادئ أو الأهداف التى يقوم عليها الحزب ، والبرنامج أو الوسائل التى يدعو اليها لتحقيق هذه الأهداف .

رابعا : شروط العضوية فى الحزب ، وقواعد واجراءات الانضمام اليه والفصل من عضويته والانسحاب منه . ولا يجوز أن توضع شروط العضوية على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعى .

خامسا : طريقة وإجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وأجهزته القيادية ومباشرة نشاطه وتنظيم علاقاته بأعضائه على أساس ديموقراطى وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية، وأى من هذه القيادات والتشكيلات مع كفالة أوسع لمدى المناقشة الديموقراطية داخل هذه التشكيلات .

سادسا : النظام المالى للحزب شاملا تحديد مختلف موارده والمصرف الذى تودع فيه أمواله والقواعد والاجراءات المنظمة للمصرف من هذه الأموال ، وقواعد وإجراءات امساك حسابات الحزب ومراجعتها وإقرارها وإعداد موازنته السنوية واعتمادها .

سابعا : قواعد وإجراءات الحل والاندماج الاختيارى للحزب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التى تؤدى اليها هذه الأموال .

(مادة ٦) يشترط فيمن يقبل إنضمامه الى عضوية الحزب ما يلى

١- ان يكون مصرياً فإذا كان متجنساً وجب أن تكون قد مضت على تجنسه خمس سنوات على الأقل ، ومع ذلك يشترط فيمن يشترك في تأسيس الحزب أن يكون من أب مصرى .

٢- أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية الكاملة .

٣- ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة ، أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة ، أو من أعضاء السلك السياسى أو القنصلى .

(مادة ٧) يجب تقديم إخطار كتابى الى أمين اللجنة المركزية المنصوص عليها فى المادة (٢٠) عن تأسيس الحزب موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين ومصدقا رسميا على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ومرفق مع هذا الإخطار المستندات المتعلقة به ، وبصفة خاصة النظام الداخلى للحزب ، وأسماء أعضائه المؤسسين وبيان أموال الحزب ومصادرهما والمصرف المودعة فيه وإسم ما ينوب عن الحزب فى إجراءات تأسيسه ، ويعرض الإخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الإخطار .

(مادة ٨) تشكل لجنة على النحو التالى :

(١) أمين اللجنة المركزية (٢) وزير العدل (٣) الوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية (٤) وزير الداخلية (٥) ثلاثة من غير المنتمين الى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية

السابقين أو نوابهم ويصدر باختيارهم قرار من رئيس اللجنة المركزية .

وتختص هذه اللجنة بفحص الإخطارات المقدمة عن تأسيس الأحزاب للتحقيق في توفر الشروط المقررة في هذا القانون وذلك بالإضافة الى اختصاصات اللجنة الأخرى التي نصت عليها أحكامه . وللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض الإخطار بتأسيس الحزب ، عليها الاعتراض بقرار مسبب على تأسيسه . ويخطر رئيس اللجنة طالبي التأسيس بقرار الاعتراض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره . ويجوز لطالبي التأسيس الطعن في هذا القرار أمام القضاء الإداري خلال الثلاثين يوما التالية لإخطارهم به ، وتفصل المحكمة الطعن خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إيداع عريضته .

(مادة ٩) يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسي وذلك اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء المدة المحددة بالفقرة الثالثة من المادة السابعة وذلك ما لم تكن قد اعترضت على تأسيسه اللجنة المنصوص عليها في المادة المذكورة أو من تاريخ الحكم يوقف تنفيذ قرارها بالاعتراض على هذا التأسيس أو الغاء هذا القرار . ولا يجوز لمؤسس الحزب ممارسة أى نشاط حزبي أو اجراء أى تصرف باسم الحزب إلا في الحدود اللازمة لتأسيسه وذلك قبل التاريخ المحدود للمتعة بالشخصية الاعتبارية طبقا لأحكام الفقرة السابعة .

(مادة ١٠) رئيس الحزب هو الذى يمثله فى كل ما يتعلق بشئونه أمام القضاء أو أية جهة أخرى أو فى مواجهة الغير . ويجوز لرئيس الحزب أن ينوب عنه واحدا أو أكثر من قيادات الحزب فى مباشرة بعض اختصاصات رئيسه ، وذلك طبقا لنظامه الداخلى .

(مادة ١١) تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلة عائد استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية التى يحددها نظامه الداخلى . ولا يعتبر من الأوجه التجارية فى حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب فى إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسى خدمة أغراض الحزب . ولا يجوز قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبى أو من جهة أجنبية أو من أى شخص إعتيادى ولو كان متمتعاً بالجنسية المصرية . وعلى الحزب أن يعلن عن اسم المتبرع له وقيمة ما تبرع به فى إحدى الصحف اليومية على الأقل وذلك إذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنيه فى المرة الواحدة أو على ألف جنيه فى العام الواحدة ، ولا تخصم قيمة التبرعات التى تقدم للأحزاب من وعاء أية ضريبة نوعية أو من وعاء الضريبة العامة على الإيراد .

(مادة ١٢) لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه طبقاً للقواعد والجراءات المصرية وأن يمسك دفاتر منتظمة للحسابات تتضمن إيرادات الحزب ومصروفاته طبقاً للقواعد التى يحددها نظامه الداخلى . ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات حسابات إيرادات ومصروفات الحزب وغير ذلك من شؤنه المالية ، وذلك للتحقق من سلامة موارد الحزب ومشروعية أوجه صرف أمواله ، وعلى الحزب أن يمكن الجهاز من ذلك . وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير سنوى عن كافة الأوضاع والشئون المالية للحزب وإخطار أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات السياسية بهذه التقارير .

(مادة ١٣) يعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

(مادة ١٤) تعتبر أموال الحزب فى حكم الأموال العامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام القانون المذكور ، وتسرى عليهم جميعا أحكام قانون الكسب غير المشروع ، ولا يجوز فى غير حالة التلبس بجناية أو جنحة تفتيش أى مقر من مقار الحزب إل بحضور أحد رؤساء النقابة العامة ، وإلا اعتبر التفتيش باطلا . ويجب على النيابة العامة إخطار أمين اللجنة المركزية بما اتخذ من اجراء بمقر الحزب خلال ثمان وأربعين ساعة من اتخاذه .

(مادة ١٥) لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ م بشأن تنظيم الصحافة .

(مادة ١٦) يحظر أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو بحل الحزب أو اندماجه أو تعديل فى نظامه الداخلى وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار .

(مادة ١٧) يجوز لأمين اللجنة المركزية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٨) أن يطلب من محكمة القضاء الإدارى حل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التى تؤدى إليها هذه الأموال وذلك لأحد

الأسباب الآتية :

أولا : فقد شرط من شروط التأسيس المنصوص عليها فى المادة (٤) .

ثانيا : صدور حكم نهائى بإدانة قيادات الحزب كلها أو بعضها فى جريمة من الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية أو تحالف قوى الشعب العاملة أو السلام الاجتماعى أو النظام الاشتراكى الديمقراطى . وذلك إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب أو بمناسبة مباشرة هذه القيادات لنشاط الحزب أو تصرفاته . كما يجوز لأمين اللجنة المركزية بعد موافقة اللجنة المذكورة أن يطلب من تلك المحكمة بصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو بأى قرار من قراراته لأحد الأسباب المشار إليها وذلك الى حين الفصل فى طلب حل الحزب ، وتعلن عريضة الطلب فى أى من الحالات السابقة شاملة الأسباب التى تستند اليها الى رئيس الحزب خلال أربع وعشرون ساعة من تاريخ إيداعها سكرتارية المحكمة ويجب على المحكمة أن تفصل خلال خمسة عشر يوما فى طلب وقف نشاط الحزب أو أحد قراراته . وعلى المحكمة أن تفصل فى طلب حل الحزب على وجه السرعة .

(مادة ١٨) لا يتمتع الحزب الذى لا يحصل على عشرة مقاعد على الأقل فى مجلس الشعب فى أية انتخابات عامة لاحقة لتأسيسه بالمزايا المنصوص عليها فى المادة (١٣) من هذا القانون .

(مادة ١٩) يستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة رئيس الدولة الحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة

١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية
وتحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية
توطيد السلام الاجتماعى وتعميق النظام الاشتراكى
الديموقراطى وتوسيع مجالاته . وتتولى هذه
الاختصاصات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

(مادة ٢٠) تشكل اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة وعضوية :

١- كافة أعضاء مجلس الشعب .

٢- رؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات
العمالية العامة والاتحادات التعاونية واتحادات الغرف التجارية
والصناعية .

٣- رؤساء وممثلى اتحادات الكتاب والطلاب والمجلس لأعلى
للصحافة . ويصدر بتحديد أسماء أعضاء اللجنة المشار اليها فى
البندين (٢) ، (٣) قرار من رئيسها .

٤- رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب . ويجوز
بقرار من رئيس اللجنة أن ينضم الى عضويتها عدد من ذوى
الرأى والخبرة والشخصيات العامة ، ولايجوز فى جميع الأحوال
أن يزيد عدد أعضاء اللجنة بين العمال والفلاحين عن نصف
عدد أعضائها مع مراعاة أن تكون المرأة ممثلة فى هذا اللجنة .
وينتخب أمين عام للاتحاد الاشتراكى العربى وأمينان مساعدان
أحدهما من العمال أو الفلاحين بالطريق السرى المباشر من
بين أعضاء اللجنة وعليهم وقف نشاطهم الحزبى فور انتخابهم
إذا كانوا من المنتميين لأحد الأحزاب السياسية . ويكون الأمين
العام للاتحاد الاشتراكى العربى أميناً للجنة المركزية ويعاونه فى
ذلك الأمينان المساعدان . وتضع اللجنة لائحة لتنظيم أسلوب
العمل فيها . وكيفية ممارستها لاختصاصاتها ولا تؤاخذ أعضاء

اللجنة عما يدونه من آراء أو أفكار فى أداء عملهم بها أو باللجان المتفرقة عنها . وتصدر قرارات اللجنة نافذة وملزمة فى حدود الاختصاصات المخولة لها طبقا لأحكام هذا القانون .

(مادة ٢١) تضع اللجنة المركزية القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى وذلك بثناء على ما يقترحه أمين اللجنة . ولا يجوز لأى حزب التعاون أو التحالف مع أى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى إلا طبقا للقواعد المشار إليها فى الفقرة السابقة^(١) .

كما يضم القانون أيضا بابان هاما هما باب العقوبات : ويشتمل على المواد من (٢٢) الى (٢٧) ، ثم باب الأحكام الختامية والوقتية ويضم المواد من (٢٨) الى (٣٣)^(٢) .

(ب) - الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م :

إذ كانت صفوة الحكم العسكرية قد اقدمت بقرار سلطوى دكتاتورى - فى إطار حكمها الشمولى العسكرى - على إصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وأستهدفت منه الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعى ، وكذلك الاستقرار السياسى من خلال تقنين التعددية السياسية . كما وضع فى نص مادته الأولى فى فبراير ١٩٧٧ م . ثم جاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م فى يوليو ليرسخ تلك التعددية ويدعم شرعيتها السياسية وأيضا توجهاتها الرأسمالية الجديدة . فلعلة يبدو لنا صعوبة الفصل بين الآثار الاقتصادية ، والآثار الاجتماعية المترتبة على هذين القرارين ولبعد تأثيرهما على قضايا التنمية السياسية

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) السنة العشرون الصادر فى ٢٠ رجب ١٣٩٧ الموافق ٧ يوليو

١٩٧٧ م ص ٦٩٨ - ٧٠١ .

(٢) نفسه ، ص ٧٠١ - ٧٠٣ .

أثناء المعالجة . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه يظل فى حاجة الى إجابة وهو هل حقق القانون رقم ٢ لسنة ٢٧٧ والقانون ٤٠ لسنة ٧٧ الهدف المنشود منهما ؟

فقد تلاحظ أن صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م كان بمثابة رد فعل للقرارات الاقتصادية السلطوية والخاصة برفع الأسعار من قبل حكومة « عبد العزيز حجازى » وهو ما تشير اليه ديباجة القرار من « انه بالنظر لما دبر من حوادث الشغب والتخريب وعدوان على المال العام والخاص فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ مما يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ويعوق المسيرة الوطنية ويهدد أمن الشعب والأمن القومى للدولة . ويعوق وحدتها الوطنية . وحيث أن تكرار هذه الحوادث يعد تقويضاً جذرياً لكل مكاسب الشعب ومؤسساته الدستورية والضمانات التى يوفرها الدستور لإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى يأمن منه كل مواطن على نفسه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع ... فتتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر وبوجه بياننا إلى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها ^(١) .

ويبدو أن صفوة الحكم العسكرية قد تنبّهت بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ م - والتى عكست بوضوح الصراع الطبقي الناجم من اتباع السياسات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة ، والتى صدرت بقوانين دكتاتورية سلطوية أيضاً - فسارعت وبنفس النهج الى اصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م لتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى وضبطه ، ثم تدعيم شرعيتها السياسية التعددية بإصدار القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م لصفوة الحكم لعسكرية من ممارسات قمعية تعسفية ، وإصدار قوانين استثنائية فى إطار الطوارئ المعلنه . ويذكر « صابر أحمد نايل » فى هذا

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٥) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٥ صفر ١٣٩٧ الموافق ٣

فبراير ١٩٧٧ م .

الصدد أن هذان القانونان يمثلان حائطا فى مواجهة تحالف الحركة الوطنية الديموقراطية الطلابية التى لعبت دورا هاما فى حصار نظام « السادات » ، وكشفت توجهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتعاون مع الحركة العمالية طوال أعوام ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ فى موافقها المختلفة فى حلوان ، والاسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وقد بلغ هذا الخطر ذروته فى عشية ١٨ ، ١٩ يناير ، والتى لم ينفذ نظام « السادات » من الإنهيار من جرائها سوى نزول الجيش بقمع الانتفاضة^(١) وكذلك اعلان حظر التجول بأمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم (١) لسنة ١٩٧٧ م . الذى يقرر فى مادته الأولى « يحظر التجول فى جميع أنحاء مدينة القاهرة وضواحيها ومدينة الجيزة فيما بين الساعة الرابعة مساء والسادسة من صباح اليوم التالى »^(٢) .

وقد تنامت ظاهرة الصراع الطبقي فى المجتمع المصرى بين جماعات المصالح المختلفة ، فى ضوء عدم قدرة القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م فى التخفيف من حده هذا الصراع وتدعيم الشرعية ، حيث بدت التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها الساحة الداخلية منذ منتصف السبعينات تقريبا فى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى إطار التعددية السياسية . والتى كان لها أكبر الأثر فى ظهور جماعات المصالح وفعاليتها ، مما دفع بالباحثين الى الاهتمام بأثار هذا المناخ السياسى والاقتصادى فى تلك الجماعات^(٣) .

(١) صابر أحمد نابل ، « حول ظاهرة العنف الدينى فى مصر » ، مقالة من مجلة اليقظة العربية (العدد الرابع) السنة الرابعة ، القاهرة : مايو ١٩٨٨ م ، ص ١٩ .

(٢) لجريدة الرسمية ، العدد (٢) تابع ، السنة العشرون ، الصادر فى ١٩ المحرم سنة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٧٧ م .

(٣) أمانى قنديل ، « جماعات المصالح والسياسة الخارجية » دراسة لدور رجال الاعمال فى مصر مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٢٨) بيروت : مركز دراسات لوحدة العربية ، اكتوبر ١٩٨٩ م ، ص ٨٢ .

ويمكن القول ان حده هذه الصراعات قد وضحت بين جماعات المصالح الاقتصادية ، والسياسية ، والدينية ، والتي بدت فى صراع الحركة العمالية ممثلة فى قيادات اليسار والحركة الوطنية الديموقراطية الطلابية ، ضد تحالف صفوة الحكم العسكرية مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التى شاركتها فى الحكم ويورد « فؤاد مرسى » فى هذا الصدد أنه بعد ما استقرت الطبقات الحاكمة الجديدة . ونعنى البرجوازية الكبيرة ذات الطبيعة الطفيلية والبيروقراطية أحكموا صلاتهم بالجماعات والجمعيات الاقتصادية المتوافقة مع اتجاهات الصفوة العسكرية الحاكمة فى تلك الفترة . وقد أوضح « صابر أحمد نايل » ان تلك القوى الحاكمة بتوجهاتها الرأسمالية قد رأت فى حركة الاسلام السياسى والتى تدافع عن الاقتصاد الطبيعى أن فى ذلك هدفاً يمكن أن يخدم توجهاتها الجديدة فى دعم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وإطلاق حرية رأس المال الخاص من كافة القيود والعوائق وإن كانت تلك القوى الدينية قد رأت رفض فوائد القروض إلا أنها قد طرحت أشكالا. لا تقل إن لم تكن أكثر استغلالا مثل المرابحة والمشاركة سواء على الصعيد المحلى أو العالمى . وذلك من خلال بنوك الاستثمار ، أو قيام شركات توظيف الأموال التى تلقت الأموال الاسلامية ، وهكذا استمر هذا التحالف الاقتصادى فى جوهره بالرغم من التناقض الوظيفى فى نظره كل طرف الى الآخر . فقد كانت ترى تلك الجماعات الدينية السياسية - ومن بينهم الاخوان المسلمين - أنها تمثل البديل الطبيعى لأزمة المشروع البرجوازى فى الحكم . فى حين نظرت الرأسمالية الكبيرة الى تلك القوى على أنها تلعب دورا معينا كمنهج وأيديولوجية سلفية فى تزييف الوعى الاجتماعى للأمة ، وذلك بهدف مناهضة القوى الوطنية واليسارية والحركة الشعبية فى حالة إنتفاضها ^(١) .

(١) صابر أحمد نايل . « حول ظاهرة العنف الدينى فى مصر » مقالة من مجلة البقعة العربية ،

العدد الرابع ، مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢١ .

وفى المقابل من ذلك ، وفى ضوء عدم نص القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م على شرعية الممارسة السياسية لتلك القوى المعارضة سياسيا ، أو تلك الجماعات الدينية المتنامية فى نشاطاتها . وأيضا فى ضوء فعالية سياسية خلق الصراعات المتوازنة بين القوى - والتي اتبعتها صفوة الحكم العسكرية فى ضرب تلك القوى المعارضة سياسيا بالجماعات الدينية - فقد انتشرت ظواهر العنف السياسى والدينى من قبل جماعات المصالح السياسية والدينية ، والتي عملت تحت السطح ضد نظام الحكم ، ويمثل ذلك على المستوى السياسى « سعى كوادى الحزب الشيوعى المصرى ، وحزب العمل الشيوعى المصرى ... الى قلب نظام الحكم وتغيير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق استخدام القوة ، وتوزيع المنشورات والبيانات المناهضة فى اكتوبر ١٩٧٧ م »^(١) . كما يمثل ذلك على المستوى الدينى أيضا انتشار ظواهر العنف الدينى سواء ضد أفراد أو ضد صفوة الحكم العسكرية فى السبعينات ، ومحاولتها استغلال الدين لتبرير نشاطاتها وتوجهاتها . وقد حدث ذلك فى مقتل الدكتور حسين الذهبى « وزير الأوقاف السابق والتي أحييت قضيته الى القضاء العسكرى برقم ٢٠٥ أمن دولة عليا لعام ١٩٧٧ م والخاصة بخطط ومقتل دكتور « محمد حسين الذهبى » ، وما ارتبط بها من جرائم أخرى ، وكذلك الجرائم المتصلة بتنظيم جماعة التكفير والهجرة . وما ارتكبه أفرادها من جرائم لم يتم التصرف فيها بعد . وذلك بالقرار رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ م^(٢) . وهكذا وطدت تلك الجماعات الدينية السياسية ذات الاتجاهات الرأسمالية بالعديد من الهيئات الدينية المختلفة

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (٣٩) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى ١٨ شوال ١٣٩٧ هـ الموافق أول أكتوبر ١٩٧٧ م .

(٢) نفسه ، العدد (٢٧) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٢٠ رجب ١٣٩٧ هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٧٧ م .

وخاصة الاسلامية منها . وتشكلت فى البلاد رأسمالية تجارية ربوية
تتملق المشاعر الدينية لدى ملايين المسلمين ، وتستغلها بفجاجة لتحويلها
الى أرباح بمئات الملايين من الدولارات والجنیهات ^(١) .

وإذا ما تساءلنا عن طبيعة ظاهرة التحالف الناجمة بين الصفوة
الحاكمة ، ورأسمالية الانفتاح الجديدة ، والقوى الدينية السياسية - فى
ضوء فشل القانونين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م فى
تحقيق أهدافها - وهل هذا التحالف هو سياسى قصد به تلافى ظاهرة
العنف السياسى والسلام الاجتماعى ؟ أم هو تحالف اقتصادى فى
جوهره ؟ ويقصد به ضرب القوى اليسارية وترسيخ التوجهات الرأسمالية
الجديدة للصفوة العسكرية الحاكمة ؟ فقد يبدو لنا أن هذا التحالف هو
سياسى فى ظاهرة وقصدت به الصفوة العسكرية الحاكمة فى تحالفها مع
الطبقة الرأسمالية الجديدة ، والقوى الدينية السياسية استغلال الدين
كمصدر للشرعية ، واستمالة الجماهير ، وضرب المعارضة (اليساريين
والشيوعيين) . خاصة وأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م لم يتضمن
النص على قيام حزب دينى أو سياسى ، بحيث يمكن أن تمارس من
خلاله تلك القوى الدينية أو المعارضة نشاطها فى إطار الشرعية .

ولتحقيق هذا الهدف لجأت الصفوة العسكرية الحاكمة وعلى
رأسها « السادات » إلى إتباع عددا من الأساليب يذكر منها « حسنين
توفيق إبراهيم » أن رئيس الدولة أطلق على نفسه اسم الرئيس المؤمن .
وأصبح شعار الدولة هو العلم والإيمان . وكذلك تم استغلال الدين لتبرير
سياساته وممارسات النظام ... ولم يترد النظام فى تشجيع الجماعات الدينية
التي برزت بصفة خاصة داخل الجامعات فى مطلع السبعينات ، أو على
الأقل فى التغاضى عن نشاطاتها حتى يضرب ويحجم من خلالها دور

(١) فؤاد مرسى ، « الفتنة الطائفية والقوى الخارجية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد

الثانى) السنة الرابعة ، القاهرة : فبراير ١٩٨٨ م ص ص ٢٢ - ٢٣ .

القوى اليسارية . وهو أسلوب يعرف فى الأدب السياسى المتعارف باسم خلق الصراعات المتوازنة ، حيث يتجه النظام الى ضرب وتصفية قوة بأخرى دون تدخل معلن من جانبه ^(١) .

أما جوهر هذا التحالف الناجم فيكمن فى القاعدة الاقتصادية التى ينهض عليها كلا الاتجاهان - الصفوة الحاكمة ، ورأسمالية الانفتاح الجديدة ، وبيروقراطية الدولة من ناحية والقوى الدينية السياسية التى رأت أنها يمكن أن تخدم مصالحها الرأسمالية من خلال اتجاهاتها السياسية من ناحية أخرى - وذلك باعتبار أن تلك القوى الدينية كان لها توجهاتها .

وهكذا فى ضوء عدم قدرة القرارين ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م على احتواء مظاهر العنف السياسى والدينى المرتبطة بالصراع الطبقي الاجتماعى فى مصر ، والناجمة عن السياسات الانفتاحية التى اتبعتها صفوة حكم السبعينات العسكرية ، لجأت تلك الصفوة الى ممارسة لعبة خلق الصراعات المتوازنة بين القوى ، واستغلال الموقف لصالح دعم توجهاتها ، وذلك بضرب قوة بأخرى ، وبدأت بمهادنة بعض القوى الدينية السياسية فى ضوء علاقة التحالف مع رأسمالية الانفتاح . ولم يكن غريباً أن نجد بعضاً من شركات توظيف الأموال تدعم بعض الأحزاب فى المعركة الانتخابية ولم يكن مصادفة بالطبع أن تكون هذه الأحزاب متحالفة مع الإخوان . وقامت إحدى هذه الشركات بتخصيص أجهزة الاتصال لديها لجمع البيعة للمرشد الجديد للإخوان المسلمين ^(٢) .

(١) حسنين توفيق إبراهيم ، د النظام السياسى المصرى وأشكاله الشرعية السياسية ، مقالة من مجلة البقطة العربية ، (العدد الثانى عشر) ، السنة الثامنة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٦ م ،

(٢) عبد القادر شبيب ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

وفى إطار ممارسة لعبة خلق الصراعات المتوازنة بين القوى من قبل صفوفة الحكم العسكرية يشير « سمير نعيم » الى أنها سعت الى الاستغلال الرسمي للجماعات الدينية . حيث استخدمها « أنور السادات » وهو على رأس حكم صفوفته العسكرية فى ضرب مراكز القوى ، والاتجاه الناصرى ، والماركسية ، والوفدى ، والتقدمى ، وأتاح لها أيضا حرية الرأى والنشر والتنظيم والتجمع ، حتى قبل نشأة المنابر والأحزاب السياسية ، بل شجع « السادات » تلك الجماعات على أن تلعب دورا فعالا فى الجامعات والمدارس . وسمح لها باختراق التنظيمات الطلابية وأصبحت تسيطر عليها ، الى حد أن امتد نشاطها الى السيطرة على نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ^(١) . وكانت النتيجة أن ظهر الانقسام بين صفوف الطلاب المتهمين بالقضايا العامة داخل الجامعة . وزاد التباعد أولا بين التيار الاشتراكى والتيار الناصرى والذين تزعموا المرحلة السابقة بالاضافة الى ذلك ظهر تيار جديد نشط ومؤيد لتوجهات الرئيس « السادات » الخارجية ، وصار هذا التيار ينجح فى انتخابات الاتحادات الطلابية ، كما بدأ التيار الدينى الاسلامى يظهر تدريجيا ويكتسب أهمية متزايدة منذ سنة ١٩٧٥ ، ^(٢) .

ولعلنا نستطيع القول أن صفوفة الحكم العسكرية فى السبعينات قد استغلت ظواهر العنف والتطرف لدى بعض الجماعات الاسلامية والمسيحية فى إزكاء الفتنة الطائفية ، بل مضت فى تدعيم قبضتها العسكرية السلطوية ، وتوجهاتها الاقتصادية الرأسمالية والتعددية السياسية فى إطار أحداث الصراع الطبقي الاجتماعى . ولم تعره صفوفة الحكم

(١) سمير نعيم ، « المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى » : حالة مصر ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ١٣١) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ م ، ص ١٢٥ .

(٢) محمد مصطفى الماذن ، س جمهور الطلبة ، مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الثامن) السنة الثانية ، القاهرة : اغسطس ١٩٨٦ م ، ص ١٢٣ .

إهتماما الى الوقوف على عمق هذا الخلاف أو الصراع . أو حتى العمل على حله في ضوء رؤية موادها « أن الكنيسة القبطية ما برحت منذ زمن بعيد في مصر تتحدد وفقا لقطبين رئيسيين : الأول - هو الإسلام الذي أصبح بحكم التاريخ مرادفا للحياة كلها الكلية والجامعية . ولكن الكنيسة القبطية سرعان ما أطمأنت الى الاسلام روحيا وقبلت جواره على مرور الوقت . وهو مالم يحدث مع القطب الاخر - وهو الكنيسة القبطية ، وهي كنيسة مسيحية ^(١) . وفي هذا الاطار يبدو لنا أيضا أن محاولة صفوة الحكم العسكرية الحاكمة استغلال موقف الخلاف الناشب بين القوى الدينية المتعصبة يأتي متابعة لمسلسل ممارسة لعبة التوازن بين القوى . فقد أوضح « اسماعيل صبرى عبد الله » أن الصفوة الحاكمة حاولت استغلال موقف الخلاف القائم بين الجماعات الاسلامية والاقباط حول قضية الديمقراطية والقومية العربية . والذي تمثل في أنه في الوقت الذي يرى فيه الأقباط أن جوهر الديمقراطية ينهض على المساواة الحقيقة في الحقوق وفقا لنص الدستور الذي يقول بعدم التمييز بين المصريين بسبب العقيدة أو اللون أو الجنس ، وأن ذلك يعتبر المدخل الحقيقي لقبول الأقباط لفكرة القومية العربية : ترى الجماعات الاسلامية أن جوهر الديمقراطية الذي يقوم على التعدد والاعتراف بالغير في إطار الحركة العقلانية الديمقراطية ، أمرا غير مقبول لديها . وأن الديمقراطية بمعناها السابق هي نوع من العلمانية والتبعية للغرب ^(٢) . وهكذا وكما يشير « محمد حسنين هيكل » بدا نوع من التوتر بين المسلمين والاقباط وارتفعت درجة حرارته في أعوام ١٩٧٨ ، ٧٩ ، والقي البابا شنودة خطابا غاضبا في ٢٦ مارس ١٩٨٠ عارض فيه أن تكون الشريعة

(١) القس أنسطاس شفيق ، « حول الاقباط والقومية العربية ش ندوة الاراء والمناقشات من مجلة

المستقبل العربي ، العدد (٣٧) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٨٢ م ، ص

ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .

الاسلامية أساسا لقوانين تطبيق على غير المسلمين وأبدى مخاوفه من أن يحل الدين محل الوطنية^(١) .

وبدلا من أن يسعى صفوة السبعينات العسكرية فى الحكم الى حل موقف الخلاف الايديولوجى الناجم من التحولات الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي أوجدتها فى بنية المجتمع المصرى من خلال القوانين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ٢ لسنة ١٩٧٧ م - نجدها تسعى الى استغلال موقف الخلاف فى اتجاه مصالحها وتدعيم توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتحاول ازكاء هذه الفتنة بممارساتها للعبة التوازن بين القوى تارة ، وذلك بمداهنتها الجماعات الاسلامية تارة والتي انتشرت بشكل واسع فى إطار عدم رضاها ورفضها للسياسات الناصرية والساداتية ... حيث يرى تنظيم الجهاد أن الأزهر لا يقوم بدور تجديدى أو تغييري ... وعدم قناعتها بالدور السياسى والدينى لمؤسسات المجتمع وأيضا لعدم وجود مكان لهذه الجماعات داخل مؤسسات المجتمع ... وأن الفكر السياسى المطروح على الساحة لا يخدمها ولا يحقق لها الاشباع الرضا^(٢) . أو بحمل « السادات » على البابا شنودة تارة أخرى واتهامه بالسعى الى إنشاء دولة للأقباط فى صعيد مصر بقوله ان البابا يجب أن يعلم أننى رئيس مسلم لدولة مسلمة » كما أنتقد عملية انشاء الكنائس بدون تصريح ، ومشيرا الى دور البابا فى أحداث عام ١٩٧٢ م ومهتما إياه بنكران الجميل ، وتساءل « لقد طلب تصريحا بـ ٢٥ كنيسة فى السنة وأعطيته تصريحا بخمسين فماذا يريد ؟^(٣) .

وقد حاولت صفوة حكم السبعينات العسكرية - فى إطار ممارسة

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣ .

(٢) رفيق حبيب ، الإحتجاج الدينى والصراع الطبقي فى مصر ، القاهرة : سينما للنشر ، ١٩٨٩ م ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

لعبة التوازن بين القوى - تسخير هذا الموقف الراض من قبل القوى
الاسلامية المتعصبة وأن تضرب به القوى الأخرى المعارضة سياسيا ،
والدينية القبطية ، وهو مازاد من حدة الصراع الطبقي على المستوى
السياسي والاجتماعي والديني . إذ يشير « رفعت سيد أحمد » في مقالته
عن الرؤية الاسرائيلية لتنظيمات الغضب الاسلامي في السبعينات الى أن
« السادات » قد اعتمد أثناء حكمه على قوى التعصب الاسلامي
وأعتبرها عنصرا ايجابيا من زاوية الصالح العام لنظام حكمه . وبالتالي
ساهم في زيادة قوتها عندما فضل الاستعانة بها ضد خصومه اليساريين
السياسيين الذين اعتبرهم الخطر الرئيسي المهدد لحكمه . كما منحهم
قدرا ضخما من حرية العمل لتنظم نفسها . ومن هنا قامت الجماعات
الاسلامية في بداية هذا العقد بموافقة النظام الحاكم وتشجيعه بهدف
محاربة نفوذ اليسار والناصريين بين الطلبة ، ولكنها سرعان ما تحولت
تدرجيا الى قوة معارضة سياسية ^(١) .

ويمكن أن نضرب مثالا لممارسة الصفوة الحاكمة لعبة خلق
الصراعات المتوازنة بين القوى ، واستغلالها لظاهرة التعصب الديني
والصراع الطبقي في ازكاء الفتنة الطائفية ، وعدم ابداء حلول حاسمة
بما يدعم مصالحها بأنه « . عندما أعلنت منشورات الجماعات الإسلامية
تصورها لوجود دور تأمرى للأقباط ضدها ، وأن هناك تعاونا بين الأقباط
ووزارة الداخلية ^(٢) . لم تنف صفوة الحكم العسكرية القول أو تؤكد بل
تستمر في اتباع أسلوب خلق الصراعات المتوازنة الذي يؤكد الانقسام
والفتنة الطائفية ولايلغيها - في ضوء تشجيعها للجماعات الاسلامية
والاعتماد عليها في محاربة خصومها - واتباع نفس الأسلوب في

(١) رفعت سيد أحمد « الرؤية الاسرائيلية لتنظيمات الغضب الاسلامي في السبعينات » مقالة

من مجلة اليقظة العربية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٧ م ، ص ص

٦٢ - ٦٣ .

(٢) رفيق حبيب ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

مداهنة الكنيسة وإيداء العديد من الموافقات على إنشاء كنائس وجبانات بالجملة فى أنحاء مصر . الى حد أن بلغت الموافقة على أربع كنائس وجبانة فى عدد واحد من الجريدة الرسمية . وهو العدد (٣١) الصادر فى ١٥ محرم ١٣٩٤ الموافق ٧ فبراير ١٩٧٤ م . وذلك بالقرارات الجمهورية التالية :

- قرار رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة الملاك ميخائيل بقسم الظاهر بمحافظة القاهرة .

- قرار رقم ١٣٨٥ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة بأبى قرقاص .

- قرار رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة بمدينة المنصورة .

- قرار رقم ١٣٨٩ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة بقرية بنى أحمد الشرقية مركز ألمانيا .

- قرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص بقيام كنيسة وجبانة للمسيحين بناحية كفر أولاد عطية مركز ههيا محافظة الشرقية^(١) .

وإذا ما انتقلنا الى مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرادفة لصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م ، والتي وضحت انعكاساتهما على قضايا التنمية السياسية فى ضوء سعى صفوة الحكم العسكرية الى ترسيخ قبضتها العسكرية التسلطية وتوجهاتها الجديدة ، فلعلنا نستطيع القول بأن تلك الانعكاسات قد بدت فى عدم هذا القانون على التخفيف من حدة مظاهر الصراع المادى لتلك التوجهات الاقتصادية الرأسمالية ، وما آل اليه من اختلال ميزان القيم الاجتماعية ، ومن صعود لطبقات اجتماعية جديدة واعتلائها قمة الهرم

(١) الجريدة الرسمية ، (العدد ٣١) الصادر فى ١٥ محرم ١٩٣٤ ، الموافق ٧ فبراير ١٩٧٤ م .

الاجتماعى ، وأيضا وضحت تلك الانعكاسات فى ظهور جماعات الرفض السياسى والتعصب الدينى وما أفضت اليه من تعميق لظاهرة الصراع الطبقي الاجتماعى . وقد حدث كل ذلك فى ضوء « عدم احتواء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م للجماعات الدينية فى أحزاب شرعية لمباشرة نشاطها السياسى مما أدى الى ظهور تنظيمات الغضب الاسلامى فى مصر كقوة معارضة للنظام السياسى ، وفى إطار ما سمي بالبعث الإسلامى .. والذى تمثله الرموز الدينية كقاسم مشترك سياسى وثقافى متسع فى المجتمعات الاسلامية ، ومدى استخدام هذه الرموز كوسيلة فعالة للتعبئة السياسية ... حيث زادت أهمية تنظيمات المعارضة الاسلامية فى مصر خلال السبعينات .. وحاولت تحويل قوة الإسلام الى عقيدة سياسية ، وإلى أداء لبلورة هوية قومية وإلى تغير اجتماعى ^(١) .

كما أنعكست مظاهر هذا الصراع الطبقي الاجتماعى بشكل خطير - فى ضوء فشل القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى - على قضايا التكامل والاستقرار السياسى وتدعيم الأمن القومى . وذلك باعتبار أن التطرف الدينى يرتبط كما يشير « سمير نعيم » بالتعصب الأعمى والعنف . وهو الأمر الذى يؤدى الى سلسلة لامتناهية من العنف المضاد ، وفى النهاية الى صراعات مدمرة داخل المجتمع . حيث يعطل التطرف الطائفيات الإنسانية ويستهدفها فى الصراعات والعداءات ويحول دون تكامل المجتمع سياسيا واجتماعيا . وعلى سبيل المثال فالتطرف الدينى الإسلامى يلغى المرأة وهى نصف المجتمع . كما تؤثر قضية الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين على تكامل المجتمع وتحقيق إستقراره السياسى وأمنه القومى ^(٢) . وما كان لسلوك الجماعات الاسلامية أن يساعد فى بعض نواحيه على استقرار السلام الطائفى . حيث كان الأقباط من وجهة نظر هذه الجماعات

(١) رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٢) سمير نعيم ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

يدخلون فى إطار غير المسلمين . وبالتالى فإن معاملتهم ينبغى أن تكون مماثلة لمعاملة أهل الذمة فى الأمبراطورية الإسلامية .. أى بتسامح يصل فى بعض الأحيان الى نوع من الإدارة الذاتية - وخصوصا فى مجال الأحوال المدنية - ماداموا يدفعون ما عليهم من ضرائب .. وقد بدا ذلك تراجعاً الى الوراء فى نظر أقباط مصر ، بل وفى نظر كثير من العناصر العلمانية للبلاد ^(١) .

وإن كان يرى البعض فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م - والخاص بنظام الأحزاب السياسية وتدعيم اتجاه صفوة الحكم العسكرية نحو التعددية - أنه قد ساهم فى حل نقاط الصدام بين حركة الإحياء الإسلامى وحركة القومية العربية . حيث يذكر إسماعيل صبرى عبد الله « بأن نقاط الصدام هذه يقابلها تخوف من قبل الأقباط من حركة القومية العربية ويصبح المخرج من هذه المشكلة أن يجرى التأكيد على المحتوى الديمقراطى للقومية العربية بمعنى قبول التعدد والتنوع باعتباره يشرى القومية العربية ولا يضعفها بمعناها الحضارى والتحررى . وأن ذلك التأكيد يمكن أن يحل أكثر من عقدة ، لاعقدة تخوف الأقباط منها فقط ، وإنما عقدة الخلط الموجود فى حركة الإحياء الإسلامى بين الأمة الإسلامية والأمة العربية الأساسية . ولكنه لاينبغى أن يكون هناك خلط بين الدين والقومية .. أن القرآن الكريم نفسه أنطوى على القول « وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » أى ليست هناك أمة واحدة ولكن الوزن الإسلامى فى نشأة وتطور الحضارة العربية مسلم به ^(٢) .

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله « حول الأقباط والقومية العربية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٣٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٨٥ م ، ص ١٣٣ .

٣- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م وانعكاساته على قضايا التنمية السياسية :

وننتقل أخيرا إلى مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م ، وبعد انعكاساته على قضايا التنمية السياسية في واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ، وسوف تتضمن المعالجة : منطق القرار ، ونص المعاهدة ، ومضمون ملحقاتها ، وإشارة الى الإتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، ثم أخيرا تناول لبعد انعكاس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إبرام هذه المعاهدة على واقع قضايا التنمية السياسية في حكم الصفوة العسكرية الحاكمة .

منطق القرار :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن الموافقة على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل وملحقاتها والإتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليها في واشنطن في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ .

رئيس الجمهورية / بعد الإطلاع على الفقرة الثامنة من المادة ١٥١ من الدستور .

قرر

(مادة وحيدة)

وافق على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل وملحقاتها والأتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، الموقع عليهما في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، مع التحفظ بشرط التصديق ، صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٩٩ هـ (١٥)

ابريل ١٩٧٩) .

أنور السادات^(١)

نص معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل

(المادة الأولى) :

١- تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣- عند إتمام الإنسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات ودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

(المادة الثانية)

أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ، ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس ، ويتعهد كل منهما باحترام سلامه أراضي الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوى .

(المادة الثالثة) :

١- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ ، تابع ، السنة الثانية والعشرون ، ١١ جمادى الاول

١٣٩٩ هـ الموافق ٥ إبريل ١٩٧٩ م ، ص (١) .

القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

أ- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه وإستقلاله السياسى .

ب- يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الأمنة والمعترف بها .

ج - يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامهما أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ويحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية ، أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه ، أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته ، أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الإشتراك فى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما تتضمن الإعتراف الكامل بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بكافة الضمانات القانونية ، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل الى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

١- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة للتسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية وقوات أم متحدة ومرافقين من الأمم المتحدة ، وهذه الترتيبات موضحة تفصيليا من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول ، وكذلك أية ترتيبات (أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان) .

٢- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة بالملحق الأول . ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد ، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لا يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . بما فى ذلك التصويت الايجابى للأعضاء الخمسة الدائمين وذلك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

٣- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه فى الملحق الاول .

٤- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

(المادة الخامسة)

١- تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور لحر من قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة تنسم بالتمييز فى كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة .

٢- يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية

الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور
الجوى . كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى
من وإلى أراضيه من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .
(المادة السادسة)

١- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس
بحقوق التزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية إلتزاماتهما الناشئة عن هذه
المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف
آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير لكى تنطبق فى
علاقاتهما كافة الاتفاقيات المتعددة الاطراف التى يكونا من أطرافها بما
فى ذلك تقديم الإخطار المناسب الى الأمين العام للأمم المتحدة وجهة
الإبداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤- يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه
المعاهدة .

٥- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان
بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه
المعاهدة ، وأى من التزاماتهما الأخرى فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه
المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

(المادة السابعة)

١- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق
المفاوضة .

٢- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل
بالتوفيق أو تحال الى التحكيم .

(المادة الثامنة)

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

(المادة التاسعة)

١- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ م .

٣- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

٤- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

صدرت فى واشنطن دى . س . فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية . وتعتبر جميعها متساوية الحجية ، وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به

عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة اسرائيل
توقيع « محمد أنور السادات » توقيع « مناحم بيجين »

شهد التوقيع

جيمى كارتر

(رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) (١)

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ « تابع » السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ١١ جمادى الاول ١٣٩٩ هـ الموافق ٥ ابريل ١٩٧٩ م ، ص ٢-٤ .

أما عن مضمون الملحقات والاتفاق التكميلي :
الملحقات المرتبطة بالمعاهدة فهي ثلاثة ملاحق :

(الملحق الأول)

خاص بالبروتوكول المتضمن للإنسحاب الإسرائيلي من سيناء وترتيبات الأمن ويحتوى فى « مادته الأولى » أسس الانسحاب .
« والثانية » تحديد الخطوط النهائية والمناطق . و « الثالثة » نظام الطيران العسكرى . و « الرابعة » النظام البحرى والعسكرى . و « الخامسة » نظام الأنداز المبكر . و « السادسة » عمليات الأمم المتحدة . و « السابعة » نظام الإتصال . و « الثامنة » إحترام النصب التذكارية للحرب . و « التاسعة » الترتيبات المؤقتة .

(الملحق الثانى)

يعتبر مرفق للملحق رقم (١) ويضم تنظيم عملية الانسحاب من سيناء والخرائط المرفقة ويضم لعمانية مواد .

(الملحق الثالث)

وهو خاص ببروتوكول علاقات الطرفين ويضم فى « مادته الأولى » العلاقات الدبلوماسية والقنصلية . و « الثانية » العلاقات الاقتصادية والتجارية . و « الثالثة » العلاقات الثقافية . و « الرابعة » حرية التنقل . و « الخامسة » التعاون فى سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار . و « السادسة » النقل والمواصلات . و « السابعة » التمتع بحقوق الإنسان . و « الثامنة » المياه الإقليمية .

كما تتضمن الملاحق محضر متفق يتضمن تفسير المواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة من المعاهدة ، والملحقين الاول والثالث لمعاهدة السلام .

أما الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى

الصفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزه فقد جاء فى خطاب التبادل بين الرؤساء ليؤكد الخطاب أن الولايات المتحدة ستشارك اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات . وقد صدر هذا الإتفاق فى نفس العدد بتوقيع وزير خارجية مصر بطرس غالى فى ١٩٧٩/٣/٢٦ م (ويعمل به إعتبارا من ١٩٧٩/٤/٢٥ م^(١) .

وبصدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ م ، وبعد إنعكاساته على قضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية .

تجدر الإشارة إلى أن إطار المصالحة لا يمكن فصله عن توجهات الصفوة العسكرية الحاكمة نحو الاقتصاد الرأسمالى أو الانفتاح فى عام ١٩٧٤ م والذي استهدف جذب الإستثمارات الأجنبية ، وقبول بنجاحات محدودة . حيث تراكمت على مصر ديون كبرى من مؤسسات الاقتراض العالمية مثل : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى .. والتي اتجهت الى إحلال أو إستبدال الاستهلاكية بدلا من تشجيع أو بناء التنمية^(٢) .

وبالتالى بدأ لنا عدم إمكانية الفصل بين اتخاذ القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ م والخاص بمعاهدة السلام مع إسرائيل وبين النتائج المتعلقة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م فى واقع المجتمع المصرى - بحيث يمكن لنا اعتبار أن سعى الصفوة الحاكمة الى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل هو نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تربت على سياسات الانفتاح الاقتصادى ، والتى أتى بها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ م . وكذلك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م والخاص بالأخذ

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ ، تابع السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ١١ جمادى الأول ١٣٩٩ هـ الموافق ٥ إبريل ١٩٧٩ م ، ص ٢٦ .

(2) Richard P. Mitchell & Lois Arian., The Middle East and North Africa, New York: Macmillan Publishing Company., 1984. P. 387 .

بنظام الأحزاب السياسية كنظام سياسى للدولة - والتي استهدفت أساسا جذب استثمارات رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمشاركة فى إيجاد حلول للإقتصاد المصرى . ولم تؤت إل بنتائج محدودة ولم يحقق الآمال المرجوة منها ، بل أتت بآثار سلبية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى .

ولاستبيان وجهة نظرنا هذه تجدر الإشارة الى رؤية بعض المحللين للآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى بوجه عام والتي قد تكون قد شكلت دافعا - من وجهة نظرنا - لصفوة الحكم العسكرية فى اتخاذ القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م للتخلص من تلك الآثار على الصعيدين الاقتصادى، والسياسى والاجتماعى . فقد ترتب على تلك السياسات الإنفتاحية أن فتح باب الاستثمار الاجنبى على مصراعيه فى المجالات الاقتصادية كافة ، حتى لم يعد هناك مجالات مقصورة على رأس المال الوطنى سواء فى القطاع العام أو الخاص ، هذا فضلا عما أتاحه القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤م من اعفاءات ضريبية متعددة للمشروعات الخاصة^(١) ويضيف « أحمد شلبى » بأن تلك الاعفاءات قد أتت بآثار سلبية وأنعكست على الأنماط الاستهلاكية بسيادة نوعيات من السلع تنتجها الشركات متعددة الجنسيات على لمستوى العالمى ، وتعتبر ترفيحية بالنسبة لنمط الاستهلاك السائد فى مصر . كما أثرت تلك الاستثمارات على زيادة التفاوت فى الدخول المحلية ، بل وزادت من التبعية التكنولوجية الرأسمالية المتقدمة . هذا بالإضافة الى إضعاف الهياكل الأساسية والأطر التنظيمية للإقتصاد المصرى . ثم وضعها فى موقف تفاوضى ضعيف مما يمكن الشركات الاجنبية من فرض شروط مجحفة عليها واستقلال السوق المحلية لبيع منتجاتها . وكذلك استقلال العمالة المحلية الرخيصة

(١) سعد الدين إبراهيم ، « مصر فى ربع قرن ، ٥٢ - ١٩٧٧ » ، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، (العدد ٣٧) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠م ، ص ١٤٠ .

فى لعملىات التصديرية . وبالتالى خضع التخطيط الصناعى فى مصر بدرجة متزايدة لمتطلبات التكامل العالمى للشركات متعددة الجنسيات ^(١) .

ولعلنا نستطيع القول أن صفوة الحكم العسكرية قد سعت فى ضوء تلك النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ، الى الموافقة على معاهدة السلام مع إسرائيل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ م . وذلك فى محاولة منها الى ربط الاقتصاد المصرى بركب الاقتصاد الرأسمالى الغربى الحر ، وتدعيم الأخذ بنظام التعدد الحزبى السائد فى تلك النظم ، وربما استقر فى فكرة الصفوة العسكرية الحاكمة فى السبعينات بأن السير فى ركب السياسات الغربية ، ربما يمثل حلا لمشاكل مصر العسكرية والاقتصادية والسياسية ، ويذكر « عادل حسين » فى هذا الصدد بأن القيادة السياسية كانت قد تلقت وعودا بمساعدات اقتصادية كبيرة فى حالة توقيع المعاهدة لقاء دورها فى استقرار المنطقة داخل الإطار الأمريكى ووفق شروطه . وبالتالى تحدث « السادات » عن مشروع مارشال على غرار ما حدث فى ألمانيا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية . وقد حدد بأنه سيتضمن مبالغ تتراوح ما بين عشرة إلى خمسة عشرة ألف مليون دولار لمدة خمس سنوات لتحقيق الرخاء فى مصر والتغلب على المشكلات الاقتصادية ، كما أعلنت نفس الرقم دوائر أمريكية وصهيونية قبل تصريحات « السادات » ، على أن تحتفظ الولايات المتحدة بحق سحب هذه المعونة إذا لم تستمر عملية السلام ^(٢) .

(١) أحمد عبد العزيز شلبى ، سمير محمد يوسف ، « الإطار التنظيمى للاستثمارات الأجنبية

فى مصر » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للأقتصاديين المصريين ، القاهرة : مارس ١٩٧٧ م ، ص ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ، القاهرة

: دار المستقبل العربى ، الجزء الثانى ، ١٩٨٢ م ، ص ١٨٣ .

وأيضاً لعبت علاقة مصر بالقوتين الكبيرتين فى إطار صراعها مع إسرائيل دوراً رئيسياً فيما أقدمت عليه من قرارات اقتصادية تهدف الى الانفتاح على الغرب الرأسمالى ، أو قرارات سياسية تهدف الى ترسيخ التعددية الحزبية بهدف ربط نظامها السياسى بالاتجاه الليبرالى اليمينى . وقد توجت هذه القرارات بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ م . وذلك بهدف ترسيخ تلك التوجهات الرأسمالية والتعددية لصفوة حكم السبعينات العسكرية ، وقد لعبت الولايات المتحدة على يد مهندس سياستها الخارجية « هنرى كيسنجر » دوراً متميزاً بممارسة نفوذها حتى وقعت تلك المعاهدة وذلك ابتداء من محادثات فك الارتباط الأول فى ديسمبر ١٩٧٣ م . ففى ذلك اليوم جاء كيسنجر من استراحة السادات فى اسوان ليقول للوفد المصرى أن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثون دبابة وستة وثلاثون مدفعا . وذهل الفريق الجمسى وهو يسمع هذه المعلومات وتمتم لنفسه لا يعقل كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين ؟ ورد عليه كيسنجر قائلاً إن الرئيس كان مستعداً حتى لسحب هذه الثلاثين لأننا بصدد صنع سلام ^(١) .

وهكذا قامت صفوة الحكم العسكرية بتوقيع إتفاقية السلام مع إسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ م بعد أن سبقتها زيارة « السادات » إلى القدس ، وإتفاقية كامب ديفيد فى عام ١٩٧٧ م . وذلك فى ضوء تشجيع الولايات المتحدة ، والوعود البراقة التى قدمتها الولايات المتحدة وروجت لها الصهيونية العالمية . وأيضاً فى ضوء النتائج الاقتصادية المحددة لسياسة جذب الاستثمارات العربية والأجنبية . هذا بالإضافة الى رغبة الصفوة العسكرية الحاكمة فى التخلص من حالة الحرب المستمرة منذ عام ١٩٥٦ م ، وتلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها ، ثم

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٩٨٣ .

مباشرة نوع من الإستقرار السياسى والإجتماعى لمباشرة جهود التنمية ، ولكن ما هو بعد الآثار الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على قرار معاهدة السلام مع إسرائيل ، ومدى إنعكاساته على قضايا التنمية السياسية فى واقع حكم صفوة السبعينات العسكرية ؟

وقد وضحت تلك الآثار الاقتصادية - وبشكل مباشر على الاقتصاد المصرى بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ، فلم يكن لمشروع مارشال أوكارتر الأمريكى الذى روجت له الدوائر الأمريكية فى عام ١٩٧٨ م أية نتائج واقعية فى تقديم أموال وفيرة وميسرة من خلال خطة شاملة لتحقيق الرخاء والتغلب على المشكلات الاقتصادية .

فقد أوضح « عادل حسين » أن الأمر قد تمخض عن وعد أمريكى للسعى الى تشجيع الدول الأخرى لمساعدة مصر من خلال المجموعة الاستشارية للبنك الدولى . ثم تتجمع المساعدات عن طريقها وتقدم فى صيغة اتفاقيات ثنائية ، وقد أدى بالصفوة الحاكمة الى التوجه الى مؤتمر الدول الصناعية الغربية فى طوكيو للإلتفاف حول موقف الولايات المتحدة وصندوق النقد ، وذلك فى إطار اهتمامها بتسييس المسائل الاقتصادية ، وللحصول على مكافآت مالية بعد معاهدة السلام مع إسرائيل ، وقد انتهى الأمر بمباحثات ثنائية من قبل « كارتر » مع رئيس كل دولة لمساعدة مصر^(١) .

أما على الصعيد الغربى فلم يكون مشروع مارشال الغربى الذى بدأ فى عام ١٩٧٦ م أسعد حالا من مشروع كارتر الأمريكى . وذلك بالرغم من تدفق قدر محسوب من القروض وفق مخطط استراتيجى ، كما حدث بالنسبة لحجم القروض الغربية . ولعل ذلك كان سببا فى تهديد « السادات » بالمقاطعة العربية ودفعه الى اتجاه الغرب وتوقيع المعاهدة .

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، المرجع السابق ، ص

وذلك فى ضوء توجهاته التى بدأت بإجراء مفاوضات مع إسرائيل ، ثم فك الاشتباك باتفاقات ٧٤ ، ٧٥ ، والتى أتبعها بمفاجأة زيارة القدس فى ١٩٧٧ م ، ثم محادثات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ م ، ثم معاهدة السلام عام ١٩٧٩ م . وبالتالى اعتبره القادة العرب مخيب لآمالهم ولم يتبعوا معاهدته ، بل اعتبروه خائن للفلسطينيين^(١) .

ومن ثم يرى بعض الباحثين أن عملية صنع السلام قد بدأت اعتباراً من محادثات فك الارتباط الأول والتى جرت فى ديسمبر عام ١٩٧٣ م والتى لعبت فيها القوى الخارجية وبالتحديد الولايات المتحدة الدور الهام حتى وقعت المعاهدة فى عام ١٩٧٩ م . فمنذ ذلك الوقت ديسمبر ١٩٧٣ - كان السادات يتحرك بمصر من نظام الى نظام - كان يتحرك من النظام العربى وإمكانياته وتحالفاته التى حققت انتصار أكتوبر الى نظام الشرق الأوسط الذى ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية وتحركه لمصالحها .. وهكذا بدأت عملية إعادة ترتيب المنطقة ، وكانت تلك هى الفترة الحاسمة التى أفرقت فيها الطرق .. ولا أحد يستطيع أن يكابر الان أن اتفاقية فك الارتباط الأول كانت الخطوة الأولى فى رحلة « أنور السادات » إلى القدس بعد ذلك بقرابة أربع سنوات ، كما أن اتفاقية فك الارتباط الثانية فى أغسطس ١٩٧٥ م كانت نصف الطريق الى القدس^(٢) .

ومن ثم نستطيع أن نستبين أن معاهدة السلام مع إسرائيل بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ لم تأت بالرياح الفتية التى طال انتظارها من قبل صفوة الحكم العسكرية ، لتصل بها الى بر الأمان والاستقرار وتحل بها مشاكلها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بل مثلت فى واقع حكمها ترسيخاً لسياسة الانفتاح على الغرب الليبرالى ، بل والسير فى فلك

(1) Richard P. Mitichell & Lois, A. Raion., The Modern Middle East and North Africa, Op. Cit., P. 389.

(٢) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

أنظمتها الاقتصادية الرأسمالية أملا في تحقيق الهدف الذى تطلعت اليه .
وقد تمثل هذا الهدف كما يورد « جلال أمين » فى اللحاق بمستويات
المعيشة السائد فى الدول المتقدمة صناعيا . وبالتالى اعتمدت بإفراط على
المعونات الأجنبية المقدمة من هذه الدول . وفتحت أبوابها أمام الشركات
الدولية للقيام باستثماراتها فيها « (١) » .

وهكذا وضع أن معاهدة السلام مع إسرائيل قد فرضت نوعا من
التبعية فى الفكر الإقتصادى ، وذلك فى إطار توجه الصفوة العسكرية
الحاكمة الى تسييس الاقتصاد المصرى والعمل على حل مشاكله من
خلال السياسة ، ويذكر « عادل حسين » أن موقف التبعية الإقتصادى
هذا قد وضع فى ضوء اختلال العلاقة بين نمط الاستهلاك وبين القدرة
الذاتية على إشباع هذا النمط الذى فتح الباب أمام التشوهات الهيكلية
والتبعية . وأن هذا النمط الاستهلاكى قد يكون أعمق فى نتائجه من
مشاركة مجموعة من أصحاب الشركات والأعمال المحلية فى ارتباطهم
بالدولة المسيطرة . وذلك نظرا لأن الربط يكون من خلال النمط
الاستهلاكى لجميع الفئات ، ويعد من العوامل الجوهرية التى تدفع
الرأى المالية المحلية إلى قبول مشاركة الأجانب بشروطهم . هذا بالإضافة الى
عزوفها عن عمليات التنمية المستقلة نتيجة إحساسها بالعجز عن انتاج ما
أدمنه المستهلكون « (٢) » . وبالتالى يتضح أن النظم الغربية الرأسمالية قد
اتخذت من معاهدة السلام مع إسرائيل ذريعة سياسية لترسيخ نمط
الاستهلاك الغربى من خلال سيادة نظمه لاقتصادية ، والتى تعد الأداة
الأولى لفرض التبعية .

(١) جلال أمين ، تنمية أم تبعية إقتصادية وثقافية ، القاهرة : مطبوعات القاهرة : ١٩٨٣ ، ص

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩ الجزء الأول ،

القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ م وص ٢١ .

ولعلنا نستطيع القول بأن سياسة ترسيخ التبعية للنظم والأطر الاقتصادية الغربية فى ضوء معاهدة السلام مع إسرائيل بتوقيع القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م - والتي أدت الى سيادة قيم الاستهلاك المستوردة ، والإحساس بالعجز عن مجاراة تصنيعها محليا بل والعزوف عن محاولات التنمية الذاتية - قد أدى بالعديد من الباحثين الى اعتبار أن ذلك على المستوى الاقتصادى قد أدى الى تدعيم عملية التآكل فى المراكز العصبية للوحدات المنتجة ... بفك قضية الروابط التنظيمية بالقطاع العام (أى بحل المؤسسات العامة النوعية) .. ولاشك أن تخلل العلاقات التنظيمية والسيطرة المركزية على اتجاه هذه الشركات قد عمل على إنهاء الكفاءات التنظيمية والمهارات الفنية والتي خضعت لسياسات تنحيض ضدها ولصالح استثمارات ومنتجات الشركات الأجنبية^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن مضمون المادة الثالثة من معاهدة السلام ، وبالتحديد البند الثالث يدعم هذا المعنى الخاص بالتبعية للنظم الاقتصادية الغربية الاستهلاكية - مع التمييز للمعاملات مع إسرائيل - وذلك فى ضوء فتحه الباب على مصراعيه للمنافسة الحرة ودون حماية للمنتجات المحلية . كما يمكن تحديد أبعد هذه التبعية للنظم الاقتصادية الأمريكية والغربية بوجه عام ، والتي استهدفت فى المحل الأول إضعاف النظم الاقتصادية القومية السائدة وترسيخ التبعية . وذلك فى ضوء الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة فى مسيرة التسوية على كل من مصر وإسرائيل لتوقيع المعاهدة . والتي بموجبها فرضت العديد من القيود على الإرادة المصرية ، وقدمت مصر العديد من التنازلات وخرجت من الصف العربى ، والمواجهة العربية مع إسرائيل ، وقد تمثلت تلك القيود الاقتصادية فى ترسيخ التبعية الاقتصادية للنظم الغربية الأمريكية والإسرائيلية وفى الاتفاقية التجارية التى عقدت بين مصر وإسرائيل فى

(١) عادل حسين ، لاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤-١٩٧٩ المرجع السابق

، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .

أبريل ١٩٨٠ ، كنموذج لنمط العلاقات الاقتصادية التي تنشدها إسرائيل .. حيث تنص الاتفاقية على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للبلدين . وأن تصدر إسرائيل الى مصر المنتجات الكهربائية والمعدنية والالكترونية . وتصدر مصر إلى إسرائيل البترول ، ويطرح الخبراء الإسرائيليون فكرة انشاء مشروعات مشتركة بين مصر وإسرائيل ، حيث يمكن استغلال الإمكانيات والخبرات الإسرائيلية في مجالات تعمير الصحارى وترشيد استخدام المياه وتحسين أساليب الاتصال والمواصلات وتطوير مصادر الطاقة الجديدة^(١) .

ويضيف « حسنين توفيق إبراهيم » فى مقالته عن الأطماع الأمريكية فى الوطن العربى أن الولايات المتحدة قد اتبعت أساليب متعددة لترسيخ التبعية الاقتصادية لنظمها الاقتصادية من خلال معاهدة السلام لتحقيق مصالحها فى المنطقة . وذلك من خلال تقديم القروض والمعونات الاقتصادية المشروطة . وقد تراوحت هذه الشروط ما بين الشروط السياسية مثل : إملاء الابتعاد عن الاتحاد السوفيتى وضرب القوى الثورية ، إلى الشروط الاقتصادية مثل فتح الأسواق المحلية أمام السلع الأمريكية والاستعانة ببيوت الخبرة وأجهزة النقل الأمريكية ، وإتباع الطريق الرأسمالى فى التنمية^(٢) ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك كما يورد « آرثر جولد شميدت » أن نبذت مصر الحرب كقاعدة للسياسة ضد إسرائيل ، ثم اعادة الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأيضاً انفتحت الدولة على المسعى الحر والاستثمار الاجنبى^(٣) .

(١) حسنين توفيق إبراهيم « أطماع إسرائيل الاقتصادية فى المنطقة العربية » مقالة من مجلة اليقظة العربية (العدد السادس) السنة الثانية ، القاهرة : يونيو ١٩٨٦ م ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) حسنين توفيق إبراهيم ، « الاطماع الأمريكية فى الوطن العربى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الحادى عشر) السنة الثانية ، نوفمبر ١٩٨٠ م ، ص ٧٤ .

(3) Arthur, Goldschmidt, J.R., " Modern Egypt : The Formation of Nation-State" Op. Cit., P. 117 .

أما عن الآثار الاجتماعية التي تركتها معاهدة السلام مع إسرائيل بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م في واقع حكم صفوة حكم السبعينات العسكرية ، فنبداً بالآثار الاجتماعية على المستوى القومى حيث يورد « أحمد الصاوى » أنه في ضوء الضغوط الأمريكية والصهيونية الرامية الى فرض علاقات التطبيع مع الكيان الصهيونى وبعض الدول العربية .. صار الكيان الصهيونى يتمتع بعلاقات حسن جوار والتعاون مع من يعيشون على حدوده الغربية والشرقية والشمالية ، وأنه صار الآن يطمح الى خلق عمق خطر لذلك الطوق التطبيعى ، ويسنده فى ذلك ضغط هائل سياسى واقتصادى وعسكرى من قبل الولايات المتحدة^(١) .

وربما كان يرى البعض أنه فى ضوء تلك التوجهات الانفتاحية الاقتصادية على الغرب - فى إطار علاقات التطبيع مع إسرائيل والولايات المتحدة - قد تحسنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية ببطيء شديد ، إلا أن هذا التحسن كما أوضح « آرثر جولد شميذث » كان مرجعه يعود الى الدخول المرتفعة من عوائد السياحة الغربية ، ومبيعات البترول ، ومن عوائد قناة السويس ، والحوالات المالية للمهاجرين والعاملين بالدول العربية ، ولم يستفد منها إلا فئة محدودة وهى الفئة الطفيلية التى عرفت برأسمالية الانفتاح ، وهو مازاد الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون. وما تبع ذلك من مشاعر الاحباط والأغتراب واليأس . وبالذات بين فئات الشباب والشابات والمتخرجين من الجامعات ولا يجدون الوظائف لسنوات عديدة وبالرغم من اتاحة الفرصة لهم فى التصويت لأى من الأحزاب المعارضة « للسادات » فى الفترات الانتخابية لمجلس الشعب ، إلا أن ذلك لم يسر لهم حل مشاكلهم ووضعهم مما دفع بهم الى البحث عن حلول أكثر راديكالية متمثلة فى اللجوء الى التطرف الدينى أو السياسى^(٢) .

(١) أحمد الصاوى « أبعاد خفية لمخططات التطبيع الصهيونى فى مصر » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، (العدد الأول) السنة الثالثة ، القاهرة :يناير ١٩٨٧م ، ص ٧٥ .

(2) Arthur, Goldschmidt, J.R., Modern Egypt. Op. Cit.:PP.157-158

لا يسمح للفقراء بالتعبير عن تطلعاتهم من خلال قنوات سياسية مشروعة للمشاركة السياسية - فى ضوء الحكم الشمولى العسكرى - الذى مارس نوعا من القهر السياسى على المجتمع من خلال الدور الذى مارسته المؤسسات الاقتصادية المالية فى إفساد الحياة السياسية المصرية . وكذلك من خلال ممارسة كبار الرأسماليين لعبة تمويل الحركات السياسية والدينية فى سبيل تزييف وعى الفقراء وصرفهم عن القنوات الطبيعية للمشاركة السياسية والحوار الديموقراطى^(١) .

وتجدر الإشارة الى أنه لا يمكن فصل معالجة الظروف التى أدت الى اصدار القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م (والخاص بتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى) والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م (والخاص بنظام الأحزاب السياسية وترسيخ التعددية السياسية) عن الأصول الاجتماعية والفكرية التى حكمت عملية صياغة القرار السياسى لدى صفوة حكم السبعينيات العسكرية . وبالتالى فقد ارتبطت النتائج المترتبة على القرارين اقتصاديا واجتماعيا ، وبعد تأثيرها على قضايا التنمية السياسية بتلك التوجهات الأيديولوجية والأصول الاجتماعية بحيث يمكن القول أن القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م وهو قرار سياسى صدر فى أعقاب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧م - والتى تمثل رد فعل جماهيرى على قرارات اقتصادية لحكومة عبد العزيز حجازى - قد قصد به بجانب تحقيق السلام الاجتماعى والاستقرار السياسى ، إتاحة الفرصة لصفوة الحكم العسكرية الشمولية فى تدعيم توجهاتها الاقتصادية الليبرالية الجديدة . والتى بدأت بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ومجموعة القوانين الاستثمارية المعدلة والمكملة له ، كما لوحظ أن إصدار القرار قد تم على نحو تسلطى قهرى بعيدا عن الأساليب الديموقراطية .

(١) نور فرحات ، من التطرف السياسى الدينى فى مصر ، الجذور - الواقع - المستقبل ، مقالة من مجلة فكر للدراسات والابحاث ، (العدد الثامن) السنة الثانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

كما تبين أن القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م والذي نص في مادته الأولى أيضا على تقنين التعددية السياسية قد صدر نحو تسلطى دكتاتورى بعيدا عن الحوار الديموقراطى سواء مع الجماهير أو من خلال المؤسسات الدستورية - بل أطلقت صفوة الحكم العسكرية لتبرير إعلان حالة الطوارئ على الأحداث بأنها إنتفاضة حرامية - وهو أسلوب يتمثل مع طبيعة الحكم العسكرى الشمولى الذى مارسته الصفوة الحاكمة . كما يتمشى مع الأصول الاجتماعية - الريفية التقليدية - بما تحمله من سمات الثقافة التقليدية التى تبجل قيم الولاء والطاعة وسلطة كبير العائلة فى إصدار القرارات ، وتبذ النقد والاعتراض أو حتى الحوار . ويبدو أن التربية العسكرية التى تلقاها « السادات » قد رسخت فى شخصيته الدكتاتورية والتسلطية فى اتخاذ القرار السياسى حيث حكمت المجتمع المصرى ثنائية شاذة وغريبة فترة السبعينات : ليبرالية فى الاقتصاد ، وشمولية فى السياسة ، التى فتحت الباب واسعا نحو عملية فساد وإفساد فى المجتمع المصرى لم يسبق لها مثيل ^(١) .

وبدلا من أن تلجأ الصفوة العسكرية الحاكمة الى الأساليب الديموقراطية فى الحوار لتدعيم قيم الديموقراطية والحرية لدى الجماهير ، قضت فى ترسيخ توجهاتها الأيديولوجية إقتصاديا وسياسيا بمحاولة اقضاء قوى المعارضة السياسية والدينية عن طريق سياساتها الاقتصادية الانفتاحية الليبرالية . وذلك بإصدار المزيد من القرارات الدكتاتورية الجديدة فأصدرت القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م لترسخ من خلاله الاتجاه السياسى نحو التعددية السياسية . ولتقضى به على جماعات المعارضة السياسية (الشيوعيون والناصريون) والجماعات الدينية - المناهضة لتلك السياسات الاقتصادية الليبرالية الغربية - ودون أن يتيح لها القرار الفرصة للمشاركة السياسية فى إطار من الشرعية . بل أقدمت الصفوة العسكرية الحاكمة لتدعيم شرعية حكمها الشمولى على

(١) بدر عقل ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

التحالف مع الطبقة الاجتماعية الجديدة والتي قننت بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م والقوانين المعدلة والمكملة له . وفي ضوء استمرار ظاهرة العنف السياسى والدينى على المستوى الفردى والجماعى ، يمكن القول أن هذين القرارين قد صدرا بطريقة دكتاتورية عسكرية ، وبالتالى لم يؤتيا ثمارهما فى الواقع على المستوى الجماهيرى لأنهما لم يتخذا بطريقة ديموقراطية ، وهنا يمكن القول أن ظواهر العنف السياسى من قبل الشيوعيين والناصرين ، وظواهر العنف الدينى من قبل الجماعات الدينية تعد نتاجا لقصور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م والخاص بنظام الأحزاب السياسية . وذلك نظرا الى أن النظام نجح بشكل منقطع النظير فى تفريغ تجربة التعدد الحزبى المقيد من مضمونها . وهى التجربة التى سعى من خلالها النظام الى وضع أسس تشريعية دستورية مستقرة ، وقام بتحويلها الى ديموقراطية لها أنياب وأظافر أقوى من أنياب الدكتاتورية حيث تم حرمان بعض القوى الفعالة فى المجتمع (التيار الإسلامى والتيار الناصرى) من التعبير عن نفسها بشكل رسمى وشرعى الأمر الذى دعى هذه القوى الى العمل تحت السطح^(١) .

كما يمكن القول أن ممارسة لعبة التوازن بين صراع القوى السياسية والدينية قد استهدفت بها الصفوة العسكرية الحاكمة ، تلافى القصور الناجم عن عدم فعالية قوانينها رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م فى معالجة مظاهر الصراع الطبقي الناجم - من جراء سياساتها الاقتصادية الجديدة على المستوى السياسى والدينى مما دعاها الى التحالف مع بعض القوى ضد الأخرى - وقد مثل ذلك تهديدا للاستقرار السياسى والتكامل القومى ويشير « فؤاد مرسى » فى هذا الصدد الى أن نفوذ الرأسمالية الكبيرة ذات الطبيعة الطفيلية وانتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، قد أدى الى عودة مصر الى أوضاع التبعية الرأسمالية

(١) حسين توفيق ابراهيم ، « النظام السياسى المصرى واشكالية الشرعية » مقالة من مجلة اليقظة

العربية ، (العدد الثانى عشر) السنة الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

الغربية ، ومحاولة إضعاف الروح الوطنية والقومية والتطلعات الاجتماعية المشروعة للجماهير . وذلك باستغلالها بعض الجماعات الدينية وتغذية تيار التعصب الطائفي . وصاحب ذلك مساندة من الدوائر الحكومية فى كثير من المواقع والمجالات من تصعيد لروح التعصب الدينى بين المسلمين والأقباط ^(١) . بل أن هناك من يذكر بأن بعض من هذه الجماعات الدينية قد لقيت المساندة المباشرة ، وحتى الإمداد بالسلاح فى صدامها مع التيارات المسيحية ، كما حدث فى ألمانيا وأسيوط ^(٢) .

وفيما يتعلق بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م (والخاص بتوقيع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة والموقع عليهما فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩م) يمكن القول أن اتخاذ القرار - من قبل الصفوة العسكرية الحاكمة - من الناحية السياسية يعد تنويجا لسياسة تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتي بدأت بزيارة القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧م ، وأنهت بتوقيع معاهدة السلام فى عام ١٩٧٩م فعن كيفية اصدار تلك القرارات ، يلاحظ أنها قد تمت بشكل فردى ودكتاتورى من قبل السادات وهو على رأس الصفوة العسكرية الحاكمة . ودون أن تمر القرارات عبر القنوات الديمقراطية ، أو المؤسسات السياسية الدستورية فقد اتخذ « السادات » قراره بزيارة القدس بصورة فجائية فى بيانه أمام مجلس الشعب فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧م . كما وقع اتفاقية كامب ديفيد ، بل تفاوض بشخصه فى كامب ديفيد بعد خلافه مع وزير خارجيته فى ذات الوقت الذى قدم استقالته بسبب التنازلات التى قدمها « السادات »

(١) فؤاد مرسى ، « الفتنة الطائفية والقوى الخارجية ش مقال من مجلة اليقظة العربية ، (العدد

الثانى) السنة الرابعة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) سمير نعيم ، « المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى فى مصر » مرجع سابق ،

أثناء التفاوض ، وأخيرا وقعت معاهدة السلام مع إسرائيل بقرار جمهورى ووفق عليه من قبل « السادات » بشخصه فى ٥ أبريل سنة ١٩٧٩ م . ولم يصدر عبر قانون بالأغلبية من مجلس الشعب باعتباره المؤسسة الدستورية التى تحقق للديموقراطية جوهرها فى اتخاذ القرارات السياسية . وبالتالي لا يمكن القول أن القرار السياسى الخاص بمعاهدة السلام هو قرار ديموقراطى أتخذ من القاعدة الجماهيرية الى القمة من خلال المشاركات الجماهيرية ليعبر عن رأى الأغلبية .

أما بصدد بعد إنعكاس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على معاهدة السلام مع إسرائيل على قضايا التنمية السياسية فى واقع المجتمع المصرى . فيمكن القول أن القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ بالرغم من كونه قرار سياسى ، فهو فى جوهره يعد استكمالا لتوجهات صفوة السبعينيات العسكرية نحو السياسات الانفتاحية على الاقتصاد الرأسمالى الغربى ، وكذلك نحو الأخذ بالتعددية السياسية ، وذلك فى ضوء القيود والشروط التى تضمنتها مواد المعاهدة ، والتى قدمت مصر خلالها العديد من التنازلات العسكرية والاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، مقابل حصول مصر على السلاح وإنهاء حالة لحرب مع إسرائيل - وقد مثل ذلك جل اهتمام الصفوة العسكرية الحاكمة - وذلك رغم الشروط والقيود التى تضمنتها المعاهدة من الناحية العسكرية وكانت فى غير صالح مصر. ويتضح ذلك فى المادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة^(١) .

ولما كانت معاهدة السلام قد تمت بمشاركة أمريكية كاملة فى جميع المفاوضات كما وضع ذلك فى خطاب التبادل بين الرئيسين « السادات » و « بيجين » . فقد قامت الولايات المتحدة بممارسة العديد من الضغوط على مصر لتوقيع المعاهدة مع وعود براءة بحل مشاكل مصر

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ ، تباع ، السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ٧ جمادى الاول

١٣٩٩ هـ الموافق ٥ أبريل ١٩٧٩ م ، ص ٣٠ .

الاقتصادية . وقد أثبتت الأحداث تبخر تلك الوعود مثل : مشروع مارشال (كارتير) ولم تجن مصر سوى ترسيخ مفهوم التبعية للغرب ونظمه الاقتصادية والسياسية فى ظل سياسة تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، فقد تضمنت علاقات التطبيع تلك مجموعة من القيود الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث يمكن القول أن الصفوة العسكرية الحاكمة قد تأثر قرارها السياسى سواء على المستوى المحلى أو العالمى فى ضوء علاقات التبعية . وبما لا يخالف نص المادة السادسة الفقرة الرابعة والتى تنص بعدم الدخول فى أى التزام بتعارض مع بنود المعاهدة على المستوى العالمى ، مما جعل مصر تخرج عن الصف العربى ، وتحدد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى ، وتخرج عن مجموعة دول عدم الانحياز . وعلى الصعيد الداخلى قامت الصفوة العسكرية الحاكمة فى ضوء سياسات التبعية بممارسات غير ديموقراطية لمواجهة جماعات المعارضة السياسية والدينية .، والتى مارست أحداث التطرف السياسى والدينى معلنة رفضها للمعاهدة وسياسة التطبيع مع إسرائيل والولايات المتحدة والنظم الغربية .

فقد كانت المحصلة النهائية هى هزيمة الديموقراطية نتيجة لإصرار الصفوة الحاكمة على تلك السياسات التطبعية الناجمة عن القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م بل مزيدا من الممارسات القمعية غير الديموقراطية ، وعدم إتاحة الفرصة من قبلها لتلك الجماعات المعارضة لمباشرة نشاطاتها فى جو من الحرية والحوار المشروع ، وفى اطار من التعددية الحزبية التى تبنتها . بل استمرت الصفوة العسكرية فى ممارسة رد الفعل التسلطى العنيف والقمعى ، وبطش تلك الجماعات تاره ، والى ممارسة لعبة التوازن بين صراع القوى تاره أخرى . وهو ما هدد أيضا التكامل والاستقرار

السياسى على المستوى القومى • إلى أن أتى الوقت وأنقض المارد على
مُطلقة وصرعة فى مشهد إعلامى مثير ، الأمر الذى يصدق معه ...
وصف مصرع السادات بالانتحار^(١) .

(١) فرج فوده ، • قبل أن نسقط جميعا • مقالة من مجلة المنار ، مجلة سياسية فكرية (العدد
السابع) السنة الأولى ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥م ، ص ١٩٣ .

الخاتمة والنتائج

و تشتمل الخاتمة والنتائج على محاولة تحقيق الأهداف الموضوعية وذلك من خلال الاجابة على الفرض الرئيسى للدراسة . والذي يتمثل فى محاولة استجلاء بعد العلاقة التى تربط بين الصفوة العسكرية التى تحكم فى مجتمع ما فى فترة زمنية محددة ، وبين إمكانيات انجاز برامج التنمية السياسية باعتبارها تشكل بعدا نوعيا فى إطار التنمية الشاملة ؟ وذلك فى ضوء الاصول الاجتماعية والفكرية التى تنتمى اليها تلك الصفوة ، وأيضا فى ضوء توجهاتها السياسية الخارجية وعلاقات التبعية ، والتى تؤثر فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية . وقد جاءت المعالجة فى اطار اعتمادنا على التحليل التاريخى النقدي المقارن لمجموعة القضايا الافتراضية الفرعية التى تضمنها نموذج التحليل ، والتى خضعت للتدقيق العلمى فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وذلك بهدف تحقيق الفرض الرئيسى للدراسة .

١- وننتهى فى الجزء الأول من الخاتمة :

إلى مجموعة القضايا النظرية والمنهجية التى شغلت اهتمام العلماء دراسى الصفوة العسكرية ، والتى اعتمدوا عليها فى دراسة قضايا المجتمع بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص ، وذلك بهدف تحديد القضايا التى تحتاج الى دراسة فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث وهذه القضايا هى :

- أ- المفاهيم .
- ب - المداخل النظرية .
- ج - القضايا النظرية .
- د- المداخل المنهجية .

٢- أما فى الجزء الثانى وهو النتائج « فنتهى »

أ - الى مجموعة التعميمات التى يمكن أن تصلح لأن تشكل أطارا نظريا ، وفى الوقت نفسه تمثل حدودا لدراسة القضايا النظرية الخاصة بالتنمية السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث .

ب - ثم حدود تطبيق تلك النتائج أو التعميمات النظرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، والتى تخص بدراسة قضايا التنمية السياسية « فى واقع المجتمع المصرى فترة حكم صفوة السبعينات العسكرية فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) » .

١- الخاتمة

وفىما يتعلق بالقضايا النظرية والمنهجية التى شغلت اهتمام العلماء دارسى الصفوة العسكرية فى علاقتها بقضايا المجتمع ، وقضايا التنمية السياسية « . يلاحظ أن القضايا النظرية لعلم الاجتماع السياسى قد شكلت جوهر اهتمام دارسى الصفوة بوجه عام والصفوة العسكرية بوجه خاص فى اهتمامهم بدراسة القضايا الخاصة بالتنمية السياسية . وذلك من خلال تناول العديد من المفاهيم ، والقضايا النظرية والمنهجية ، والتى أثرت فى مجال البحث فى علم « الاجتماع بوجه عام » ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع العسكرى ، بوجه خاص فى أطار العديد من البحوث المتعلقة بدراسة العلاقات المدنية العسكرية .

أ- ففى مجال المفاهيم :

يتضح استخدام العلماء دارسى الصفوة التقليديين أو المحدثين لمفاهيم مثل : الصفوة العسكرية ، والجيش ، والمؤسسة العسكرية ، والقوات المسلحة ، وذلك فى إطار دراساتهم الصفوية ، وقد جاء ذلك الاستخدام واضحا فى كتابات وتحليلات كل من : موسكا ، وباريتو ، ورايت ميلز ، وذلك باعتبار أن الجيش أو المؤسسة العسكرية تشكل رافدا

من روافد بناء القوة التي تمارسها أقلية تحكم أغلبية من خلال عملية الضبط السياسى ، وفى ضوء امكانياته المتميزة والكيفية التي يؤدي بها الجيش وظيفته فى المجتمع . ثم طور المحدثين هذا الاستخدام لتلك المفاهيم فى إطار تزايد الدور الذى تنهض به الجيوش الحديثة ، وعلى وجه الخصوص فى واقع مجتمعات العالم الثالث . وفى مجال النهوض بقضايا التنمية والتحديث بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص ، وأصبح هناك مفاهيم متعددة للأيدولوجية مثل الأيدولوجية السياسية ، والأيدولوجية العسكرية أو الثورية ، والأيدولوجية السياسية التابعة ، أو المستقلة . كما برزت مفاهيم أخرى فى ضوء وضوح الدور الذى يمكن أن تنهض به الصفوات العسكرية فيما يتعلق بقضايا التنمية السياسية مثل مفاهيم : التنمية السياسية ، التنمية التابعة أو المستقلة ، والمركز العسكرى الصناعى ، والمشاركة السياسية ، والمشاركة الشعبية ، والثقافة السياسية ، والديموقراطية ، والحرية السياسية ، والانتخابات السياسية ، والاستفتاءات السياسية . وقد وضع استخدام تلك المفاهيم لدى علماء كثيرين أمثال : « الان كورنانيل ، وإدوارد شيلز ، وجابريل الموند ، وبنجهام باول ، ولوسيان باى ، وجوران ثربورن ، ونيكوس بولانتزاس ، وستشيامورس ، وإيرام أولمان ، وتشارلز أندريان » .

ويضاف إلى ذلك أن استخدام تلك المفاهيم يساعد على تحقيق وتدعيم الرابطة الجوهرية بين اهتمامات كل من : علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع العسكرى ، وعلى وجه الخصوص بصدد الاهتمام بتناول الدور الذى يمكن أن تنهض به الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية ، بحيث يمكن القول أن إطار المفاهيم يمكن أن يشكل محورا لالتقاء اهتمام علماء الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع العسكرى فى إطار علم الاجتماع العام .

ب - وقد بدا المداخل النظرية :

التي حكمت أو انطلقت منها معالجات أو محاولات تفسير وفهم العلاقة بين الجيش والمجتمع - وتأتى فى نطاق اهتمام علماء الاجتماع العسكرى بدراسة موقف الصفوة العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث - قد شاركت اهتمام كل من علماء الاتجاه الصفوى العام فى اطار علم الاجتماع السياسى ، وغيرهم من علماء الاجتماع العام ، بحيث اعتمد علماء الاجتماع العسكرى المحدثين فى دراساتهم - فى ضوء النمو المتزايد لدور الصفوة العسكرية فى المجالات العسكرية وتأثيرها على السياسات المدنية - على المدخل البنائى الوظيفى . والذى وضع فى اهتمامات « ماكس فيبر » بدراسة القواعد التنظيمية البيروقراطية الحديثة . وفى محاولته استكمال مادية « ماركس » الاقتصادية فى إطار مدخله المادى أو مدخل الصراع ، وذلك بإضافته المادية السياسية والعسكرية باعتبار أنها تشكل أحد روافد القوة للصفوة الحاكمة من خلال قدراتها التنظيمية والتكنولوجية ، والتي تابعها « موسكا وميشيلز وباريتو ورايت ميلز » ومن هنا لم يكن المدخل المادى ذو فعالية فى دراسات الصفوة العسكرية ، بحيث يمكن الاعتماد عليه فى الدراسات الصفوية العامة ، ودراسات التنمية السياسية .

ويمكن القول أن هذا المدخل البنائى الوظيفى الذى يستمد أصوله من النظرية الوظيفية التكاملية يطلق عليه فى نطاق اهتمام علماء الاجتماع العسكرى ، وعلماء الاجتماع السياسى فى دراسة قضايا التنمية السياسية بمدخل التوازن أو التباين الوظيفى لدى « بارسونز » والذى ينظر الى عمليات التنمية السياسية من منظور تكاملى قومى ليشمل جميع مصادر القوة للبناء الاجتماعى (الاقتصادية ، والاجتماعية ، والدينية ، والعسكرية) . ويكون ذلك عكس المدخل المادى أو مدخل الصراع الذى يستمد أصوله من النظرية المادية لدى

ماركس ، والذي منح علاقات الانتاج وعملياته الأهمية الأولى في إحداث التنمية الشاملة ، وبالتالي تصبح السلطة الاقتصادية أساسا للسيطرة السياسية والسيطرة الأيديولوجية .

أما مدخل الثقافة السياسية فهو المدخل الثالث الذي اعتمد عليه علماء الاجتماع العسكري ، وعلماء الاجتماع السياسى فى دراسة عمليات التنمية السياسية - فهو يستمد أصوله السياسية من النظرية البنائية الوظيفية - وبرز من خلال اهتمامات « لوسيان باي » ورؤيته بأن التنمية السياسية المعاصرة تتم فى ضوء عمليات التفرد التاريخى ، وتعمل على نشر الثقافة العالمية ومجموعة القيم الدينية والانسانية ، والتي تشكل جزءا من مناخ ثقافة العالم . وقد تابع هذا المدخل كل من « جابريل ألوند » ، و « بنجيها باول » ، و « تشارلز أندريان » فى إهتماماتهم بدراسة الثقافة السياسية للشعوب ، وذلك بناء على أن فهم الثقافة السياسية للشعوب وتحديد عناصرها ومكانها من الثقافة السياسية العالمية يؤثر فى سلوك المواطنين والقادة من خلال النسق السياسى .

ج - ويمكن تحديد القضايا النظرية :

التي شغلت أهتمام العلماء المهتمين بدراسة موقف الصفوات العسكرية من النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث . وفى إطار ما يعرف بسوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية - والقول بأنها قد وضحت على عدة مستويات . وقد ضمنا هذه القضايا النظرية الافتراضية فى نموذج التحليل لتشكيل مجموعة من التصورات والأفكار النظرية ، وتضم مجموعة من الفروض الموجهة للدراسة . وقد أخضعناها للتدقيق والتحليل التاريخى المقارن فى إطار المنطلقات الفكرية والمنهجية الخاصة بتراث دراسات الصفوة العسكرية ، وكذلك تراث دراسات التنمية السياسية ، والسياق الاجتماعى والتاريخى والسياسى للفترة المحددة للدراسة . وذلك بهدف صياغة تلك الفروض أو التصورات فى هيئة قضايا نظرية يمكن أن تصلح لأن تشكل إطارا نظريا موجهها

لدراسات أخرى فى هذا المجال . وقد تضمنت هذه الأفكار والتصورات مجموعة من القضايا النظرية أمكن تحديدها فيما يلى :

أولا - منها ما يتعلق بدراسة قضية بعد التوجه الأيديولوجى فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، ومدى تأثيره على علاقات التبعية السياسية .

ثانيا - ومنها ما يتعلق بدراسة بعد تأثير علاقات التبعية السياسية فى ضوء التوجهات التابعة للصفوات العسكرية الحاكمة على النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقعها . وقد عالجت هذه القضية على أربعة أبعاد :

١- بعد تأثير علاقات التبعية السياسية فى ضوء التبعية الأيديولوجية على قضايا بناء المؤسسات السياسية ، وقيام نظام سياسى معين يتفق مع واقعها التاريخى والاجتماعى والثقافى .

٢- بعد تأثير علاقات التبعية على تحقيق قضايا التكامل القومى والاستقرار السياسى ، وذلك من خلال إرساء الشرعية الدستورية ، وتدعيم النظام السياسى والعمل على استغلال قوة الجيش وإمكاناته التنظيمية فى تحقيق هذا الاستقرار السياسى والتكامل والوحدة القومية .

٣- بعد تأثير علاقات التبعية السياسية والأيديولوجية فى تحقيق قضايا الديمقراطية فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المتخلف لمجتمعا العالم الثالث . والتي تقوم على حكمها صفوات عسكرية تابعه .

٤- موقف تلك الصفوات العسكرية فى ضوء علاقات التبعية السياسية والأيديولوجية من قضية الحرية السياسية . وذلك فى ضوء أنها تمثل جوهر تحقيق الديمقراطية من خلال الممارسات الواقعية .

ثالثا - وأخيرا يدخل ضمن هذه القضايا النظرية التي شغلت اهتمام العلماء دراستي الصفوات العسكرية وبيان موقفها من النهوض بقضايا التنمية السياسية ، تناول موقفها من النهوض بوسائل تحقيق تلك القضايا النظرية السابقة ، والتي نرى أنها تتساند جميعها كوسائل فى تحقيق مضمون التنمية السياسية عند التطبيق . وقد افترضنا أن الأحزاب السياسية تعد إحدى الوسائل الجوهرية التى يمكن أن تعتمد عليها الصفوات العسكرية الحاكمة فى تحقيق تنمية سياسية واقعية ، وذلك من خلال المشاركات السياسية الفعالة ، والحوارات الديمقراطية الحرة ، وكذلك من خلال وسيلة الانتخابات الحرة التى يمكن أن تتم فى جو من الحرية السياسية للتعبير عن الآراء بحرية ، وعلى مستوى القاعدة الجماهيرية ، بحيث يمكن اعتبارها أحد الوسائل الهامة فى تدعيم قضية الديمقراطية ، وبالتالي فى تحقيق تنمية سياسية حقيقية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

د - أما بصدد المداخل المنهجية :

التى اعتمد عليها العلماء دارسى الصفوة العسكرية فى اطار علم الاجتماع العسكرى واهتمامهم بدراسة سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية- ومحاولتهم فهم وتفسير علاقة الجيش بالمجتمع ، وبالتحديد فى مجال النهوض بقضايا التنمية السياسية - يمكن القول بأنهم قد شاركوا علماء الاجتماع السياسى فى اطار اهتماماتهم الصفوية العامة واعتمادهم على مداخل منهجية مثل : المنهج التاريخى التحليلى المقارن ، وكذلك المنهج التجريبي ، وأيضا المناهج الصفوية مثل : منهج اتخاذ القرار ، ومنهج الشهرة ، والتي تدعم استخدامهما من خلال الدراسات التى جمعت بين اهتمام علماء الاجتماع العسكرى وعلماء الاجتماع السياسى مثل : دراسات الصفوة العسكرية والدور الذى يمكن أن تضطلع به فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى مجال التنمية السياسية . ويمكن

لنا اعتبار أن ذلك يمثل تدعيما لمجال المنهج فى علم الاجتماع بوجه عام ، وعلم الاجتماع السياسى بوجه خاص .

كما وضع أن هناك طرق منهجية تدعم استخدامها فى إطار ارتباطها بتلك المناهج الصفوية ، والاعتماد عليها فى دراسة قضايا التنمية السياسية وسواء على مستوى الدراسات التاريخية التحليلية المقارنة ، أو فى مستوى الدراسات التجريبية . ومثال ذلك : طريقة تحليل المضمون للوثائق والمصادر والنصوص . وكذا طريقة دراسة الحالة - كما هو فى دراستنا لحالة المجتمع المصرى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠ م) كنموذج لحكم الصفوات العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وبيان موقفها من قضايا التنمية السياسية - وأيضا فيما يتعلق بالاعتماد على الملاحظات التجريبية التى تحدث فى الواقع السياسى الإفريقى لتلك الصفوات العسكرية الحاكمة . بمعنى التجربة غير المصطنعة والتى يعتمد عليها فى الدراسات التقويمية والميدانية . ثم تخضع هذه الملاحظات الواقعية التجريبية لعمليات تحليل المضمون فى سياق الأحداث لتقييمها . وهو ما يؤكد امكانية الأخذ بمبدأ المرونة والمزاوجة المنهجية بصدد هذا النوع من الدراسات ، مما يثرى مجال المنهج فى علم الاجتماع بوجه عام .

٢- النتائج

أ- حدود دراسة القضايا النظرية الخاصة بالتنمية السياسية فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث :

- إن استجلاء البعد التاريخى لدراسات الصفوة العسكرية ، أو المؤسسة العسكرية فى علاقتها بقضايا التنمية السياسية يظهر أن محاولة فهمها قد جاءت فى إطار سوسيولوجى سياسى يركز على دراسة بعد تأثيرها فى الدولة والمجتمع ، وكيف تؤثر المؤسسة العسكرية على السياسة الخاصة بالدولة والمجتمع . وذلك من خلال تأثيرها فى اتخاذ القرارات

السياسية والدولية . وكذلك فى مجال النهوض بقضايا المجتمع التتموية ومنها قضايا التتمية السياسية . وقد وضع أن هذا الاهتمام قد بدا منذ أربعينات هذا القرن فى إطار ما سعى بعلم الاجتماع العسكرى الذى اهتم بدراسة سوسولوجيا العلاقات المدنية العسكرية ، ثم تطورت دراساته بمشاركة فروع علم الاجتماع الأخرى مثل علم الاجتماع السياسى . وذلك فى إطار اهتمامه بدراسة عمليات وقضايا التتمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث .

- كما وضع أنه بالرغم من أن الصفوات العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث - التى تنتمى الى الطبقة المتوسطة - تتشابه فى واقعها التاريخى والاجتماعى والاقتصادى . وذلك من خلال قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسى والوقوف فى وجه ايه تحديات خارجية . وأيضاً فى تحقيق الاستقرار السياسى فى حالة عجز الحكومات المدنية وانتشار الفوضى . إلا أن الأصول الاجتماعية والتوجهات الأيدولوجية الخاصة بتلك الصفوات العسكرية قد لعبت بعداً خطيراً فى قدرة تلك الصفوات على البقاء وتحقيق آمال شعوبها فى الحفاظ على استقلالها السياسى بعيداً عن ممارسة الانقلابات والثورة المضادة . فقد أثبتت دراسات « أرنادى ، واستر ، وليفين ، وجوسى نيون » أن هناك تأثيراً خطيراً للأصول الاجتماعية للصفوات العسكرية التى حكمت امريكا اللاتينية فى (شيلى والارجنتين عام ١٩٣٠م) على الدور السياسى الذى مارسته تلك الصفوات فى واقعها ، خاصة وأن نسبة ٧٨٪ من هؤلاء الضباط ينتمون الى الطبقة المتوسطة ، وهى طبقة تتصف بالضعف وعدم القدرة على التصرف بفاعلية . وقد انعكس ذلك على ممارسات تلك الصفوات العسكرية الحاكمة ، وخاصة فى مجتمعات الشرق الاوسط - فى ضوء الثقافات التقليدية والقبلية التى تنتمى اليها تلك الصفوات - مما أدى بالبلاد الى حالة من عدم الاستقرار السياسى والتأرجح بين الأنظمة الديمقراطية والعسكرية الشمولية .

- وفيما يتعلق بيبعد تأثير التوجه الأيديولوجي للصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم على قضايا التنمية بوجه عام ، والتنمية السياسية بوجه خاص يبدو أن تلك الصفوات لم يكن لديها فكر واضح بعد نجاحها في تحقيق الاستقلال - بالرغم من القدرات التنظيمية والفنية والتكنولوجية لتلك المؤسسات العسكرية - ولكن هذه الصفوات في ضوء رغبتها الجامحة في تثبيت أركان حكمها العسكري ، وقعت في حالة صراع بين مصالحها الشخصية من ناحية وبين الصالح القومي لمجتمعاتها من ناحية أخرى مما أدى بها لأن تكون فريسة للاستقطاب الأيديولوجي بين صراع القوى الكبرى . وفي ضوء غياب هذا التوجه الأيديولوجي الذي يوجه مسيرتها التنموية للنهوض بمشاكل التنمية والتحديث في أوطانها ، لجأت هذه الصفوات العسكرية إما الى الأخذ باتجاه الفكر الاشتراكي ، أو الفكر الغربي الرأسمالي ، ويمكن القول أن حالة التبعية الأيديولوجية تلك تعد إحدى معوقات التنمية بوجه عام في واقع حكم تلك الصفوات العسكرية ، وذلك لما يستتبعها من حالة التبعية السياسية ، والتي تؤثر على تحديد الأهداف القومية للتنمية السياسية واتخاذ القرار السياسي .

- ويمكن القول أن الأصول الاجتماعية بجانب غياب التوجه الأيديولوجي الواضح لدى تلك الصفوات العسكرية قد حكمت سير خطواتها نحو تحقيق أهداف التنمية . فقد اضطرت تلك الصفوات العسكرية في ضوء المشكلات السلالية والعرقية ، والعادات القبلية ، والثقافات التقليدية والاقليمية التي ينتمون إليها ، والتي واجهت سعيها نحو التنمية والتحديث الى أن ترفع شعارات فضفاضة لتجذب بها الجماهير وتستميلها نحو تحقيق تطلعاتها . ولتخفي وراءها في نفس الوقت أهدافها الحقيقية في الاستمرار في الحكم وتثبيت أركانه . ويمكن القول أن تلك الشعارات القومية - مثل تلك التي رفعتها القيادة المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م وأطلقت عليها « الاشتراكية

الديموقراطية ، والتي رفعها نهرو وأطلق عليها بالأيديولوجية الجماعية الديمقراطية ، وتلك التي أطلق عليها أيضا ليوبولد سنجور بالاشتراكية الأفريقية - ما هي إلا أيديولوجيات تابعة إما للمعسكر الشرقي أو المعسكر الغربي في جوهرها ، بل تدعم مفهوم التبعية السياسية ، وقد استتبعها أن اضطبغت النظم السياسية السائدة في واقع تلك المجتمعات بطابع تلك الأيديولوجية التابعة ، وأخذت إما بالنظام السياسي الشمولي الاشتراكي ، أو بالنظام السياسي التعددي الغربي الليبرالي . وقد استمر هذا الحال منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية التسعينات من هذا القرن وأقول نجم الأيديولوجية الماركسية .

- كما لوحظ أن هناك تأثير مباشرة للأيديولوجية السياسية التابعة التي تبنتها تلك الصفوات العسكرية على شكل النظام السياسي القائم في واقع حكمها ، وبالتالي على بناء المؤسسات والنظم السياسية التي تتلائم مع تحقيق أهداف هذه الأيديولوجية ، وتسعى إلى تحقيق توجهاتها الفكرية والعقائدية ، بحيث نجد أن الصفوات التي تبنت مفهوم الأيديولوجية السياسية الليبرالية الغربية ، قد سعت إلى تشكيل سياسة لامركزية وحكومات وأحزاب تعددية ، في إطار أيديولوجيتها الغربية البنائية ، وعلى النقيض من ذلك يلاحظ أن الصفوات التي تابعت مفهوم الأيديولوجية السياسية الاشتراكية ، تتجه نحو تشييد بناءات سياسية تبصف بالشمولية والمركزية ونظام الحزب الواحد ، بل يمكن القول أن ديناميكية الانساق السياسية السائدة في واقع حكم تلك الصفوات العسكرية في مجتمعات العالم الثالث ، قد خضعت في درجة تغييرها وتبدلها إلى بعد تبعيةها السياسية . وذلك دون الالتفات إلى بناء مؤسسات وهياكل سياسية تكون متوافقة مع واقعها التاريخي والاجتماعي والثقافي ، حتى أن المجتمع الواحد قد شهد الأخذ بأكثر من نظام سياسي واحد على فترات مختلفة وفقا لنموذج أيديولوجيته التابعة .

- وبصدد موقف الصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات

العالم الثالث من النهوض بقضايا التكامل والاستقرار السياسى ، بدولنا أنه يمكن فهم هذه العلاقة فى ضوء وظائف الأيديولوجيات والمذاهب السياسية السائدة فى واقع حكم تلك - الصفوات العسكرية - وعلاقتها ببناء النظم الاقتصادية والاجتماعية ، والهيكل السياسية القائمة فى ضوء علاقات التبعية السياسية . فلم تستطيع تلك الهيكل والمؤسسات السياسية التابعة من أيديولوجيات تابعة أن تحقق أهداف التنمية السياسية ، أو ترسيخ قضايا التكامل والاستقرار السياسى فى واقع مجتمعات العالم الثالث . وذلك بناء على أنها مؤسسات تعد دخيله على الظرف التاريخى ، والواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى تحكمه ثقافات تقليدية وإقليمية وموجهات سلوك قبلية تنبع من تراث تلك المجتمعات الثقافى والاجتماعى . ويضاف الى ذلك أن حكم تلك الصفوات العسكرية قد أظهر عدم رغبة فى تحقيق أهداف الأيديولوجيات التى تبناها فى ضوء أيديولوجيته العسكرية التى اعتمد عليها فى تثبيت أركان حكمه . وبالتالي لم تتحقق الوحدة القومية ولا التكامل ، أو الاستقرار السياسى فى واقع مجتمعاتها إلا فى الفترات التى أعقبت تحقيق الاستقلال ، وذلك باعتباره رمزا لتنمية الشعور القومى بالوحدة الوطنية ، والحامى لهذا الاستقلال فى المستقبل . أما فى الفترات التى أعقبت تحقيق الاستقلال فقد لجأت تلك الصفوات الى فرض أيديولوجيتها العسكرية بالاستبداد والقمع ، وفى تحقيق الاستقرار السياسى والتكامل القومى اللازم لتدعيم حكمها الدكتاتورى إما بممارسة لعبة الانقلابات السياسية أو الثورات المضادة . وقد وضع ذلك فى الثورات والانقلابات التى حدثت فى واقع مجتمعات أمريكا اللاتينية مثل (كوبا وشيلي والارجنتين) وفى نيجيريا فى أفريقيا ، وكذلك فى أوغندا ، والجزائر ، والسودان .

- وعن بعد إسهام الصفوات العسكرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث فى تحقيق قضايا الديمقراطية والحرية السياسية فى واقعها ،

وبالتالى فى تحقيق تنمية سياسية فعلية فى مجتمعاتها يمكن القول فيما يتعلق بقضية الديمقراطية - التى تمثل العمود الفقرى لتحقيق التنمية السياسية - أنها قد تأثرت سلبيا بالتوجهات الأيديولوجية أو السياسية التابعة لتلك الصفوات وما أستتبعها من الأخذ بنظم ومؤسسات سياسية مستوردة (ديموقراطية غربية) أو إشتراكية ديموقراطية (. وذلك نظرا إلى أن تلك المؤسسات لم تكن متوافقة مع واقع تلك المجتمعت وظرفها التاريخي وتراثها الثقافى والاجتماعى . وبالتالى فهى لم تنجح فى التحقيق الواقعى لمفهوم الديمقراطية من خلال التنشئة السياسية المتلائمة مع واقعها الثقافى والقيمى ، وبالارتقاء بالفرد لأن يصبح مشاركا وله صوت مسموع فى إدارة دفة الحكم . ويضاف الى ذلك أن الايديولوجية العسكرية للصفوات الاستبدادية الحاكمة حاولت أن تضيف على نفسها قناع ديموقراطى « باسم حكم الشعب » كما حاولت أن تطعم تبعيتها السياسية بمقولات محلية واقليمية ولكن هذه الأتعة قد فشلت فى العديد من المجتمعت مثل - مالىزيا ، وقبرص ، وكولومبيا ، والأوروغواى ، ونيجيريا - وفى التحقيق الواقعى لمفهوم الديمقراطية الذى تشدق به ، وفى التأكيد على حقوق الانسان وحرية العامة ، وضمناته الدستورية فى المشاركة فى اتخاذ القرار ، والتنشئة السياسية ، فقد منحت تلك الصفوات العسكرية فى ضوء ايديولوجيتها العسكرية التسلطية الحق للرئيس فى مباشرة سلطات قمعية باعتباره يمثل سلطة الأخ الأكبر الذى يجب أن يطاع بل بررت هذا القمع على أنه يهدف الى الحفاظ على الأمن القومى فى مجتمع متخلف ينقصه الكثير من التنظيم الذى تنهض به المؤسسة العسكرية . وهنا يبرز بعد استغلال تلك الصفوات العسكرية للظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية والنفسية لواقع مجتمعات العالم الثالث . وفى مباشرة ممارسات غير ديموقراطية تعد معوقة لتحقيق تنمية سياسية فعلية فى واقع حكم تلك الصفوات العسكرية .

- أما فيما يتعلق بموقف تلك الصفوات العسكرية من قضية الحرية السياسية ، وباعتبارها تمثل جوهر التحقيق العملي للديموقراطية فى واقع مجتمعات العالم الثالث وتحقيق تنمية سياسية فعلية . يمكن القول أن ممارسات الحريات السياسية وتطبيقها قد تأثر سلبيا بعاملين رئيسيين : الأول - هى علاقات التبعية السياسية والهيمنة والنفوذ الاجنبى النابع من التبعية الأيديولوجية لأي من الفكر الفردى الغربى ، أو الفكر الشيوعى المركزى ، وذلك من وجهة نظر شمولية فى علاقة تحقيق الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية فى واقع مجتمعات العالم الثالث - أما الثانى - فيتمثل فى بعد تأثير الأيديولوجية العسكرية للصفوات الحاكمة على ممارسات الحرية السياسية ، والاقتصادية فى واقع مجتمعات العالم الثالث ، وفى ضوء علاقات الهيمنة والنفوذ الاجنبى . فقد ثبت أن ممارسة الصفوات العسكرية للحريات السياسية فى واقع المجتمعات الافريقية قد ارتبط بممارسة الحريات الاقتصادية وبعد تأثير النفوذ الاجنبى فيها . حيث لوحظ أنه لا مجال لتنمية الحريات الوطنية فى ضوء التبعية للفكر الليبرالى الرأسمالى الذى يفرض على تلك الصفوات العسكرية متابعة اقتصاد السوق والشروط المفيدة من صندوق النقد والبنك الدولى . وقد حدث فى السودان وفى نيجيريا بعد تدهور سعر النفط فى السبعينيات ، وأيضاً حدث فى المجتمعات التى أخذت بالتبعية للفكر الشيوعى المركزى فى مجال التخطيط الاقتصادى . فقد وجدت الصفوات العسكرية الحاكمة فى ذلك ثغرة لممارسة سلطاتها القمعية الشمولية ، وكبت الحريات الاقتصادية وبالتالى كبت الحريات السياسية فى ضوء سيطرة الحزب الواحد ، ويمثل ذلك حالة حكم « فيدل كاسترو » فى كوبا حيث يتخذ القرار السياسى بدرجة عالية من المركزية من خلال الجيش أو الحزب سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى ، وبدون مشاركة جماهيرية تلقائية بل مشاركة موجهة من خلال أجهزة الحزب أو الجيش . وهكذا فقدت الديموقراطية جوهرها ، أو مقومات

وجودها على أرضية الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى حكم الصفوات العسكرية فى مجتمعات العالم الثالث ، وهو ما يقوض طريق التنمية السياسية فى واقعها .

- وبصدد موقف الصفوات العسكرية الحاكمة فى مجتمعات العالم الثالث من العمل على إيجاد وسائل يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقعها مثل (الأحزاب السياسية ، والمشاركات السياسية والانتخابات السياسية) يمكن القول فيما يتعلق بموقفها من الأحزاب السياسية أنه يمكن فهم هذا الموقف فى ضوء التوجهات الأيديولوجية التابعة ، وعلاقات التبعية السياسية فى واقع تلك الصفوات العسكرية ، والتي وضح تأثيرها على شكل تلك الأحزاب وعلى دورها . ففيمما يتعلق ببعد تأثير تلك التوجهات السياسية التابعة على شكلها نجد أن الصفوات العسكرية فى ضوء تبنيتها للأيديولوجية الغربية الليبرالية أخذت إما بالأشكال الثنائية ، أو التعددية . ومن ناحية أخرى نجد أن أغلب الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم قد أخذت بالنموذج أو الشكل الشائع ، وهو نموذج الحزب الواحد فى ضوء تبنيتها للأيديولوجية الشيوعية المركزية ، ولا لشيء إلا أنه يتوافق مع طبيعة حكمها العسكرى الذى ينهض على المركزية والشمولية أيضا - وذلك بغض النظر عن مدى ملائمة تلك النظم الحزبية لواقع مجتمعات العالم الثالث - أما فيما يتعلق بالدور الذى مارسه تلك الأحزاب فى واقع حكم الصفوات العسكرية وبعد تأثيره بعلاقات التبعية السياسية فيمكن القول أنه دور شكلى فى عملية التنمية السياسية ، ولم تستطع ان تسهم كوسيلة فعالة فى إثراء الحياة السياسية بالمشاركة على مستوى الجماهير ، ومن القاعدة الى القمة ، بل اتسمت المشاركة بأنها موجهة من قبل الصفوات الحاكمة فى اتجاه تحقيق أهدافها . كما لم تسهم فى ترشيد القرارات السياسية الصادرة من تلك الصفوات العسكرية والتي اتسمت بالديكتاتورية والمركزية ، وبالتالي غابت الحقوق السياسية وتلاشت

الحريات فى غياب دور الاحزاب السياسية ، بل أن بعض المجتمعات التى تبنت نظم حزبية تعددية فى أمريكا اللاتينية قد اتصفت بأنها لاتنافسية بالشكل المفترض ، وسيطر عليها نظام الحزب المهيمن فى ضوء التدخلات المستمرة من المؤسسة العسكرية . كما مورس هذا التأثير أيضا على الأحزاب السياسية فى مجتمعات آسيا مما حد من فعاليتها فى العمل أو الغيت أنشطتها ، وحدث ذلك فى : الفلبين ، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية ، وباكستان ، وأندونيسيا ، وأيضا فى مجتمعات الشرق الأوسط التى مارست فيها الدكتاتوريات العسكرية دورا بيروقراطيا سلبيا على ممارسات الاحزاب السياسية مما أفقدها فعاليتها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا الديمقراطية والحريات السياسية .

- أما عن موقف الصفوات العسكرية من المشاركة السياسية - باعتبارها إحدى الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا التنمية السياسية فى واقع مجتمعات العالم الثالث - يمكن القول أن اعتماد تلك الصفوات على المشاركة السياسية كوسيلة للنهوض بقضايا : الاستقرار والتكامل السياسى ، وقضايا التنشئة السياسية قد ارتبط ببعدين أساسيين : الأول - هو موقف تلك الصفوات من وجود مؤسسات كفيلة بتحقيق مشاركات سياسية فعالة وطوعية سواء مباشرة أو غير مباشرة فى بناء الحياة السياسية . وفى هذا الصدد بدت المؤسسات السياسية فى ضوء علاقات التبعية السياسية (سواء للنموذج الغربى ، أو الشرقى) غير متوافقة مع واقع تلك المجتمعات ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا . بالاضافة الى أن تلك الصفوات العسكرية تميل الى وجود الحد الأدنى من المؤسسات السياسية بحيث لاتسمح باتساع نطاق المشاركات والبعد الثانى - يتمثل فى مدى سماح تلك الصفوات العسكرية الدكتاتورية بتحقيق مشاركات سياسية ايجابية فى ضوء أيديولوجيتها العسكرية الاستبدادية ، فقد تلاحظ ميل العسكريين بوجه عام الى تقييد عمليات المشاركة وجعلها تتم من خلال نموذج الحزب الواحد ، أو الحزب المسيطر بما يمثل الحد الأدنى

من المشاركة ، وذلك بدعوى الحفاظ على الأمن القومي ، وتفاديا للصدام مع شتى أنواع المعارضة ، وفي الغالب يلجأ العسكريون الى التعبئة كوسيلة يعتمد عليها بدلا من المشاركات السياسية ، أو لتوفير الحد الأدنى منها من خلال تنظيم الحزب الواحد المهيمن الذي يسيطرون عليه ويصدرون من خلاله قراراتهم السياسية ، وبالتالي يكون العائد التنموي أكثر سلبية بصدد اعتماد تلك الصفوات العسكرية على المشاركة السياسية كوسيلة يعتمد عليها للنهوض بقضايا التنمية السياسية ، ويبدو ذلك في انتشار ظواهر اللامبالاه ، والانسحاب من المشاركات الطوعية في الأنشطة السياسية ، وكذلك من المناقشات والحوارات ، وحضور اللقاءات السياسية ، بل ومن التسجيل الرسمي في الحزب ، ومن التصويت .

- وأخيرا بصدد موقف تلك الصفوات العسكرية من وسيلة الانتخابات السياسية - والنظر إليها على أنها إحدى وسائل النهوض بقضايا الديمقراطية والحرية السياسية في واقع مجتمعات العالم الثالث - يمكن القول أن مباشرة السلوك الانتخابي في واقع تلك الصفوات قد ارتبط بمدى فاعلية النظم السياسية السائدة ، وكذلك المشاركات السياسية الايجابية . فقد لوحظ أن مستوى السلوك الانتخابي والمشاركات في الانتخابات قد تأثرت الى حد كبير بسيادة النماذج المستوردة من النظم الحزبية في ضوء علاقات التبعية السياسية لأي من العسكريين الغربي أم الشرقي ، بل إن قيام تلك النظم والمؤسسات السياسية بدور فعال في تحقيق المشاركات السياسية قد اتخذ واجهة شكلية ، في ضوء سيادة الايديولوجية العسكرية الدكتاتورية للصفوات الحاكمة . بالإضافة إلى عدم ادراك تلك الصفوات أن مشاركة الجماهير في العمليات الانتخابية والادلاء بأصواتهم تحكمه - في مجتمعات العالم الثالث - اعتبارات الثقافة التقليدية والاقليمية ، وعادات قبلية ، وموجهات قيمية يجب أخذها في الاعتبار . كما لوحظ ارتباط مدى فعالية الانتخابات

كوسيلة من وسائل النهوض بقضايا التنمية السياسية - فى واقع حكم الصفوات العسكرية - بنظام التعبئة الذى فضلته على المشاركات السياسية ، والانتخابات السياسية ، بل إن تلك الانتخابات إذا تمت فهى تتم محددة الموضوع والزمن مسبقا بما يفرغها من مضمون كوسيلة من وسائل تدعيم قضية الديمقراطية بالاضافة الى أن الدكتاتوريات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث قد فضلت فى الغالب الأخذ بنظام الاستفتاءات السياسية بدلا من الانتخابات . وفى الغالب ما يتم ذلك من خلال نظام الحزب الواحد ، أو المسيطر لتعمر من خلالها توجهاتها الاستبدادية القمعية وقراراتها الدكتاتورية تجاه موضوعات معينة بحيث تخفى تلك الاستفتاءات وراءها أهداف تثبيت أركان تلك الصفوات السلطوية ، ممثلة فى شخص الامبراطور مدى الحياة مثلما فعل « بوكاسا » إمبراطور أفريقيا الوسطى ، « وبوريقيه » فى تونس .

ب - حدود تطبيق النتائج أو التعميمات النظرية القائمة فى واقع مجتمعات العالم الثالث وخاصة بدراسة قضايا التنمية السياسية على واقع المجتمع المصرى فترة حكم صفوة السبعينيات العسكرية (١٩٧١م - ١٩٨٠م) :

- يمكن القول أن صفوة السبعينيات العسكرية التى حكمت مصر فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) تنتمى فى أصولها الاجتماعية الى نفس الأصول التى تنتمى اليها الصفوات العسكرية التى حكمت فى واقع مجتمعات العالم الثالث . فقد برزت من بين صفوف الشريحة الاجتماعية العليا من البرجوازية الصغيرة التى احتوت ضمن مكوناتها عناصر ضباط الجيش ، لتحمل مهمة تحقيق طموحات الطبقة الوسطى فى القضاء على التخلف والفقر والقهر والسيطرة الاجنبية . أما عن أصولها الايديولوجية وتوجهاتها الفكرية فقد بدا واضحا منذ البداية أنها مثلت جناح اليمين فى حكم صفوة « عبد الناصر » العسكرية . وقد آثرت السكون وعدم الدخول فى صراع سياسى حتى عام ١٩٦٦م مع

جناح اليسار فى حكم « عبد الناصر » ثم بدأت منذ عام ١٩٦٧م ونتيجة لضعف القيادة العسكرية الحاكمة بعد نكسة يونيو فى الأفصح عن توجهاتها الفكرية علنا . وفى المطالبة بالمزيد من الديموقراطية والحريات ، وتصفية الاجراءات الاستثنائية والسماح بتهيئة مناخ سياسى ملائم نحو النمو الاقتصادى الرأسمالى والذى يتلائم مع توجهاتها الفكرية اليمينية .

- كما وضع أن مراحل تطور صفوة السبعينيات العسكرية حتى وصلت الى الحكم فى مايو ١٩٧١م قد حكمته تلك الاصول والتوجهات الفكرية . فقد كان قد نشب بين « السادات » وهو على رأس صفوة حكمه العسكرية وبين قادة أجهزة الحكم العسكرى فى فترة حكم « عبد الناصر » خلافات حول السياسات القائمة وفقا لاختلاف توجهاتهم الأيديولوجية ومنهم « محمد فوزى » ، و « شعراوى جمعه » ، « وعلى صبرى » و « محمد فايق » ، و « أحمد كامل » . ولذلك سعت صفوة السبعينيات العسكرية ومنذ البداية بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧١م إلى إزاحة تلك النخبة الممثلة لجناح يسار حكم « عبد الناصر » العسكرى عن طريقها . وذلك فى محاولة لتدعيم توجهاتها الايديولوجية اليمينية وتثبيت نفسها فى السلطة . ويمكن أن نجد من تراث نظرية « باريتو » ما يمثل اطارا نظريا يفسر من خلاله صراع نخبة « السادات » اليمينية والتي يمكن أن نطلق عليها بصفوة « الثعالب » والتي تميزت بالمانورة والذكاء والحوار المتجدد بالأفكار ، ومحاولتها أن تبقى متماسكة فى بناء تنظيمى منذ قيامها دون أن ينفرد عقدها ، ودون الدخول فى صراع مع قوى أخرى ، مع محاولة استمالتها وفتح أبوابها لكل القوى الاخرى . وذلك فى المقابل من صفوة يسار السلطة العسكرية والتي أطلق عليها « بصفوة الاسود » حيث التى تميزت بصفوة الثعالب بتماسكها البنىوى والأيديولوجى ، وبقاعدتها التنظيمية ، وبعد نظرها وانفتاحها على النخب والقوى الاجتماعية الاخرى وهو ما أتاح

لها الفرصة لسحق « نخبة الأسود » أو يسار السلطة العسكرية والاستيلاء على الحكم فى مايو ١٩٧١م وذلك بمساعدة المخابرات العسكرية ورئاسة الحرس الجمهورى .

- والواقع أن تلك التوجهات اليمينية لصفوة السادات العسكرية كان لها تأثير بالغ فى توجهاتها السياسية نحو تدعيم علاقاتها بالمعسكر الغربى الرأسمالى ، وفور توليها السلطة على المستوى الاقتصادى والسياسى . وكذلك فى الأخذ بالأيديولوجية الليبرالية السياسية وما استتبعها من علاقات تبعية سياسية كان لها أثر بالغ على قضايا التنمية السياسية التى أضطلعت بها تلك الصفوة فى واقع المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠) ففىما يتعلق بقضايا بناء المؤسسات السياسية يتضح أن « السادات » أتى الى السلطة من خلال المؤسسات السياسية الراسخة لعهد صفوة عبد الناصر العسكرية بتوجهاتها الاشتراكية وقد بدت التغييرات التى أحدثتها صفوة السبعينيات العسكرية فى مجال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية - وانتقالة من دستور عام ١٩٦٤م الى دستور ١٩٧١م - على أنها تعديلات فى محتوى تلك المؤسسات فقط ، إذ بدت التغييرات على أنها مجرد تعديلات لتتوافق مع توجهاتها الأيديولوجية فى الحكم وبما لا يتعارض مع تثبيت وتدعيم أركان حكمها العسكرى التسلطى . بل أن التغيير الوحيد الذى بدأه السادات فى بداية حكمه هو تغيير اسم مجلس الأمة الى مجلس الشعب ، وهو تغيير فى الشكل دون أن يمس الجوهر إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن دستور عام ١٩٧١م قد أكد على كل ما تضمنته الدساتير السابقة من صلاحيات لرئيس الجمهورية وتوهمه لأن يحكم بطريقة فردية دكتاتورية ، ودون أن يؤكد على بناء مؤسسات سياسية لتكون كفيلة بتأسيس دولة ديموقراطية فى واقع التطبيق . وما يؤكد عدم اهتمام صفوة السادات العسكرية ببناء مؤسسات سياسية فعالة تسهم بإيجابية فى النهوض بقضايا التنمية السياسية - وفى ترسيخ التعددية السياسية التى من

المفترض أنها تكون متوافقة مع اتجاهاته اليمينية الليبرالية - أن السادات قد أوصى الى لجنة صياغة دستور عام ١٩٧١م بعدم الموافقة على الأخذ بالنظام البرلماني المقترح ، والإصرار على الأخذ بالنظام الرأسي الجمهوري - والذي يمنح سلطات واسعة لرئيس لجمهورية ، ويدعم سلطات الحكم الفردي ، وليتوافق مع أيديولوجيته العسكرية الاستبدادية في الحكم .

- كما يمكن القول أن صفوة حكم السبعينيات العسكرية تتفق مع اتجاه الصفوات العسكرية الحاكمة في واقع مجتمعات العالم الثالث في اهتمامها بتدعيم حكمها الفردي الشمولي ، وفي عدم الاهتمام بخلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة يمكن أن تقوض من سلطة تلك الصفوات العسكرية في بسط هيمنتها الدكتاتورية في الواقع ، وذلك من خلال نهوضها بقضايا التنمية السياسية . ولهذا كانت صيحات دولة المؤسسات وسيادة القانون هي مقولات وشعارات جوفاء وشكلية ، قصد بها « السادات » استمالة وجذب مشاعر الجماهير . خاصة وأن مواد الدستور الجديد لم تتضمن ترشيح سلطة صفوة السبعينيات العسكرية المطلقة في الحكم ، والتي سيطرت على كل مؤسسات الدولة والمجتمع بأجهزتها التشريعية ، والتنفيذية والقضائية . كما لم يضع الدستور حدا لنفوذ تغلغل العسكريين في تلك المؤسسات بحيث تتجمع في أيديهم كل خيوط الحكم في النهاية .

- وعن موقف صفوة السبعينيات العسكرية من قضايا التكامل والاستقرار السياسي ، يبدو أن السادات قد عمل في هذا الاتجاه بحكمه محاورين : الأول : أن توجهاته الايديولوجية الغربية الامبريالية في الاقتصاد ، والليبرالية اليمينية في السياسة قد ولدت لديه قناعة بأن تحقيق التنمية السياسية - بما توجده من ضمانات لتحقيق قضايا الديمقراطية ، والتكامل والاستقرار السياسي ، والاندماج والوحدة القومية - لن تتحقق الا مرادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك ضوء علاقة التأثير والتأثر المتبادلة بين بناءات المجتمع السياسية والاقتصادية ، ومن هنا جاءت قناعته

بأن تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى لن يتحقق الا بالأخذ باتجاه الاقتصاد الرأسمالى الحر . ولذلك سعت منذ البداية الى الاطاحة بنخبة اليسار فى الحكم والمالية للأخذ بالتوجهات الفكرية الاشتراكية ، ونحو المركزية فى الاقتصاد . وقد أرسى « السادات » توجهاته تلك بهدف تحقيق استقرار سياسى واقتصادى فى البلاد بتقنينها بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والخاص بنظام استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة . أما المحور الثانى - الذى حكم تصور « السادات » نحو قضايا التكامل والاستقرار السياسى والاقتصادى ، فكان أيديولوجية العسكرية التى حكمت إصدار قراراته السابقة بطريقة دكتاتورية ، ودون مشاركة جماهيرية أو ديموقراطية فى اتخاذ القرار من خلال مؤسساته السياسية التى تجمعت خيوطها فى قبضته . ويتضح أن النتائج قد جاءت على عكس توقع صفوة السبعينيات العسكرية . فقد ظهرت فى واقع المجتمع جماعات معارضة سياسية (من شيوعيين وناصريين) ، وجماعات مصالح سياسية واقتصادية ودينية (من طلبة ، وعمال ، وإخوان مسلمين ، وجماعات دينية) فقد لوحظ أن تلك القرارات الاقتصادية قد أسهمت فى خلق تكوينه اجتماعية جديدة - أو طبقة رأسمالية جديدة أطلق عليها برأسمالية الانفتاح - والتى أثرت ثراء فاحشا فى ضوء قوانين الانفتاح الجديدة على حساب الطبقات الفقيرة والمتوسطة . وقد أوجد ذلك أرضية خصبة للصراع الطبقي والحق والتطرف من قبل الجماعات السياسية والدينية . وبالتالي هدد التكامل والوحدة القومية والاستقرار السياسى ، ولم تسهم توجهات « السادات » الرأسمالية الغربية فى الاقتصاد ، ولا الليبرالية فى السياسة - فى ضوء أيديولوجيته العسكرية التى تبناها - فى حل قضايا الاستقرار والتكامل السياسى ، بل هددته فى ظل الظروف التغييرية التى يشهدها المجتمع والتى لم تراعى فيها الصفوة الحاكمة الموجهات القيمية والثقافية للجماهير . ويضاف الى ذلك أن صفوة السبعينيات العسكرية قد واجهت جماعات المعارضة

وجماعات المصالح ليس بأسلوب الحوار والمناقشة والاقناع أو الاستقطاب ، بل بالقهر الجسدى والمعنوى وذلك من خلال أجهزة الضبط الرسمية وقوات الأمن وحملات التعذيب . وهو مازاد من خطورتها ورد فعلها العنيف وتهديدها للاستقرار والتكامل السياسى . خاصة وأن « السادات » قد مارس معها لعبة التوازن بين صراع القوى بهدف ضرب قوة بأخرى دون تدخل ، وهو مازاد أيضا من خطورتها وقوتها وانشتارها وتهديدها للاستقرار السياسى والأمن القومى مثلما حدث للجماعات الدينية (المسلمة والمسيحية) وقد أتاح له ذلك الفرصة فى الاستمرار فى تنفيذ مخططاته وتوجهاته الرأسمالية فى الاقتصاد واليمينية فى السياسة ، وثبتت أركان حكمه .

— أما بصدد قضايا الديمقراطية والحرية السياسية وموقف صفوة حكم السبعينيات العسكرية منها — فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨٠) يتضح أن التوجهات الليبرالية السياسية التى أخذت بها تلك الصفوة بهدف تعميق الديمقراطية ، وقيم الحرية السياسية ، وترسيخ التعددية السياسية ، لم تكن بنفس الحماس التى عليها توجهاتها نحو الأخذ بالرأسمالية الغربية فى الاقتصاد ، وذلك استنادا الى أن تحقيق الديمقراطية بما تفرضه من سيادة القوانين المدنية من مساواة ، وعدالة ، وتقبل الحوار والمشاركة ، والرأى والرأى الآخر — والتى تؤدى فى النهاية الى تعميق سيادة قيم الحرية السياسية وتحقيق تنمية سياسية واقعية — هو فى جوهره يتناقض مع أيديولوجية صفوة السبعينيات العسكرية بما تحمله من أصول اجتماعية تقليدية رسخت فيها من خلال التنشئة قيم الولاء والطاعة وعدم تقبل الحوار والنقد ، ثم جاءت التربية العسكرية وترسخت هذه المفاهيم لديها . وقد انعكس ذلك فى القرارات التى أصدرتها بشكل استبدادى فردى دون أن تأخذ واجهة ديمقراطية من خلال المناقشة والحوار الديمقراطى ، وعبر المؤسسات السياسية التى اتصفت بعدم فعاليتها وولائها الشخصى لها . وقد بدا « السادات » أولى خطوات

الانقضاى على الديموقراطية بعدوانه على الاعلام والثقافة بتنفيذ مذبحة الاذاعة والتليفزيون ، وذلك بهدف التخلص من أصحاب الاتجاهات الاشتراكية الموالية لمراكز القوى التى أطاح بها السادات ، ثم أيضا على مواد دستور عام ١٩٧١م والتى تنص مواد (٦٤) ، (٦٥) على سيادة حرية المواطن وسيادة القانون وخضوع كافة مؤسسات الدولة له . وعلى استقلال القضاء وعلى أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم الرسمى للدولة ، حيث بدا « السادات » سلسلة من القوانين الاستثنائية استهدف بها تقييد الحريات وضرب الديموقراطية ، وذلك من خلال جهازه الجديد الذى حاكم من خلاله مراكز القوى وهو « المدعى الاشتراكى » .

- كما بدا واضحا أن السادات وهو على رأس صفوة السبعينيات العسكرية قد توج اعتداءاته على الديموقراطية بسلسلة قراراته العسكرية الدكتاتورية ومنها : القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧م والخاص بالوحدة الوطنية وحماية امن الوطن والمواطن وبما يحمله من قيود تكبل الحريات الشخصية والعامة وموجهة الى جماعات المعارضة السياسية والاقتصادية ، وجماعات التطرف الدينى والسياسى . وكذلك القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتقنين التعددية السياسية كمذهب سياسى . فقد نص القانون على تقنين المنابر السياسية التى أعلنتها الصفوة العسكرية الحاكمة الى أحزاب سياسية وقرار جمهورى من فكر الصفوة الحاكمة دون أن تتبع من مشاركة جماهيرية وحوارات تبدأ من القاعدة الى القمة ، وفى نفس الوقت يلغى هذا القرار الاتحاد الاشتراكى بإعتباره التنظيم السياسى الرسمى الذى نص عليه دستور عام ١٩٧١م .

- كما وضع أن صفوة السادات العسكرية قد وقعت فى ثنائية مضادة وهو ما جعلها تقف موقفا معوقا من تحقيق قضايا الديموقراطية وتعميق ممارسات الحريات السياسية فبعكس النموذج الغالب فى واقع حكم الصفوات العسكرية فى واقع مجتمعات العالم الثالث من سيادة

نموذج الحزب الواحد وأخذها بالنموذج الاشتراكي المركزي - والذي يتوافق مع اتجاه الأيديولوجيات القمعية الاستبدادية لتلك الصفوات العسكرية التي تأخذ بأسلوب مركزية القرار ودكتاتوريته - أخذت صفوة السبعينات بالأيديولوجية الرأسمالية الغربية ، مما جعلها تبني أيديولوجية سياسية ليبرالية يمينية ، وذلك في إطار تبغيثها السياسية للغرب وتبنيها للتعديدية السياسية . ويبدو أن السادات وهو على رأس هذه الصفوة لم يستطع أن يتخلى عن أيديولوجيته العسكرية ، وثقافته التقليدية ، وتربيته العسكرية . وهو ما أوقعه في ثنائية غريبة جمعت بين تبنيه لنظام تعددي سياسي يفترض أنه يسير نحو تحقيق الديمقراطية والحرية السياسية - وبين نظام حكم عسكري دكتاتوري يعد معوقا في اتجاهاته للتطبيق العملي لمضمون الديمقراطية وقيم الحرية السياسية ، ويجعل من التعددية السياسية تعددية شكلية لا تسهم في تحقيق تنمية سياسية فعلية في الواقع .

- ويمكن القول أن قدر السماح وليس المناخ الديمقراطي - الذي تعاملت من خلاله صفوة حكم السبعينات العسكرية مع قضايا المجتمع المصري الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) وفي إطار أيديولوجيتها العسكرية التي حكمت سلوكها في الواقع - قد انعكس بشكل مباشر على موقفها من النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام ، وعلى قضية الديمقراطية والحرية السياسية بوجه خاص . وذلك نظرا لأن الممارسات الحقيقية للسلوك الديمقراطي والحرية السياسية يرتبط بتحقيقها في الواقع بمدى فعالية وسيلة هذا التحقيق من خلال (المشاركات السياسية ، الأحزاب السياسية ، والانتخابات والاستفتاءات السياسية ، ومدى حرية الممارسات الصحفية على المستوى القومي والحزبي) كما يرتبط أيضا بموقف صفوة السبعينات العسكرية من هذه الوسائل .

أ- ففيما يتعلق بالمشاركات السياسية كوسيلة يمكن الاعتماد

عليها للتحقيق العملى لمضمون الديمقراطية يلاحظ أن موقف صفوة السبعينات العسكرية لم يدعم مفهومها كمشاركة شعبية لأكبر عدد من المواطنين ، وكوسيلة للمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية التى تهم مصيرهم من خلال المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية ، وبالتالى اتصفت تلك القرارات بأنها فوقية وتسلطية مما جعل الأغلبية غير راضية عن هذه القرارات ولا عن نتائجها السلبية أو الإيجابية ، كما وضع ذلك فى عدم اقبال المواطنين على الانضمام الى التنظيمات السياسية وفى انتشار جماعات المعارضة السياسية والدينية .

ب - والواقع أن نشأة الأحزاب السياسية بقرار سلطوى من فكر الصفوة العسكرية الحاكمة - بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م ، والذي قنن تحول المنابر الثلاثة الى أحزاب سياسية وهى (حزب الأحرار ، وحزب مصر الاشتراكى ، وحزب التجمع الوطنى) - قد أفقد تلك الأحزاب فعاليتها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مضمون الديمقراطية ، كما أفقدها قاعدتها الجماهيرية التى يجب أن تنبع منها وتدعم استمرارها من خلال برامج محددة ، وأيضاً أفقدها قدرتها على تحقيق مشاركات سياسية إيجابية من خلال الحوارات مع القوى الاجتماعية الأخرى ، وذلك باعتبار أن نشأتها لم تكن ديموقراطية ، بل إن ولادة حزب العمل الاشتراكى فيما ، بعد لم تخالف ولاده سابقه كحزب نشأ من بطن السلطة التى كانت تهدف من إنشائه الى ضمان تأييده لها فيما يصدره من قرارات . وذلك فى الوقت الذى بدا فيه حزب الأحرار ، وحزب التجمع فى اطار معارضتها علناً لسياساته الدكتاتورية القمعية . ولم يشذ عن تلك النشأة الحزبية غير الديمقراطية سوى حزب الوفد الجديد الذى شكلت قاعدته الجماهيرية سنداً له فى مواقف المعارضة من الصفوة العسكرية الحاكمة ، ومجمل القول وبالرغم من عدم فعالية تلك الأحزاب كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق مشاركات سياسية إيجابية وتحقيق تنمية سياسية فى واقع المجتمع المصرى ،

إلا أنه فى ضوء ما بدر منها من مواقف معارضة علنية لجأت صفوة السبعينيات العسكرية الى القوانين الاستثنائية التى اتاحها لها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م . وذلك بهدف وقف أنشطة تلك الأحزاب ومطاردتها ، أو القبض على قياداتها ، وهو ما أفقد الأحزاب كنظم سياسية تعددية فى واقع المجتمع المصرى فعاليتها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها للنهوض بقضايا التنمية السياسية .

ج - كما يلاحظ أن الانتخابات كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى تعميق المشاركات السياسية - وفى جو من الحرية السياسية لتحقيق مناخ ديمقراطى واقعى فى واقع حكم صفوة السبعينيات العسكرية - قد تأثرت سلبيا بالنشأة غير الديمقراطية للأحزاب السياسية وبعدم توفير مناخ ديمقراطى كامل لممارستها الديمقراطية . وقد انعكس ذلك فى سيادة ظواهر اللامبالاة السياسية ، وعدم المشاركة فى اطار الاحساس بالاغتراب عن التنظيمات السياسية التى لاتعبر عن آمال الجماهير نتيجة فقدان الثقة فى نزاهة العمليات الانتخابية التى أشتهرت نتائجها بنسبة ٩٩,٩ ٪ ، وبما زاد من عدم فعالية الانتخابات كوسيلة يمكن الاعتماد عليها فى النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام ، وفى تعميق الديمقراطية والحرية السياسية بوجه خاص ، أن صفوة حكم السادات فى اطار توجهاتها الايديولوجية وحكمها العسكرى الاستبدادى قد سمحت بها مرتين فقط فى الفترة من (١٩٧١م - ١٩٨٠م) بل تحولت تلك الانتخابات الى أسلوب الاستفتاءات السياسية لتمرر من خلالها قوانينها الاستثنائية ، والتى تزيد من قبضتها الدكتاتورية الشمولية على الحكم ، وذلك فى إطار حالة الطوارئ المعلنة منذ عام ١٩٦٧م بالقرار رقم ١٣٣٧١ لسنة ١٩٦٧م بشأن اعلان حالة الطوارئ ، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م بتعيين نائب الحاكم العسكرى العام . وقد بلغ عدد هذه الاستفتاءات أربعة خلال فترة حكم السادات ، وهى: استفتاء ١٦ سبتمبر عام ١٩٧٦م ، استفتاء ١٠ فبراير ١٩٧٧م

بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير لتقنين القوانين الاستثنائية التي تكبل حرية المواطنين وتقيد الديمقراطية ، ثم جاء التصويت على القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م باستفتاء يونه ١٩٧٧ م ، وأخيرا استفتاء ابريل ١٩٧٩ م والذي يعد استكمالاً لسلسلة ضرب الديمقراطية من خلال التصديق على معاهدة السلام مع إسرائيل .

د - أما عن موقف صفوة السبعينات العسكرية من الصحافة كوسيلة يمكن الاعتماد عليها في النهوض بتنمية الممارسات الديمقراطية - من خلال المشاركات الصحفية السياسية ، وفي ترسيخ قيم الحرية السياسية التي يتبناها الاعلام والصحافة سواء على المستوى القومي أو الحزبي - فقد بدا واضحا رغم مشاركة الصحافة القومية والحزبية في مناقشة الكثير من القضايا القومية ، ومساعدة صانعي القرار على المستوى التنفيذي وفي اطار ما تميزت به من إفادة واقناع ، إلا أن الأيديولوجية العسكرية التي حكمت توجهات صفوة حكم السبعينيات قد رسمت لها حدودا في إطار ما سمحت به من الممارسات الديمقراطية والحرية السياسية ، وكان أول اعتداء على الديمقراطية هو أول اعتداء على الصحافة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ م . وقد تمثل ذلك في قيام الصفوة العسكرية الحاكمة باستبعاد مجموعة من الصحفيين وتسوية حالاتهم ونقلهم الى المعاش ، ونقل ١٠٤ آخرون من العاملين بالاعلام والصحافة الى مصلحة الاستعلامات . وبالرغم أيضا مما تضمنه استفتاء عام ١٩٧٩ م ضمن بنوده من تقنين للصحافة كسلطة رابعة وبدعوى استمالة الجماهير للتصويت عليها ، إلا أنه تضمن ضمن بنوده وضع القيود على الممارسات السياسية للأحزاب السياسية وصحافتها . بل لجأت صفوة الحكم العسكرية الى النائب العام في مطاردة الصحافة الحزبية لمجرد نقدها ومعارضتها لها علنا . كما سعت الى وقف أنشطتها ومصادرتها ، . والقبض على القائمين عليها ومطاردتهم تحت دعوى تطهير الحياة السياسية من الفساد . ولذلك يتضح أن الصحافة الحزبية لم

تكن أسعد حالا فى الافلات من القيود والقوانين الاستثنائية التى تقلل من فعاليتها - كوسيلة لتدعيم قضية الديمقراطية والحرية السياسية - بالرغم أيضا من صدور القانون الخاص بتنظيم الصحافة عام ١٩٨٠ م . فبالرغم من نص القانون على أن الصحافة سلطة شعبية هدفها الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات سواء للمواطنين أو للقائمين على العمل الصحفى ، إلا أن القانون قد نص فى فقرته الثانية من المادة (٢٢) على نقل ملكية الصحافة من الاتحاد الاشتراكى الى ملكية الدولة ممثلة فى مجلس الشورى ، وقد تبع ذلك أن أصبحت الصحف القومية مجرد أبواق دعاية للصفوة الحاكمة التى سعت الى تعيين أهل الثقة بدلا من أهل الكفاية ليكونوا حال لسانها فى التعبير عن توجهاتها الايديولوجية ، وفيما تصدره من قرارات تدعم حكمها الاستبدادى الشمولى العسكرى ، وبالتالى لم تكن الصحافة فى حكم صفوة السبعينيات العسكرية وسيلة فعالة فى النهوض بقضايا الديمقراطية. حيث مارست مشاركات صحفية سياسية شكلية على المستوى القومى فى ضوء القوانين الاستثنائية المكبلة للحريات ، كما اتسمت بالولاء للنظام الحاكم بأيديولوجيته العسكرية وأصوله الريفية وثقافته التقليدية التى تضيق بالنقد ولا تقبل الحوار ، وتقصد الولاء والطاعة . كما لم تكن الصحافة الحزبية أكثر خطا فى الافلات من الرقابة والقيود المفروضة على ممارساتها ومشاركاتها حتى تسهم كوسيلة إيجابية فى النهوض بقضية الديمقراطية ، وفى تعميق قيم الحرية السياسية .

- وأخيرا يمكن القول أن القرارات السياسية التى اتخذتها صفوة السبعينيات العسكرية فى واقع المجتمع المصرى الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م) قد عكست لنا ثنائية متضادة فى الواقع والتى حكمت فكرها وسلوكها ، فقد لوحظ أولا - أن فكر صفوة « السادات » قد اتجه الى الأخذ بالأيديولوجية الرأسمالية الغربية فى الاقتصاد الحر ، ثم الى التبعية السياسية والأخذ بالأيديولوجية الليبرالية اليمينية ، والاعتماد على النظام

السياسى التعددى . كما نلاحظ ثانيا - أنه بالرغم من توجهاتها الايديولوجية السابقة فإن سلوكها فى واقع المجتمع المصرى حكمته أيدىولوجية عسكرية استبدادية رسختها أصولها الاجتماعية الريفية وثقافتها التقليدية . وقد انعكست تلك الثنائية المضادة على اسهامها فى حل قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وفى انعكاساتها على قضايا التنمية السياسية - فقد بدا واضحا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والخاص بنظام استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، ومجموعة القوانين المعدلة والمكملة والتي أطلق عليها بمجموعة القوانين الاستثمارية والخاصة بحيازة النقد الاجنبى ، والتعامل معه ، والتصدير والاستيراد - وأيضا القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩م ، والخاص بمعاهدة السلام مع اسرائيل ، قد قصد بها تقنين الأخذ بالأيديولوجية الرأسمالية الغربية اقتصاديا . كما قصد بها ترسيخ الأخذ بالأيديولوجية اليمينية الليبرالية سياسيا . ومن هنا جاء إقدام صفوة السادات بقرار سلطوى على اصدار القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م والخاص بتقنين نظام الأحزاب السياسية ، ليشكل نظاما سياسيا تعدديا وبديلا عن النظام السياسى الاشتراكى وليتمشى مع الايديولوجية الليبرالية اليمينية .

- كما تلاحظ أنه بغض النظر عن مدى توافق تلك السياسات الاقتصادية الانفتاحية على الغرب - ونظم التعددية السياسية - مع واقع المجتمع المصرى فى التطبيق « تاريخيا واجتماعيا ثقافيا فقد مضت صفوة السادات العسكرية فى ترسيخ توجهاتها الرأسمالية نحو الغرب ، ونحو التعددية السياسية والتبعية ، وذلك بالرغم مما أفرزته تلك التوجهات السياسية والاقتصادية فى واقع المجتمع المصرى من ظواهر اجتماعية واقتصادية ، كان لها انعكاسات خطيرة على قضايا التنمية السياسية .

- كما وضع أيضا أن رد الفعل الخاص بصفوة السبعينات العسكرية تجاه الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية، والتي ترتبت على تلك السياسات قد تميزت بالقمع والقهر والتسلط فى ضوء ايديولوجيتها

العسكرية الاستبدادية ، وكذلك فى ضوء أصولها الاجتماعية الريفية وثقافتها التقليدية . فقد تمخض عن تلك السياسات الانفتاحية على الغرب ترسيخ مفهوم التبعية السياسية والاقتصادية - فى إطار معاهدة السلام مع اسرائيل - وما أدت اليه من ظهور طبقة جديدة أطلق عليها برأسمالية الانفتاح ، والتي أثرت نفسها على حساب القوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع . ومن هنا جاء رد الفعل العنيف لتلك القوى الاجتماعية على تلك التوجهات السياسية والاقتصادية . والذي تميز بالتطرف فى ضوء عدم وجود عائد ايجابى من تلك السياسات على تلك القوى الاجتماعية التى تشكل منها الجماهير الغفيرة والفقيرة فى البناء الطبقي الاجتماعى المصرى . وقد مثلت طبقة البرجوازية الصغيرة (التى تضم بين صفوفها جماعات شباب الخريجين ، والطلاب ، والمهنيين ، واصحاب الحرف الصغيرة ، والموظفين) مظاهر هذا الصراع الطبقي . وكذلك الفتنة الطائفية فى ضوء الاحساس بالفقر والحق ، ومشاعر اللامبالاة والاحباط .

- ويمكن القول أن هذا الصراع الطبقي الاجتماعى قد اتخذ ابعادا اقتصادية وسياسية ودينية ، خاصة وان النظام السياسى التعددى الذى افرزته الصفوة العسكرية بقرار سلطوى (بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م) قد صدر من فكرها ووطنها ولم يحتوى كل القوى السياسية والدينية الأخرى المعارضة ، ولم يتح لها الفرصة فى ممارسة أنشطتها السياسية واستيعابها فى إطار من الشرعية السياسية ، فقد بقى الشيوعيون والناصريون خارج الشرعية ، كما بقيت الجماعات الدينية (المسلمة و المسيحية) خارج الشرعية السياسية ، بل مارست الصفوة الحاكمة معها لعبة التوازن بين صراع القوى ، وضرب واحد بأخرى بهدف تثبيت دعائم حكمها الشمولى العسكرى وتوجهاتها الأيديولوجية . وقد شكل ذلك تهديدا خطيرا لقضايا التكامل والاستقرار السياسى والوحدة الوطنية ، وإيذاء المظاهر السلبية الناجمة عن تلك القرارات الدكتاتورية ، والتوجهات

السياسية والاقتصادية نحو ترسيخ مفاهيم التبعية تجاه الغرب ، نجد أن رد الفعل الخاص بصفوة السبعينيات العسكرية قد حكمته فى الواقع أيديولوجيتها العسكرية الشمولية القمعية ، حيث نجدها تستغل أحداث (١٨ ، ١٩) يناير ١٩٧٧ م - والتي تمثل رد الفعل الجماهيرى ورفضه لسياسة التبعية السياسية والاقتصادية للغرب متمثلة فى استجابة حكومة « عبد العزيز حجازى » لشروط صندوق النقد الدولى برفع الاسعار والمنتجات على الشعب - بل واجهت صفوة الحكم العسكرية أحداث العنف بمزيد من العنف وتدخل الجيش وأعلنت حالة الطوارئ . وتبعت ذلك مباشرة بإصدار القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ م بدعوى حماية أمن الوطن والمواطنين وتحقيق الوحدة الوطنية . ثم قننت ما جاء به من قوانين استثنائية كبلت الحريات السياسية وقيدت الديمقراطية باستفتاء الجماهير عليه فى ١٠ فبراير ١٩٧٧ م . وقد استهدفت صفوة السبعينيات العسكرية بمواده المستفتى عليها الحد من نشاط تلك القوى المعارضة سياسيا واقتصاديا لتوجهاتها التابعة فى الحكم ، وكذلك محاكمة جماعات التطرف الدينى والسياسى ، وأخيرا أحكام قبضتها الفردية على السلطة بدعوى حماية أمن الوطن والمواطنين ، وسلامة الوحدة الوطنية ، وقد مثل ذلك تهديدا كبيرا لقضية الديمقراطية والحرية السياسية ، ولتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى والتكامل القومى للمجتمع والجماهير وليس لصفوة الحكم المستبدة ، وهو ما أثر على النهوض بقضايا التنمية السياسية بوجه عام فى واقع حكم صفوة السبعينيات العسكرية التى حكمت المجتمع المصرى الفترة من (١٩٧١ م - ١٩٨٠ م) .

المراجع العامة للدراسة

مراجع الدراسة العربية

أولا - الكتب والمقالات :

الكتب :

- إبراهيم نخضر ، الجيش والمجتمع ، « دراسات في علم الاجتماع العسكري »
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ م .
- أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مصر والعسكريون » - الجزء الأول -
القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٣ م .
- أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « مجتمع عبد الناصر ش - الجزء الثاني
- القاهرة مكتبة مدبولي ، ١٩٨٢ م .
- أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو « البحث عن الديمقراطية » القاهرة - دار
ابن خلدون ، ١٩٨٢ م .
- أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث « الرؤية السوبولوجية » القاهرة : دار الثقافة
للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ م .
- أحمد عبد الله ، الجيش والديمقراطية في مصر ، القاهرة : سيسل للطباعة
والنشر ، ١٩٨٠ م .
- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة كتب عالم
المعرفة - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،
سبتمبر ١٩٨٧ م .
- أسماعيل صبرى عبد الله ، في التنمية العربية ، بيروت : دار الوحدة للطباعة
والنشر ، ١٩٨٣ م .
- اسماعيل على سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية .
- اسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،
١٩٨٠ م .

- اسماعيل على سعد ، نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨ م .
- السيد الزيات ، التنمية السياسية ، « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٦ م .
- السيد فرج ، ذكرى تحرير طابا ، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية ، أبريل ، ١٩٨٠ م .
- أنور السادات ، البحث عن الذات ، « قصة حياتى » القاهرة : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ م .
- أنور عبد الملك ، تغير العالم ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد (٩٥) ، نوفمبر ١٩٨٥ م .
- أنور عامر ، حكم عبد الناصر ، « النظرية والتطبيق » القاهرة : المكتبة النموذجية ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٢ م .
- بدر عقل ، توظيف الفساد ، القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٨ م .
- بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، « دراسة فى علم الاجتماع السياسى » (ترجمة) محمد الجوهري ، محمد على محمد ، علياء شكرى ، السيد الحسينى ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ م .
- جان وليام ليبار ، أشكال السلطة السياسية (ترجمة) الياس حنا ، بيروت : منشورات عربية ، ١٩٨٣ م .
- جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، القاهرة : مطبوعات القاهرة : ١٩٨٣ م .
- جوران ثربورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية ، (ترجمة) الياس مرقص ، القاهرة ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ م .
- جورج جورفتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية (ترجمة) أحمد رضا محمود رضا ، عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ م .

- رفيق حبيب ، الاحتجاج الدينى والصراع الطبقي فى مصر ، القاهرة : سينما للنشر ، ١٩٨٩ م .
- روبرتوميشال ، الأحزاب السياسية (ترجمة) منير مخلوف ، بيروت : دار أبعاد للطباعة والنشر ، ودار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ م .
- سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ؟ دراسة تحليلية للأفصول الاجتماعية لئخبة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، ٧٤ - ٨٠ ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ م .
- سويم العزى ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، بيروت المركز الثقافى العربى . ١٩٨٧ م .
- سويم العزى ، الدكتاتورية الستبدادية والديمقراطية فى العالم الثالث ، بيروت : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٧ م .
- طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو (٥٢ - ١٩٧٠م) بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ١٩٨٧ م .
- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩م) القاهرة دار المستقبل العربى ، الجزء الثانى ، ١٩٨٢ م .
- عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر (٧٤ - ١٩٨٢م) القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ م .
- عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقي فى القرية المصرية ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ م .
- عبد الحميد متولى ، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥ م .
- على الليثى ، التنمية الاقتصادية ، الاسكندرية : دار المعارف المصرية ، ١٩٧٩ م .
- عمر عبد العزيز ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م .

- ل . س . لويد : أفريقيا فى عصر التحول ، (ترجمة) شوقى جلال ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت : تصدر عن المجلس الوطنى للفنون والآداب ، العدد (٢٨) أبريل ١٩٨٠ م .
- ماركوف ، مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية ، دار التقدم بموسكو : ١٩٧٥ م .
- ماهر عبد القادر ، المنطق ومناهج البحث ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٧ م .
- محمد أحمد المصرى ، مائة نتيجة لحرب السادس من أكتوبر ، (العدد الرابع) من سلسلة دراسات قومية ، القاهرة : مركز النيل للاعلام بالعجوزة ، ١٩٧٩ م .
- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ م .
- محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ م .
- محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمى « دراسة فى طرائق البحث وأساليبه » ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ م .
- محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ م .
- محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ م .
- محمد محمود السروجى ، ثورة ٢٣ يوليو جذورها وأصولها التاريخية ، الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ م .
- موسى صبرى ، اعترافات كيسنجر ، (عرض وتقديم) نبيل زكى ، القاهرة : مطبعة دار أخبار اليوم للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ م .
- نادر فرجاني ، هدر الامكانية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ م .
- نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م .
- نيكوس بولانتزاس ، السلطة والطبقات الاجتماعية ، (ترجمة) عادل غنيم ،

بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٣ م .

- يونان لبيب ، الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ م ، سلسلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الهلال بالقاهرة : العدد (١٤٠٨) ، ١٩٨٤ م .

المقالات :

- ابراهيم العيسوى ، س الطبقة الطفيلية فى المجتمع المصرى ، مقالة من مجلة المنار ، العدد (٣٣) ، القاهرة ، سبتمبر ، ١٩٨٧ م .

- ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، « أنماط السلوك الاجتماعى وعلاقتها باستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين بالقاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م .

- أحمد الصاوى ، « أبعاد خفية لمخططات التطبيع الصهيونى فى مصر » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، القاهرة ، يناير ١٩٨٧ م .

- أحمد ثابت ، « شركات توظيف الاموال والكارثة المنتظرة » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد العاشر ، السنة الثالثة ، القاهرة : أكتوبر ١٩٨٧ م .

- أحمد عبد العزيز شلبى ، ومحمد محمد يوسف ، « الاطار التنظيمى للاستثمارات الاجنبية فى مصر » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر - مرجع سابق ، مارس ١٩٧٧ م .

- اسماعيل صبرى عبد الله ، « الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، لعدد (٦٤) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م .

- اسماعيل صبرى عبد الله ، « حول الاقباط والقومية العربية » ندوة الاراء والمناقشات بمجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٨٢ م .

- الاخضر الابراهيم ، « أزمة الديمقراطية في الوطن العربي » مقالة من مجلة المستقبل العربي ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٩) ، ١٩٨٠ م .

- الحبيب الحنجاتي ، « التطرف السياسي في مصر » الجذور الواقع المستقبل مقالة من مجلة فكر للدراسات والابحاث ، العدد الثامن ، السنة الثامنة : القاهرة : دار الفكر للدراسات والابحاث والنشر والتوزيع ، ديسمبر ١٩٨٥ م .

- القس أنسطاس شفيق ، « حول الاقباط والقومية العربية » ندوة الاراء والمناقشات من مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ، ١٩٨٢ م .

- السيد يسن ، « الديمقراطية والعلوم الاجتماعية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الاول ، تصدر عن جامعة الكويت ، ١٩٨٤ م .

- السيد يسن ، « العمل السياسي المصري في المرحلة المقبلة » مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يناير ١٩٨٨ م .

- أماني قنديل ، « جماعات المصالح والسياسة الخارجية » دراسة لدور رجال الاعمال في مصر ش مقالة من مجلة المستقبل العربي العدد (١٢٨) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ م .

- أماني عبد الرحمن صالح ، « أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينات » مقالة من مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت : معهد الانماء العربي ، العدد (٢٦) اكتوبر ١٩٨٨ م .

- جلال عبد الله معوض ، « س المادية الامريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي » مقالة من المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد (٢٥) ، المجلد السابع تصدر عن جامعة الكويت ، ١٩٨٧ م .

- جلال عبد الله معوض ، « أزمة عدم الاندماج في الدول النامية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، الكويت : البير

للطباعة والنشر ، ١٩٨٦ م .

- جمال عبد الجواد ، « مصر فى السياسة السودانية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٩) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر ، ١٩٨٥ م .

- حسنين توفيق ابراهيم ، « ظاهرة العنف السياسى فى مصر » دراسة تحليلية كمية مقارنة (١٩٥٢ - ١٩٨٧) ، مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١١٧) ، بيروت تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ م .

- حسنين توفيق ابراهيم ، النظام السياسى المصرى وأشكالية الشرعية السياسية « مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (١٢) السنة الثانية ، القاهرة : ١٩٨٦ م .

- حسنين توفيق ابراهيم ، « أطماع إسرائيل الاقتصادية فى المنطقة العربية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد السادس ، السنة الثانية ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٦ م .

- حسنين توفيق ابراهيم ، « الاطماع الامريكى فى الوطن العربى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (١١) السنة الثانية ، القاهرة : نوفمبر ١٩٨٠ م .

- حسنين توفيق ابراهيم ، « الدين الاسلامى والشرعية السياسية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الأول ، السنة الثانية ، القاهرة : يناير ١٩٨٦ م .

- رفعت سيد أحمد ، « الرؤية الاسرائيلية لتنظيمات الغضب الاسلامى فى السبعينات » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، القاهرة يونيو ١٩٨٧ م .

- رمزى زكى ، « ملاحظات حول استراتيجية التنمية فى البلدان المتخلفة » مقالة من مجلة فكر للدراسات والابحاث ، العدد (١٠) القاهرة : تصدر عن دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ م .

- سامية سعيد أمام ، أحمد ثابت ، « شركات توظيف الأموال فى مصر » بدايات

غربية وأصابع خفية مقالة من مجلة المنار ، العدد (٣٨) مجلة سياسية فكرية ، القاهرة ١٩٨٨ م .

- سامية سعيد إمام ، « الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح وتكريس ظاهرة العائلية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الرابع ، السنة الثالثة ، القاهرة : زبريل ١٩٨٧ م .

- سعد الدين ابراهيم ، « مصر فى ربع قرن : ١٩٥٢ - ١٩٧٧ م دراسة فى التنمية والتغير الاجتماعى » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ م .

- سمير أمين ، « القوى النظامية والقوى المناهضة للنظام » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (١٠) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ م .

- سمير نعيم ، « المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى : حالة مصر » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ م .

- سيرجى توكاسيف ، « مهام الشيوعيون إزاء تنزايد الأزمة العامة للرأسمالية » مقالة من مجلة دراسات اشتراكية (ندوة العدد ٨) ، القاهرة : دار الهلال و أغسطس ١٩٨٧ م .

- صابر أحمد نايل ، « حول ظاهرة العنف الدينى فى مصر » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الرابع ، السنة الرابعة ، القاهرة ، مايو ١٩٨٨ م .

- طارق البشرى ، « الممارسة الديمقراطية فى الوطن العربى » دراسة حالة مصر الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو « ٥٢ - ٧٠ » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٤) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م .

- طارق المهدوى ، « التغيير والاستمرارية فى السلطة المصرية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الرابع ، القاهرة : ميدان سليمان باشا ، مايو ١٩٨٨ م .

- عادل حسين ، « المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٧) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٦٤ م .
- عارف ليله ، « ديمقراطية نخوية أم ديمقراطية شعبية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد السابع ، القاهرة : ١٩٨٤ م .
- عبد القادر شبيب ، « شركات توظيف الاموال ومستقبل الاقتصاد المصرى » مقالة من مجلة المنار السياسية ، العدد (٣٨) ، القاهرة : ١٩٨٨ م .
- عبد المنعم المشاط ، « العسكريون والتنمية السياسية فى العالم الثالث » مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩٢) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ابريل ١٩٨٨ م .
- عبد الله نصر هديه ، « السلطة الشرعية فى الدول النامية » مقالة من مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، تصدر عن جامعة الكويت : ١٩٨٤ م .
- عبد المعطى محمد عساف ، « أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٦) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ م .
- عصمت سيف الدولة ، « تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبد الناصر » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٥٦) ، بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ م .
- على الصاوى ، « حول تنمية قدرات الأمن القومى المصرى والبعد الاقتصادى » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (٨) ، القاهرة : السنة الرابعة ، أغسطس ١٩٨٨ م .
- على فهمى ، « الاعلام والثقافة : المعادلة المعكوسة » مقالة من مجلة المنار ، العدد (٣٣) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧ م .
- فرج فوده ، « قبل أن نسقط جميع ش مقالة من مجلة المنار ، العدد السابع ، فرنسا : تصدر عن دار الفكر العربى للزيحات والتسويق .

بفرنسا ، ١٩٨٥ م .

- فؤاد أحمد مرسى ، « الفتنة الطائفية والقوى الخارجية » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد الثانى ، السنة الرابعة ، القاهرة : ١٩٨٨ م .
- فيدل كاسترو ، « ايماننا بالانسان » مقالة من مجلة دراسات اشتراكية ، القاهرة : تصدر عن دار الهلال بالقاهرة ، أغسطس ١٩٨٧ م .
- مجدى عطية ، « برنامج أديس أبابا للسلام فى ١٩٨٧/٨/٢٤ م » ملف مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يناير ١٩٨٨ م .
- محمد الجوهري ، « موقف الجماعات الطبقية والاجتماعية الرئيسية من عملية التنمية » مقالة من كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة : دار المعارف بمصر .
- محمد الربيحى ، « تجربة المشاركة السياسية فى الكويت : ١٩٦٢-١٩٨١ » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٤) بيروت : تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م .
- محمد محمود أمام ، « التخطيط والاستراتيجية : دراسة فى المفاهيم » مقالة من كتاب استراتيجية التنمية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م .
- محمد مصطفى المازن ، « جمهور الطلبة » مقالة من مجلة اليقظة العربية ، العدد (الثامن) السنة الثانية ، القاهرة : أغسطس ١٩٨٦ م .
- مصطفى الغلالى ، « الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد » مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٤) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م .
- مدثر عبد الرحمن ، رفائيل باوال ، عادلان هاردالو ، بيترودارد ، السودان منذ الاستقلال : دراسات فى التطور السياسى منذ ١٩٥٦ مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩١) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يناير ١٩٨٨ م .
- منار الشوريجى ، « السياسة الخارجية السودانية بعد نميرى » مقالة من مجلة

السياسة الدولية ، العدد (٨٢) ، القاهرة : مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية ، أكتوبر ١٩٨٥ م .

- نادية حسن سالم : « موقف الأحزاب السياسية المصرية من الفكرة القومية العربية
» مقالة من مجلة المستقبل العربى ، العدد (٦٧) القاهرة :
مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ م .

- نجوى أمين الفوال ، « الانقلاب العسكرى فى أوغندا » : هل يعيد التاريخ نفسه
؟ مقالة من مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٢) ، القاهرة :
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، أكتوبر ١٩٨٥ م .

- هالة أبو سعودى ، « الحرية فى فكر الاشتراكية الديمقراطية » مقالة من كتاب
دراسات مقارنة فى فكر الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٨٠ م .

- وحيد عبد المجيد ، « الديمقراطية والأحزاب السياسية فى الاشتراكية الديمقراطية
» مقالة من كتاب دراسات مقارنة فى الاشتراكية
الديمقراطية ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
، بالاهرام ١٩٨٠ م .

إصدارات ووثائق رسمية :

- الوقائع المصرية ، العدد (٢٦) السنة اسلابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيو
١٩٧٤ م .

- الوقائع المصرية ، العدد (٣) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى ٢١ يناير ١٩٧٧ م
- الوقائع المصرية ، العدد (٣٩) مكرر السنة العشرون ، الصادر فى أول أكتوبر
١٩٧٧ م .

- الوقائع المصرية ، العدد (٥) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٣ فبراير ١٩٧٧ م .
- الوقائع المصرية ، العدد (٢٦) السنة السابعة عشرة ، الصادر فى ٢٧ يونيو
١٩٧٢ م .

- الوقائع المصرية ، العدد (٦) تابع السنة العشرون ، الصادر فى ٢٢ صفر
١٣٩٧ هـ الموافق ١ فبراير ١٩٧٧ م .

- القوائم المصرية ، العدد (٢٢٥) تابع الصادر فى الأحد ٢٩ شوال ، ١٣ أكتوبر ١٩٧١ م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٥) تابع السنة العشرون الصادر فى ١٥ صفر ١٣٩٧ هـ ، الموافق ٣ فبراير ١٩٧٧ م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) السنة العشرون الصادر فى ٢٠ رجب الموافق ٧ يوليو ١٩٧٧ م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٢) تابع السنة العشرون اصلا در فى ١٩ المحرم سنة ١٣٩٧ هـ والموافق ١٩ يناير ١٩٧٧ م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٢٧) تابع السنة العشرون الصادر فى ٢٠ رجب ١٣٩٧ هـ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٧ م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (٣١) الصادر فى ١٥ محرم ١٩٣٤ هـ الموافق ٧ فبراير ١٩٧٤ م .
- الجريدة الرسمية ، العدد (١٤) تابع السنة الثانية والعشرون ، الصادر فى ١١ جمادى الاول ١٣٩٩ هـ ، والموافق ١٥ ابريل ١٩٧٩ م .
- الهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية ، نصر أكتوبر وأنطلاقة الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

The Foreign Resources

- Abdel- Khalck, Gauda., " The Open door Economic Policy in Egypt: Its contribution to investment and its equity implication" In Malcolm H.Kar & El Sayed. Yassin., (eds.)Op.Cit.: 1982.
- Adelman, Iram & Cynthia Morris., Society Politics and Economic Development" Quantitative Approach" London : Johns Hopkins.: 1971.
- Almond A. Gabril., G.B. Bingham; Powell., Comparative Politics Today, Baston, Toronto: Little Broun and Company.: 1984.
- Anderian F. Charles., Political change in the third world, Boston: Allen & university, INC.: 1988.
- Aubi N. Nazih., " Implementation Capability Political Feasibility of the open door policty in Egypt:" In Malcolm H. Keer & El Sayed Yassin., (eds.) Rich and poor states in the Middle East: Egypt in the new Arab order, Egypt: The American University in Cairo Prcss.: 1982.
- Bierstedt, Robert., Power & progress, New York: Mc Graw-Hill Inc.: 1974.
- Booth, John A., political participation in Iatin America, New York: 1980 .
- Bottomore, T.B., Elites and Society, New York: Nicholles & Company.: 1964.
- Brayn, Severynt., The social Economy, New York: A Willay Interscience publication.: 1979 .
- Brus, Wold, Timiers., Socialist ownership and political syste-

- mies, (Trans by) R.A. clerlas, London : Rotledge & Kegan Paul.: 1975.
- Coser A. Lewis., Masters of Sociological thought, New York : Harcourt Brace Javanavich, Inc.: 1977.
 - Cournanil, Alain.: " Class Development, Ideology and political party". In Harry, Gaulbourne., (eds.) political and state in the third world London : Macmillan Press. LTD.: 1979 .
 - Deutsh W. Karl., Political and Government, London: Hunghton Mifflin Company.: 1980 .
 - Dunn M. Colins., Revivalist Islam and Democracy: " Thanking about the Algerian Quendary". In the Middle East Policy, Volume I, Number 2, 1992.
 - Entelis P. John & Lisa J. Arone., " Algeria in tur moll" In Middle East Policy, Volume I, N2, 1992.
 - Frank A. V. Crisis of Ideology and Ideology of crisis, New York: 1977.
 - Goldsshmidt, Aruther, Modern Egypt : The formation of Nation state, London : Westview Press.: 1988.
 - Hungtingtin., & J. J. Dominguet., " Political Development". In F.L. Greentein & N.W. Plosby., (eds.) Hand book of political science, vol. 3, New York: Welsey publishing company.: 1975.
 - Keer H. Malcolm., " Egypt and the Arabs in the future : some scenarions". In Malcom H. Keer & El- Sayed yassin., (eds.) Rich and poor states in the Middle East, Egypt and the New ArAb order, the American University in

Cairo Press.: 1982.

- Lehman, Edward, W., Political Sociology : An Macro Sociology, New York: Coulombia University Press.: 1977.
- Lencyswski, George., " Some Reflection on the study of Elites". In George lencyswski, (eds.) political Elites in the Middle East, Washington : American Enterprise institute for polity Research., 1985.
- Lioyd P.C., Africa in social change, New York: penguin Books., 1972.
- Meclosky, Herbert., " Political participation" In Devid, Sills (eds.) International Encyclopèdia of Social sciences, New York : Volume II, Macmillan Company & free Press.: 1968.
- Mortimer, Robert., " Islam and Multiparty in Algeria". In the Middle East Journal. Washington: Volume 45. Number 4, 1991.
- Pay W. Lucian., " The Nature of International Politics" In Jason L. Funkle and R.W. Gable (eds.) Political Development and social science, New York: John Willy & Sons.: 1971 .
- Pay W. Lucian., " The Meaning of political Development" In the Annual of the American Academy of political social science, N. 358, March 1985.
- Philips M Gerald. & Eugene C. Erikson, Introduction of Dynamics in the small groups, New York: Random house INC.: 1970.
- Ray P. Cuzzart & Edith W. King, 20 Century : " Social

thought" New York : Holt Rinehart and Winston.: 1980.

- Roxborough, Ian., Theories of underdevelopment, London : Macmillan company., 1979.
- Saul J.S., The state and Revolution in Eastern Africa, London: Hammon Press.: 1979.
- Shils E.D.: " The Concept and Function of Ideology" In International Encyclopedia of social science, No. 7. New-york: Macmillan company press.: 1978.
- Shils, Edward., The Military in the political development of the New state, In John J. Johnson.: (eds.) The Role of the Military in underdevelopment countries, New Jersey university Press.: 1962.
- Tachau, Frank., " Political Elites and political development in the Middle East" In Jason L. Funkle. & Richard & W. Gable., (eds.) political development and social change, New York: John Wiley & Sons INC.: 1971.
- Vinogradov, V., Socialist Nationalization of industry, (Trans by) B.A. Lampert., Mosco : Progress publishers.: 1966.
- Whiting, Van. R., " Political development of Cuba, Mexico and Brazil", In Karl W. Deutsch, (eds.) Political and Government, London: Houghton Mifflin.: 1980 .

